

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة -

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

رقم التسجيل:

تخصص: تسيير المؤسسات

التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في - علوم التسيير -

إشرافه الدكتور

بوالعيد بعلوج

إعداد الطالب:

سفيان فييط

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة منتوري. قسنطينة	أستاذ محاضر	-د. عبد الحق بوعتروس
مقررا	جامعة منتوري. قسنطينة	أستاذ محاضر	-د. بوالعيد بعلوج
عضوا	جامعة منتوري. قسنطينة	أستاذ محاضر	-د. عبد الفتاح بوخمخم
عضوا	جامعة منتوري. قسنطينة	أستاذ محاضر	-د. محمد الطاهر درويش

العام الدراسي: 2005-2006

2006 - 2005

الإهداء

إلى من قال فيهما جل شأنه
[وبالوالدين إحسانا].

إلى من كان دعاؤها لي وقلقها على
مستقبلي سر النجاج... أمي
الغالية... وفقني الله إلى طاعتها.

إلى سندي وسرقوتي صاحب الفضل
الكبير... أبي العزيز... وفقني الله إلى
إرضائه.

إلى جدتي رحمها الله وأسكنها فسيح
جنانه.

إلى أخي الأكبر وزوجته أسعدهم الله.
إلى أختي وزوجها أسعدهم الله أيضا.
إلى باقي اخوتي الأعزاء وأخواتي
العزيزات حفظهم الله جميعا.

أهدي ثمرة جهدي.

سفيان

اعترفاً بالفضل

نحمد الله ونشكره ونثني عليه كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه على إيعاني وتوفيقني لإنجاز هذا البحث المتواضع.

وعملاً بقول الرسول p : «من لا يشكر الناس لا يشكر الله».

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل «الدكتور بعلوج بوالعيد» على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة واهتمامه بهذا الموضوع من بدايته إلى نهايته، وعلى الثقة التي منحني إياها والتي كانت المحفز القوي طوال البحث، وعلى قلقه وإحساسه بالصعوبات التي واجهتني.

كما أتقدم بالشكر والاعتراف بالفضل لكل من ساهم من قريب أو من بعيد بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد هذا البحث ولو بكلمة طيبة وأرجو لهم من الله الثواب والأجر.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجميل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأساتذة والزملاء / بوخمخ، مشته، بوقنة سليم، باز عبد الله، قريشي، بركم، بريكة، صورية، نجو، صبرينة،

عائشة ، سندرا ، حليلة ، هدى ، مسعود ،
خنخار ، بوالسبت ، بوجعدار ، حميمص ، رجال ،
لمين ، جصاص ، مزياني ، لطفي ، حلیم ، يوسف ،
منصور ، اليزيد ، عبد الحفيظ ، لويظة ، ...
إلخ .

الإهداء

إلى من قال فيهما جل شأنه [وبالوالدين إحسانا].

إلى من كان دعاؤها لي وقلقها على مستقبلتي سر النجاح... أمي
الغالية... وفقني الله إلى طاعتها.

إلى سندي وسر قوتي صاحب الفضل الكبير... أبي العزيز...
وفقني الله إلى إرضائه.

إلى جدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إلى أخي الأكبر وزوجته أسعدهم الله.

إلى أختي وزوجها أسعدهم الله أيضا.

إلى باقي إخوتي الأعزاء وأخواتي العزيزات حفظهم الله جميعا.

أهدي ثمرة جهدي.

سفيان

الاعتراف بالفضل

نحمد الله ونشكره ونثني عليه كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه على
إعانتني وتوفيقني لإنجاز هذا البحث المتواضع.

وعملا بقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): «من لا يشكر الناس لا يشكر الله».

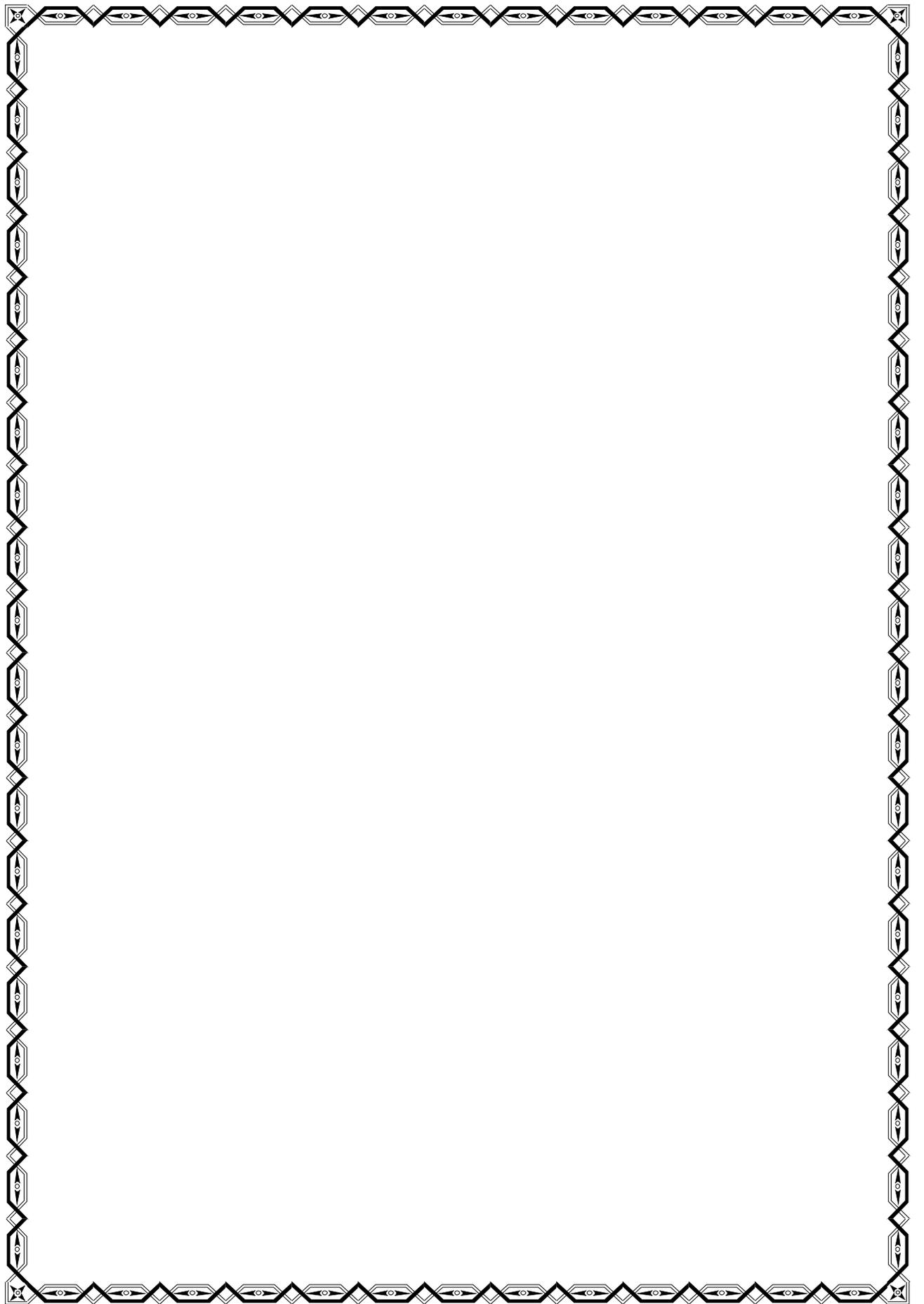
يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل «الدكتور
بعلوج بوالعيد» على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة واهتمامه بهذا
الموضوع من بدايته إلى نهايته، وعلى المجهودات التي بذلها في توجيهي
طوال البحث، وعلى قلقه وإحساسه بالصعوبات التي واجهتني.

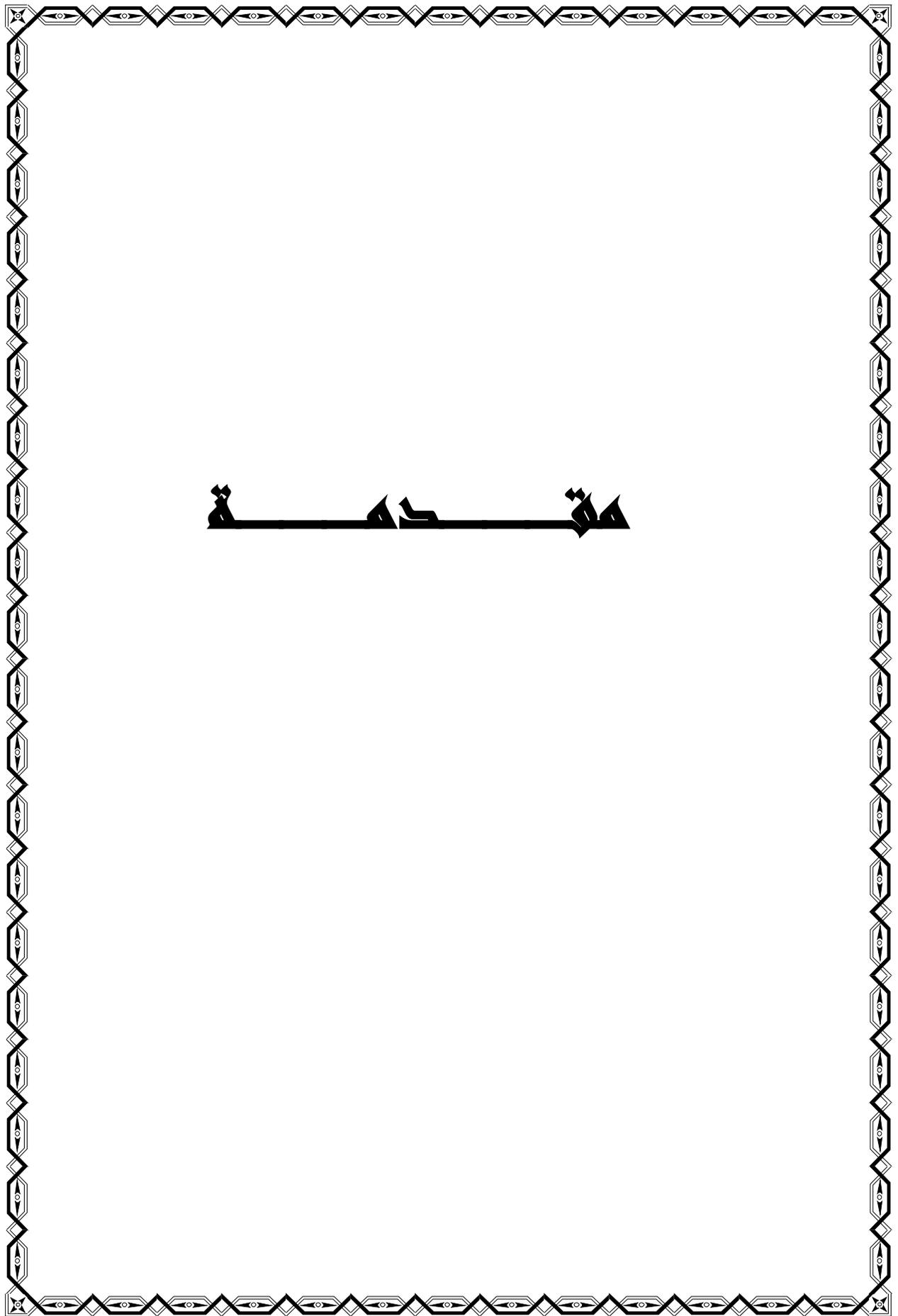
كما أتقدم بالشكر والاعتراف بالفضل لكل من ساهم من قريب أو من بعيد بشكل
مباشر أو غير مباشر في إعداد هذا البحث ولو بكلمة طيبة وأرجو لهم من الله
الثواب والأجر.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجميل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأساتذة والزملاء:
بوخمخ، مشنة، بوقنة، بازين، قريشي، بركم، بريكة، سورية، نجوى،
صبرينة، عائشة، ساندر، حليلة، هدى، داودي، خنار، بوالسبت، بوجعدار،
حميمص، رجال، لمين، جصاص، اليزيد، عبد الحفيظ، لويضة، ... الخ.

سفيان

الملاحق





يشهد الوقت الحاضر توجه على نطاق واسع نحو التحرر الاقتصادي وإزالة القيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية بين الدول، هو ما يعني زيادة المنافسة بين المشاريع الاستثمارية في مختلف أرجاء العالم، مما يجعل اقتصاديات الدول في مواجهة أخطار كبيرة إذا لم تواكب هذه التحولات. كما أن هناك اتجاه متزايد نحو إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم مشاريع كان من المعتاد أن تقوم بها الحكومة، ومن المعروف أن القطاع الخاص يحجم عن الدخول في المشاريع التي تنسم بارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق العوائد المستقبلية، خاصة إذا كانت نفقات إنجاز المشروع ضخمة تستلزم ضرورة مرور فترة زمنية طويلة حتى يستطيع المشروع أن يغطي تكاليفه ويبدأ في تحقيق عائد مناسب، كما هو الحال في المشاريع العامة التي لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في أي مجتمع، حيث تلعب دورا هاما في رفع مستوى معيشة الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية، وعدالة توزيع الدخل، والتوظيف، والتخلص من مظاهر التخلف... الخ، ما يشكل مسألة اقتصادية هامة تتطلب العقلانية والرشاد في اتخاذ القرارات الاستثمارية التي هي أيضا جزء أساسي في عملية التنمية ولا بد من توجيهها بما يحقق تلك الأهداف، خاصة وأن الموارد الضرورية للتنمية نادرة، وبالتالي لا بد من قرارات استثمارية سليمة وصائبة تحقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص هذه الموارد المحدودة، ومن ثم إعداد مشاريع ناجحة تعطي عوائد تفي وتبرر التضحية بالفرص البديلة (المنافسة لها). غير أن سلامة وصواب القرار الاستثماري المتخذ متوقف هو الآخر أساسا على مدى سلامة ودقة التقييم الاقتصادي الذي يهدف إلى تسهيل اختيار المشاريع التي تخدم أهداف الاقتصاد الوطني والمساعدة على إدخال تعديلات على المشاريع بغية رفع كفاءتها ودرجة مساهمتها في تحقيق تلك الأهداف، وأخيرا المساعدة في رفض المشاريع التي تعجز حتى بعد تعديلها عن خدمة أهداف الاقتصاد الوطني، ومن ثم فإن التقييم الاقتصادي لا يقتصر على الإفادة عما إذا كانت الموارد المحدودة سوف تستخدم بكفاءة في مشروع معين أم لا، وإنما يضمن معرفة ما إذا كانت المشاريع البديلة قد تساهم مساهمة أكبر نحو تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

غير أن ثمة فجوة تفصل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لعملية تقييم المشاريع، وليست هذه الفجوة مقتصرة فقط على التقييم المالي وإنما توجد أيضا في مجال التقييم الاقتصادي، فالمراجع الخاصة بتحليل المنافع والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية تقترح تطبيق أساليب غاية في الشمول والتعقيد، بحيث لا تلائم الواقع الاقتصادي في الدول النامية، مما يجعلها غير ممكنة التطبيق عمليا، هذه الفجوة بين الجانب النظري والتطبيقي في اتساع مستمر، مما يؤدي إلى ظهور بعض من القصور والإهمال في هذا الموضوع، قد يبرز هنا وهناك وبأشكال مختلفة أهمها إنجاز مشاريع

بدون أي دراسات مسبقة أو بدراسات ناقصة لم تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية، حيث اقتصررت في أحسن الأحوال على قياس الربحية التجارية دون الربحية الوطنية، ما يسبب في تحقيق نتائج ضعيفة من تلك المشاريع وبعيدة عن تحقيق الأهداف الوطنية المحددة، بل أكثر من هذا يؤدي إلى إنجاز مشاريع تساهم في تعميق التخلف وفي خلق أزمات أخرى أكثر خطورة.

هذا ما يدفع إلى طرح التساؤل التالي:

* ما هو واقع التقييم الاقتصادي للمشروع للاستثماري بالجزائر؟

ومن خلاله يمكن طرح التساؤلات التالية:

* ما مدى الاعتماد عليه في الاختيار والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية؟

* هل يتم إجراءه بالتفصيل المطلوب والمناسب وعلى أسس علمية صحيحة؟

فروض البحث

انطلق البحث من فروض رئيسية هي:

- التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري لا يعتبر الأساس في الاختيار المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية بالجزائر، بل هناك اعتبارات أخرى.
 - عند إجراء التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري لا يتم إجراءه بالشكل التفصيلي المطلوب والمناسب من جهة ولا على أسس علمية صحيحة من جهة أخرى.
- وبالتالي يمكن القول بأن واقع التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري بالجزائر سيء.

أهداف البحث

من خلال ما تقدم يسعى الطالب للوصول إلى مايلي:

- 1- تقديم مفاهيم أساسية للتعريف بهذا التقييم مع تبيان الأسس العلمية له؛
- 2- نشر الوعي بالأهمية البالغة في إجراء هذا التقييم، وخاصة في ظل المستجدات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، مع التأكيد أن ضرورة إجرائه بالشكل التفصيلي المطلوب والمناسب شرط لا بد منه لنجاح اختيار أي مشروع استثماري؛

3- معرفة ما إذا كان يتم إجراء التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري بالجزائر؟، وكيف يتم إجراءه؟

أهمية البحث

تكمن أهمية موضوع البحث وجدوى دراسته فيما يلي:

- 1-يساعد متخذ القرار الاستثماري على التعامل مع المشكلة الاقتصادية (كيفية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في ظل موارد تنصف بالندرة النسبية)، حيث يسمح له بالوصول إلى أفضل تخصيص ممكن لتلك الموارد؛
- 2-يساعد على معرفة الفوائد المتوقعة مقارنة مع التكاليف المتوقعة من الاستثمار خلال فترة العمر الاقتصادي المفترض للمشروع؛
- 3-يتوقف قرار البنوك أو المؤسسات المالية -فيما يتعلق بمنح الائتمان- على هذا التقييم، وكذلك تعتمد مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي، هيئة التنمية الدولية...) على هذا التقييم عند منح مساعداتها لإقامة مشاريع التنمية بالدول النامية، حيث عادة ما يخصص جانبا من القروض الممنوحة لمساعدة تلك الدول على إجراء هذا التقييم؛
- 4-يسمح بوضع خطط أو برامج مسبقة خاصة بمراحل إعداد وتشغيل المشروع؛
- 5-يسمح بتحديد العائد الاستثماري الممكن تحقيقه من المشروع في ظل مختلف المخاطر الممكنة؛
- 6-تبرز الأهمية أيضا في بعض المشاريع التي تكاليفها ضخمة وجزء كبير منها مستغرق ويصعب استرداده، وبالتالي فشل هذه المشاريع سيعرض أصحابها لخسارة فادحة.

حدود البحث:

يمكن حصر هذا البحث في المجالات التالية:

- 1-الحدود الموضوعية: يقتصر البحث في تقييم المشاريع العامة لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية هامة وكبيرة على المجتمع الذي ستقام به، وبالتالي تظهر الحاجة الملحة للتقييم الاقتصادي الذي يزيد من أهمية هذا البحث، وقد تم اختيار مشروع عام خدمي كدراسة حالة؛
- 2-الحدود المكانية: يقتصر البحث على كيفية قياس الربحية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يحققها المشروع الذي سيقام بضواحي الجزائر العاصمة؛

3-الحدود الزمانية: يقتصر البحث على توضيح وضعية تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال فترة الاقتصاد الموجه ثم خلال فترة الاقتصاد الحر. كما يقتصر الجانب التطبيقي فيه على تقييم مشروع عام خدمي خلال الفترة الممتدة بين (2004-2022)، وذلك لأن طبيعة هذا النوع من المشاريع يتطلب فترة طويلة حتى تكون له عوائد.

منهجية البحث

هذا البحث يعالج: التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري، جاء في قسمين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، يتضمن القسم الأول الدراسة النظرية وذلك من خلال ستة فصول: يتولى فيها الفصل الأول عرض الإطار العام لدراسة تقييم المشاريع، أما الفصل الثاني يتناول عرض نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية، والفصل الثالث اهتم بعرض محاور أساسية في دراسة الربحية الوطنية للمشروع، أما الفصل الرابع فقد اهتم بعرض وتحليل نماذج تقييم المشاريع على أساس الربحية الوطنية، واهتم الفصل الخامس بعرض محدودية تطبيق نماذج التقييم الاقتصادي، أما الفصل السادس فذهب إلى عرض وضعية تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

أما القسم الثاني لهذه الدراسة فقد تضمن الدراسة التطبيقية وذلك في ثلاثة فصول: اهتم الفصل الأول فيها بتقديم مشروع كهربية شبكة السكة الحديدية بضواحي الجزائر العاصمة مع تحليل مختلف آثاره ومخاطره، أما الفصل الثاني منها اهتم بتوضيح كيفية إجراء التقييم الاقتصادي لهذا المشروع، في حين اهتم الفصل الثالث بتقويم الدراسة التطبيقية.

منهج البحث

باعتبار البحث العلمي مهما كانت درجته يجب أن يعتمد مناهج تمكن الباحث من تحقيق الهدف من الدراسة، لذلك تم اختيار معالجة البحث بالمنهج الوصفي من خلال البحوث التالية: (البحث الوثائقي، البحث الارتباطي، البحث السببي المقارن، تحليل المحتوى)^(*)، -والمنهج التاريخي.

لغرض إنجاز هذا البحث اعتمد الطالب على بحوث علمية متنوعة تتمثل أساسا في الكتب بالإضافة إلى مراجع أخرى مختلفة (موسوعات، رسائل، مجلات، دوريات، جرائد، ملتقيات، إنترنت)، حيث كانت أهم المراجع المستعملة في إنجاز البحث تتمثل في:

(*)-من أساليب المنهج الوصفي، تستعمل لدراسة مشكلة البحث.

*عبد القادر محمد عبد القادر عطية: دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT؛

*قاسم ناجي حمدي: دراسات الجدوى وتقييم المشروعات -الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية - ج2؛

*مسيكة بوفامة، ز/بعداش: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاساتها على الاقتصاديات النامية.

وقد تطلب جمع هذه المراجع القيام بتنقلات إلى بعض الجامعات والمعاهد داخل الوطن، واجهت الطالب خلال ذلك صعوبات قد تعتبر عادية إذا ما قورنت بالصعوبات التي وجهها الطالب في الجانب التطبيقي، والتي كادت تكلفه ثمنا باهظا، حيث كادت تؤدي إلى إلغاء البحث -وقد انتهى الطالب من جانبه النظري- بسبب صعوبة الحصول على دراسة ميدانية تفي بغرض البحث، إذ قام الطالب بتنقلات كثيرة -كلها بدون جدوى- إلى العديد من المؤسسات الاقتصادية، المديریات، البلديات، الوكالات، مقرات بعض الولايات، الوزارات. وذلك في كل من ولاية قسنطينة، جيجل، برج بوعريرج، الجزائر العاصمة، كما أجرى الطالب تربصات تتراوح بين 3 أيام و3 أسابيع كانت نتائجها الحصول على دراسات ناقصة، وواصل تنقلاته إلى أن تم الحصول على هذه الدراسة التطبيقية بعد عناء كبير، لينتقل الطالب من حل مشكل إلى الوقوع في مشاكل أخرى أهمها:

1- هذه الدراسة كبيرة الحجم وبها الكثير من المصطلحات التقنية، مما جعل صعوبة كبيرة في ترجمتها وتلخيصها (أخذت وقت وجهد كبيرين)؛

2-الجهة التي تم الحصول منها على هذه الدراسة رفضت تقديم أي معلومات أو تفسيرات أخرى، مما جعل غموض في بعض النقاط.

الفصل الأول:

الإطار العام لدراسة تقييم المشاريع

- المشاريع العامة أشكالها ومبررات وجودها.
- مفهوم تقييم المشاريع وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.
- خصائص اتخاذ القرار الاستثماري وتصنيف المشاريع.
- المراحل الأساسية اللازمة لتقييم المشاريع.
- العلاقة بين الجدوى الخاصة والجدوى الوطنية.
- البيانات اللازمة لتقييم المشاريع.

تمهيد:

يعتبر اتخاذ قرار الاستثمار من أهم وأخطر القرارات الاقتصادية^(*)، لقيامه على ما يسمى بعملية تقييم المشروع الاستثماري المرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحياناً، وعليه فإن لهذه المتغيرات أهمية كبرى، وكل مسؤول على عملية التقييم يجب عليه قبل ذلك جمع معلومات ومعطيات عديدة تعتبر العناصر الأساسية لتقييم المشروع الاستثماري، فنجاح التقييم يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية المرغوبة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن فشله يترتب عليه العديد من الآثار غير المرغوبة لما يترتب عليه من ضياع وتبذير للموارد المتاحة الاقتصادية، ومن وجهة النظر الفردية فإن قرار الاستثمار الناجح هو القرار الذي يؤدي إلى تعظيم دخل المستثمر، وهذا قد لا يكون كذلك من وجهة النظر الوطنية.

وبغرض فهم الإطار العام لدراسة تقييم المشاريع تم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط الأساسية

التالية:

- المشاريع العامة أشكالها ومبررات وجودها.
- مفهوم تقييم المشاريع وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.
- خصائص اتخاذ القرار الاستثماري وتصنيف المشاريع.
- المراحل الأساسية اللازمة لتقييم المشاريع.
- العلاقة بين الجدوى الخاصة والجدوى الوطنية.
- البيانات اللازمة لتقييم المشاريع.

^(*) -مثل: (القرارات الإنتاجية، القرارات التسويقية، القرارات المالية، القرارات التشغيلية... الخ).

1-1-المشاريع العامة أشكالها ومبررات وجودها

1-1-1-تعريف المشاريع العامة:

يمكن تعريف المشروع العام كمايلي: «عبارة عن اقتراح من طرف الدولة أو هيئة أخرى منفصلة عنها - تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع بصفة عامة لرقابة الإدارة الحكومية- بإنشاء وحدة اقتصادية (صناعية، زراعية، تجارية) من أجل إنتاج وتوفير سلع أو مجموعة من السلع وخدمة أو مجموعة من الخدمات، كما هو الحال في خدمات النقل البري عبر الطرق أو السكة الحديدية أو النقل البحري أو الجوي أو نقل البضاعة أو خدمات الصحة العامة والتعليم... الخ»⁽¹⁾. من هذا التعريف يلاحظ مايلي:

-يشترط أن تمتلك الدولة المشروع كليا أو جزئيا، ويرجع ذلك أساسا إلى التكاليف والمنافع الضخمة التي تترتب على هذه المشاريع.

-تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي عن أموال الدولة (ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة).

-يشترط أيضا أن تقوم الدولة بإدارة المشروع العام بواسطة إحدى هيئاتها^(*)، متبعة في ذلك أسلوب الإدارة الخاصة، كما تمارس الدولة الرقابة على ذلك المشروع لارتباطه بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية العامة، على أن هذه الرقابة يجب أن تباشر بالقدر الذي لا يعرقل حركة المشروع العام، حيث أن قواعد التنظيم والرقابة لهذه المشاريع غالبا ما تستهدف أمرين⁽²⁾:

أ-تحديد السعر المناسب للسلعة أو الخدمة.

ب-تحقيق الكفاءة التشغيلية من توفير سلعة أو خدمة وضمن استمرار أدائها وانتظامها بتكلفة معقولة للمواطنين (تتحمل الدولة جانب من التكلفة لتغطية العجز في تشغيل المشروع)، مع رفع مستواها بمرور الوقت.

(1)-المرسي السيد حجازي: اقتصاديات المشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص25.

(*)-الهيئات العامة (المؤسسات العامة الاقتصادية) والوحدات الإنتاجية التابعة لها من شركات وجمعيات تعاونية، وهكذا يعتبر المشروع العام الوسيلة الفنية التي تباشر بها الدولة نشاطها الاقتصادي.

(2)-المرسي السيد حجازي: المرجع نفسه، ص27.

1-1-2- أشكال المشاريع العامة:

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال من تلك المشاريع وهي⁽¹⁾:

1-1-2-1- المشاريع العامة المباشرة: هي المشاريع التي تمتلكها السلطة العامة

وتنفرد بإدارتها وتحمل كافة مخاطرها، حيث يعتبر المشروع العام في هذه الحالة امتدادا لسلطة الحكومة، ولا يتمتع بوجود قانوني مستقل عنها، وتدمج إيراداته ونفقاته عادة في الميزانية العامة للدولة، مثل: مشاريع صك النقود، والمشاريع الحربية.

1-1-2-2- المشاريع العامة المستقلة: وهي المشاريع التي تمتلكها الدولة ولكنها

تتمتع بوجود قانوني مستقل وبالاستقلال الإداري والمالي عن الدولة، أي أنها تتمتع بشخصية معنوية مستقلة وتخضع لإدارة مستقلة، كما تستقل ماليا عن الميزانية العامة للدولة.

وينشأ هذا النوع من المشاريع العامة نتيجة تحويل بعض المشاريع العامة المباشرة إلى مشاريع عامة مستقلة، وقد تقوم الدولة بإنشائها مباشرة كالمؤسسات الاقتصادية العامة، كما قد تقوم الدولة بإنشائها عن طريق تأميم بعض المشاريع الخاصة، وهذه المشاريع كثيرا ما تؤدي الظروف إلى تدخل الدولة في إدارتها.

1-1-2-3- المشاريع الشبه عامة: تأخذ بدورها عدة أشكال أهمها⁽²⁾:

أ- عقود الامتياز: تعهد الدولة إلى إعطاء فرد أو شركة بامتياز استغلال مرفق عام ذي صبغة اقتصادية لفترة معينة، تقوم خلالها الشركة الملتزمة بإدارة المرفق تحت إشراف ورقابة الدولة، مثل: مشاريع البحث عن البترول ومشاريع البنية التحتية... الخ، وفي هذه تتعهد الدولة عادة بتقديم بعض الخدمات للشركة الملتزمة أو تضمن لها حد أدنى من الربح، أو تؤمنها ضد المخاطر غير العادية، كما قد تشاركها في الربح، وفي المقابل تتدخل الدولة عادة بتحديد تعريفات الأسعار، ووضع التشريعات لحماية العاملين، من خلال تحديد عدد ساعات العمل والأجور، وتوفير حد أدنى من الأمن الصناعي والمهني وأيضا التأمين الصحي لهؤلاء العاملين.

ب- عقود الإدارة: تعهد الدولة إلى شخص بإدارة المرفق العام في مقابل أجر، وفي العادة

(1)- المرسي السيد حجازي: المرجع السابق، ص31.

(2)- المرسي السيد حجازي: المرجع نفسه، ص33.

مقابل أيضا جزء من الأرباح التي يحققها المرفق على أن تتحمل الدولة وحدها مخاطر المشروع.

ج- الشركات المختلطة: يأخذ المشروع العام هنا شكل الشركة المساهمة والتي يشترك في رأس مالها الأفراد والسلطة العامة، تساهم الدولة عادة بنسبة تزيد عن 51% وذلك من أجل السيطرة على تسيير هذه الشركات.

1-1-3-مبررات وجود المشاريع العامة:

هناك مجموعة من الاعتبارات تبرر تدخل الدولة وإقامة المشاريع العامة يمكن ذكرها على النحو التالي⁽¹⁾:

1-1-3-1- اعتبارات تمويلية: تحتاج الدول إلى موارد مالية لكي تقوم بالإنفاق على إشباع الحاجات العامة وتلبية الاحتياجات والأعباء المتزايدة للدولة ولذا تقوم بعض الدول باحتكار إنتاج وتوفير سلع معينة.

1-1-3-2- اعتبارات استراتيجية: كما هو الحال عند سيطرة الدولة على الصناعات الضرورية اللازمة لسلامة الأمن الوطني (كصناعة الأسلحة والد خائر)، ذلك من أجل الحفاظ على سرية المعلومات عن أنواع وكميات الأسلحة الموجودة، أيضا مشاريع شق الطرق ومد خطوط السكة الحديدية التي تحتاج إليها الدولة في حالة الحروب لنقل الجيوش والعتاد... الخ .

1-1-3-3- اعتبارات اجتماعية: تقوم الدولة هنا بتوفير بعض السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع والتي يتعذر عادة توفيرها بالقدر الكافي خصوصا لذوي الدخل المحدودة، سواء مجانا أو بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها وتوفيرها لهم، كما هو الحال بالنسبة لخدمات نقل المسافرين، البريد، الهاتف، الكهرباء.. الخ ، حيث لا يستطيع المستثمر الفرد أن يقدم الأموال المطلوبة أو يستمر في استخدام أمواله في مشاريع خاسرة.

1-1-3-4- اعتبارات اقتصادية: تحاول الدول هنا تحقيق أهداف رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربة الضغوط التضخمية والانكماشية في الاقتصاد الوطني على النحو التالي:

(1)-المرسي السيد حجازي: المرجع السابق، ص35.

الفصل الأول:.....الإطار العام لدراسة تقييم المشاريع

أ- السيطرة على بعض أوجه الاقتصاد الأساسية: كالمواصلات، وأعمال البنوك، والصناعات الأساسية ذات المخاطر العالية (كصناعة الحديد والصلب).

ب- قيام الدولة ببعض المشاريع العامة من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، كمشاريع تقسيم الأراضي، ومشاريع البنية التحتية، على أمل أن تغري رؤوس الأموال الأجنبية بشراء الأراضي وإقامة مشاريع خاصة، وبنفس المنطق تقوم الدول بتطوير مناطقها السياحية ثم عرضها للبيع بالمزاد العلني.

ج- قد تمتلك الدولة حصص من المشروع من أجل تقديم تسهيلات أو إعانات لتغطية خسائر المشروع بهدف خدمة المصلحة العامة.

د- قد تقوم الدولة بإقامة المشاريع العامة وتوفير فرص العمل وزيادة الاستثمار الوطني من خلال زيادة الاستثمار العام، كل ذلك بهدف تحقيق التوازن بين حجم الطلب الكلي الفعال مع العرض الكلي عند مستوى العمالة، وقد قدم كينز (المفكر الاقتصادي) الأساس العلمي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الدولة الرأسمالية المتقدمة ويقترح أن تؤثر الدولة في الاستثمار الكلي حتى يتعادل الاستثمار الكلي (الاستثمار العام + الاستثمار الخاص)، مع إدخال قطاعي الأعمال والعائلات عند مستوى العمالة الكاملة.

لذلك تقييم هذه المشاريع له أهمية كبيرة على التنمية الاقتصادية في الدولة، ويمكن توضيح كيف ذلك فيما يلي:

1-2- مفهوم تقييم المشاريع وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

1-2-1- مفهوم تقييم المشاريع:

تعتبر عملية تقييم المشاريع المرحلة البالغة الأهمية في حياة المشروع الاستثماري، وترجع خطورة هذه المرحلة إلى أن نتيجة التقييم هي أساس اتخاذ القرار، بقبول أو رفض المشروع الاستثماري المقترح، وعلى درجة سلامة ودقة التقييم، تتوقف سلامة وصواب القرار الاستثماري.

وبغية التعرف على المفهوم، يتم التطرق إلى بعض العناصر أهمها ما يلي:

1-2-1-1- تعريف المشروع الاستثماري: لم تهتم تقريبا كل الأدبيات الاقتصادية

بتعريف المشروع الاستثماري، على غرار اهتمامهم الكبير بتعريف، وإعطاء مفهوم الاستثمار،

وهذا نظرا لاندماجهما وصعوبة الفصل بينهما، فدراسة المشاريع الاستثمارية حديثة النشأة، حيث نجد أول كتاب تناول هذا الموضوع بدراسة نشر سنة 1951 بعنوان (Capital budjeting) للاقتصادي ديان جوال (Desn Joel).

والفرق بين الاستثمار والمشروع الاستثماري يوجد في الفارق الزمني بينهما، فالمشروع الاستثماري يسبق العملية الاستثمارية، فهو تمهيد للاستثمار، ومن هنا يعرف المشروع الاستثماري: <> بأنه اقتراح بتخصيص أو التضحية بقدر من الموارد في الوقت الحاضر، على أمل الحصول على عوائد متوقعة في المستقبل خلال فترة طويلة نسبيا>>⁽¹⁾. أما الاستثمار، فيمكن تعريفه على أنه: <> عملية جمع عناصر الإنتاج معا من أجل تحقيق إنتاج سلع وخدمات <<⁽²⁾.

1-2-1-2- الإعداد للمشروع الاستثماري: يتم خلالها إعداد تقرير لكل مشروع

استثماري، شارحا فيه أهدافه للتعرف على برامجه الرئيسية، وجدول أعماله المستقبلية، ومن الصعب التعميم فيما يتعلق بإعداد المشاريع وتطورها، لأنه يتوقف على طبيعة المشروع، وخبرة ومقدرة المستفيد، ومصادر التمويل المتاحة، ويجب أن تغطي عملية الإعداد جميع المتطلبات الفنية، التنظيمية، الاقتصادية، والشروط المالية الضرورية لإنجاز أهداف المشروع⁽³⁾.

1-2-1-3- عمليات تقييم المشروع الاستثماري: عندما تقترب دراسات الإعداد

للمشروع من الاكتمال، يدرج المشروع في قائمة التقييم، ويمر على أربع عمليات^(*) جزئية هي⁽⁴⁾:

1/ العملية الفنية:

يركز هنا التقييم على تصميم المشروع من الناحية الفنية، هل تم بشكل متكامل ، وأن العمليات الهندسية له شاملة، وملائمة، ومقبولة من الوجهة المستهدفة، وكذلك متناسقة مع الأهداف الأخرى، وذلك بإجراء فحوصات كافية؛

(1)-حنفي زكي عيد: دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية، القاهرة، مطبعة دار البيان، 1978، ص13.

(2)- توفيق أرزقي بن طوطاح: أثر المخاطر في القرارات الاستثمارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2002، ص7.

(3)- أويس عطوه الزنط: أسس تقييم المشروعات، ج1، المكتبة الأكاديمية، 1992، ص49.

(*) -خاصة بدورة صياغة المشروع في البنك الدولي عند منحه للقروض، وسيتم تفصيلها لاحقا.

(4)- أويس عطوه الزنط: المرجع نفسه، ص ص50-53.

2/العملية التنظيمية (مبنى المؤسسة):

هذه العملية هامة وتأخذ جوانب مختلفة وهي فيما إذا كانت الشخصية المعنوية منظمة بطريقة مناسبة، وأن إدارتها مناسبة للعمل، وأن الإمكانيات العملية قد تم استغلالها بفعالية، وأن التغيرات السياسية تساعد المشروع على تحقيق أهدافه؛

3/التحليلات الاقتصادية:

يتم استخدام أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة الاجتماعية، ووفق هذا الأسلوب يتم حساب التكاليف والمنافع الاجتماعية للمشروع والتي غالبا ما تكون مختلفة عن التكاليف والمنافع النقدية للمشروع، ولهذا يتم الاعتماد على أرقام التكاليف والمنافع النقدية ثم تعديلها للوصول إلى البيانات الضرورية لقياس الربحية الوطنية للمشروع، وبالإضافة إلى ذلك يتم خصم التدفقات بمعدل خصم اجتماعي^(*)، يختلف عن معدل الخصم المستخدم بواسطة المستثمر الفردي لكي يصل إلى أفضلية المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني⁽¹⁾؛

4/التحليل المالي:

له أهداف متعددة أحد تلك الأهداف هو التأكد من أن هناك اعتمادات كافية لتغطي نفقات الإعداد للمشروع، ويركز على إعداد القوائم المالية حتى يمكن تقييم المشروع على أساس المقاييس المختلفة للربحية التجارية، ويتطلب الجمع بين تقديرات السوق والتكلفة الفنية، والتي على أساسه يتم إعداد القوائم المالية المقدرة.

1-2-1-4-خطوات تقييم المشروع الاستثماري:يمكن القول بأنّ تقييم المشاريع

الاستثمارية يتكون من الخطوات الآتية⁽²⁾:

- 1/تحديد معيار مناسب للمفاضلة بين البدائل يعكس معظم الأهداف المراد تحقيقها؛
- 2/تحديد مختلف الظروف التي يمكن أن يسود أحدها مستقبلا، والتعبير عن هذه الظروف بمؤشرات (معالم)، وفيما يتعلق بالظروف فهناك ظروف التأكد وظروف المخاطرة وظروف عدم التأكد؛
- 3/تحديد البدائل التي يمكن اختيار إحداها لحل المشكلة، ولابد من مراعاة الدقة في استخدام معايير

^(*)- عبارة عن معدل يتم استخدامه في خصم المنافع والتكاليف المستقبلية إلى قيم حالية ويعكس التفصيل الزمني للمجتمع.

⁽¹⁾- عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 2001، ص301.

⁽²⁾-زكي حنفي عيد: مرجع سابق، ص41.

اختبار الكفاءة^(*)؛

4/صياغة النموذج، ويقصد بذلك التعبير عن العلاقة بين بدائل القرار والظروف من ناحية، ومعايير المفاضلة من ناحية أخرى؛

5/التنبؤ والتقدير لقيم المتغيرات المختلفة حتى يمكن حساب ناتج كل بديل في كل الظروف المتوقعة؛

6/حساب قيم العناصر المكونة لمصفوفة الناتج الذي يعبر عنه بمقياس أو أكثر، وعموما فإن أي مقياس يكون مناسباً من وجهة نظر متخذ القرار يجب استخدامه؛

7/عرض مصفوفة الناتج على متخذ القرار لتساعده في المفاضلة بين البدائل.

ف تقييم المشاريع إذن هو: إعداد مجموعة من المشاريع، وإجراء لها دراسات مختلفة فنية، ومالية، واقتصادية، وتنظيمية، وإدارية تجنباً للإسراف وضياع الموارد، فالحاجة للمشاريع كبيرة لبلوغ أهداف كثيرة، في حين الموارد المتاحة قليلة، وبالتالي لا بد من كفاءة القرارات الاستثمارية.

1-2-2- علاقة تقييم المشاريع بالتنمية الاقتصادية:

رغبة في فهم العلاقة أكثر يُراد أولاً تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، غير أنه اتضح من الصعب تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، فهي متعددة الجوانب والأبعاد، كما أن المشكلة التي تتصدى لها التنمية ليست مشكلة اقتصادية فحسب بل هي مزيج من المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، التكنولوجية... الخ، وبالرغم من ذلك فقد حاول الكثير من الكتاب تحديد مفهومها، وقد اتفقوا على اعتبارها: «عملية يرتفع فيها الدخل الحقيقي الفردي في بلد ما باستمرار خلال فترة طويلة من الزمن»؛ لكن هذا غير كافي فهو يعكس المظهر الخارجي الكمي للعملية فقط، بل أن مفهومها أشمل، فهي تعني: «عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المختلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم، ويقترض هذا الانتقال تغييراً جذرياً وجوهرياً في أساليب الإنتاج المختلفة، وفي البيان الثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية»⁽¹⁾.

^(*)- هناك اختبار الكفاءة المطلقة والنسبية، وسيتم التطرق لهما بالتفصيل لاحقاً.

⁽¹⁾- عزوز حميمص: تقييم المشاريع الصناعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، معهد العلوم الاقتصادية، 1984، ص6.

الفصل الأول:.....الإطار العام لدراسة تقييم المشاريع

فالجزائر تمتلك المقومات المادية للنهوض وتحقيق التنمية، وما عليها إلا توفير المقومات الإرادية المرتبطة بإدارة عملية النهوض والتطور، فهي محكمة بثلاث شروط كالآتي⁽¹⁾:

1- الشرط الأول:

تأمين الإدارة الكفؤة والنزيهة، لأن البيروقراطية تجعل الإدارة عاجزة ومشلولة، ولا يمكن للقطاع الخاص النهوض من دون سند الإدارة، فلا بد من الإصلاح الإداري الشامل، وإيجاد ثقافة وظيفية جديدة لتحويل ذهنية الموظف من ذهنية الارتزاقية إلى الخدمة العامة؛

2- الشرط الثاني:

دولة القانون والحق، فلقد زالت الحواجز أما تدفق رؤوس الأموال من دون حدود لتغطية حاجات النمو، ولكن نعلم أن رأس المال جبان يحجم دائما إذا لم تحميه دولة القانون، ويعني بها تلك التي تخضع بتصرفاتها لقواعد ثابتة ومستقرة، فمن حق المستثمر مطالبة الدولة باحترام تلك القواعد والاحتكام للقضاء عند خرقها لها، وبالتالي لا بد من استقلالية السلطة القضائية عن السلطة السياسية، ووجود قضاء نزيه؛

3- الشرط الثالث:

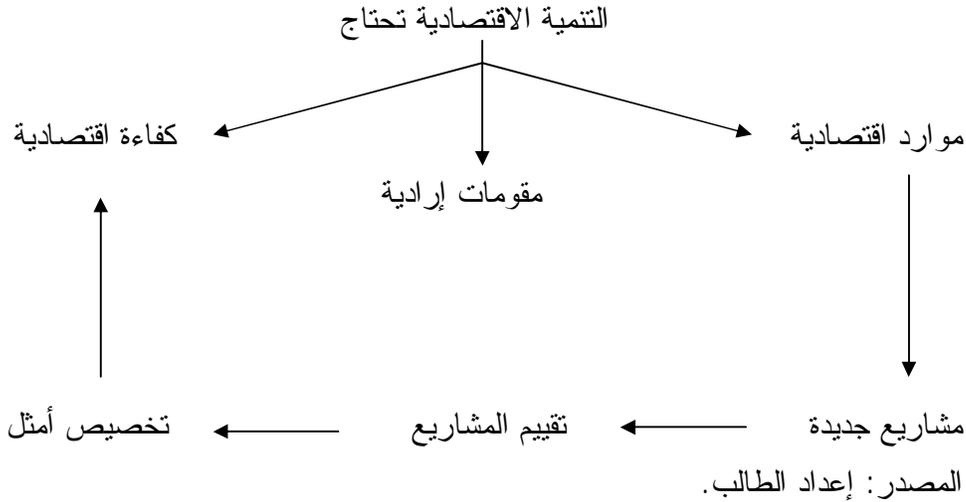
تأهيل الثروة البشرية، فالثروة كل الثروة اليوم هي في الأدمغة وما تخزنه من قدرات، لذا يصبح اجتذاب الأدمغة من الخارج ووقف نزيف الأدمغة الوطنية هدفا رئيسا للمجتمعات التواقية للنهوض والتنمية.

إن التعمق في دراسة أبعاد تقييم المشاريع، ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية يؤكد على وجود ارتباط قوي بينهما، فمعدلات التنمية الاقتصادية المتحققة في دولة ما لا تتوقف على الموارد الاقتصادية المتاحة بل على كيفية تخصيص القدر المتاح من الموارد، أي ما يعرف بالكفاءة الاقتصادية، في حين أن الهدف النهائي من تقييم المشاريع- سواء من وجهة نظر الربحية الخاصة أو من جهة نظر الربحية الوطنية^(*) - يمكن في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

(1)-نزار يونس: ملتقى الجزائر الدولي الثاني للاستثمار، مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت، 23 أيار/مايو 2002، السنة الرابعة والعشرون، ع.269، ص49.

(*)-سيتم شرحها بالتفصيل لاحقا.

الشكل رقم (1): علاقة تقييم المشاريع بالتنمية الاقتصادية



ولتوضيح أكثر قوة العلاقة يمكن تحديد أهمية تقييم المشاريع في بعض النقاط أهمها:

1-تهدف الدولة النامية بوجه خاص إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قيامها باستثمارات جديدة، ولذلك تحتاج الدول عامة والدول النامية خاصة إلى تقييم هذه المشاريع الاستثمارية لتحليل مختلف جوانبها، وتخصيص الموارد المحدودة لديها أفضل تخصيص ممكن⁽¹⁾.

2-يساعد تقييم المشاريع من وجهة نظر الربحية الوطنية صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذي القرارات على تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية داخل قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك من وجهة نظر التنمية الاقتصادية (الأكثر كفاءة اقتصادية)، لصنع السياسات الملائمة⁽²⁾.

⁽¹⁾-يحي عبد الغاني أبو الفتوح: أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص19.

⁽²⁾-سعيد عبد العزيز عثمان: دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص15.

1-3-1- خصائص اتخاذ القرار الاستثماري، وتصنيفه المشاريع

1-3-1-1- مفهوم وخصائص عملية اتخاذ القرار الاستثماري (*):

يعتبر القرار الاستثماري من أهم وأخطر القرارات على مستوى المنظمة، بل وأبعد من ذلك يؤثر القرار الاستثماري على جميع أنشطة المنظمة الأخرى سواء أكانت إنتاجية، أو تسويقية، أو مالية... الخ، بسبب تشابك مجموعة من العوامل والمتغيرات⁽¹⁾.

1-3-1-1- مفهوم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية: إن عملية اتخاذ القرارات

تتغلغل في كل الوظائف الإدارية، لذلك فإن نجاح منظمات الأعمال يتوقف إلى حد كبير على مدى سلامة ورشد القرارات التي يتم اتخاذها.

وبخصوص عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، ففي ضوء آراء الكتاب والممارسين يمكن القول بأن اتخاذ القرار الاستثماري هو: «عملية اختيار بديل استثماري واحد بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة»⁽²⁾.

1-3-1-2- خصائص عملية اتخاذ قرار الاستثمار: بناء على ما تقدم تنفرد قرارات

الاستثمار بعدد من الخصائص هي⁽³⁾:

1-قرارات الاستثمار لها تأثيرات طويلة الأجل: ويرجع ذلك إلى وجود الفاصل الزمني

الواضح بين حدوث النفقة الاستثمارية وجني العوائد المتوقعة خلال الفترات المستقبلية التي تتعدى أكثر من سنة وهذه الخاصية يترتب عليها العديد من المشاكل أهمها:

(*)-لمزيد من التفصيل أنظر: محمد رفيق الطيب: مدخل للتسيير، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص38.

(1)-محمد رفيق الطيب: المرجع نفسه، ص38.

(2)-عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص: أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص480.

(3)-أمين السيد أحمد لطفي: الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص3.

أ-مشكلة القيمة الزمنية للنقود: فالدينار الذي يملكه المستثمر اليوم يساوي أكثر من الدينار الذي سوف يحصل عليه أو ينفقه بعد سنة أو خمسة سنوات من اليوم أو أكثر، فالوقت شيئا ثمين يجب أخذه في الاعتبار عند تقييم المشاريع الاستثمارية. فهو يتضمن تضحيات الحاضر من أجل المستقبل؛

ب-مشكلة المخاطر وعدم التأكد: وجود وقت بين حدوث النفقات والعوائد المرتبطة بقرارات الاستثمار يحاط بتقديرها بدرجة كبيرة من المخاطر وعدم التأكد، فكلما زاد التوغل في المستقبل كلما زادت حالات عدم التأكد والمخاطرة؛

ج-أثر التضخم:عندما يتم استخدام القيم الجارية في تقييم المشروع قد يبدو مربحا، ولكن إذا كان المستوى العام للأسعار متزايد عبر الزمن بمعدل أعلى من معدل الزيادة في صافي العائد للمشروع، فإن القيمة الحقيقية لتدفقات صافي العائد للمشروع، مما قد يجعل المشروع خاسر عندما تستخدم الحقيقة في التحليل. كما لا يمكن نسيان أثر التضخم المستورد فهو ذا آثار سلبية تعرقل برامج وخطط التنمية في الدول النامية نتيجة تضخم قيمة الاستثمارات وبالتالي انخفاض من معدلات الإنجاز وقيمة الاستثمار الحقيقي⁽¹⁾.

2- قرارات الاستثمار تتضمن إنفاقا كبيرا: يترتب عليه ارتباط ضخم وإغراقه في استخدام معين يصعب تحويله إلى استخدام بديل آخر، وهذه الخاصية أيضا يترتب عليها مشاكل:

أ-التضحية بالنفقات الاستثمارية؛

ب-تحكم قرارات الاستثمار هيكل تكاليف المنشأة لفترة طويلة؛

ج-ترتبط قرارات الاستثمار بشكل وثيق ومباشر بقرارات التمويل؛

3- إن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تتطلب استخدام تقنيات بيئية متقدمة ومركبة لاتخاذ قرار القبول أو الرفض أو المفاضلة بين المشاريع محل الدراسة: حيث عادة ما يوجد نوعان من مشاكل اتخاذ قرارات الاستثمار هما:

(1)-لمزيد من التفصيل أنظر: أحمد باشي : التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1986، ص123.

أ-قرارات قبول أو رفض المشاريع الاستثمارية؛

ب-قرارات تحديد أولويات وفضليات الاستثمار؛

ولا شك أن تلك القرارات تحيط بها مشاكل عديدة أهمها:

-الاختيار فيما بين المشاريع المانعة تبادليا: قد لا تكون هناك قيود على مصادر التمويل الاستثماري، وبالتالي لا تستطيع اختيار مجموعة من المشاريع معا لأنها مانع تبادليا. وفي تلك الموافق تختلف نتائج استخدام نماذج التقييم في الترتيب والمفاضلة في حالات وجود اختلاف في مقدار وتوقيت حدوث التدفقات النقدية، أو وجود اختلاف في الأعمال المقيدة للمشاريع الاستثمارية؛

-التخصيص الرشيد لرأس المال على أفضل البدائل الاستثمارية المتنافسة:وعادة ما يترتب على ذلك عدة مواقف لعل أبرزها عدم قابلية الاستثمارات للتجزئة أو عدم استقلال المشاريع عن بعضها البعض كأن تكون مكملة أو حتمية أو لازمة لبعضها البعض، فضلا عن المشكلة الرئيسية المتعلقة بمحدودية الموارد؛

4- غالبا ما تكون قرارات الاستثمار مرتبطة بمسار الاقتصاد الوطني: وخاصة في الفترة الراهنة حيث استفادة الجزائر من أخطائها الماضية، وعدم قدرتها على مواكبة التغيرات الكبيرة والسريعة التي حدثت في مسار الاقتصاد الوطني (*) (1). الذي كبدها خسائر واختناقات لا يستهان بها، فكم من مشاريع فشلت وأخرى ألغيت...الخ. فقد اهتمت باستخدام النماذج القياسية، وخاصة النماذج القرارية وترشيد السياسات الاقتصادية بما يخدم في النهاية أغراض التنمية الشاملة، كما تقع اليوم على المخطط أو صاحب القرارات الاقتصادية مسؤولية الاختيار بين السياسات البديلة التي تخدم الأهداف العامة للاقتصاد الوطني.

1-3-2-تصنيف المشاريع الاستثمارية:

يمكن تقسيم المشاريع إلى أربع أقسام مختلفة -وفقا لعدد من المعايير- أهمها:التأثير على طاقة المنشأة، العلاقة التبادلية، القابلية للقياس، البعد الاجتماعي. وتختلف طريقة تقييم كل نوع من هذه المشاريع عن طريق تقييم الأنواع الأخرى في بعض الأبعاد.

(*)-لمزيد من التوضيح أنظر: محمد فرحي : النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1999، ص249.

(1)-محمد فرحي: المرجع نفسه، ص249.

1/التأثير على طاقة المنشأة: وهي من أبرز التقسيمات وتضم ما يلي⁽¹⁾:

- أ- مشاريع استثمارية جديدة لم تمارس من قبل؛
- ب- مشاريع التوسع الاستثماري، وتمثل امتداد صناعيا أو خديما لمنشأة قائمة؛
- ج- مشاريع الإحلال الرأسمالي كإحلال آلة جديدة مكان آلة قديمة، ذات كفاءة وتقوم بنفس العمل؛
- د- مشاريع التطور التكنولوجي مثل مشاريع إحلال الطرق الآلية محل الطرق اليدوية للإنتاج والمستخدم في منشأة قائمة.

2/العلاقة التبادلية: يكون المشروع الاستثماري غير مرتبط من الناحية الاقتصادية مع

مشروع آخر عند توافر شرطين هما:

أ- إذا كان من الممكن تنفيذ ذلك المشروع بغض النظر عن تنفيذ أو عدم تنفيذ المشروع الآخر، فمثلا الاختيار بين إقامة استراحة علمية للعمال أو بناء معمل لأبحاث، هنا يكون من المستحيل فنيا تنفيذ المشروعين معا في نفس الوقت، وعلى قطعة الأرض نفسها، فهما إذا غير مستقلين فنيا؛

ب- إذا كانت الفوائد المتوقعة من ذلك المشروع لا تتأثر بقيمة قبول أو رفض المشروع الاستثماري الآخر، إذا توفر هذين الشرطين في المشروعين الاستثماريين فهما مستقلين، مثلا إقامة طريق في ولاية معينة وإقامة مستشفى في ولاية أخرى؛

أما إذا لم يتوفر الشرطين السابقين، فيعني هذا أن إحداهما مرتبطا بالآخر، وعلاقة التبعية التي يمكن أن توجد بين مشروعين يمكن أن تأخذ عدة صور مختلفة هي:

1- أن يكون المشروع مكملا للمشروع الآخر: مثل مشاريع إحلال الطرق الآلية محل الطرق اليدوية؛

2- أن يكون المشروع الاستثماري ضروريا وحتميا لتنفيذ المشروع الاستثماري الآخر: بعبارة أخرى أن قبول أحد المشاريع يعتمد على القبول المسبق لمشروع آخر، فقبول المشروع الأخير مشروط بقبول المشروع الأول، مثل: مشروع مد خط أنابيب بترول خام من بئر، ومشروع إقامة مصفاة لتكرير البترول؛

3- أن يكون المشروع الاستثماري متنافسا ماليا مع مشروع استثماري آخر؛

(1)- أمين أحمد لطفي السيد: مرجع سابق، ص6.

الفصل الأول: الإطار العام لدراسة تقييم المشاريع

4- أن يكون المشروع الاستثماري منافيا ومانعا للمشروع الاستثماري الآخر: أي هي المشاريع التي يمنع إحداها إقامة الآخر، مثل المفاضلة بين إقامة مبنى سكني مكون 5 طوابق وإقامة محل تجاري مكون من طابقين على نفس المساحة من الأرض وفي نفس المكان؛

إذن المشاريع المستقلة هي: >>تلك التي لا يمنع إقامة إحداها إقامة الآخر طالما توفرت الموارد المطلوبة، كما أن إقامة إحداها لا يكون مشروط بالآخر أي أنها لا بديلة، ومكاملة، ولا يوجد ارتباط من الناحية الفنية>>(1).

3/ القابلية للقياس: يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع وفق لمعيار القابلية للقياس كما يلي(2):

مشاريع قابلة للقياس، ومشاريع غير قابلة للقياس. أما المشاريع القابلة للقياس فهي تلك المشاريع التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي، وهذه المنتجات قد تكون سلعا أو خدمات؛

وبالنسبة للمشاريع غير القابلة للقياس فهي تلك المشاريع التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة ودقة في صورة نقدية ومن أمثلة هذه المشاريع تلك المتعلقة بالتعليم، الصحة، البيئة، الصرف الصحي، والإصلاح المؤسسي وغيرها.

4/ البعد الاجتماعي: تنقسم المشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص إلى نوعين هما:

مشاريع الإنتاج المباشر، ومشاريع البنية الأساسية: فالأولى هي تلك التي تتولى إنتاج سلع وخدمات تباع مباشرة للجمهور على أساس فردي ولا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا، فلا يستفيد منها الأفراد الذين لا يدفعون مقابلها، مثل المشاريع التي تنتج السيارات، والمشروبات... الخ.

أما الثانية فهي تقدم خدمات لها بعد اجتماعي يجعل للحكومة مسؤولية توفيرها للجمهور بأسعار معقولة، ويتولى غالبا القطاع الخاص القيام بها ثم تحولها في النهاية للحكومة، وتتطوي مساهمة القطاع الخاص في هذا النوع من المشاريع على مشاركة اجتماعية، وهي تتميز بخصائص أهمها ضخامة المبالغ اللازمة لإقامتها، فوفقا لتقديرات البنك الدولي تبلغ قيمة المشاريع المطلوبة لإنشاء وتطوير مرافق البنية الأساسية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط حوالي 370 مليار

(1)- أمين أحمد لطفي السيد: المرجع السابق، ص7.

(2)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص9.

دولار خلال السبع سنوات المقبلة (حتى 2005) ويأمل أن يشارك القطاع الخاص بنسبة 15% منها (60 مليار دولار). ومن الأمثلة عن مشاريع البنية الأساسية: الطرق، المطارات، المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، الموانئ... الخ⁽¹⁾.

1-4-1- المراحل الأساسية اللازمة لتقييم المشاريع:

يمر المشروع الاستثماري عند تحليله بعدة مراحل متتابعة تتكون كل مرحلة من مجموعة من العناصر، وتحدد طبقاً لتلك المنهجية، ما إذا كان سيتم الذهاب أو الدخول في المرحلة التي تليها أم لا، وبالتالي يمكن النظر إلى عملية إعداد المشاريع باعتبارها سلسلة من الأنشطة، تتبلور في مجموعة من الدراسات والمستندات، تؤول في النهاية إلى اتخاذ قرار معين.

واختلفت تفاصيل هذه المراحل، إلا أن ثمة اتفاق على المراحل الأساسية والتي يتم توضيحها فيما يلي⁽²⁾:

1-4-1-1- مرحلة التعرف على الفرصة الاستثمارية:

إن تحديد الهدف المرغوب فيه يمثل نقطة البدء في تحليل المشروع، وقد يكون هذا هو التأكد من إمكانية إضافة سلعة جديدة أو شكلاً جديداً في السلع الحالية أو تطوير المنتج الحالي باستخدام مواد من نوع جديد، وقد يكون مصدر الأفكار الجديدة المتعلقة بالسلع أو التنوع هو الطريق غير الرسمي المتمثل في الآراء التي يبديها عملاء المنشأة، وكذلك الموزعين والمنافسين ورجال البيع وغيرهم، كما أن المصدر قد يكون الطريق الرسمي المتمثل في أسلوب داخلي مخطط ومنظم لتنمية الأفكار الجديدة، ويمكن التعرف على فرص الأعمال الجديدة من خلال⁽³⁾:

أولاً: البحث عن حاجة معينة ثم تحديد السلعة التي تشبع تلك الحاجة؛

ثانياً: التوصل إلى فكرة سلعة جديدة أو خدمة ثم تحديد نطاق الحاجة.

أولاً: البحث عن حاجة معينة: وذلك من خلال بعض مصادر البيانات والمعلومات الواجب

(1)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: المرجع السابق، ص10.

(2)- صالح محمد الحناوي: دراسات جدوى المشروعات الأساسية والمفاهيم، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص14.

(3)- Delmar. (W) Krager and robert, G. murdik: new product venture management, New York golden and breach, 1972, P28.

دراساتها وفحصها للتوصل إلى الحاجات:

أ-دراسة الصناعات المتوفرة حالياً؛

ب-فحص المدخلات والمخرجات للصناعة الحالية؛

ج-تحليل البيانات الديمغرافية؛

د-دراسة وتحليل البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛

هـ-استشارة هيئات التنمية المحلية والدولية؛

ثانياً: التوصل إلى فكرة سلعة أو خدمة: ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

أ-دراسة المواد والخدمات المحلية؛

ب-فحص البدائل التي يمكن أن تحل محل الاستيراد؛

ج-استخدام قوائم الصناعة والنشرات التي تصدرها الجهات الرسمية؛

د-زيارة المعارض الصناعية والزراعية والخدماتية الحديثة؛

هـ-مطالعة التطورات التكنولوجية المستمرة؛

و-مصادر أخرى: تتمثل أساساً في:

- دراسة التجارب العديدة (أقسام البحث والتطوير في الشركات)؛
- دراسة علاقات الترابط بين الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المختلفة؛
- استطلاعات الخبراء.

1-4-2- المرحلة التمهيديّة:

هي المرحلة التي يتم فيها الإعلان بالسماح للاستمرار في الدراسة التفصيلية أو التوقف، فهي تقرير لمدى صلاحية المشروع على أساس مؤقت، وهي لا تختلف عن الدراسة التفصيلية في هيكلها ولكن في تفصيل المعلومات وعمق التحليل في الثانية عن الأولى لجوانب الفرصة المتاحة، ولكن في بعض الحالات قد يكون هناك عمق في الدراسة القانونية وأحياناً البيئية في المرحلة التمهيديّة بشكل أكبر من التفصيلية، ويرجع ذلك إلى ضرورة التأكيد من عدم وجود قيود قانونية أو مشاكل بيئية ناجمة عن المشروع تدفع إلى التوقف الضروري عن القيام بمثل هذه الفكرة الاستثمارية.

كما أنه يتعين إجراء دراسة تمهيديّة بسيطة للمشاريع التي يتم اقتراحها في مرحلة التعرف قبل إجراء الدراسة التفصيلية لما تتطلبه هذه الأخيرة من جهد كبير ووقت طويل ومبالغ طائلة تفوق

بكثير تكاليف الدراسة التمهيديّة⁽¹⁾.

وتحاول المرحلة التمهيديّة الإجابة عن عدد من الأسئلة بصورة مبسطة ودون الدخول في التفاصيل وأهم هذه الأسئلة⁽²⁾:

1. هل تسمح تشريعات الدولة وقوانينها بإقامة المشروع؟
 2. هل هناك حاجة لمنتجات هذا المشروع؟
 3. هل تكفي الموارد المتاحة لتغطية تكاليف الإنشاء الأولية وتكاليف التشغيل لدورة إنتاجية على الأقل؟
 4. هل تتوفر عناصر الإنتاج الأساسية اللازمة لإقامة المشروع وتشغيله؟
 5. هل هناك مؤشرات مبدئية على أن المشروع المقترح مربحا؟
 6. ما هي أهم المشاكل التي يمكن أن تواجه إقامة المشروع؟ وما هي الحلول المقترحة لها؟
- وبالطبع إذا كانت الإجابة على أحد هذه الأسئلة بـ -لا- فإن المشروع المقترح لا يستحق عمل أي دراسات إضافية له.

1-4-3- المرحلة التحليلية:

يتم القيام بالدراسات التفصيلية في حالة ما إذا أسفرت دراسات المرحلة التمهيديّة عن مؤشرات مبدئية لصالحية المشروع، وفي هذه الحالة ينبغي توفير جميع البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار، وهي حصيلة مجموعة من الدراسات المتتابعة والمتداخلة، والتي يمكن تحديدها في: دراسة بيئية، دراسة قانونية، دراسة تسويقية، دراسة مالية، ودراسة اقتصادية واجتماعية.

وفي مايلي يتم تناول باختصار هذه الدراسات :

1/الدراسة البيئية: تميل الدراسات الحديثة إلى إعطاء الجوانب البيئية أهمية خاصة عند إعداد الدراسات الفنية للمشاريع، وذلك انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية للمشاريع اتجاه بيئتها التي تنشط فيها وتستمد منها مدخلاتها وتقدم إليها مخرجاتها، وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأثر البيئي، فالدراسات الجديدة ينبغي أن تتضمن تحليلا شاملا وواقعا للأثر البيئي، لما لهذا الأثر من أهمية

(1)- يحي عبد الغني أبو الفتوح: مرجع سابق، ص 59.

(2)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 25.

الفصل الأول: الإطار العام لدراسة تقييم المشاريع

حاسمة بالنسبة لجدوى المشروع، ويستهدف تقييم الأثر تحديد الأضرار والمنافع البيئية المتوقعة من المشروع وأثر البيئة على المشروع من ناحية أخرى، وعادة ما تكون للآثار البيئية آثار جانبية تؤثر على المجتمع كله أو على جزء منه، لذلك فإن تقييمها يتم في إطار اقتصادي واجتماعي على الإقليم الذي يتم فيه المشروع وأحيانا على مستوى أعلى من الصعيد الوطني وفقا لأبعاد الآثار⁽¹⁾.

وفي إطار الحديث على أهمية دراسة البيئة في تحديد جدوى المشروع، فقد فاز ثلاثة عشرة مشروعا من تسعة بلدان عربية بمنح فورد البيئية^(*) لعام 2002، وهذا ما هو إلا دليل على اهتمام الدول العربية بحماية البيئة والتراث الطبيعي والتاريخي والثقافي⁽²⁾.

2/ الدراسة القانونية: تعتبر ثاني الدراسات التفصيلية تحدد العلاقة بين المشروع والقوانين والتشريعات المؤثر فيه، والمنظمة لنشاطه، وهي تجيب عن جدوى المشروع من عدمه من خلال تحليل عدد من العناصر أهمها⁽³⁾:

1- تحديد وتحليل القوانين والتشريعات المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه من حيث الحوافز والمزايا الممنوحة المباشرة وغير المباشرة، والقيود المفروضة على الاستثمار في أنشطة معينة و من بعض الجهات؛

2- دراسة الشكل القانوني للمشاريع الاستثمارية وأهم العوامل المحددة له، وأهمها: نوع النشاط ومدى مساهمة الحكومة في رأس المال، وحجم الأعمال المرغوب في تنفيذها، وأحكام القوانين المنظمة للمشروع.

وفي إطار الحديث عن الدراسة القانونية وبالخصوص القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار^(*) والمؤثرة فيه فإن الجزائر وضعت تشريع جديد لتطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات

(1)- أحمد غنيم: دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والانتماء، المستقبل للطباعة والنشر، بورسعيد، ط4، 1999، ص26.

(*)-منحة تعطى في إطار برنامج بيئي عالمي أنشأته شركة فورد للسيارات للمساعدة في حماية البيئة والمصادر الطبيعية.

(2)- مشاريع عربية فازت بمنح فورد البيئية، مجلة البيئة والتنمية، ع57، كانون الأول/ديسمبر 2002، ص22.

(3)- صالح محمد الحناوي: مرجع سابق، ص33.

(*)-لمزيد من التفصيل انظر: إبراهيم ديدي، الاتفاقيات الدولية لضمان الاستثمار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2002.

الخصوصة -الأمر الذي كان غائبا في السابق - يضم ما يلي⁽¹⁾:

1. المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
2. إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص؛
3. إنشاء شبك موحد (لا مركزي) على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I) تضم كل الهيئات ذات العلاقة في الاستثمار وإصدار التراخيص؛
4. تقدم (A.N.D.I) كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوم.

أما بالنسبة للحوافز والمزايا الجديدة الممنوحة على الاستثمار فهي⁽²⁾:

1. خفض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة؛
2. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الداخلة في الاستثمار؛
3. الإعفاء من رسم نقل الملكية؛
4. إفادة الاستثمارات المنجزة في المناطق الأكثر حاجة للتنمية من امتيازات خاصة يحددها مجلس المساهمات؛
5. وجوب التعويض العادل جراء أي مصادرة إدارية؛
6. كما أقر بمبدأ التحكم لفض المنازعات؛
7. تخفيض حق التسجيل من (5 بالألف سابقا إلى 2 بالألف) بالنسبة للعقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
8. تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالأشغال المرتبطة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع بناء على تقييم من وكالة الاستثمارات لقيمة هذه المنشآت؛
9. الإعفاء لمدة 10 سنوات اعتبارا من تاريخ الانطلاق الفعلي للنشاط من الضريبة على أرباح الشركاء والضريبة على الدخل الإجمالي وعلى الأرباح الموزعة، والرسم على النشاط المهني

(1)- عبد الكريم منصورى: مرجع سابق، ص 45.

(2)- عبد الكريم منصورى: المرجع نفسه، ص 46

و الدفع الجزافي (كانت مدة الإعفاء سابقا بين 2 و 5 سنوات)؛

10. الإعفاء مدة 10 سنوات اعتبار من تاريخ اقتناء الاستثمار من الرسم العقاري على الملكيات الداخلة في الاستثمار؛

11. في شأن تحويل الأرباح، فإن الاستثمارات المنجزة، انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل (يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتأكد من تحويلها قانونيا) وتستفيد من ضمان التحويل لرأس مال المستثمر، العائدات الناتجة عنه، والتحويل يشمل المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل والتصفية حتى لو كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

3/الدراسة التسويقية: إن تحليل السوق يمكن أن يتخذ أحد الشكلين: الأول تحليل المستقبل والغرض منه مدى تجاوب السوق لأفكار سلع أو مشاريع جديدة لاختيار أفضلها، والشكل الثاني يعتبر جزء من الجدوى الاقتصادية الشاملة بغرض معرفة إمكانية تسويق السلعة الجديدة محل الدراسة، في الحالتين يتطلب تجميع المعلومات وتحليلها، لكن النوع الثاني يتطلب جهدا أكبر وتحليلا أعمق.

وبصورة عامة يتضمن تحليل السوق الجوانب التالية⁽¹⁾:

أ- وصف مختصر للسوق من حيث الموقع الجغرافي للسوق، منافذ التوزيع... الخ؛

ب- تحليل الطلب الماضي والحاضر بالكمية والقيمة، بالإضافة إلى تعريف المستهلك الرئيسي بالسلعة؛

ج- تحليل العرض الماضي والحاضر وتحليل المعلومات التي تساعد على تحديد المركز التنافسي للسلعة؛

د- تقدير الطلب المستقبلي للسلعة؛

هـ- تقدير نصيب المشروع من السوق آخذين في الاعتبار الطلب، والعرض، والمركز التنافسي، والبرنامج التسويقي للمشروع.

4/الدراسة الفنية: من أجل التعرف على إمكانية تنفيذ المشروع حاليا من الناحية الفنية خاصة فيما يتعلق بتوفر الموقع المناسب وسهولة الحصول على التكنولوجيا اللازمة للإنتاج وتوفير العمالة المدربة، والقادرة على التعامل مع المستحدث من أساليب الإنتاج المتطورة، وعندما يثبت

(1)-صالح محمد الحناوي: مرجع سابق، ص 41.

جدوى المشروع فنيا يتطلب الأمر إجراء الدراسة المالية⁽¹⁾.

5/الدراسة المالية: يتم دراسة الجدوى المالية بغية تحديد مستوى ربحية المشروع وبيان مدى اتفاقها مع الأهداف المنشودة لأصحاب المشروع، ويتم ذلك في ضوء البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التسويقية والفنية والهندسية والتكنولوجية حيث يتم تحليلها وتبويبها في قوائم مالية تقديرية.

وبصفة عامة تعطي دراسات الجدوى المرتبطة بالجوانب المالية ما يلي⁽²⁾:

أ- إجمالي التكاليف الاستثمارية؛

ب- هيكل رأس المال؛

ج- تكاليف الإنتاج؛

د- حساب مؤشرات الربحية التجارية للمشروع.

وتتشارك إجراءات دراسة الجدوى المالية رغم اختلاف المنشآت في تطبيقها العملي في مايلي:

أ- تحديد وتكوين المشاريع الرأسمالية الممكنة؛

ب- تقدير تكاليف وعوائد كل مشروع؛

ج- تقييم المشاريع المقترحة؛

د- الرقابة وإعادة تقييم المشاريع.

سيتم تحليل هذا الجانب من الدراسة بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

6/الدراسة الاقتصادية: إن تحليل الربحية الاقتصادية والاجتماعية ما هو إلا تقييم لمدى مساهمة المشروع في الاقتصاد الوطني، وهي تهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، بمعنى آخر تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدولة^(*).

(1)-سعد صادق: إدارة المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص52.

(2)-أمين السيد أحمد لطفي: مرجع سابق، ص21.

(*)-يختلف مفهوم الرفاهية الاقتصادية للفرد بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فبينما يعني هذا المفهوم وصول أفراد المجتمع إلى مستويات عالية من الاستهلاك ومن الاستمتاع بأوقات الفراغ والحصول على الأنواع الفاخرة من السلع خاصة المعمرة منها في الدول المتقدمة، فإن هذا المفهوم يعني تحقيق الكفاية والحاجات الضرورية للإنسان من مأكّل وملبس ومسكن والحصول على نوعيات أفضل من السلع والخدمات في الدول المتخلفة.

وهناك العديد من المؤشرات المستخدمة في تحديد المنافع الاقتصادية والاجتماعية للمشروع والتي تختلف الأهمية النسبية لبعضها من دولة لأخرى، ومن أهم هذه المؤشرات مايلي⁽¹⁾:

أ- مؤشرات كمية مثل:

- تحليل التكاليف والمنافع الاقتصادية للمشروع؛
- حساب صافي القيمة المضافة الوطنية الكلية؛
- حساب معدل العائد الداخلي الاقتصادي؛
- تحديد المنافع التي سوف تعود على الاقتصاد الوطني مثل: الضرائب، والرسوم الجمركية؛
- أثر المشروع على العمالة؛
- خلق سوق جديد للمواد الخام المحلية؛
- أثر المشروع على توفير النقد الأجنبي.

ب- مؤشرات غير كمية مثل:

- أثر المشروع على عدالة التوزيع للدخل من خلال إعادة التوزيع لصالح الفئات الضعيفة؛
- توفير السلع في السوق وبأسعار معقولة؛
- أثر المشروع على البيئة؛
- أثر المشروع على التوازن الإقليمي للتنمية؛
- أثر المشروع على المرافق الأساسية؛
- أثر المشروع على إدخال ثقافة جديدة.

سيتم العودة إلى هذه المؤشرات بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

1-4-4-1- مرحلة التقييم واتخاذ القرار الاستثماري:

لا بد من اتخاذ قرار القيام أو عدم القيام بالمشروع، فبالنسبة لرجل الأعمال، فإنّ مرحلة الدراسة المالية تعتبر كافية حتى يتمكن من اتخاذ قرار القبول أو الرفض، فهو تهمة بالدرجة الأولى الربحية التجارية، أما المسؤول الحكومي عن التخطيط فهو يهتم أكثر بالدراسة الاقتصادية حتى يتخذ القرار، لأن له أهداف استراتيجية وطنية يسعى إلى تحقيقها من خلال هذه المشاريع، فهو يهتم أكثر بالربحية الاقتصادية والاجتماعية.

(1)- أمين السيد أحمد لطفي: المرجع السابق، ص30.

إن آخر ما تختتم به المرحلة التحليلية هو تقرير الاقتراح الاستثماري للمشروع، والغرض منه هو إقناع مصادر الأموال بأن المشروع يمثل استثماراً مرغوباً فيه، ويحتوي هذا التقرير على عناصر أساسية تتمثل فيمايلي⁽¹⁾:

- 1- خلفية عن المشروع تتضمن وصف كامل لكل جوانبه من الدراسات السابقة؛
- 2- معلومات مختلفة ومتنوعة ومرتبطة، منها الخاصة بإعطاء ضمانات للمقرض... الخ.

1-4-5- الأنشطة الترويجية للمشروع:

تبدأ عند اتخاذ القرار اللازم لتحديد المصادر المحتملة للتمويل والتسويق، وباقي المدخلات الأخرى لنجاح المشروع، وقد تبدأ عملية الترويج من المرحلة التمهيدية إذا كانت مؤشرات هذه المرحلة في صالح المشروع، وتتضمن البحث عن الممولين المحليين أو الشركاء، سواء التابعين للقطاع الخاص أو العام وكذلك المستثمرين الأجانب والهيئات المالية... الخ. واستمالتهم سواء للدخول كشركاء في المشروع أو لتمويله عن طريق القرض⁽²⁾. فالترويج إذن هو: «أداة اتصال وحلقة وصل بين أطراف العلاقة الاستثمارية بغرض توفير المعلومات اللازمة لتعريف وتحفيز كل طرف على الالتقاء مع الأطراف الأخرى وتحقيق المنفعة المشتركة، فهدف الترويج هو وصل فرص الاستثمار بإمكانات التمويل والتنفيذ»⁽³⁾.

1-4-6- مرحلة تنفيذ وتشغيل المشروع:

إن هذه المرحلة لا تهم في هذا البحث، فالبحث يختص أساساً في تحليل جزء من مرحلة ما قبل الاستثمار، وعموماً يمكن القول بأن خطوات تنفيذ المشروع تتضمن إجراء تعاقدات مختلفة، تصميم المشروع، اختيار الخامات، عملية البناء والتشييد، مع العلم أنه قد تقوم بالإشراف والمتابعة مجموعة مستقلة غير التي قامت بعملية الإعداد وغير التي تقوم بالتنفيذ⁽⁴⁾.

ويخلص الشكل التالي تتابع المراحل الأساسية اللازمة لتقييم المشروع:

(1)- محمد صالح الحناوي: مرجع سابق، ص 24.

(2)- أحمد ماهر: اقتصاديات الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 213.

(3)- ترويج المشروعات وتشجيع الاستثمار، سلسلة الدراسات الاستثمارية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ع 1، ديسمبر 1985، ص 2.

(4)- صالح محمد الحناوي: المرجع نفسه، ص 45.

الفصل الأول: الإطار العام لدراسة تقييم المشاريع

1-5- العلاقة بين الجدوى الخاصة والجدوى الوطنية:

يمكن تقسيم دراسة جدوى المشاريع وفقا للهدف من القيام بها إلى نوعين رئيسيين هما: دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى الوطنية، من الناحية النظرية والتطبيقية يوجد اختلاف واضح بين طبيعة ونتائج دراسة الجدوى من وجهة النظر الخاصة ووجهة النظر الوطنية.

فبعض الفرص الاستثمارية قد تكون مقبولة من وجهة النظر الخاصة، وقد لا تكون كذلك من وجهة النظر الوطنية، والعكس صحيح، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية⁽¹⁾:

1- اختلاف طبيعة الأهداف والمعايير التي يحتكم إليها في إطار تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة والاختيار بينهما، فمن وجهة نظر الربحية التجارية يعد معيار الاختيار بين الفرص الاستثمارية هو تعظيم الثروة، بينما نجد أن تحقيق أقصى حجم من الرفاهية الاقتصادية^(*). (الربحية الوطنية) هو معيار الاختيار من وجهة النظر الوطنية، فهدف الربحية الخاصة والربحية الوطنية لا يمكن أن يتفقا في نتائج الاختيار إلا في ظروف معينة يصعب توفرها في الواقع العملي^(**). فغالبا ما يحدث تناقض في نتائج الاختيار بين الفرص المتاحة.

2- يوجد اختلاف واضح في أساليب التحليل المستخدمة في دراسة جدوى المشاريع من وجهة النظر الوطنية، وتلك الأساليب من وجه النظر الخاصة، فبالرغم من تشابه طرق التقييم المستخدمة في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة، إلا أنه يوجد اختلاف في معالجة بعض مكونات عناصر التقييم، ومن أهم تلك الاختلافات على سبيل المثال⁽²⁾.

أ- تتم معالجة الضرائب على أنها بند من بنود المنافع الكلية وفقا لمفهوم الربحية الوطنية، في حين تخصم من المنفعة الكلية للفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر الربحية الخاصة، وعلى العكس من ذلك تمثل الإعانات المقدمة من قبل الدولة لبعض المشاريع بندا من بنود المنفعة الكلية من وجهة نظر الربحية الخاصة، في حين تصبح بندا من بنود التكاليف من وجهة النظر الوطنية؛

(1)- سعد عبد العزيز عثمان: مرجع سابق، ص18.

(*)- تهتم الرفاهية الاقتصادية بدراسة التكلفة والعائد الاجتماعي للمشاريع، والتي تسعى إلى الوصول إلى مستوى معين من الرفاهية الجماعية بأقل تكلفة أو بعبارة أخرى الوصول إلى الكفاءة الاقتصادية.

(**) - مثل المنافسة الكاملة وعدم وجود آثار خارجية للفرص الاستثمارية التي تم تنفيذها.

(2)- صقر أحمد صقر: محاضرات في دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، جامعة المنوفية، كلية التجارة، 1988،

الفصل الأول: الإطار العام لدراسة تقييم المشاريع

ب- عند تقدير الربحية التجارية للفرص الاستثمارية المتاحة يتم الاعتماد على أسعار السوق الفعلية والمحملة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة والمحتملة، وهذه الأسعار تعكس الضرائب المفروضة والإعانات المقدمة من قبل الدولة، في حين يتم الاعتماد على أسعار معدلة تسمى بأسعار الظل أو الأسعار المحاسبية^(*)، لتعكس ظروف الوفرة والندرة النسبية لعوامل الإنتاج، وذلك عند تقدير الربحية الوطنية؛

ج- لا يتم استقطاع الفائدة على رأس المال من المنفعة الكلية، وذلك عند تقدير الربحية الوطنية باعتبار أن تلك الفائدة جزء من العائد الكلي لرأس المال المتاح للمجتمع ككل، في حين أن الفائدة المدفوعة على رأس المال المقترض سوف يتم استقطاعها من تيار المنفعة الكلية عند تقدير الربحية التجارية، أما الفوائد الضمنية التي تمثل عائد رأس المال المملوك لأصحاب المشروع، لا يتم تقديرها كبند من بنود التكلفة في تقدير الربحية التجارية باعتبار أنها تمثل جزءاً من العائد الذي يحصل عليه مالك المشروع.

بالإضافة إلى ما سبق، فمع ثبات العوامل الأخرى، يعتبر معدل العائد الداخلي معياراً مالياً يحدد مدى ربحية المشروع من وجهة النظر الخاصة، ولكنه قد يعطي نتائج مظلة من وجهة النظر الوطنية، ويتضح هذا من أن معدل العائد الداخلي لرأس المال المملوك يزداد كلما انخفض الجزء الممول برأس مال صاحب المشروع وزاد الجزء المقترض، وهو ما يشير إلى أن هذا المعيار يتحيز لوجهة النظر الخاصة التي تعطي وزناً أكبر لرأس المال المملوك ووزناً أقل لرأس المال المقترض.

في حين يعتبر معيار صافي القيمة الحالية معياراً اقتصادياً يحدد مدى ربحية المشروع من وجهة النظر الوطنية، التي تأخذ في الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة، وذلك لأن معيار صافي القيمة الحالية لا يتأثر بطريقة تمويل المشروع، حيث يعطي نفس النتيجة بغض النظر عن مصدر التمويل، ولعلّ السبب أن هذا المعيار يستخدم معدل خصم واحد لرأس المال المملوك ورأس المال المقترض، ومن ثم يعطي كليهما نفس الوزن عند الخصم⁽¹⁾.

(*)- السعر المحاسبي مصطلح غالباً ما يستخدم مترامناً مع سعر الظل، وكلمة محاسبي تبين أن هذا السعر يخالف سعر السوق ويعتبر السعر الذي يعكس المنفعة والتكلفة الحقيقية، فهو مقدار الزيادة الصافية في رفاهية المجتمع الناجمة من إنتاج وحدة إضافية من هذا المنتج. سيتم التطرق لهذا العنصر في الفصول اللاحقة.

(1)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 367.

1-6- البيانات اللازمة لتقييم المشاريع:

توجد عدة طرق لتقييم المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينها، ومن أجل إمكانية القيام بتقييم أي مشروع استثماري لا بد من توفر مجموعة من البيانات اللازمة لإجراء هذا التقييم، مهما كان النموذج المستخدم والمعيار المراد حسابه، وهذا نظرا لخصوصية الاستثمارات نفسها والتي تتميز بالخطوة الأولى نحو المجهول وعدم التأكد، وتوفير هذه البيانات يجب أن لا يكون بصفة ارتجالية، بل الأمر يتطلب الأخذ بعين الاعتبار كل التفاصيل، مع الاستفادة من التجارب السابقة والتي بينت أن إهمال بعض التفاصيل سيترتب عنه مشاكل كبيرة لا تظهر إلا بعد فوات الأوان.

وتتمثل البيانات اللازمة لتقييم المشاريع فيما يلي⁽¹⁾:

1-6-1- تقدير حجم الاستثمار:

بعد تحديد فكرة المشروع يجب مباشرة تقدير حجم هذا الاستثمار، وذلك من خلال حصر كل التكاليف المترتبة عنه منذ ظهوره كفكرة حتى تحقيقه في صورة قادرة على البدء في التشغيل، ورغم اختلاف هذه التكاليف من مشروع لآخر، فإنه يمكن بصفة عامة حصرها فيما يلي⁽²⁾:

أ- المبالغ التي تنفق في شراء كل الأصول الثابتة؛

ب- المبالغ التي تصرف لنقل وتركيب هذه الأصول الثابتة والتأمين عليها؛

ج- التكاليف المتعلقة بتكوين العمال وتدريبهم؛

د- التكاليف المرتبطة بالجانب التقني للمشروع من تكاليف الرسومات والتصميمات وتجارب تشغيل التجهيزات، والصيانة... الخ؛

هـ- رأس المال العامل اللازم لتشغيل المشروع خلال فترة حياته؛

و- التكاليف المرتبطة بالموقع مثل تكاليف الصرف الصحي، توصيلات الماء والكهرباء

وشبكات النقل... الخ.

ولتقدير حجم الاستثمار أهمية معتبرة، فالتجربة أثبتت أن فشل تقييم المشاريع في أغلب الأحيان كان سببه سوء تقدير حجم التكلفة الاستثمارية بسبب نسيان أو عدم إعطاء الأهمية لبعض النفقات.

(1)- مسيكة بوفامة، ز/بعداش: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاساتها على الاقتصاديات

النامية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2001، ص55.

(2)- مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع نفسه، ص55.

1-6-2- تقدير تكاليف تشغيل المشروع وإيراداته:

تعتبر من المتغيرات الأساسية أيضا التي يجب معرفتها عند إجراء تقييم المشروع، خصوصا تلك المتعلقة بربحيته عند المفاضلة بين تكاليف المشروع والإيرادات التي سيحصل عليها من بيع منتجاته.

وتكاليف تشغيل المشروع واستغلال طاقته يمكن حصرها عموما فيمايلي⁽¹⁾:

أ-تكلفة شراء المواد الأولية اللازم للإنتاج بالإضافة لتكاليف الحصول عليها من تكاليف النقل، التأمين، عمولة الشراء، وتكاليف التخزين لحين استخدامها، لكن يشار هنا أن الكميات اللازمة للمحافظة على مستوى المخزون لا تدخل ضمن هذه التكاليف والتي تحسب ضمن رأس المال العامل؛

ب-أجور العمال والموظفين بالإضافة إلى المزايا العينية والتأمينات الاجتماعية والصحية؛

ج-المصاريف الأخرى مثل تكاليف المواد الاستهلاكية (الكهرباء، الماء، الزيوت...) ويلاحظ هنا تواجد مصاريف مرنة والتي تكون تابعة لحجم الإنتاج وتغير بتغيره، ومصاريف أخرى غير مرنة والتي لا تتغير مهما كانت الطاقة الإنتاجية المستخدمة.

أما بالنسبة للإيرادات فإن عملية التنبؤ بها تعتبر أكثر صعوبة من التنبؤ بالعناصر الأخرى، نظرا للظروف الخارجية والمستقبلية التي تتحكم فيها ويعتمد التنبؤ بها على الدراسات التسويقية التي تجرى للتنبؤ بالطلب المتوقع، وتشمل الإيرادات مايلي:

1-المبيعات (تباع محليا أو تصدر)؛

2-القيمة المتبقية يتم الحصول عليها في نهاية العمر الاقتصادي للمشروع حيث يمكن بيعها؛

3-خدمات المرافق الأساسية؛

4-إيرادات أخرى (دخل من أنشطة فرعية).

(1)-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع السابق، ص56.

1-6-3- العمر الاقتصادي:

وهنا يجب التفرقة بين العمر الاقتصادي للمشروع وبين العمر الإنتاجي أو الفني للمشروع، فالعمر الإنتاجي للمشروع يقصد به تلك الفترة التي ينتظر أن يكون فيها عمر المشروع صالحا للإنتاج، أما العمر الاقتصادي فهو تلك الفترة من حياة المشروع، التي يكون فيها المشروع قادرا على الإنتاج بصورة اقتصادية، أي يحصل على تدفقات نقدية موجبة ومعتبرة في نفس الوقت، بحيث تبرز استمراريته، وهنا يلاحظ أن الذي يهتم المنشأة عند التقييم هو العمر الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أن المنشأة عند تقييم المشروع الاستثماري تكون في حاجة إلى تحديد الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصاديا ويحقق عائدا لها، وقد يساوي العمر الاقتصادي العمر الإنتاجي، لكن في أغلب الأحيان العمر الإنتاجي يكون أكبر، فالعمر الإنتاجي يتوقف أساسا على عاملي البلي والاستعمال، أما العمر الاقتصادي فهو يتأثر بعاملين هما: الاهتلاك المادي، والاهتلاك المعنوي، فالأول يتمثل في انخفاض إنتاجية المشروع، أما الثاني يتمثل فيما يسمى بتقادم الأصول المكونة للمشروع.

1-6-4- القيمة المتبقية للمشروع (القيمة المستردة):

يكون للأصول المكونة للمشروع في نهاية عمره الاقتصادي أحيانا قيمة متبقية لها أثر على التدفقات النقدية من خلال بيعها، حيث تضاف هذه القيمة إلى إيرادات السنة الأخيرة من حياة المشروع بعد اقتطاع الضرائب منها، كما يجب استبعاد هذه القيمة من قيمة حجم الاستثمار قبل حساب الاهتلاك. كما تساعد في اختيار وقبول^(*) المشاريع الجديدة أحيانا.

1-6-5- معدل التفضيل الزمني

ينطلق هذا المفهوم من أن دينار اليوم أفضل من دينار العام القادم، فالاستثمار في حد ذاته ليس مصدر منفعة حالية للمستثمر إذ أن الاستثمار يستمد قيمته من إمكانية الحصول على دخل أكبر وبالتالي على استهلاك أكبر في المستقبل، ويتم معرفة ذلك باستخدام معدل الخصم، الذي هو في الواقع عملية عكسية لعملية الفائدة المركبة، حيث المطلوب هو معرفة القيمة الحالية لمبلغ معين من المال معروف في المستقبل، فهو يشير بوجه عام عما تساويه وحدة نقدية (دينار) مثلا بعد فترة

(*)- ويظهر ذلك بوضوح في حالة مشاريع الاستبدال والتجديد، فالقيمة البيعية الناتجة عن بيع الأصول القديمة تؤدي إلى تخفيض مبلغ التكاليف الاستثمارية اللازمة لإقامة المشروع الجديدة، مما يزيد من حظوظ القيام به.

زمنية مستقبلية معينة حالياً بسعر خصم معين، فالمستثمر الخاص يختار الفائدة السائدة في السوق ويعتبرها معدل خصم، وقد يضيف لها معدل التضخم أو معدل المخاطرة، كما قد يختار معدل الخصم الذي يتساوى مع معدل العائد الذي يرغب في تحقيقه، أما المسؤول الحكومي فيختار معدل الخصم الاجتماعي الذي يتساوى عنده عرض الأرصدة الاستثمارية المخصصة من قبل الدولة لتنفيذ خطة الاستثمار مع الطلب على هذه الأرصدة، عموماً يمكن القول أن معدل الخصم سواء الخاص أو الاجتماعي، أداة حاسمة في تقييم المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينها⁽¹⁾.

من خلال هذا الفصل يمكن استخلاص مايلي:

1- أن تقييم المشاريع سواء من وجهة نظر المستثمر الفردي أو من وجهة نظر المجتمع هدفه النهائي تحقيق الكفاءة الاقتصادية التي هي أساس تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- أن القرار الاستثماري هو من أهم وأخطر القرارات على مستوى المنظمة وأكثر من هذا هو يؤثر في باقي القرارات الأخرى، وذلك لأنه يقوم على ما يسمى بعملية تقييم المشروع المليئة بالتغيرات الاقتصادية والتشابكات المعقدة، وعلى متخذ القرار الاستثماري أن يكون كفاء في قراراته الاستثمارية. كما أن معرفة المشروع إلى أي صنف أو تقسيم ينتمي ضروري لما له من تأثير على قرار الاستثمار، مع العلم أن هناك تصنيفات مختلفة تحدد بناء على معايير معينة.

3- أن تقييم المشاريع يمر بمراحل أساسية متتابعة، حيث أن مرحلة معينة هي التي تحدد ما إذا كان سيتم الذهاب إلى المرحلة التي تليها، وأي خطأ في مرحلة من المراحل يؤدي إلى أخطاء في المراحل المتتالية، وتسمح هذه المراحل في النهاية باتخاذ قرار قبول المشروع أو رفضه أو إعادة تشكيله.

4- تنقسم دراسة جدوى المشاريع وفقاً للهدف إلى نوعين رئيسيين: هما دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى الوطنية، يوجد اختلاف واضح بينهما.

5- لا يمكن دراسة وتقييم المشروع الاستثماري ومقارنة البدائل المختلفة دون توفر معطيات وبيانات أساسية تكوّن متغيرات نموذج التقييم، وذلك يتطلب الالتزام بالجدية والخبرة وعدم إهمال أي عنصر يدخل في تحديد هذه المتغيرات.

(1) - سيد الهوارى: الاستثمار، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ج6، مؤسسة الملك فيصل الخيرية، 1986، ص342.

الفصل الأول: الإطار العام لدراسة تقييم المشاريع

الفصل الثاني:

نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

- تحليل التدفقات النقدية للمشاريع الاستثمارية.
- نماذج التقييم في ظل المستقل الأكيد.
- نماذج التقييم في ظل ظروف المخاطرة.
- نماذج التقييم في ظل ظروف عدم التأكد.
- محدودية نماذج الربحية التجارية.

تمهيد:

إن تحليل الربحية التجارية هو خطوة من خطوات تقييم المشروع الاستثماري، وهي تعني بدراسة جدوى مشروع استثماري من وجهة نظر نتائجها المالية، وهذا على أساس أن تقييم المشروع من وجهة نظر المستثمر الفردي يكون هدفه الأساسي هو تحقيق المردودية المالية لرأسماله، وفكرة هذا المسعى قائمة على محاولة تبرير جدوى إنفاق مبالغ مالية في المشروع، وبالتالي منطقيا لا بد من مقابل، وهذا المقابل يتمثل في العوائد المالية التي سيجنيها مستقبلا. إن هذه المراهنة يجب أن تقوم على دراسات عقلانية تمكن من اتخاذ القرار الكفء. ولقد وضعت لذلك العديد من النماذج، والقائمة على مقاييس لحساب المردودية المالية، وإبراز أعظمها، ويعتمد اختيار النموذج على أهداف المشروع والظروف الاقتصادية السائدة، ومدى توافر البيانات، وعلى أنه في حالة تقييم مشروعين أو أكثر والمقارنة بينهما فإنه يجب تطبيق نفس النموذج، لضمان وجود أساس موحد للمقارنة الملائمة والترتيب النهائي للمشاريع واتخاذ قرار استثماري رشيد.

وفي هذا المجال سوف تقسم خطة هذا الفصل إلى ما يلي:

- تحليل التدفقات النقدية للمشاريع الاستثمارية.
- نماذج التقييم في ظل المستقل الأكيد.
- نماذج التقييم في ظل ظروف المخاطرة.
- نماذج التقييم في ظل ظروف عدم التأكد.
- محدودية نماذج الربحية التجارية.

2-1- تحليل التدفقات النقدية للمشاريع الاستثمارية:

لا بد من التفريق بين مفهوم التدفقات النقدية في مجال تقييم المشاريع الاستثمارية ومفهوم التدفقات النقدية المستخدمة في علم المحاسبة، فالمجال الأول يعكس التقديرات النقدية المتوقع تحقيقها في المستقبل من المشاريع الاستثمارية (المدخلات والمخرجات النقدية المستقبلية لتلك المشاريع)، ومواقيت حدوثها، دون الدخول في مشاكل استحقاق وتخصيص الأعباء والإيرادات حيث يتم ربطهما بالفترة التي تستحق عنها أو تخصصها، فالمجال الثاني هو الذي يهتم بذلك، حيث يستخرج الأعباء والإيرادات من القوائم المالية التي تعبر عن تحليل أو تقييم الأداء عن الفترات الماضية ولا تمتد تفسيراتها أو تحليلاتها إلى المستقبل، وهذا المجال يواجه العديد من المشاكل مثل: (مشاكل تقدير المخصصات والاحتياطات اللازمة والتحميلية... الخ). وفيما يلي سيتم التطرق لتحليل المجال الأول من جوانب مختلفة:

2-1-1- مفهوم وأهمية التدفقات النقدية:

يعرف التدفق النقدي بأنه حركة النقود من وإلى المشروع والتدفقات النقدية من المشروع تسمى بالتدفقات النقدية الخارجة (CASH OUT FLOW)، والتدفقات النقدية إلى المشروع تسمى بالتدفقات النقدية الداخلة (CASH INFLOW) والفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة يسمى بصافي التدفقات النقدية (NET CASH FLOW)⁽¹⁾. ويرجع تفضيل استخدام مفهوم التدفقات النقدية عن مفهوم الربح المحاسبي عند تقييم المشاريع الاستثمارية للأسباب التالية⁽²⁾:

1- إن النقدية تكون السلعة التي يمكن استخدامها للقيام باستثمارات إضافية، ومن الخطأ تصور أن الربح يمكن استثماره، فالربح يكون ببساطة مقياسا لقيمة زائدة بينما النقدية تكون شيئا ملموس؛

2- إن استخدام مفهوم التدفقات النقدية يؤدي إلى الفصل إلى نتيجة أعمال تقديرية وحيدة لا تختلف من محل إلى آخر خلال العمر المقدر للمشروع الاستثماري، على العكس من استخدام

(1) - آدم مهدي أحمد: الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، 1999، ص 64.

(2) - محمد قويدري: أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1997، ص 80.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

مفهوم الربح المحاسبي الذي قد يختلف حسب اختلاف الطريقة أو البديل المحاسبي المستخدم (طريقة الاهتلاك، طريقة تسعير المخزون المخصصات والاحتياطات... الخ) في التوصل لرقم نتيجة الأعمال، من هنا يختلف قرار قبول أو عدم قبول المشروع. كما أن أسلوب المعالجة أو القياس المحاسبي للربح قد يختلف من فترة لأخرى في ذات المنشأة، قد أيضا تختلف المنشآت فيها بينها حول أسس قياس صافي الربح السنوي. في حين استخدام مفهوم التدفقات النقدية يضمن عدم وجود تلك المشكلة، حيث أنه يسفر عن نتيجة أعمال لا تختلف بشأنها الآراء؛

3- إن مفهوم التدفقات يأخذ في الاعتبار تلقائيا توقيت التدفقات النقدية الخارجة والداخلية وبالتالي لا يتجاهل معيار القيمة الزمنية للنقود، على النقيض من ذلك يتجاهل الربح المحاسبي ذلك المعيار، حيث يتم تسجيل الإيرادات والتكاليف المحاسبية في الفترة التي تستحق عنها بغض النظر عن تواريخ تحصيل أو سداد تلك المبالغ، وهذا لا شك يعتبر أمرا غير سليم حيث أنه يعني تجاهل فرص الاستثمار البديلة المتاحة أمام المشروع؛

4- إن استخدام مفهوم التدفقات النقدية يمكن من تحليل ربحية الاستثمار^(*)، سواء من وجهة نظر المشروع ذاته بغض النظر عن طريقة التمويل، أو من وجهة نظر أصحاب رأس المال سواء مملوك أو مقترض. كما يمكن من تحليل سيولة الاستثمار، حيث يقصد بذلك تحليل هيكل التمويل والسيولة لضمان أن التمويل متاح سوف يسمح بتنفيذ المشروع وتشغيله دون حدوث أي عجز نقدي، فلا يمكن قبول المشروع الاستثماري لمجرد تحقيقه لمعدلات عائد مرغوب في تحقيقها، وإنما يتطلب الأمر التأكد من توافر السيولة الكافية خلال فترة إنشاء المشروع الاستثماري وتشغيله⁽¹⁾.

2-1-2- مكونات التدفقات النقدية:

بعد عرض موجز لمفهوم وأهمية التدفقات النقدية في مجال تقييم المشاريع الاستثمارية فإنه في عجلة سيتم استعراض مكونات التدفقات النقدية سواء في نطاق قائمة الموارد أو القائمة المالية على النحو التالي:

^(*) -يقصد بذلك تقييم المشروع الاستثماري اعتمادا على مجموعة من المؤشرات لأغراض قياس ربحية الموارد المستخدمة في المشروع.

⁽¹⁾ -أمين السيد أحمد لطفي: مرجع سابق، ص 119.

2-1-2-1- التدفقات النقدية الخارجة: وتتكون التدفقات النقدية الخارجة من أربع

أقسام رئيسية هي⁽¹⁾:

أ- تدفقات نقدية خارجة من تكاليف استثمارية، وتنقسم بدورها إلى:

-تكاليف ثابتة ملموسة: (تكاليف الإنشاء والتجهيزات)؛

-تكاليف استثمارية غير ملموسة: (مصاريف التأسيس)؛

-تكاليف رأس المال العامل^(*)؛

ب- تدفقات نقدية خارجة من تكاليف جارية نقدية (تكاليف التشغيل): وتعتبر بنود هذه

التكاليف بمثابة تضحية يتحملها المشروع المقترح في مقابل الحصول على منافع سنوية خلال العمر الإقتصادي المتوقع، وتتضمن: (تكاليف مواد أولية لازمة للتشغيل، وقطع الغيار والاصلاحات (الصيانة)، الأجور، وتكاليف الوقود والمياه، ومواد التعبئة والتغليف، النقل، الاهتلاك، تكاليف أخرى)؛

ج- تدفقات نقدية خارجة من الضرائب المفروضة على الأرباح: تعتبر الضرائب المباشرة

على الدخل والثروات أحد بنود التدفقات النقدية الخارجة وعند حسابها يتطلب مراعاة القوانين واللوائح، خاصة مراعاة الحوافز الاستثمارية المنصوص عليها في قوانين الاستثمار، كالإعفاءات الضريبية خلال فترات تختلف باختلاف نوع وطبيعة المشروع؛

د- تدفقات نقدية خارجة من أعباء خدمة القروض: إذا كان الهدف من إعداد جدول صافي

التدفقات النقدية هو قياس كفاءة الاستثمارات في المشروع المقترح أو القائم فإن الفوائد يتعين عدم إدراجها كتدفق نقدي خارج، وحكمها في هذا حكم توزيعات الأرباح والتي تمثل عائد صاحب رأس المال المملوك. ولا يعتبر كل من اهتلاك الأصول وأقساط سداد القرض ضمن التدفقات الخارجة باعتبار الأول استرداداً تدريجياً لكل أو بعض رأس المال المملوك في الأصول القابلة للاهتلاك، وباعتبار الثاني تسديداً تدريجياً لرأس المال المقترض، إلا أنه يتم معالجة فوائد القروض الاستثمارية باعتبارها إحدى الأعباء الواجبة الخصم من الإيرادات للتوصل إلى صافي الربح المحاسبي الخاضع للضريبة.

(1) - أمين السيد أحمد لطفي: المرجع السابق، ص124.

(2) - هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة (طويلة الأجل) الذي يستخدم في تمويل الموجودات المتداولة (ذات درجة السيولة أقل من سنة).

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

2-1-2-2- التدفقات النقدية الداخلة: تتضمن هذه التدفقات البنود التالية⁽¹⁾:

أ- التدفقات النقدية من عوائد أو إيرادات النشاط الجاري: إذ يتم حساب الإيراد الإجمالي للمبيعات خلال فترة زمنية معينة وفق المعادلة التالية:

الإيراد الكلي أو الإجمالي = سعر بيع الوحدة المباعة x إجمالي الكمية المباعة.

أو: قيمة المبيعات = سعر السلعة x حجم الطلب المتوقع (مع افتراض أن كل ما ينتج يباع).

ب- قيمة الأصول المتبقية (الخردة والنفايات): حيث يتضمن قيمة الأصول القابلة للاهلاك أو غير قابلة للاهلاك^(*) في نهاية العمر الإقتصادي المتوقع؛

ج- قيمة رأس المال العامل في نهاية العمر الاقتصادي المتوقع: يتضمن قيمة المخزون المتبقي، ويفترض عند حساب التدفقات النقدية أن هذه البنود قد تم تصفيتها بالبيع، ويمكن الاسترشاد برأس المال العامل لسنة التشغيل الأول كأساس لتقدير رأس المال العامل الأخير؛

د- القروض: تعتبر أحد الموارد الهامة وخاصة إذا كان المشروع يتجه إلى الاعتماد أكثر على الأموال الأجنبية في هيكل التمويل؛

هـ- الإعانات: تعتبر أحد التدفقات النقدية الداخلة لأي مشروع إذا وجدت، وتكون في شكل مالي وكحافز على الدخول والاستمرار في أنشطة معينة.

وبصفة عامة تختلف مكونات هاتين المجموعتين باختلاف وجهة النظر المتبعة في إعداد قوائم التدفقات النقدية- فقد يتم حساب التدفقات النقدية من وجهة نظر المشروع ذاته، وقد يتم حسابها من وجهة نظر كل شريك- ووفقا للغرض من تقييم المشروع الاستثماري.

والجدول التالي يوضح نموذج حول تقدير مكونات التدفقات النقدية للمشروع، وذلك من وجهة نظر المشروع ذاته وبغرض اختيار البديل المناسب.

(1) - بلقاسم مسعودي: تقنيات اختيار المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2002، ص 45.

(2) - هي عبارة عن قيمة الأرض موقع المشروع بعد نهاية العمر الاقتصادي، رأس المال العامل، والاحتياجات.

الجدول رقم (1): تقدير التدفقات النقدية للمشروع

سنوات العمر الافتراضي للمشروع						سنة الإنشاء	البيان
س ن	س3	س2	س1	س0	
×	×	×	×	×	×		1- التدفقات النقدية الداخلة
×							* إيرادات المبيعات
							* القيمة البيعية المتبقية للمشروع (الخردة)
							* الإعانات (حسب السنوات)
							* القروض (حسب السنوات)
×	×	×	×	×	×		* إيرادات نقدية أخرى
×	×	×	×	×	×		إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
						×	2- التدفقات النقدية الداخلة
×	×	×	×	×	×		* الاستثمارات المبدئية (تكاليف الاستثمار)
							* تكاليف التشغيل السنوية
							- ثابتة
							- متغيرة
							- أخرى
×	×	×	×	×	×		- قسط الاهتلاك
×	×	×	×	×	×		- الفوائد والأقساط المالية
×	×	×	×	×	×	×	إجمالي التدفقات النقدية الخارجية
×	×	×	×	×	×	(×)	* صافي التدفقات النقدية قبل الضرائب
							- الضرائب (حسب السنوات)
							صافي التدفقات النقدية بعد الضريبة
×	×	×	×	×	×		+ قسط الاهتلاك
×	×	×	×	×	×	(×)	صافي التدفقات النقدية

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار

2-1-3-مشاكل تقدير التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري:

وجود فاصل زمني بين فترة حدوث الإنفاق الاستثماري وفترة تحصيل العوائد يترتب عنه مشاكل هامة تصعب وتعقد عملية تقدير التدفقات النقدية، وفيمايلي تعرض باختصار أهم هذه المشاكل⁽¹⁾:

2-1-3-1-2-الاهتلاك المحاسبي وضريبة الدخل: يحتاج حساب التدفق النقدي بعد

الضريبة لمعرفة عنصرين أساسيين، الأول قسط الاهتلاك والثاني معدل الضريبة السائد، وهذا لكونه يحسب بالعلاقة التالية⁽²⁾:

التدفق النقدي بعد الضريبة = الإيرادات - (تكاليف التشغيل + الضريبة).

والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية = الربح المحاسبي x معدل الضريبة.

والربح المحاسبي = الإيرادات - (تكاليف التشغيل + الاهتلاك).

أما الاهتلاك فهو توزيع للتكلفة الاستثمارية على كامل فترة حياة المشروع، ويشار هنا لتواجد عدة طرق لحساب الاهتلاك منها: (طريقة قسط الاهتلاك الثابت، طريقة قسط الاهتلاك المتزايد، وطريقة قسط الاهتلاك المتناقص)^(*)، وهو أيضا مجرد قيد محاسبي يقصد به تحقيق عدالة في توزيع تكلفة الأصل الثابت على سنوات عمره الاقتصادي، وهو لا يمثل تدفق نقدي خارج.

(1) - حنفي زكي عيد: مرجع سابق، ص ص 81-85.

(2) -حنفي زكي عيد: المرجع نفسه، ص 81.

(*)-الاهتلاك الثابت (الخطي):يحسب على أساس توزيع القيمة الاصلية للاستثمار المعني توزيعا عادلا على عدد السنوات المقدره لحياة الاستثمار. أما الاهتلاك المتناقص: يحسب على القيمة المحاسبية للاستثمار وليس على القيمة الاصلية ، وهذا بتطبيق معدل الاهتلاك الذي نحصل عليه، عن طريق معدل الاهتلاك بطريقة القسط الثابت الموافق لمدة الاستعمال للاستثمار ،وذلك بضرب هذا المعدل في أحد المعاملات التالية :

1.5 عندما تكون مدة الاستعمال تتراوح بين 3-4 سنوات.

2 عندما تكون مدة الاستعمال تتراوح بين 5-6 سنوات.

2.5 عندما تكون مدة الاستعمال أكثر من 6 سنوات.

وسمح المشرع الجزائري بتطبيقه سنة 1989 بموجب المادة 11 من قانون المالية رقم 33/88 المؤرخ في 1988/12/31.

ولمزيد من التفصيل أنظر: أحمد بن فليس :محاضرات في المحاسبة المعقدة ،جامعة قسنطينة، 2001 ص 9.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

2-1-3-2- آثار التضخم: إن تغير المستوى العام للأسعار (***) من فترة لأخرى، يجعل

التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري تختلف عن بعضها ليس فقط من حيث توقيت حدوثها (مشكلة القيمة الزمنية للنقود)، وإنما أيضا من حيث قوتها الشرائية، وهذه التدفقات تسمى بالتدفقات النقدية الاسمية، وللحصول على التدفقات الحقيقية للمشروع يتم تقسيم قيمتها على ما يسمى بالمستوى العام للأسعار، ونحصل عليه من العلاقة التالية⁽¹⁾:

$$\text{المستوى العام للأسعار} = (100 + \text{نسبة التضخم}) \%$$

ويشار هنا إلى أن نسبة التضخم قد لا تكون ثابتة لفترة زمنية معينة، حيث يمكن أن تتغير من سنة إلى أخرى سواء بزيادة أو بالنقصان.

2-1-3-3- تكلفة الفرصة الضائعة للمستثمر: لا تقتصر التكاليف عند تقييم

المشروع الاستثماري على مقدار التدفقات النقدية المترتبة عن تنفيذه، وإنما تشمل أيضا مقدار التدفقات النقدية التي حرم المستثمر من الحصول عليها نتيجة لتنفيذ هذا المشروع، وحرمانه من فرصة توجيه الموارد إلى استخدام آخر، وعليه واجب إدراك تكلفة الفرصة البديلة لهذه الموارد ضمن تكاليف المشروع الاستثماري، وذلك بإضافتها إلى التدفقات النقدية الخارجة من المشروع⁽²⁾.

2-1-3-4- آثار القيمة الزمنية للنقود: عادة ما يتركز الإنفاق الاستثماري في فترة

معينة بينما يتحقق العائد في تواريخ مختلفة خلال العمر الاقتصادي للمشروع، مما يتطلب الأمر ضرورة استخدام طريقة معينة تمكن من تجميع كافة التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة وإيجاد قيمتها في لحظة واحدة حتى تستطيع مقارنتها معا ومن ثم القدرة على تقييم المشروع الاستثماري بشكل صحيح، وتعرف هذه الطريقة عادة بالخصم، والذي يعتمد على مفهوم القيمة الحالية، حيث يتم خصم مبالغ التدفقات النقدية المختلفة وإيجاد قيمتها الحالية في تاريخ معين باستخدام معدل تفضيل زمني معين.

قد تم التطرق لهذا المعدل في الفصل السابق، لذلك سيتم التطرق باختصار فقط لمفهوم

القيمة الحالية وكيفية حسابها كما يلي:

(**) - سيتم توضيح ذلك في الفصول اللاحقة.

(1) - حنفي زكي عيد: المرجع نفسه، ص 121.

(2) - آدم مهدي أحمد: مرجع سابق، ص 87.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

إن مبلغا نقديا متواجدا حاليا ومبلغا نقديا يساويه ويحصل عليه الشخص بعد سنة أو أكثر لا يمثلان نفس القيمة، وبالتالي مقارنتهما غير ممكنة، ويرجع هذا لاختلاف توقيت تواجدهما، فالمبلغ الأول الاستفاد منه مباشر سواء باستهلاكه أو توظيفه وتحصيل فوائد وأرباح منه، أما المبلغ الثاني يجب الانتظار لوقت معين من أجل الاستفاد منه، فهو حدث غير أكيد وقوعه، ومحفوف بالمخاطر، وبالتالي تحصيله خاضعا لرهان وهذه المراهنة لا بد لها من مقابل حتى تقبل وهذا المقابل هو عبارة عن قيمة إضافية تضاف لهذا المبلغ المستثمر وهذه القيمة تحسب على أساس معامل التفضيل الزمني (معامل الخصم)، والقيمة التي تحصل عليها بعد خصم المبلغ الثاني مضاف إليه المقابل تسمى بالقيمة الحالية وهنا تصبح إمكانية المقارنة ممكنة. لشرح أكثر التقنية^(*) يفترض مبلغا نقديا قيمته الحالية (S_0) حاليا، فإذا ما كان معدل الخصم المأخوذ يرمز له بالرمز (i) فإن قيمة (S_0) بعد سنة تكون (S_1) حيث:

$$\begin{aligned} S_1 &= S_0 (1+i)^1 \\ S_2 &= S_0 (1+i) (1+i) = S_0 (1+i)^2 \\ &\vdots \\ S_n &= S_0 (1+i)^n \end{aligned}$$

إن القيمة (S_n) تعبر عن القيمة المستقبلية للقيمة (S_0) والتي هي عبارة عن القيمة الحالية، وتحسب بالعلاقة التالية: $S_0 = S_n / (1+i)^n$

2-1-3-5- آثار المخاطر وعدم التأكد: إن صعوبة تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من

المشروع الاستثماري تنشأ وتتبع من ظروف المخاطر وعدم التأكد، اللذان يعتبران بحق أم المشاكل التي تواجه الإدارة عند تقييم المشاريع الاستثمارية، وتنشأ المشكلة من وجود عدد من الأحداث المستقبلية (يطلق عليها حالات الطبيعة) تؤثر في التدفقات النقدية، وعدم معرفة الإدارة مقدما أي من هذه الأحداث سيحدث، وذلك لعدم توفر المعلومات الكاملة عن المستقبل، وما يزيد الأمور تعقيدا تميز سلوك عناصر التدفقات النقدية بخاصية الديناميكية والحركية خلال الزمن نتيجة لتغيرات داخلية وخارجية، ومن ثم يجب أن تقوم الإدارة بعمل تنبؤ لمختلف التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لكل حدث يمكن حدوثه في المستقبل⁽¹⁾.

(*)-لمزيد من التعمق في هذه النقطة يمكن الرجوع إلى: عبد الحفيظ الأرقم: تحليل ربحية المشروعات الاستثمارية،

جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1999، ص 11.

(1) -توفيق أرزقي بن طوطاح: مرجع سابق، ص 127.

2-2- نماذج التقييم في ظل المستقبل الأحيد:

قبل البدء في عملية التقييم باستخدام هذه النماذج يجب نكر الافتراضات التي يعتمد عليها وهي كما يلي⁽¹⁾:

1- إيرادات وتكاليف المشاريع المستقبلية معروفة بدرجة كبيرة من التأكد؛

2- التقييم يكون على أساس مالي بحث، بصرف النظر عن التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يمكن الاعتماد على أسعار السوق؛

3- يكون التقييم على أساس صافي المنافع النقدية (صافي التدفقات النقدية) بعد الضريبة؛

4- تتم النفقات في السنة الأولى للمشروع، أما الإيرادات تتحقق في نهاية كل سنة؛

رغم النقائص التي تتميز بها هذه النماذج نتيجة هذه الافتراضات، فإن الطرق المعتمدة فيها والتي تعتبر طرقا كلاسيكية ما زالت مستخدمة بشكل واسع في التطبيق العملي حتى الآن، ومن هذه الطرق ما يلي:

2-2-1- النماذج التقليدية:

يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

2-2-1-1- فترة الاسترداد: فترة الاسترداد لأي استثمار هي: «الفترة اللازمة

لاسترجاع مجمل النفقات الأصلية للاستثمار من خلال صافي التدفقات النقدية المتراكمة التي يحققها المشروع، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل السرعة عند الاسترداد»⁽²⁾، وبالتالي المشاريع صاحبة الأولوية هي تلك المشاريع صاحبة أقصر فترة استرداد وتحسب بالطريقة التالية⁽³⁾:

$$T = \frac{I}{R}$$

(1) - أمين السيد أحمد لطفي: مرجع سابق، ص 86.

(2) - عبد الحكيم حمزون ، ياسين سالمى: اختيار وتمويل الاستثمارات، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط والإحصاء، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2002، ص 37.

(3) - عبد الحكيم حمزون، ياسين سالمى: المرجع نفسه، ص 37.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

حيث: T: فترة الاسترداد.

I: قيمة الاستثمار الأصلي.

R: صافي التدفق النقدي السنوي.

يجدر الإشارة إلى أوجه قصور هذا النموذج والتي تتلخص في نقطتين هما:

أ- إهمال القيمة الزمنية للنقود؛

ب- تجاهل التدفقات النقدية بعد فترة الاسترداد.

غير أن نموذج فترة الاسترداد يحقق مقياسين هما⁽¹⁾:

أ- مقياس للاختيار والتصفية (CRITERE DE SELECTION): وذلك بين مشروعين

متنافسين حيث تبقى على المشروع الذي تكون فترة استرداده قصيرة.

ب- مقياس للإلغاء والرفض (Critère de refus): حيث يلغى كل مشروع تكون فترة

استرداده كبيرة، قياساً بالمدة المحدد من قبل المستثمر.

2-2-1-2- العائد المحاسبي (A.R.R): يمكن حسابه بقسمة الربح السنوي بعد

حذف الاهتلاكات على رأس المال المستثمر أو متوسط رأس المال المستثمر. ويحسب بالطرق

التالية⁽²⁾:

صافي الربح السنوي

= $\frac{\text{صافي الربح السنوي}}{\text{المبلغ المستثمر}}$ ؛

المبلغ المستثمر

صافي الربح السنوي

= $\frac{\text{صافي الربح السنوي}}{\text{المبلغ المستثمر} / 2}$ ؛

المبلغ المستثمر / 2

ومفهوم العائد المحاسبي يمكن استعماله بعدة طرق مختلفة:

(1)–Jacques Marcerin, Gerard Ausset: “investissement et financement”, Societe d’edition et de diffusion pour la formation, Paris,1993, P67.

(2) – بولعيد بلوج: المنهج الإسلامي لدراسة وتقييم المشروعات الاستثمارية دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، 2000، ص37.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

- 1- لقياس ربحية الفروع المختلفة للشركات؛
- 2- لتحليل وقياس أداء الشركات؛
- 3- تعتبر الحد الفاصل في اتخاذ قرار قبول أو رفض المشاريع؛
- 4- بالنسبة للمسيرين تعتبر كمعدل تحاول تحقيقه ويجب تعظيمه من طرف الإدارة المالية ومتخذي القرار الآخرين.

يلاحظ أن معدل العائد المحاسبي قد يكون قريبا من معدل العائد الداخلي ولكن هذه الحالات ليست هي الأكثر انتشارا في الحياة العملية. هذه الطريقة نظرا لبساطتها فهي ما زالت مستعملة، إلا أنه توجد نقائص فيها، يمكن اختصارها فيما يلي⁽¹⁾:

1- لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، حيث أن جميع الإيرادات المحققة في السنوات المختلفة لها نفس الوزن، كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار إعادة استثمار الأرباح المحققة في السنوات الأولى؛

2- أن العناصر المكونة لهذه الطريقة تختلف من منشأة لأخرى أي أنها تخضع لاعتبارات شخصية تختلف من شخص لآخر؛

3- لا تستعمل في المفاضلة بين المشاريع التي تحقق نفس العائد ولها أعمال اقتصادية مختلفة؛

4- لا تأخذ بعين الاعتبار عامل المخاطرة وكيفية معالجته؛

5- من الناحية العملية تستعمل عدة طرق لحساب العائد المحاسبي، منها الربح قبل الضريبة أو بعد الضريبة أو قبل حساب الاهتلاكات.

2-2-1-3- معدل العائد السنوي البسيط: معدل العائد البسيط ما هو إلا نسبة الربح

الصافي الذي يحققه المشروع في السنة (العائد السنوي - تكاليف التشغيل) إلى حجم الاستثمار المبدئي (مجموع رأس المال الثابت والعامل)، ومن الممكن حساب هذا العائد بالنسبة لحجم

(1) - بعلوج بولعيد: المرجع السابق، ص 37.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

الاستثمار الكلي، أو بالنسبة لرأس المال المدفوع (المملوك)، والمعدلة تعطى بالشكل التالي (1):

$$V = \frac{NR+r}{I}$$

حيث أن: NR: صافي الربح في السنة بعد خصم الإهلاك، والفوائد، والضرائب.

r: الفوائد المدفوعة على القروض في السنة.

I: حجم الاستثمار الكلي.

V: معدل العائد على حجم المستثمر من الأموال المملوكة والمقترضة.

وعندما يتم حساب هذا المعدل على حجم الأموال المملوكة فقط المعادلة تصبح كمايلي:

$$VC = \frac{NR}{C} \times 100$$

حيث أن: C: حجم رأس المال المدفوع (المملوك)، أو رأس مال المساهمين.

VC: معدل العائد على الأموال المملوكة.

ولهذا النموذج نفس الانتقاد الموجه لنموذج فترة الاسترداد والخاص بتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وهذا النموذج لا يستخدم وحده في عملية تقييم المشروع الاستثماري بل هو أداة تقييم مكملة. يشار هنا أنه تم التطرق لأهم نماذج الاستثمار التقليدية، حيث يمكن إيجاد نماذج أخرى في المؤلفات الخاصة بتحليل المشاريع الاستثمارية وتقييمها.

2-2-2- نماذج القيمة الزمنية للنقود:

يمكن تقسيمها إلى مايلي:

2-2-2-1- القيمة الحالية الصافية: يعتبر من أكثر المقاييس استعمالاً، يعرف بأنه

مجموع العوائد الصافية المتوقعة خلال فترتي الإنشاء والإنتاج للمشروع مخصوم على أساس معدل تكلفة الأموال، ويرمز له بالرمز (VAN)، ويحسب على أساس العلاقة التالية (2):

(1) -إسماعيل محمد السيد: المدخل المنهجي في دراسات جدوى المشروعات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 313 مقتبس عن:

-United Nations: Manual for evaluation of industrial projects, United nations industrail developpement organization, 1980, PP(39-48).

(2) -محبوب بن حمودة: تكلفة رأس المال، معدل مردودية ومقياس لاتخاذ القرار الاستثماري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1992، ص 243.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{FNt}{(1+K)^t} + \frac{VR}{(1+K)^n} - I$$

حيث: I : رأس المال المستثمر .

n : العمر الاقتصادي للمشروع.

VR : القيمة المتبقية للمشروع في نهاية عمره الاقتصادي إذا وجدت .

K : معدل الخصم .

FN : التدفق النقدي الصافي في السنة .

VAN : صافي القيمة الحالية .

ترتكز صافي القيمة الحالية عند القيام بتقييم المشاريع الاستثمارية، واتخاذ القرار المناسب على عدة حالات هي⁽¹⁾:

أ- حالة اقتراح مشروع واحد، يقبل إذا كانت قيمة (VAN) أكبر من الصفر ويرفض في حالة العكس؛

ب- حالة المفاضلة بين عدة بدائل مقترحة، ويختار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة (VAN) وهذا مع شرط تعادل رؤوس الأموال المستثمر في كل مشروع بديل؛

ج- في حالة اختلاف رؤوس الأموال المستثمرة بين المشاريع الاستثمارية المعروضة للمفاضلة، فإنه يلجأ إلى استخدام مؤشر الربحية. والذي سيتم التطرق له فيما بعد؛

د- في حالة اختلاف العمر الاقتصادي بين المشاريع البديلة، فإنه سيقام تعديل على طريقة الاستعمال لهذا المؤشر، حيث تستعمل طريقة اصطناعية لتوحيد فترة حياة هذه المشاريع، وهذا بإيجاد ما يسمى بمضاعف العمر الاقتصادي، والذي يساوي القاسم المشترك للعمر الاقتصادي لكل مشروع، ثم يستخرج من (VAN) لكل المشروع باعتبار أن كل واحد سيعيد نفسه أكثر من مرة خلال هذا المضاعف المشترك، ثم يختار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة (VAN) خلال هذا المضاعف؛

هـ- في حالة اختلاف العمر الاقتصادي ورؤوس الأموال المستثمرة معاً، يتم أولاً توحيد فترة حياة المشاريع باستخدام طريقة مضاعف العمر الاقتصادي، ثم يستعمل مؤشر الربحية للمفاضلة؛

(1) - مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص182.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

و- في حالة تساوي كل من رؤوس الأموال المستثمرة وفترة حياة المشاريع البديلة، وقيمة (VAN) لكل منها، فإنه يلجأ لنموذج وهو معدل العائد الداخلي. والذي سيتم التطرق له فيما بعد.

والإيجابية الأساسية لنموذج (VAN) هي أنه قائم على أساس عملي صلب لحساب ربحية المشروع، وأنه يستخدم بصورة فعالة في أغلب الأحيان، فهو يساعد متخذ القرار الاستثماري في قياس فعالية كل مشروع استثماري، مما يجعله شائع الاستعمال على مستوى الدراسة المالية للمنشأة، إلا أن له عيوب يمكن ذكر أهمها فيما يلي⁽¹⁾:

أ- يعبر عن العائد الاقتصادي كرقم مطلق، ولذلك يصعب استخدامه لتقييم المشاريع التي يكون العائد الاجتماعي المتوقع منها أكثر أهمية من العائد الاقتصادي؛

ب- يعتمد في خصم التدفقات النقدية على تكلفة رأس المال، وهذا يعني أن أي خطأ في تقدير هذه التكلفة سيكون له أثر على القرارات الاستثمارية؛

ج- يعجز في بعض الأحيان عن قيامه بمهمته مما يستوجب اللجوء إلى نماذج أخرى؛

د- لا تعالج هذه الطريقة مشكلة عدم التأكد وأثرها على قيمة المشروع؛

هـ- يركز على العائد الاقتصادي ويهمل الاعتبارات الغير مالية مثل: الأمن الصناعي،

استقرار العاملين... الخ.

2-2-2-2- مؤشّر الربحية (تحليل المنافع والتكاليف): يعكس هذا المؤشّر العلاقة

بين إجمالي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة، وإجمالي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، وهذه العلاقة تكون كالتالي⁽²⁾:

القيمة الحالية للمنافع

مؤشّر الربحية =

القيمة الحالية للتكاليف

تقبل المشاريع الاستثمارية عندما يكون مؤشّر الربحية مساوياً للواحد الصحيح أو أكبر منه، وتهمل المشاريع الاستثمارية التي يكون فيها المؤشّر أقل من الواحد الصحيح، وذلك عندما تحسب استناداً لأسعار خصم مساوية لتكاليف الفرصة البديلة لرأس المال، وفي حالة المفاضلة، فالمشروع الذي يحقق أكبر نسبة هو المشروع الأفضل.

إذن يتميز هذا المؤشّر عن (VAN) بحساسيته الكبيرة لمدى فعالية الأموال المستثمرة، لذلك

(1) - محمد قويدري: مرجع سابق، ص 117.

(2) - عبد الستار محمد العلي، محسن حرفش السيد: تقييم المشاريع الصناعية، دوان الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987، ص 447.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

فهو يستخدم كأسلوب مكمل لصافي القيمة الحالية. هناك عدة صور لمؤشر الربحية أكثرها استخداماً هي⁽¹⁾:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية لصافي المنافع}}{\text{القيمة الحالية لإجمالي الاستثمار}}$$

وفيد استخراج هذا النموذج في الحالات التي يتم فيها مقارنة مشاريع بديلة يختلف حجم الاستثمار اللازم لكل منها، يشترط عند استخدامه في عملية التقييم والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية أن تكون على علم بنسبة المنافع الصافية وحجم الاستثمار لجميع المشاريع وهذا صعب عملياً.

2-2-2-3- معدل المردود الداخلي (TRI): يمكن تعريف هذا النموذج بأنه عبارة

عن معدل الخصم الذي يخفض صافي القيمة الحالية إلى الصفر، أي أن القيمة الحالية الصافية لإيرادات المشروع تساوي القيمة الحالية للاستثمار المبدئي، بحيث تكون صافي القيمة الحالية تساوي صفر. وقد يطلق على هذه الطريقة بالكفاءة الحدية لرأس المال كما تعرفها النظرية التقليدية عند كينز، الذي يقارن بين كفاءة رأس المال وسعر الفائدة، فإذا كانت الأولى أكبر من الثانية، فهذا يعني أن المشروع قادر على سد قيمته الاستثمارية مع عائد معين يفوق ما كان يمكن الحصول عليه من السوق المالي، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية⁽²⁾:

$$VAN = 0$$

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{FN_t}{(1+K)^t} - I = 0$$

$$I = \sum_{t=1}^n \frac{FN_t}{(1+K)^t}$$

ويعوض (K) بالرمز (r) وهو معدل المردود الداخلي (TRI). وتصبح العلاقة:

(1) محمد عبد القادر حسن: دليل تقييم المشروعات من وجهة نظر الاستثمار، مجلة الإدارة، ع1، مج26، يوليو 1993، ص59.

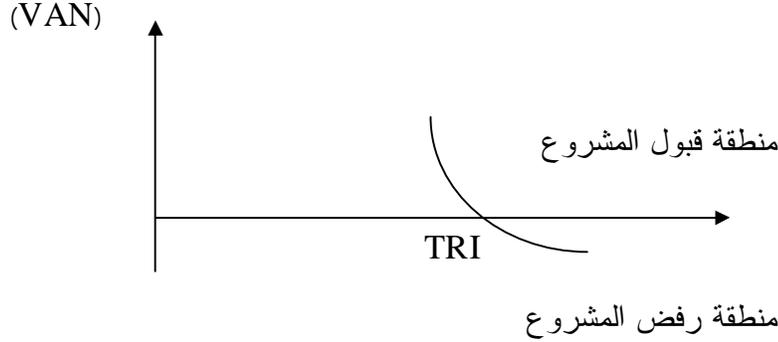
(2) قاسم ناجي حمدي: دراسات الجدوى وتقييم المشروعات - الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية -، ج2، دار المناهج، الأردن، ط1، 2000، ص215.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

$$I = \sum_{t=1}^n \frac{FN_t}{(1+r)^t}$$

ويمكن تمثيل هذه المعادلة بيانا كما يلي:

الشكل (3): تحديد (TRI) بيانيا



Source : Abdallah Boughaba: analyse et évaluation de projets, Cours sur, C.D,2004, P47.

إذا كان (r) أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق، يعتبر المشروع مربحا، وفي حالة وجود اقتراحات استثمارية متنافسة يفضل الاقتراح الذي يكون فيه معدل المردودية الداخلي أكبر. وللوصول إلى قيمة معدل المردودية الداخلي توجد طريقتين للحساب هما⁽¹⁾:

أ- طريقة المعادلات: إذا كان العمر الاقتصادي أقل أو يساوي سنتين،

ب- طريقة التجربة والخطأ أو طريقة التقريب المتتابع: أحسن إذا كان العمر الاقتصادي

أكبر من سنتين. ويمكن استخراج قيمة (TRI) عن طريق استخدام المعادلة التالية⁽²⁾:

الفرق بين سعر الخصم الأكبر والأصغر x القيمة الموجبة لطايفي القيمة الحالية

$$\text{TRI} = \text{معدل الخصم الأصغر} + \frac{\text{طايفي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأكبر} - \text{طايفي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأصغر}}{\text{الفرق بين سعر الخصم الأكبر والأصغر}}$$

طايفي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأكبر + طايفي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأصغر

(1)–Abdellah Boughaba : Analyse et évaluation de projets, Cours sur C.D,2004, P 48.

(2) –قاسم ناجي حمندي: مرجع سابق، ص216.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

علما أن: - القيمة الموجبة لصافي القيمة الحالية تكون عند معدل الخصم الأصغر.

- القيمة السالبة لصافي القيمة الحالية تكون عند معدل الخصم الأكبر.

إن لهذا النموذج أيضا إيجابيات وسلبيات يمكن إجازها فيما يلي⁽¹⁾:

أ- الإيجابيات:

- تراعى هذه الطريقة مبدأ التغير في القيمة الزمنية للنقود؛

- توفر الطريقة على المحاسب عناء تحديد تكلفة رأس المال التي تستخدم في حالة اتباع

طريقة (VAN)؛

- تعبر عن ربحية المشروع الاستثماري كنسبة مئوية مما يسهل المقارنة بين البدائل

الاستثمارية؛

- تعتبر أسلوب كثير الاستعمال عند تقييم العائد الناتج في الأوراق المالية^(*).

ب- السلبيات:

- تتطلب مجهودات أكبر مقارنة بالطرق الأخرى وذلك لكثرة عملياتها، وخاصة بزيادة فترة

حياة المشروع؛

- لا تأخذ في الاعتبار فرص الاستثمار المتاحة بعد انتهاء العمر الاقتصادي للمشروع؛

- تفتقر إلى تقسيم اقتصادي للنتائج المحصل عليها بأسلوب واضح؛

- لا تأخذ في الاعتبار مشكل عدم التأكد؛

- إمكانية الحصول على أكثر من معدل مردودية داخلي، فطريقة المعادلات تعطينا عدة

جذور كقيم لمعدل المردود الداخلي، كما يمكن أن لا يكون للمشروع أي معدل مردود داخلي، وهي

حالات نادرة.

وهكذا، يتضح بأن كل طريقة من الطرق الثلاثة لها مزاياها ونواقصها، مما يجعل الاعتماد

على أي واحدة منها في تقييم الفرص الاستثمارية غير كافي، لذلك من الأفضل استخدام الطرق

الثلاثة مجتمعة، وفي حالة تعذر ذلك نموذجين كحد أدنى وهما⁽²⁾:

(1) - محمد قويدري: مرجع سابق، ص 121.

(2) - مثل الأسهم والسندات.

(2) - عبد الحكيم حمزون ، ياسين سالمي: مرجع سابق، ص 51.

-إما معدل العائد الداخلي ومؤشر الربحية؛

-وإما صافي القيمة الحالية ومؤشر الربحية.

كما يوجد أسلوب آخر لتقييم المشاريع الاستثمارية وهو طريقة العبء السنوي المكافئ⁽¹⁾، والذي يستخدم في تقييم المشاريع المانعة بالتبادل والمختلفة في العمر الاقتصادي، حيث يتضمن خصم كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إلى القيمة الحالية وتحديد العبء السنوي المكافئ خلال حياة المشروع. ولتلك الطريقة أهمية خاصة في مجال تنظيم أحكام الأسعار العامة، مثل ذلك في مشاريع المنفعة العامة (بناء محطة توليد الطاقة مثلا)⁽²⁾.

2-3- نماذج التقييم في ظل ظروف المخاطرة:

إن نموذج التقييم في ظل ظروف التأكد والذي تم معالجته سابقا يعتبر نموذج مثاليا جدا، إذ أن تلك الظروف غالبا ما تكون غير واقعية في الوقت الراهن، فليس هناك أي مشروع استثماري، لا يحمل قدرا من المخاطر، ففي الواقع العملي لا يمكن معرفة كل العوامل التي تدخل في حسابات ربحية المشاريع، وحتى إن تم معرفة العوامل فإنه ليس هناك طريقة لتقدير هذه العوامل بدرجة تأكد 100 %، وعلى الرغم من عدم توفر المعلومات الكاملة عن المستقبل إلا أن متخذ القرار الاستثماري قد يكون لديه تجارب من الماضي تمكنه من تحديد احتمال تحقق كل ظرف من هذه الظروف مستقبلا، وبالتالي يمكن تعريف حالة المخاطرة بأنها الحالة التي تكون فيها التوزيعات الاحتمالية لكل القيم الممكنة للتدفقات النقدية وفي أي فترة مستقبلية معروفة، ولكن متخذ القرار الاستثماري لا يعرف مقدما- وعلى وجه التأكيد- أي من هذه الظروف سوف تقع مستقبلا⁽³⁾، مما يستدعي الأمر استخدام الأدوات الإحصائية وأدوات بحوث العمليات لدراسة وتقييم المشروع في ظل ظروف المخاطرة، ويمكن ذكر باختصار أهمها فيما يلي:

(1) -لمزيد من التفصيل في هذه الطريقة أنظر إلى:

- أمين السيد أحمد لطفي: مرجع سابق، ص200.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص309.

(2) - أمين السيد أحمد لطفي: المرجع نفسه، ص200.

(3) -عاطف جابر طه عبد الرحيم: دراسات الجدوى (التأصيل العلمي والتطبيق العملي)، الدار الجامعية،

الإسكندرية، 2003، ص277.

2-3-1- نماذج إحصائية:

ويمكن حصرها باختصار فيما يلي:

2-3-1-1- القيمة النقدية المتوقعة لصافي القيمة الحالية: يتم الحصول على

القيمة المحتملة لصافي التدفقات النقدية عن طريق تحديد احتمال لكل مستوى من مستويات صافي التدفق النقدي في ظروف التفاؤل وظروف التشاؤم، وتستخدم هذه الاحتمالات للوصول إلى القيم المحتملة وكذلك عن طريق ضرب صافي التدفق النقدي لكل فرص استثمارية في احتمالات تحققه في كل من ظروف التشاؤم وظروف التفاؤل، وعلى هذا الأساس تكون الصيغة التالية⁽¹⁾:

$$E(VAN) = \sum_{j=1}^n (VAN_j \cdot P_j^1 + VAN_j \cdot P_j^2)$$

حيث: $E(VAN)$: القيمة النقدية المتوقعة لصافي القيمة الحالية.

$VAN_j \cdot P_j$: صافي القيمة الحالية في ظروف التفاؤل.

$VAN_j \cdot P_j$: صافي القيمة الحالية في ظروف التشاؤم.

P_j : هو احتمال تحقق ظروف تفاؤلية.

P_j : هو احتمال تحقق ظروف تشاؤمية.

وكلما زادت القيمة المتوقعة الموجبة لصافي القيمة الحالية المعدلة لفرصة استثمارية ما كلما

زاد تفضيل تلك الفرصة ضمن اختيارات المستثمر والعكس صحيح.

2-3-1-2- أسلوب المعدل المؤكد: يستمد أسلوب المعامل المؤكد أساساً من مفهوم

نظرية المنفعة، وفي ظل هذا الأسلوب يتم تعديل التدفقات النقدية من خلال تحويل التدفقات النقدية غير المؤكدة إلى تدفقات مؤكدة بضرب قيمة التدفقات النقدية غير المؤكدة في قيمة المعامل المؤكد الخاص بكل فرصة استثمارية متاحة، ويمكن الحصول على المعامل المؤكد بقسمة العائد من الاستثمار المؤكد على العائد من الاستثمار الغير مؤكد. الأمر الذي يتطلب من المستثمر ضرورة تحديد العائد أو معدل العائد الذي يمكن أن يحصل عليه المستثمر من فرصة الاستثمارية مؤكدة

(1) - سعيد عبد العزيز عثمان: مرجع سابق، ص 297.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

النتائج وخيالية المخاطر، وتحديد المقابل الذي يتعين أن يحصل عليه المستثمر من فرصة استثمارية غير مؤكدة النتائج، يهدف ذلك لتحديد الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبله المستثمر في الفرص الاستثمارية غير مؤكدة النتائج والحد الأقصى، ولتوضيح هذه الفكرة يعطى المثال البسيط التالي⁽¹⁾:
افتراض أنه يعرض عليك هذا العرض الخيالي: أقذف قطع نقد في الهواء:

-إذا سقطت على القيمة تحصل على مبلغ 1000دج، وإذا سقطت على الشعار فإنك لن تحصل على شيء، وعلى هذا الأساس فإن نسبة احتمال حصولك على هذا المبلغ 50 %؛

-إذا قررت عدم المشاركة في هذه العملية، فإنك تحصل على مبلغ 300دج نقداً، مما يجعل احتمال الحصول على هذا المقابل هو 100 %.

وفي هذه الحالة البديل الثاني يمثل العائد المؤكد، مما يجعلك قد تختاره لتجنب المجازفة.

2-3-1-3- الانحراف المعياري: يساعد على قياس درجة تشتت العائد المتوقع حدوثه

عن القيمة المتوقعة له، وهو أكثر الأساليب الإحصائية فعالية واستخداماً عند قياس مخاطر قرار الاستثمار، وتعتبر مخاطر قرار الاستثمار عن مخاطر انحراف التدفقات الداخلة المحتمل حدوثها عن قيمتها المتوقعة، وترتبط هذه المخاطر بدرجة انحراف هذه التدفقات عن قيمتها المتوقعة، ويتطلب على القائمين بتقييم مخاطر القرار الاستثماري وفقاً لأسلوب الانحراف المعياري، إعداد ثلاث تدفقات أو توقعات يفترض حدوثها مستقبلاً بالنسبة لشكل وحجم التدفقات الداخلة المتوقعة مع تحديد احتمال حدوث كل توقع منها، وذلك كما يلي⁽²⁾:

-حالة الرواج أو الانتعاش ويقابلها التقدير التفاؤلي والاحتمال المناظر له؛

-حالة الاستقرار ويقابلها التقدير الأكثر احتمالاً والاحتمال المناظر له؛

-حالة الكساد أو الانكماش ويقابلها التقدير التشاؤمي والاحتمال المناظر له.

وبنفس المنطق يمكن تقدير الاحتمال المناظر لكل تدفق نقدي داخل متوقع خلال العمر الاقتصادي للمشروع. ولحساب المخاطر المصاحبة لكل بديل استثماري يستخدم أسلوب الانحراف

(1) - آدم مهدي أحمد: مرجع سابق، ص 80.

(2) - أحمد غنيم: قرارات إنشاء المشروعات الجديدة نظرياً وتطبيقاً، المستقبل للطباعة والنشر، بور سعيد، ط1،

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

المعياري حسب الصيغ التالية⁽¹⁾:

$$S^2(VAN) = \sum_{j=1}^n [VAN_j - E(VAN)]^2 \cdot P_j \quad \text{أو}$$

$$S^2(VAN) = [E(VAN)^2 - E(VAN)]^2$$

حيث: S^2 : هو تباين صافي القيمة الحالية المتوقعة.

$E(VAN)$: القيمة النقدية المتوقعة لصافي القيمة الحالية.

P_j : هو احتمال حدوث كل توقع.

الانحراف المعياري $(S) = \sqrt{S^2}$.

يتم اختيار المشروع الذي لديه أقل قيمة للتباين أو الانحراف المعياري بمعنى تفضيل المشروع الذي لديه تشتت أقل للقيمة المتوقعة عن القيمة المركزية وهي التوقع الرياضي $E(VAN)$.

كما يوجد أسلوب آخر يشتق من المعيار السابق يسمى بالمقياس النسبي للمخاطر، يعد تقنية مهمة لتقييم قرارات الاستثمار والمفاضلة بينهما، وهو أسلوب معامل الاختلاف الذي يعرف بالمعادلة التالية⁽²⁾:

$$\frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{معامل الاختلاف}} = \frac{\text{القيمة المتوقعة}}{\text{القيمة المتوقعة}}$$

حيث: يختار المشروع الذي يحقق معامل اختلاف أقل.

2-3-1-4-معامل الخطر (علاوة المخاطرة)^(*): يحدد هذا المعامل بناء على درجة الخطر المحيطة بالمشروع الاستثماري، ثم يضاف إلى معدل الخصم، وهذا حسب الصيغة التالية⁽³⁾:

$$K=a+J$$

حيث: k : هو معدل الخصم الجديد.

(1) -مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص194.

(2) -أحمد غنيم: مرجع سابق، ص75.

(*)-هناك من يصنف هذا العنصر ضمن نماذج التقييم في ظل ظروف عدم التأكد، أنظر: مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص198.

(3) -مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص198.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

a: هو معدل الخصم القديم.

z: هو معامل الخطر.

إن إدخال معامل الخطر يخفض القيمة الحالية للتدفقات الصافية للمشروع مما يصبح يصعب الحصول على قيمة لها موجبة، وبالتالي لقبول المشروع يجب أن يكون هناك مقابل كافي لتحمل المخاطر المحيطة به، ويتحدد معامل الخطر على أساس العوامل التالية^(*):

أ- إجراء عملية استقصاء ودراسة للسوق، والمعلومات المحصل عليها تستعمل لإعطاء الاحتمالات؛

ب- إقامة المشروع الاستثماري على مراحل مما يعطي إمكانية تحكم أكبر في القرارات المستقبلية على أساس السلوكيات الحالية؛

ج- حداثة المنتج وتقنيات الإنتاج، فكلما كان المنتج جديد كلما زاد الخطر المحيط بالتسويق؛

د- درجة الإحلال ومنافسة المنتج للمنتجات الأخرى وهنا تكون درجة الخطورة أقل مما يعطي قيم أصغر لمعامل الخطر المحدد.

وقد وجهت لهذا المعامل عدة انتقادات أهمها:

أ- يعتمد تحديده على التخمين، فهو يوضع على أساس تقييم الظروف المحيطة بالمشروع مستقبلا ومدى خطورتها؛

ب- إن تحمل الخطر يختلف من مؤسسة إلى أخرى، فهناك من لديها القدرة على تحمل المخاطر مقابل الحصول على عائد مرتفع، في حين هناك مؤسسات تتجنب المخاطرة على حساب عوائد المشروع.

2-3-2- نماذج بحوث العمليات:

والتي يمكن حصرها بإيجاز فيما يلي:

^(*) -وضعها الاقتصادي الفرنسي (Doudé) من جهاز خدمات الدراسات الاقتصادية للصندوق الوطني للأسواق الحكومية.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

2-3-2-1- تحليل الحساسية^(**): يقصد بتحليل الحساسية استخدام النتائج التي يتم

الحصول عليها عند وضع أكثر من تقدير للمعطيات المالية^(***) التي تؤثر على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع الاستثماري وبالتالي تؤثر على صافي التدفقات النقدية، وجرت العادة على وضع ثلاث تقديرات للعنصر الذي يراد معرفة درجة حساسية المشروع بالنسبة للمتغيرات التي تطرأ عليه وهي⁽¹⁾:

-تقدير متفائل؛

-تقدير متشائم؛

-تقدير أكثر الاحتمالات.

وبعد هذه التقديرات يتم حساب صافي القيمة الحالية لكل فرصة استثمارية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة اعتماداً على معدل الخصم السائد، كما يمكن تطوير أسلوب تحليل الحساسية يوضع قيمة إجمالية لصافي العائد المتوقع في كل الظروف السابقة، ثم يتم حساب القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية لكل فرصة استثمارية، ليتم مقارنة النتائج على أساس القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية لكل فرصة استثمارية. تجدر الإشارة إلى أنه لا يشترط في تحليل الحساسية تحليل كل المتغيرات بل تحليل المتغيرات الرئيسية التي يفترض حدوثها وتؤثر بشكل كبير على قرار الاستثمار.

وأخيراً لهذا المعيار إيجابيات كما له سلبيات يمكن حصرها باختصار فيما يلي⁽²⁾:

أ- الإيجابيات:

-يتمتع بالبساطة والسهولة في الاستعمال؛

-يسمح بتوفير قدر من المعلومات والبيانات المتعلقة بالمتغيرات الرئيسية ومدى مساهمة مكل منها في درجة المخاطرة؛

-يساعد على تصنيف المتغيرات المستقلة، التي لها تأثير إيجابي مباشر من جهة والتي لها تأثير

^(**)- هناك من يصنف هذا العنصر ضمن نماذج التقييم في ظل ظروف عدم التأكد. أنظر:

-صلاح الدين حسن السبسي: دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2003، ص211.

^(***)-مثل أسعار البيع، أسعار الفائدة، تكاليف التشغيل، تكاليف الاستثمار، رقم المبيعات... الخ.

(1) -صلاح الدين حميد: دراسات الجدوى كيف تعدها بنفسك؟، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000، ص104.

(2) -صلاح الدين حميد: المرجع نفسه، ص105.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

سلبى من جهة أخرى وذلك على التدفقات النقدية الداخلة.

ب- السلبيات:

- لا يعتبر كافيا في الاختيار بين الفرص الاستثمارية المتاحة التي تتباين درجة مخاطرها الأمر الذي يترتب عليه بعض القرارات الاستثمارية الخاطئة⁽¹⁾.
- يعتبر أن المتغيرات الرئيسية مستقلة عند قرار الاستثمار، وهذا قد يتناقض مع الواقع العملي.

- يصعب حسابه، عندما يكون أكثر من تقدير احتمالي للتدفق النقدي الداخل في كل سنة من سنوات العمر الاقتصادي للمشروع، لاعتبار أنه يفضل الاعتماد على أكثر من وسيلة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري.

2-2-3-2- نموذج شجرة القرارات: تفترض أساليب تقييم مخاطر عدم التأكد وجود

مستوى احتمالي واحد يناظر التدفقات النقدية من كل مشروع على حدى، وقرار استثماري واحد لكن قد يوجد للتقدير الواحد من التدفقات النقدية الداخلة أكثر من مستوى احتمالي، هذا ما يؤدي إلى ضرورة اتخاذ أكثر من قرار استثماري فرعي عند القيام بعملية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية قبل الوصول إلى القرار النهائي، وتوضح شجرة القرارات لمتخذ القرار الاستثماري كافة العوامل المتعلقة باتخاذ القرار، وكذا كافة البدائل، والعائد المتوقع لكل بديل في ظل كل حدث من الأحداث المتوقع حدوثها، لذا تعتبر شجرة الاحتمالات من أفضل الأدوات التحليلية لاتخاذ القرارات في ظروف المخاطرة، وإعدادها يمر بالخطوات التالية⁽²⁾:

- أ- ترسم مربع كنقطة بداية للرسم البياني والذي يعتبر نقطة اتخاذ القرار النهائي أو قرارات التحول؛
- ب- تتفرع من المربع خطوط مستقيمة كل خط يمثل أحد البدائل الممكنة مع كتابة اسم البديل عليه؛
- ج- ينتهي كل بديل من البدائل بدائرة صغيرة تمثل نقطة حدث تعبر عن أحد المراحل التي يمر بها تنفيذ البديل؛

د- يتفرع من نقطة الحدث فروع مستقيمة يكتب عليها التدفق النقدي الداخل المتوقع منه مع احتمال

(1) -لمزيد من التعمق في هذه النقطة أنظر:

-ابنسام حسن: تقييم المشروعات الاستثمارية في ظروف المخاطرة وعدم التأكد باستخدام أسلوب المحاكاة، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، كلية التجارة، 1985، ص79.

(2) -محمد قويدري: مرجع سابق، ص134. مقتبس من:

-J. Fred Winston and Eugene F. Brigham: "Essentials of Managerial Finance, 3rd ed, dryden press, A Division of Hottel, Rinehart and Winston, Inc, Illinois, 1974, PP286-288.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

وقوعه بحيث مجموع الاحتمالات لكل فرع يساوي الواحد الصحيح؛

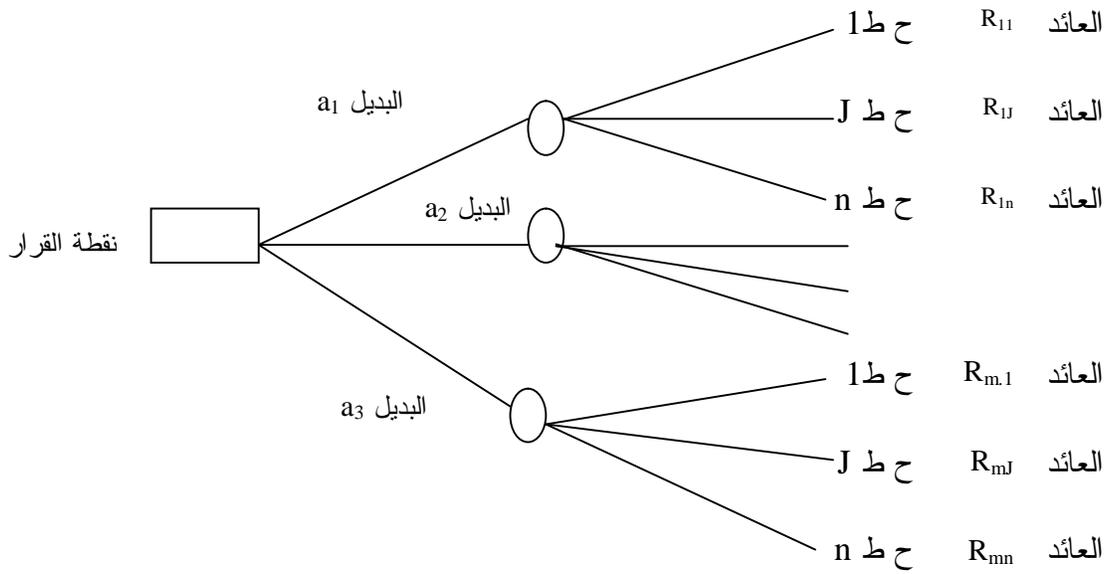
هـ- يتفرع من نقطة اتخاذ القرار الأول فروع تمثل الحلول البديلة تنتهي بنقطة حدث تتفرع منها

فروع مستقيمة تمثل التقديرات المختلفة للتدفق النقدي مع احتمالات وقوعها؛

و- تتكرر نفس الخطوات السابقة بنفس الأسلوب مع تعدد نقاط اتخاذ القرارات الفرعية الواجب

اتخاذها قبل القرار الاستثماري النهائي. والشكل التالي يوضح أكثر هذه الخطوات:

الشكل رقم (4): نموذج شجرة القرارات



حيث: ح ط: حالات الطبيعة.

المصدر: توفيق أرزقي بن طوطاح: مرجع سابق، ص 66.

البيانات والمعلومات المتاحة التي توضحها شجرة القرارات يتم استخدامها في عملية التقييم.

وحتى تتم عملية التقييم والمفاضلة بين البدائل المتاحة يتعين أن تبدأ عملية التقييم من نهاية

الشجرة، رجوعاً إلى الخلف (إلى بداية الشجرة)، حيث يختار البديل الاستثماري الذي يحقق أفضل

النتائج أي الذي يحقق أعلى قيمة نقدية متوقعة.

2-4- نماذج التقييم في ظل ظروف عدم التأكد:

إن تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة يكون على أساس تجارب ماضية كافية تمكن من معرفة الظروف الممكن حدوثها مستقبلا ومعرفة احتمالات حدوثها، إلا أنه في الغالب ما يكون متخذ القرار أمام عدد من الظروف التي يمكن أن تتحقق مستقبلا، لكن دون تواجد معلومات أخرى أو بيانات ماضية تمكن من تحديد احتمالاتها، هذه الحالة تعرف بظروف عدم التأكد⁽¹⁾. وفي هذه الحالة يتم تقييم المشروع باستخدام الحكم الشخصي لمتخذ القرار -الذي يتوقف على مدى ميوله وتوقعاته للمستقبل إذا كان تفاؤلا أو تشاؤما- أو القيام بدراسات استراتيجية مدعمة يمكن التطرق لها باختصار فيما يلي⁽²⁾:

2-4-1- نموذج نظرية المباريات^(*):

تقوم نظرية المباريات على اعتبار عدة أطراف متنافسة تشترك في عدة مباراة وكل طرف يتصرف على أساس التصرف المتوقع للطرف الآخر أو الأطراف الأخرى، وبالتالي القائم على تقييم المشروع يعتبر هؤلاء الأطراف منافسين في السوق وحتى الظروف الطبيعية الممكنة الوقوع تعتبر طرفا منافسا في المباراة، وعلى هذا المنظور يبني متخذ القرار في تقييم المشروع تصرفاته وتوقعاته والتي تكون على أساس التصرف المتوقع من الخصم، ويحدد القيمة الاقتصادية للمشروع حسب الظروف المتوقعة، ويتصرف على أساس تحقق هذه الظروف حسب تصوره.

وتوجد عدة معايير في هذه الطريقة يمكن ذكر بإيجاز بعض منها كما يلي:

2-4-1-1- مقياس أكبر الأرباح في أسوأ الظروف: يتصور متخذ القرار هنا أن

أسوأ الظروف سوف تقع، ويختار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة اقتصادية وفي حالة أسوأ الظروف المتوقعة مستقبلا، وتعتبر نظرة متخذ القرار هنا للمستقبل متشائمة، وبالتالي فهو يحضر

(1) -حنفي زكي: مرجع سابق، ص 185.

(2) - مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص 200.

(*)-لمزيد من التفصيل في هذه النقطة أنظر:

-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع نفسه، ص 200.

- رجال السعدي: محاضرات في مقياس اتخاذ القرار، قدمت لطلبة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2003-2004.

-صلاح الدين حسن السيسي: مرجع سابق، ص 221.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

نفسه لأي نتائج غير مواتية والممكن حدوثها مستقبلا، ومن ثم الاستعداد لها مسبقا.

وعمليا يمكن تطبيق هذه الطريقة باستخدام المصفوفات حيث الأعمدة تمثل مختلف الظروف أو الحالات الممكنة الوقوع مستقبلا، والأسطر تمثل مختلف البدائل الاستثمارية المقترحة.

2-1-4-2- مقياس أكبر الأرباح في أفضل الظروف: هذا المعيار عكس المعيار

السابق حيث يتصور متخذ القرار هنا أن أفضل الظروف سوف تتحقق، ومن ثم يختار المشروع الذي يحقق لديه أكبر قيمة اقتصادية وفي أحسن الظروف الممكنة.

إلا أن هذين المقياسين انتقدا بشدة نظرا للتشائم المفرط والتفاؤل المفرط أيضا، حيث اعتبرت هاتين الحالتين نادرتين. لهذا فقد اقترح تعديل وهذا بإدخال ما يسمى بمعامل التفاؤل، وهو قيمة احتمالية يرمز لها برمز (A)، يستعمل لأخذ موقف الوسط بين المعيارين السابقين، حيث تحسب القيمة الاقتصادية لكل مشروع بديل على أساس العلاقة التالية⁽¹⁾:

القيمة الاقتصادية لكل بديل = القيمة في أحسن الظروف $\times A$ + القيمة في أسوأ الظروف $\times (1-A)$.

ثم يختار المشروع الذي يعطي أكبر قيمة اقتصادية مرجحة بمعامل التفاؤل.

2-1-4-3- مقياس الأرباح الضائعة (مقياس الندم): عند اختيار أحد البدائل

المعروضة للمفاضلة في بعض الأحيان يتبين أن الأرباح المحققة في هذا البديل أقل من تلك التي كان ممكن تحقيقها من بديل آخر لو اختير هو، وهنا يتأسف على الأرباح الضائعة، ولتجنب هذه الوضعية يمكن استخدام هذا المقياس للتخفيض قدر الإمكان من الأرباح الضائعة وذلك باستخدام مصفوفة الندم عن طريق استخراج الخسائر الناتجة عن اختيار كل بديل في كل ظرف من الظروف الممكنة ومقارنتها ببعضها، ويكون الاختيار على أساس تحقيق أقل أسف أو أقل أرباح ضائعة.

إن هذا النموذج تلقى عدة انتقادات من أهمها أنه يعطي لقيمة المشروع رقم واحد في كل ظرف من الظروف، وهذا معناه تجاهل مؤثرات أخرى متعلق بالظروف الأخرى، والتي يمكن أن تؤثر على قيمة المشروع وبالتالي تؤدي إلى اختيار خاطئ، كذلك استعماله لأدوات رياضية معقدة نوعا ما جعل استعماله في الواقع العملي ضعيف.

(1) - مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص 200.

2-5- محدودية نماذج الربحية التجارية:

إن نماذج الربحية التجارية^(*) تعتمد على مبدأ الرشاد والعقلانية في تخصيص الموارد المتاحة، والتميز بالندرة نسبياً، وهذا لاستخلاص أقصى منفعة ممكنة للمستثمر. معتمدة في ذلك على الأساس النظري القائم على الفرضيات الكلاسيكية، الذي يستخدم أدوات رياضية تعمل على تجريد المقاييس الاقتصادية المستخدمة وتوجيهها لقياسات نقدية مباشرة للمشروع، واعتمادها على هذا الأساس واهتمامها بتلك الأهداف جعلتها تواجه انتقادات شديدة سواء من الجانب النظري أو التطبيقي والتي أعطتها عدة نقائص يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- اعتمادها على الفرضيات الكلاسيكية الغير واقعية في الوقت الحالي، فالمنافسة التامة هي منطق نظري بحت لا يتجسد في الواقع حتى في الدول الرأسمالية المنادية بالاقتصاد الحر، مما ألزم في كل مرة تعديلها وإجراء إضافات عليها حتى تتلاءم أكثر مع المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد⁽¹⁾.

ب- اعتمادها على أسعار السوق في تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، في حين هذه الأسعار لا تعكس المنافع والتكاليف الحقيقية التي يضحي بها المجتمع عند تخصيصه لموارد معينة في مشروع معين، فهي لا تعكس الندرة النسبية للموارد المستخدمة في المشروع، ولا تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة. وذلك لأن نظام الأسعار الحقيقي ليس ذلك النظام الذي ينجم عن المنافسة لحررة ضمن سوق يكون فيه عدد البائعين والمشتريين كبير، ويكون على دراية كاملة بكل المعلومات، حيث تأخذ الدولة ضرائب غير مباشرة وتكتفي بالتدخل من أجل ضمان المنافسة⁽²⁾.

ج- تأخذ في الاعتبار الآثار النقدية المباشرة والملموسة فقط، أي قياس المنافع والتكاليف المترتبة على المشروع بغض النظر عن الآثار التي يحدثها في غيره من المشاريع الأخرى، أي ما يعرف بالتشابك الاقتصادي بين مشاريع والأنشطة الاقتصادية الأخرى. فالتركيز على هذه النقطة

^(*) -لمزيد من التوسع في نماذج تقييم المشاريع على أساس الربحية التجارية أنظر:

-محمد صالح الحناوي: الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2000.

-نور الدين خبابة: الإدارة المالية، دار النهضة العربية، ط1، 1997.

-دي بليو بيرس: التقويم الاجتماعي للمشروعات، ترجمة محمد حمدي السباخي، دار المريخ، 1993.

(1) -مسيسة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص216.

(2) -عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص375.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

سهل قيام وتوسيع مشاريع كانت ضارة للاقتصاد الوطني والمجتمع، وعرقل قيام وتوسيع مشاريع كان من الممكن أن تكون لها آثار (مباشرة وغير مباشرة) وانعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني والمجتمع، وهذا يثبت أن المنفعة الوطنية في حالة من الأحوال لا تتطابق مع المنافع الخاصة⁽¹⁾.

د- إن النظرية الكلاسيكية تفترض توزيع الدخل هو في حالة مثالية غير أن هذه المثالية من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية غير كذلك، فمن المعلوم أن أسعار السوق عند مستوى التوازن تكون مرتبطة بالتوزيع الأولي لدخل، وبالتالي فإن أي تغيير في توزيع الدخل سوف يؤثر على الأسعار والذي يؤثر بدوره على حساب المردودية، إن هذه الملاحظة تبين الخاصية النسبية التي يجب إعطاؤها لكل حسابات المردودية المبنية على أساس الأسعار السوقية، فدور المشروع في توزيع الدخل يكمن في مدى مساهمته في خلق دخول جديدة، سواء للملاك، أو المساهمين، أو العمال والموظفين، أو الحكومة، لذلك فالدولة تستخدم المشاريع في إعادة توزيع الدخل من أجل عدالة أكبر، ولتقليص الفوارق الاجتماعية سواء بين الأفراد أو بين المناطق، ومن أجل أيضا بلوغ أهدافها التنموية. لذلك فعند تقييمها للمشاريع تأخذ بعين الاعتبار هذه النقطة، والتي تتجاهلها الربحية التجارية (النظرة الفردية)، مما يجعل هذه الأخيرة قاصرة التعبير عن المنافع والتكاليف من وجهة نظر الاقتصاد الوطني (النظرة الجماعية)⁽²⁾.

هـ- اعتمادها على سعر الخصم -المعبر عن معدل العائد البديل أو متوسط سعر الفائدة السائد في السوق أو المتوسط المرجح لتكلفة الأموال- كأساس للخصم لا يعكس السلم التفضيلي للمجتمع في الحاضر والمستقبل، فبالنسبة لكل شخص أو الوحدات الاقتصادية فليس هناك مبرر لأن يكون معدل الخصم وحيدا، فبالنسبة لفئات الفقيرة يكون معدل الخصم مرتفع، لأنه سيكون تفضيلا للاستهلاك الفوري، وبالمقابل فإن الدولة يجب أن يكون لها نظرة على المستويين المتوسط والطويل لأنه سيكون اتجاه نحو تفضيل الاستهلاك المستقبلي وبالتالي اختيار معدل خصم ضعيف. ومن هذا يمكن القول بأن النظرة إلى المستقبل تختلف من وجهة نظر المؤسسة الفردية التي تهدف أساسا إلى تحقيق الربح الفوري، وعن وجهة نظر المجتمع الذي يعمل على توزيع ثرواته بعدالة بين الأجيال⁽³⁾.

(1) -عبد المطلب عبد الحميد: المرجع نفسه، ص374.

(2) -قاسم ناجي حمندي: مرجع سابق، ص264.

(3) -عزوز حميمص: مرجع سابق، ص91. مقتبس من:

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية التجارية

من خلال تحليل نماذج تقييم المشاريع على أساس الربحية التجارية تبرز النقاط التالية:

1- لا بد من التفرقة بين مفهوم التدفقات النقدية (الداخلية والخارجية) في مجال تقييم المشاريع والذي يعتبر تقديرها خطوة ضرورية لذلك- ومفهوم التدفقات النقدية في مجال المحاسبة، مع الإشارة إلى أن مشاكل تقدير التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري تكمن في وجود الفاصل الزمني بين النفقات والإيرادات.

2- رغم التعديلات والتطويرات التي أحدثت على نماذج الربحية التجارية حتى تتلاءم أكثر مع الظروف والمستجدات التي تطرأ على الاقتصاد، وتكون أكثر واقعية في تقييمها للمشاريع الاستثمارية إلا أنه في كل مرة لا تزال حساباتها تثير الكثير من المشاكل، بل أكثر من هذا فقد انتقدت بشدة حتى في أسسها وأهدافها، وذلك لاعتبارات عدة ثم ذكر بعضها في هذا الفصل، لذا فإن الربحية التجارية كما تم تقديرها فيما سبق قد لا تعطي الصورة الأمينة على مدى مساهمة المشروع في الاقتصاد الوطني، كما لا تعتبر أساساً متيناً يمكن الاستناد عليه عند اتخاذ القرارات

الاستثمارية، الأمر الذي أدى ببعض الاقتصاديين الليبراليين إعادة النظر في هذا الاعتبار، واقتراح نماذج لها أبعاد أوسع وأشمل وقائمة على المنفعة العامة جعلت من تحليل الربحية التجارية ما هو إلا خطوة لها. وهذا ما سيتم التطرق له في الفصول اللاحقة .

الفصل الثالث:

مصادر أساسية في دراسة الربحية الوطنية للمشروع

- المناهج الدولية لتقييم المشاريع على المستوى الوطني.
- تحليل الأسعار المرجعية.
- المنافع والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية.
- المؤشرات (المعملات) الوطنية.

تمهيد:

تم التطرق في الفصل السابق لكيفية تقييم المشاريع من المنظور المالي البحث حيث تبين أن الربحية التجارية لا تعتبر أساسا مبينا يمكن الاستناد عليه عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، فمع ظهور النظرية الكينزية أثبت الاعتقاد السائد في الأنظمة الرأسمالية ولدى أغلب الاقتصاديين بأن المنفعة الخاصة تؤدي إلى تحقيق المنفعة العامة اعتقاد خاطئ وأن تلقائية تحقيق التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة من خلال اليد الخفية مسألة لا يمكن تحقيقها بهذا الشكل التلقائي، ومن تم نصب الاهتمام لدى بعض الاقتصاديين الليبراليين في حكومات الدول المتقدمة والنامية وامتد للمنظمات الإقليمية والدولية حول اقتراح نماذج لها أبعاد أوسع وأشمل وقائمة على المنفعة العامة، وعلى هذا الأساس اقترحت طرق جديدة لتقييم المشاريع الاستثمارية تأخذ بعين الاعتبار تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع هدفا رئيسيا لها. ولتقييم المشروع الاستثماري من وجهة نظر المجتمع ككل يتم تحليل التكلفة والمنفعة الاجتماعية كخطوة مهمة، حيث يتم تحديد ما يستفيدة المشروع من المجتمع (التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع نتيجة إنشاء المشروع)، وما يستفيدة المجتمع من المشروع (المنافع التي تعود على المجتمع بسبب إنشاء المشروع)، وهي غالبا ما تكون مختلفة عن التكاليف والمنافع النقدية للمشروع، ولهذا يتم الاعتماد على أرقام التكاليف والمنافع النقدية ثم تعديلها باستخدام الأسعار المرجعية^(*) وذلك لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، بالإضافة إلى ذلك يتم خصم التدفقات بمعدل خصم اجتماعي يختلف عن معدل الخصم المستخدم بواسطة المستثمر الفردي، كما يتم استخدام السعر المعدل للصرف الأجنبي لتحويل قيمة الصادرات والواردات من عملية أجنبية إلى عملية محلية أو العكس، وهذا كله من أجل الوصول إلى أفضلية المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني. وبغية تحقيق هدف الدراسة يمكن تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- المناهج الدولية لتقييم المشاريع على المستوى الوطني.

- تحليل الأسعار المرجعية.

- المنافع والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

- المؤشرات (المعاملات) الوطنية.

^(*) - أو أسعار الضل وهي مؤشر للأسعار الاقتصادية، والتي سيتم التطرق لها لاحقا.

3-1- المناهج الدولية لتقييم المشاريع على المستوى الوطني:

حدث تطور كبير في مناهج تقييم المشاريع منذ ظهرت الفكرة في الثلاثينيات من القرن الماضي وحتى الآن، فلقد كان الاعتقاد السائد في الأنظمة الرأسمالية قبل ذلك أن تحقيق المنفعة الخاصة ضمن الفرضيات الكلاسيكية تؤدي لتحقيق المنفعة العامة، لكن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتوسع الإنفاق الحكومي، وتكوين المؤسسات الاحتكارية وظهور النقابات العمالية أدى للاعتراف بعدم تطابق المنفعة الخاصة مع المنفعة العامة. وعلى هذا الأساس أصدرت مجموعة من المناهج العلمية لتقييم المشاريع الاستثمارية، تأخذ الاعتبار تحقيق الأهداف العامة حسب مؤسسيها، لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وترشيد السياسات الحكومية السائد، والتقليل من الخلل السائد في توزيع الدخل بين الأفراد وبين المناطق الجغرافية المختلفة (تحقيق العدالة الاجتماعية) وتحقيق أقصى قدر من الرفاهية التي ينعم بها أفراد المجتمع... الخ، والمر يختلف في هذه المناهج عن مناهج التقييم حسب الربحية التجارية، فمهما كانت المراجع التي تتناولها، فالأخيرة موحدة ولا تتواجد بينهما اختلافات تتطلب الاهتمام والمناقشة، أما الأولى توجد اختلافات واضحة فيما بينها، فالعديد من المنظمات الدولية والإقليمية المهمة بشؤون التنمية أصدرت العديد من مناهج تقييم المشاريع على المستوى الوطني، والتي في الغالب تحمل اسمها والتي من الصعب إمكانية الحصر الشامل لها، إلا أن البعض⁽¹⁾ قد قام بمحاولة جادة لحصر هذه المناهج المتاحة عالمياً واقترح تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية وفقاً لإطاراتها المنهجية كما يلي⁽²⁾:

1- المجموعة الأولى: مناهج التحليل الوطني للتكاليف والمنافع على طريقة (UNIDO)

وتتضمن (منهج دليل اليونيدو الأصل والدليل العلمي)؛

2- المجموعة الثانية: مناهج التحليل الوطني للتكاليف والمنافع على طريقة (OECD)

وتتضمن أربعة مناهج (دليل منظمة التعاون والتنمية الأوربي، دليل ليتيل وميرليس، دليل وزارة التنمية البريطانية، دليل البنك الدولي)؛

3- المجموعة الثالثة: مناهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي على الطريقة (USAID)

وتتضمن (دليل تقييم وكالة التنمية الأمريكية، دليل الجدوى لوكالة التنمية الأمريكية، دليل التنمية السويدية)؛

(1)- سيد الهواري: مرجع سابق، ص354.

(2)- سيد الهواري: المرجع نفسه، ص354.

الفصل الثالث:معايير أساسية في حراسة الربحية الوطنية للمحروع

4- المجموعة الرابعة: مناهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي على طريقة (CHERVEL)

وتتضمن ثلاث مناهج؛

5- المجموعة الخامسة: مناهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي على طريقة (IDCAS)

وتتضمن (دليل الإيدكاس والدليل العربي).

وفي تقديم هذه المناهج سوف يتم التركيز فقط على الملامح العامة الرئيسية لأهمها⁽¹⁾:

3-1-1-1- مناهج البنك الدولي (المنهج التقليدي والمنهج الحديث):

3-1-1-1-1- المنهج التقليدي: يطبق على المشاريع الزراعية، وإن كان يمكن

استخدامه على كافة أنواع المشاريع. يقدم نوعين من التحليل: الأول مالي، والثاني اقتصادي وفيه يتم تقدير العائد الذي يحققه المشروع للاقتصاد الوطني ككل، فهو يعتمد على الكفاءة فقط كأساس قبول أو رفض المشروع حيث يتم اختيار المشروع الأكثر كفاءة من وجهة النظر الوطنية، ويستخدم عدة معايير للتقييم منها:

أ- القيمة الحالية للمنافع/ القيمة الحالية للتكاليف: ويسمى المعيار الأساسي ويقبل المشروع

إذا كان الناتج أكبر من أو يساوي الواحد الصحيح؛

ب- معدل العائد الداخلي على الاستثمار: يتم تغيير مدخلاته بتعديل الأسعار واستخدام

الأسعار الحقيقية لتعكس وجهة نظر وطنية ليستخدم في التحليل الاقتصادي، ولذلك يسمى بمعدل العائد الداخلي الاقتصادي، حيث تقبل المشاريع عندما يكون هذا المعدل أكبر من تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال؛

ج- القيمة المضافة لكل وحدة إنتاج: يساوي الفرق بين القيمة المضافة الصافية والإجمالية، إن

هذا المنهج يستخدم الأسعار المرجعية، لذلك فهو يفترض إمكانية البرمجة الرياضية للاقتصاد الوطني ككل واستخراج الأسعار المرجعية الدقيقة، ويمكن استخدام مزيج بين الأسعار السوقية والمرجعية لكل من العمل غير الماهر وأسعار التبادل الأجنبي (الصادرات والواردات). ويرى هذا

⁽¹⁾- سعد طه علام: دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار طيبة، القاهرة، 2003، ص ص 280-289.

مقتبس من:

-J, PRICE Gutting: economic analysis of agricultural projects, World Bank publications, the Johpkins university press, Baltimore, 1976, P157.

العقل الثالث:معاور أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

المنهج أن أفضل معدل للخصم هو تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال أو يمكن استخدام ثمن الاقتراض للمشروع المقترح ، وهذا بالطبع لا يعكس الأهمية النسبية للمشروع في الاقتصاد الوطني قدما يعكس إمكانيات التمويل المتاحة أمامه أو استخدام معدل خصم مساوي لمعدل العائد الاجتماعي .

3-1-1-2- المنهج الحديث^(*): اقترح في أبريل 1975 بعنوان "التحليل الاقتصادي

للمشروعات" يختلف عن المنهج التقليدي ويرجع إلى اختلاف الهدف الأساسي من التقييم والذي اقتصر في المنهج التقليدي على هدف الكفاءة في حين أصبح في المنهج الحديث ثلاثة أهداف منفصلة «الكفاءة والنمو والتوزيع» ومن تم أصبحت له خصائص تختلف عن المنهج التقليدي منها:

1. يهتم بقياس آثار توزيع الدخل بين الاستهلاك والاستثمار وبين فئات الدخل المنخفض وفئات الدخل المرتفع على أساس أن هذا التوزيع هو الذي يحدد النمو ولذلك يعطي الدخل الادخاري وزنا أعلى نسبيا من الدخل الاستهلاكي؛

2. استخدام منهج التقييم كوسيلة لتوزيع الدخل بشكل يزيد من معدل تراكم المدخرات ومن ثم الاستثمارات، وافترض أن السياسات المالية والنقدية والإدارية التي تتبعها الدولة في الاقتصاديات النامية هي السبب في قصور المدخرات؛

3. يهدف أساسا إلى تكامل كل من أهداف الكفاءة والنمو وعدالة التوزيع عند اختيار المشاريع وتتم معالجة هذه الأهداف على مراحل، حيث يتم أولا اختبار الكفاءة ثم اختبار آثار المشروع على الادخار ثم آثار المشروع على توزيع الدخل، وذلك باستخدام أوزان ومعايير مختلفة.

3-1-2-3- منهج منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (UNIDO)^(**):

في عام 1972 قامت الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بنشر «إرشادات للتقييم الاقتصادي السابق للمشروعات»^(***)، بناء على اختبارات بدأت 1966 في مختبرات تدريب في المكسيك

(*)-Squire, and tak; economic analysis of projects, World bank be search publication, the John Hopkins university press, Baltimore : 1976, Passim.

(**) -UNIDO: United Nations Industrial Development Organization .

(***) -اسم الدليل وأسماء المؤلفين وبيان النشر بالنص كمايلي:

-Partha dasgupta and amartyasen and Stephen marglin; guidelines for project evaluation, new York , united nations, 1972. Sales No. E72.II. B11.

العصل الثالث:معايير أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

وسيلان والهند وإيران، وتلك الإرشادات تعتبر منهج اليونيو الأصلي وذلك تمييزا لها عن التغيير الكبير الذي حدث عام 1978 بمعرفة وخبرة جون هانسون للمنهج الأصلي لدرجة اعتبار هذه التغييرات والتعديلات بمثابة منهج جديد باسم منهج اليونيد والعملي.

وهو أحد المناهج الأساسية المتاحة عالميا للتقييم الاقتصادي للمشاريع يوضح بشكل إجرائي الخطوات أو المراحل التي تتبع، ولذلك كان أسهل في الفهم وفي السيطرة عن المنهج الأصلي. ويهدف هذا المنهج إلى تحقيق أقصى نمو في الناتج الوطني وعدالة التوزيع الطبقي لصالح الطبقات الفقيرة والإقليمي لصالح الأقاليم الأكثر تخلفا والنوعي بين الاستهلاك والادخار، هذا بالإضافة إلى أهداف فرعية أخرى كالتنقد الأجنبي والعمالة، ويتم التقييم بحساب الأثر الكلي الصافي للمشروع على الدخل الوطني وعلى إعادة توزيعه بوحدة قياس تسمى الاستهلاك التجميعي، حيث يرى أن الاستثمار ليس هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة لبلوغ غاية وهي زيادة الاستهلاك في المستقبل ومن تم تحول جميع إسهامات المشروع في الأهداف الوطنية إلى وحدات من الاستهلاك التجميعي يعبر عنها في شكل رقم واحد باستخدام أوزان نسبية لها. وعند تحديد الربحية التجارية والتي تعتبر المرحلة الأولى من خمسة مراحل في تحليل «المنافع/التكاليف» لهذا المنهج تستخرج صافي التتمية الحالية باستخدام عناصر المدخلات والمخرجات مقومة بأسعار السوق اعتمادا على ثلاثة قوائم (الدخل، التدفقات، والمركز المالي)، وفي المرحلة الثانية يتم حساب صافي القيمة الحالية أيضا ولكن من وجهة نظر اقتصادي، إذ يتم تعديلها في المرحلة التالية لأخذ الأهداف الأخرى في الاعتبار مثل عدالة التوزيع الطبقي والإقليمي والزمني واعتبارات اجتماعية أخرى كل ذلك داخل صافي القيمة الحالية الاقتصادية باستخدام الأوزان النسبية لهذه الأهداف والاعتبارات، والأسعار المستخدمة هي الأسعار المرجعية لكي تعكس القيم الحقيقية من وجهة نظر المجتمع ككل، ويتم استخدام الأسعار المرجعية وتقديرها على عدة مراحل؛

ويقترح استخدام سعر الفائدة الاستثماري وذلك وفقا لمصدر التمويل كمعدل خصم، ومن تم فإن التقييم وفقا لهذا المنهج يشمل كافة التكاليف والعوائد المباشرة وغير مباشرة ويتم في خمس مراحل كل مرحلة تؤدي إلى مقياس من مقاييس المنافع الوطنية للمشروع وهي⁽¹⁾:

-المرحلة الأولى: حساب الربحية التجارية على أساس أسعار السوق؛

-المرحلة الثانية: وضع الأسعار المرجعية لمختلف الموارد، وذلك من أجل الحصول على كفاءة

(1)-سيد الهواري: مرجع سابق، ص 367.

التخصيص؛

-المرحلة الثالثة:إجراء التعديلات اللازمة لمعرفة أثار المشروع على المدخرات والاستثمار؛

-المرحلة الرابعة: إجراء التعديلات اللازمة لمعرفة أثر لمشروع على توزيع الدخل؛

-المرحلة الخامسة:إجراء التعديلات اللازمة نتيجة إنتاج المشروع سلعا استهلاكية و كمالية، أو حاجات أساسية تختلف في قيمتها الاجتماعية عن قيمتها الاقتصادية.

يتضح أن كل مرحلة تلقي ضوءا على مدى ملاءمة المشروع من وجهة نظر معينة، ولا يكفي عمل مرحلة واحدة للحكم على المشروع، بل إجراء المراحل الخمسة لمعرفة مختلف الزوايا. وهذه المراحل منسقة إلى حد كبير مع النظر الاقتصادي. ويقترح دليل "اليونيدو العملي" تلخيص المشروع في مصفوفة تحتوي على نوعين من الجوانب (كمية وكيفية).

3-1-3- نهج لمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية (ليتل وميرليس):

في عام 1969 قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنشر دليل للتقييم الاقتصادي للمشاريع الصناعية في الدول النامية، يعرف أيضا بدليل ليتل وميرليس^(*)، وهما مؤلفاه. يعتبر أكثر مناهج التقييم استخداما، وهو منافسا قويا لمنهج «اليونيدو». وفي عام 1974 قام المؤلفان (ليتل وميرليس) بإعادة كتابة الدليل وإدخال عليه تعديلات شاملة ونشره بعنوان «التقييم الاقتصادي السابق للمشروعات والتخطيط للدول النامية» وهذا الدليل الجديد يعطي اهتماما كبيرا للتخطيط لاقتصادي القطاعي، كذلك للمشاريع الزراعية ومشاريع البنية الأساسية، وبالتالي تم إلغاء الصناعي من العنوان الجديد، كما أعطى اهتماما كبيرا لكيفية قياس منافع إنتاج السلع غير المستورة أو المصدرة، وليس هذا فحسب فقد أعطى اهتمام أكبر لقضية توزيع الدخل ولكيفية عمل حسابها في تحليل المشاريع. إن المكتب المركزي لتقييم المشاريع -في منهج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- يلعب دورا قويا في تقييم المشاريع فهو لا يكتفي بمجرد تقييم المشاريع المقدمة ولكنه يوصي بتوصيات على ما يجب أن تقوم به الحكومة من حيث سياساتها التجارية والضريبية، على افتراض أن تلك التوصيات ستنفذ بحيث تتحقق التجارة الدولية، تلك التي تعكس الأسعار الحقيقية،

(*)-أسماء المؤلفين واسم الدليل بالنص والناشر كما يلي:

الفصل الثالث:معايير أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

فهو يعتبر أن الأسعار العالمية تصبح حينئذ المقياس الملائم لقيمة السلع، ولأن بعض السلع القابلة للمتاجرة الدولية تختلف باختلاف حجم التصدير والإستيراد. كذلك وجود سلع غير قابلة للتجارة الدولية مثل (الكهرباء، والعمال غير المهرة...الخ). فقد قام الدليل بتقسيم مكونات أي مشروع إلى المجموعات الثلاثة الآتية:⁽¹⁾

أ- سلع وخدمات قابلة للمتاجرة الدولية؛

ب- سلع وخدمات غير قابلة للمتاجرة الدولية؛

ج- عمالة غير ماهرة.

والمعيار الأساسي المستخدم هو صافي القيمة الحالية من خلال مدخلات ومخرجات المشروع المقترح المباشر وغير المباشر وتقييمها بأسعار تعكس قيمتها الحقيقية تم خصمها بمعدل التفضيل الزمني للمجتمع (معدل الخصم الاجتماعي) للوصول إلى صافي القيمة الحالية للمشروع والتي تمثل مجموعة إسهامات المشروع في الأهداف العامة معبرا عنها بقيمة واحدة. ومعدل الخصم المستخدم يساوي معدل الفائدة المحاسبي الذي يعكس العائد العام للاستثمار وكذلك يتحدد وفقا لبعدين أولهما تساوي معدلات العائد في المشاريع الحديثة، وثانيهما ضرورة استيعاب كافة الأرصدة المتاحة للاستثمار على مستوى الوطن في وقت معين، ويمكن تعديل هذا المعدل بإضافة علاوة مقابل التضخم أو علاوة للادخار أو ترجيح يعكس الوزن النسبي لاستهلاك الفئات المختلفة، وفي جميع الحالات يجب أن يكون أقل من سر الفائدة على الأموال المقترضة. كذلك يحدد السعر المرجعي للعمالة غير الماهرة ويحدد سعر الفائدة المحاسبي ويقوم بعملية التقييم الكاملة ويحدد الأسعار المستخدمة في التقييم، ففي السلع القابلة للمتاجرة الدولية تستخدم الأسعار العالمية (أسعار المساواة للصادرات والواردات). وفي السلع الغير قابلة للمتاجرة الدولية فيتم تقييمها على أساس تكلفتها الاجتماعية الحديثة بتحويل الأسعار إلى ما يساويها بالنقد الأجنبي. فالدليل لديه وحدة مشتركة بالعملية الأجنبية لكافة المنافع والتكاليف⁽²⁾.

من التقديم السابق لكلا المنهجين لمنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (UNIDO)

وللمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (OECD)، توجد لهما عدد من الخصائص المشتركة⁽³⁾:

(1)- سيد الهواري: مرجع سابق، ص 383.

(2)- سعد طه علام: مرجع سابق، ص 288.

(3)- سعد طه علام: المرجع نفسه، ص 289.

العقل الثالث:معايير أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

1- استخدام السعر المرجعي للتوصل للأسعار الحقيقية، واستخدام أسلوب الخصم للحصول على القيمة الحالية لصافي المنافع باستخدام معدل خصم اجتماعي؛

2- قياس الآثار المباشر وغير مباشرة للمشروع خلال حياته متضمنة فترة الإنشاء، ومعالجة الخطر؛

3- نموذج المفاضلة بين المشاريع هو مدى تحقيق الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية لعملية التنمية ككل؛

4- افتراض عدم توازن الاقتصاد وخلل أسعار السوق للعمالة غير ماهرة وللمخدرات وللصرف الأجنبي؛

5- أهمية معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي في تحديد معدل الخصم؛

6- يعتمد كلا من المنهجين على إعداد جداول للتدفقات تستخدم للتقييم المالي ثم يدخل عليها العديد من التحويلات لكي تستخدم في التقييم الاقتصادي.

3-1-4- منهج منظمة التنمية الصناعية للدول العربية (IDCAS) (*):

قام مركز التنمية الصناعية للدول العربية بالاشتراك مع منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة بوضع دليل التقييم والمفاضلة بين المشاريع الصناعية^(*). بعد الحاجة الملحة التي ظهرت في الدول العربية إلى ضرورة وضع دليل يوضح خطوة بخطوة كيفية تقييم المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الربحية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخدامه في الواقع العملي. ف جاء هذا الدليل الذي يهدف إلى تحقيق أكبر معدل نمو في الناتج الوطني باعتباره من أهم الأهداف الرئيسية لبرامج التنمية في أغلب الاقتصاديات العربية، ومن ثم يجب أن يسعى منهج التقييم إلى تحديد ما إذا كان المشروع المقترح يعد أفضل البدائل المتاحة، ولذلك وضعت عدة نماذج للمفاضلة بين بدائل المشاريع وبين أنماط إقامة المشروع الواحد (أي نفس المشروع بأساليب فنية واقتصادية مختلفة)، ويعتبر نموذج صافي القيمة المضافة الوطنية النموذج الأساسي الذي يوصي به الدليل، ولأن هذا المنهج يرفض استخدام نموذج واحد بديهيًا إذن وضعه لنماذج أخرى والتي يمكن تقسيمها

(*) IDCAS - اختصار لـ: Industrial Development Centre for Arab States

(**) العنوان بالإنجليزية كما يلي: Manual for evaluation of industrial projects

كما يلي⁽¹⁾:

1- النماذج (المؤشرات) الإضافية^(*):

- أ- الأثر على العمالة (التوظيف)؛
- ب- الأثر على التوزيع؛
- ج- صافي الأثر على النقد الأجنبي؛
- د- القدرة على خوض المنافسة الدولية.

2- الاعتبارات التكميلية:

- أ- المرافق الأساسية؛
- ب- المعرفة الفنية؛
- ج- حماية البيئة.

بالإضافة إلى وضع إطار للمعلومات الوطنية والتي تم إختيار منها اثنين هما (معدل الخصم الاجتماعي والسعر المعدل للصرف الأجنبي).

ويوصي الدليل باعتبار صافي القيمة المضافة النموذج الأساسي في قياس جملة من آثار المشروع على اقتصاد البلاد، وهي بشكل عام الفرق بين قيمة مدخلات^(**) المشروع الجارية ومخرجاته، ويتم استبعاد المصاريف التحويلية، وبذلك صافي القيمة المضافة تشمل عنصرين هما⁽²⁾:

1- عوائد العمل: وما تتضمنه من أجور ومرتببات وحوافز وتأمينات؛

2- الفائض الاجتماعي: الذي يشمل (الأرباح الموزعة والمحتجزة، الضرائب، والرسوم الجمركية، والإيجار، وريع الأراضي، وأقساط القروض وفوائدها، والإهلاك... الخ).

والدليل لا يستخدم الأسعار المرجعية، حيث في الدول النامية الأسعار السوقية تعكس الواقع الاقتصادي والبيئة التي يعمل فيها المشروع، وعادة ما تكون هناك المبررات والأسباب الاقتصادية

(1)- سيد الهواري، مرجع سابق، ص 405.

(2)- سيتم التطرق إلى هذه النماذج بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

(**)- تتضمن كافة المواد الجارية والخدمات (المواد الخام، الطاقة، الوقود، النقل، الصيانة... الخ). المشتراة من

خارج المشروع.

(2)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 599.

الفصل الثالث: معاور أساسية هي حراسة الربحية الوطنية للمشروع

والأهداف الاجتماعية لانحراف هذه الأسعار، لذلك يوصي الدليل من حيث المبدأ بأنه ينبغي تقييم المدخلات والمخرجات الخاصة بالمشروع الاستثماري بالأسعار السوقية الفعلية مع بعض التعديلات الضرورية والتي تبدأ بمراجعة الأسعار السوقية وتحديد الانحرافات الموجودة بها والتي قد تؤثر بشكل كبير على نتائج التقييم، ثم يتم بعد ذلك تعديل في بنودها الرئيسية بطرق مبسطة.

يستخدم الدليل سعر الخصم الاجتماعي والذي عند تقديره يعتمد على النقاط التالية⁽¹⁾:

1- سعر الفائدة على الإقراض أو الاقتراض الدولي: إذا كانت الدولة مقرضة فتضاف علاوة سالبة لمشاريع الاستثمارية لتخفيض سعر الخصم عن معدل الإقراض، أما إذا كانت الدولة مفترضة فيجب أن لا يقل معدل الخصم عن معدل الإقراض الدولي، لذلك تضاف علاوة موجبة للمشاريع الاستثمارية؛

2- يمكن الزيادة أو النقصان فيه لتحقيق أهداف أخرى على المستوى الوطني كالتسريع في معدل النمو في بعض القطاعات أو الأقاليم داخل الدولة؛

يمكن تلخيص خطوات تقييم المشروع الاستثماري التي يمر بها الدليل في المراحل التالية^(*):

المرحلة الأولى: قياس الربحية التجارية باستخدام صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي أو فترة الاسترداد اعتماداً على الأسعار السوقية.

المرحلة الثانية: حساب صافي القيمة المضافة المحلية بالأسعار المعدلة حيث يجرى اختبارين هما:

- اختبار الكفاءة المطلقة؛

- اختبار الكفاءة النسبية.

المرحلة الثالثة: يتم فيها أخذ الآثار الغير مباشرة في الاعتبار وهي العوائد والتكاليف التي تنشأ في مشاريع أخرى ترتبط بالمشروع المقترح بروابط اقتصادية أو تكنولوجية واضحة؛

إن منهج (IDCAS) منهاجاً عملياً وسهلاً الفهم والتطبيق ويلتزم عناصر البيئة الاقتصادية

(1) - طه سعد علام: مرجع سابق، ص 284.

(2) - تم التطرق إلى المرحلة الأولى بالتحليل في الفصل الثاني. أما المرحلتين الثانية والثالثة فسوف يتم التطرق لهما بالتحليل أيضاً في الفصول اللاحقة.

الفصل الثالث: معاور أساسية في دراسة الربحية الوطنية للمحروع

السائدة في الدول النامية وخاصة الدول العربية التي تتسم بنقص وعدم دقة البيانات والمعلومات وضعف المستوى للمهارات للقائمين بالتقييم، لذلك يرى الطالب الاستناد إلى هذا المنهج بدرجة كبيرة في إجراء عملية التقييم الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية مع إدخال بعض الاقتراحات لتفادي بعض مظاهر النقص التي يحتوي عليها هذا المنهج، كمثلاً اقتصار نموذج الأساسي على هدف الكفاءة فقط، وبافتراض أن التوزيع يجب ألا يتم إلا باستخدام السياسات المالية والإدارية والنقدية والتنظيمية، حيث أن هذا الافتراض لا يمكن قبوله لن المشروع الاستثماري وحدة النشاط التنموي الذي تتحقق من خلاله أهداف التنمية بما تحويه من كفاءة وتوزيع وأهداف أخرى، بالإضافة إلى التبسيط الزائد الذي قد يخل بموضوعية التقييم وعدم ضرورة حساب معيار الكفاءة النسبية... الخ.

3-2- تحليل الأسعار المرجعية:

إن التقييم الاقتصادي يسعى لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد المتاحة من وجهة النظر الوطنية، من خلال ترشيد القرارات الاستثمارية وبما يسمح لمتخذ القرار القيام بالاختيار المناسب من بين البدائل المتاحة، وبما يحقق في النهاية أقصى رفاة اقتصادية لأفراد المجتمع (تحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع)، فتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد يستلزم بالضرورة الاعتماد على ما يسمى بالأسعار المرجعية في تقييم ربحية المشاريع بدلا من الأسعار السوقية التي يتم استخدامها في تقييم الربحية التجارية، لذا فإن من أهم الخطوات في التقييم الاقتصادي حساب الأسعار المرجعية باستخدام الأسعار السوقية، والتي سيتم تناولها في النقاط التالية:

3-2-1- التعريف بالأسعار المرجعية وأسباب انحرافها عن الأسعار السوقية:

يمكن تعريف السعر المرجعي لسلعة ما بأنه «القيمة التي تعكس كل من التكلفة الحقيقية التي يتحملها أفراد المجتمع نتيجة لإنتاج وحدة إضافية من هذه السلعة، والمنفعة الحقيقية التي يكتسبها أفراد المجتمع نتيجة لاستهلاك وحدة إضافية منها»⁽¹⁾ أي أن:

السعر المرجعي للسلعة = التكلفة الحدية الحقيقية = المنفعة الحدية الحقيقية مقومة بوحدات نقدية.

ويعتبر سعر التوازن بالسوق الحرة- كما هو موضح بالشكل (5) الموالى -السعر المرجعي

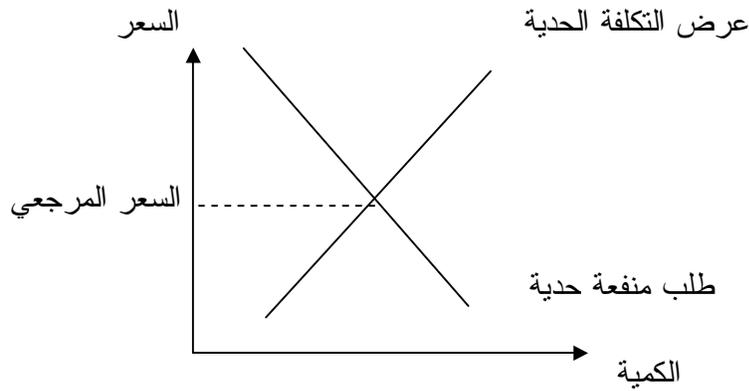
(1)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 352.

العقل الثالث:معاور أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمخروج

بالمفهوم السابق إذا تحققت بعض الشروط من أهمها⁽¹⁾:

- 1- وجود عدد كبير من المستهلكين والمنتجين المتنافسين في السوق، مع عدم وجود تكتلات احتكارية؛
- 2- عدم وجود تدخل حكومي في السوق الحرة الذي يؤثر على السعر إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
- 3- تجانس وحدات السلعة لضمان وجود سعر واحد لها؛
- 4- عدم وجود أي منافع أو تكاليف خارج نطاق السوق، أي عدم وجود آثار للسلعة لا يعكسها سعر السوق؛
- 5- توفر حرية الدخول إلى السوق والخروج منه وذلك لتوفير المنافسة المستمرة وتحقيق الكفاءة.

الشكل رقم (5): تحديد السعر المرجعي في السوق الحرة



المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية: المرجع السابق، ص353.

لكن الشروط السابقة نادرا ما تتوفر، فكثيرا ما تنحرف الأسعار السوقية عن الأسعار المرجعية لأسباب عدة يمكن، ذكر أهمها فيما يلي:

- 1- عدم فعالية جهاز الثمن في تحديد الأسعار التي تعكس قوى الطلب والعرض الحقيقية⁽²⁾.
- 2- تدخل الحكومة في السوق الحرة بأساليب عديدة أهمها فرض ضريبة غير مباشرة

(1)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: المرجع السابق، ص352.

(2)- سمير محمد عبد العزيز: الجدوى الاقتصادية المشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000، ص212.

العقل الثالث:معاور أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

أو منح إعانة سعرية أو فرض حد أقصى أو حد أدنى للسعر، أو فرض رسم جمركي أو حصة جمركية على الواردات؛

3- كثيرا ما تقوم الشركات الاحتكارية بتسعير منتجاتها بأسعار أعلى من التكلفة الحدية، وذلك لتحقيق هامش ربح مرتفع. كما تعطي لعنصر العمل أجر أقل من قيمة إنتاجه الحدية ومن ثم فإن السعر السوقي لهذا العنصر يصبح أقل من السعر المرجعي؛

4- وجود آثار خارجية للمشروع كحدوث تلوث بالبيئة مما سبب أضرار للآخرين. وتعتبر هاته الأضرار نوعا من التكاليف الاجتماعية التي لا تنعكس آثارها في الأسعار السوقية لأن المنتجين لا يدفعون مقابلا مباشرا لها، لكن المجتمع يدفع؛

5- أثر التضخم النقدي، فقيام الحكومة بإصدارات نقدية جديدة متتالية لتغطية العجز في ميزانيتها دون أن يصاحب ذلك زيادة بنفس النسبة في الناتج الحقيقي من شأنه أن يؤدي لارتفاع متواصل في أسعار السلع والخدمات، وهذا يترتب عنه زيادة في ربحية المشاريع دون أن يكون ذلك راجعا لتحسن حقيقي في أداءها، وبالتالي تحركات الأسعار السوقية ضمن موجات التضخم يجعلها لا تعكس المنفعة أو التكلفة الحقيقية⁽¹⁾.

3-2-2- ضرورة استعمال الأسعار المرجعية في التقييم الاقتصادي للمشاريع:

إن استخدام الأسعار المرجعية جاء لتدارك الضعف الموجود في الأسعار السوقية التي في فترة زمنية معينة قد لا تعبر عن التكلفة الاجتماعية الحقيقية للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع ونفقة الفرصة البديلة المتاحة لاستثمار تلك الموارد، وهذا ليس معناه التخلي عن التقييم المالي لها، والذي يعتبر كشرط ضروري لتحقيق حسن تسيير المشروع والأموال المخصصة له، لكن كما ذكر هذا التقييم غير كافي لضمان فعالية المشروع بالنسبة للمجتمع ككل، ويرجع هذا لوجود عدة عوامل محرصة تؤدي للمساس بقواعد حسن الأداء في كل الأسواق، ومن هذه العوامل بإيجاز ما يلي⁽²⁾:

1- بعض الأسواق قد لا تكون تحت ظل المنافسة التامة وخاصة في بلدان العالم النامي، وبالتالي فإن الميكانيزمات (الآليات) التي تنشط فيها لا تؤدي للفعالية الاقتصادية؛

2- توزيع المداخل قد لا يكون عادلا؛

3- قد ينتج فائض في العرض نتيجة المساهمة الهامة للمشروع بالنسبة للعرض الكلي في

(1)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 354.

(2)- مسكية بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص 208.

الفصل الثالث:معايير أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

السوق، مما يؤدي لإنخفاض الأسعار، وهذه الحالة لا توافق توازن الأسعار في النموذج النيوكلاسيكي؛

4- معدل الفائدة لا يوافق دائما حساب القيمة الحالية للمستثمر؛

5- عدم تدخل الدولة في التقييم يؤدي إلى عدم ترتيب المشاريع على أساس الأهداف الوطنية، والأسواق محدودة؛

6- وجود تباينات واختلافات على مستوى تعريف وتصنيف التكاليف والمنافع بالنسبة للتقييم الفردي والتقييم على أساس المنفعة الوطنية؛

7- هناك الكثير من المشاريع لا تولد فوائد تجارية إلا أن تأثيراتها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، كتلك التي لها تأثير على معدل الادخار أو توزيع الدخل أو خلق العمالة... الخ.

3-2-3- أثر التضخم على التقييم الاقتصادي للمشاريع:

لقد كان من الطبيعي أن تأخذ هاته الظاهرة مكانا بارزا من الاهتمام في مجالات مختلفة ومن بينها دراسة الأثر التضخم على تقييم المشاريع الاستثمارية، حيث أن عملية التقييم يجب أن تعكس توقعات تغير الأسعار المستقبل في الوقت الذي يخلق فيه التضخم مشكلة عدم القدرة على التنبؤ بهذه التغيرات، نظرا لأن بعض الأسعار قد تتغير بانتظام، في حين البعض الآخر يتغير بشكل غير منتظم، فقد يحول التضخم مشروعا كان يبدو مربحا باستخدام القيم الجارية إلى مشروعا خاسرا باستخدام القيم الحقيقية^(*) في التحليل، لذا سيتم التطرق الآن لتوضيح كيفية استبعاد أثر التضخم عند إجراء التقييم الاقتصادي للمشاريع كما يلي⁽¹⁾:

3-2-3-1- التقييم الاقتصادي في ظل معدل تضخم ثابت: أفترض أن:

F : معدل تضخم ثابت عبر الزمن.

r : معدل الخصم أو الفائدة الاسمي.

I : معدل الخصم أو الفائدة الحقيقي.

^(*)- تعبر عن قيمة تدفقات صافي العائد بعد استبعاد أثر التضخم، وهي أكثر صدقا في التعبير عن ربحية المشروع من وجهة النظر الاقتصادية. ويقصد بتدفقات صافي العائد: التدفق النقدي الصافي والذي تم التطرق له في الفصل الثاني.

⁽¹⁾- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 373.

المحل الثالث:معايير أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

- P: الرقم القياسي للأسعار يساوي (1+F).
- RFV: القيمة الحقيقية المستقبلية.
- PV₀: القيمة الحالية النقدية.
- FV: القيمة النقدية المستقبلية.
- NR: التدفق النقدي الصافي.
- RNR: التدفق الحقيقي الصافي.
- PRNR: القيمة الحالية للتدفق الحقيقي الصافي.
- RNPV: صافي القيمة الحالية للتدفق الحقيقي الصافي.
- C₀: الاستثمار المبدئي.

الهدف من هذا التحليل هو الوصول إلى إبراز العلاقة بين (I - r) من أجل حساب (PRNR). لدينا الصيغة التالية:

$$Fv = Pv_0(1+r) \longrightarrow (1)$$

القيمة النقدية

$$\text{لدينا أيضا: القيمة الحقيقية}^{(*)} = 100 \times \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار}}{\text{القيمة النقدية}} \longleftarrow (2)$$

يلاحظ أن ارتفاع الأسعار بنسبة معينة (معدل التضخم) يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية للنقود مع ثبات القيمة النقدية لها.

كما لدينا القيمة الحقيقية المستقبلية لما بعد سنة كما يلي:

$$RFV = PV_0 \frac{(1+r)}{(1+F)} \longrightarrow (3)$$

كما يمكن تعريف (i) باستخدام الصيغة التالية:

$$I = \frac{RFV - PV_0}{PV_0} = \frac{RFV}{PV_0} - 1 \longrightarrow (4)$$

(*)-تعرف القيمة الحقيقية للنقد بأنها كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة ويلاحظ هنا أن الوحدة النقدية بالمفهوم الاقتصادي يمكن أن تكون مبلغ من المال يتم الاتفاق عليه، مثل «1 مليون دينار أو 1 مليون أورو...» خاصة أن الوحدة بالمفهوم العادي والتي تشير إلى 1 دينار أو 1 أورو قد لا يمكن شراء أي شيء بها، وهو ما يعني أن القيمة الحقيقية للنقود تساوي الصفر إذا ما استخدم المفهوم العادي لوحدة نقدية.

المحل التالي:معاور أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

بتعويض (3) في (4) نحصل على الصيغة التالية:

$$I = \frac{(1+r)}{(1+F)} - 1 \longrightarrow (5)$$

من المعادلة (5) نجد:

$$r = (1-I)(1+F) - 1 \longrightarrow (6)$$

$$r = I + F + IF \longrightarrow (7)$$

في حالة يكون (I و F) منخفضين فإن (IF) يزول إلى الصفر ومن ثم تصبح المعادلة:

$$r = I + F \longrightarrow (8)$$

$$I = r - F \longrightarrow (9)$$

أي أن معدل الخصم أو الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة أو الخصم الاسمي - معدل التضخم
الثابت.

ليكن مشروع عمره الاقتصادي سنة، ومن المتوقع أن يحقق تدفق نقدي صافي (NR) في نهاية السنة عندئذ يمكن القول أن القيمة الحقيقية لـ (RNR) في نهاية السنة (t) تساوي:

$$RNR_t = NR_t \left(\frac{1}{(1+F)^t} \right) \longrightarrow (9)$$

أما القيمة الحالية للتدفق الحقيقي الصافي ($PRNR$) هي:

$$PRNR_t = RNR_t \left(\frac{1}{(1+I)^t} \right)^{*} \longrightarrow (10)$$

بتعويض (9) في (10) نجد:

$$PRNR_t = NR_t \left[\frac{1}{[(1+F)(1+I)^t]} \right] \longrightarrow (11)$$

(*) - يلاحظ في هذا الصدد أن الرقم القياسي للأسعار في السنة (t) يظهر في مقام المعادلة (9) ومن ثم فهو يوجد ضمناً في المعادلة (10).

الفصل الثالث: معاور أساسية في حراسة الربحية الوطنية للمشروع

من المعادلة (6) لدينا:

$$(r+1)=(1+I)(1+F) \longrightarrow (12)$$

بتعويض المعادلة (12) في (11) نجد:

$$PRNR_t = NR_t \left(\frac{1}{(1+r)^t} \right) \longrightarrow (13)$$

مما سبق يتضح أن هناك طريقتين لحساب $(PRNR_t)$ في ظل معدل التضخم ثابت، فإما بالمعادلة (10) وإما بالمعادلة (13)، ولا بد أن تعطي الطريقتين نفس النتيجة.

وفي حالة تعدد سنوات العمر الاقتصادي للمشروع (n) فإن $(RNPV_t)$ تساوي:

أ- الطريقة الأولى:

$$RNPV = \frac{RNR_1}{(1+i)} + \frac{RNR_2}{(1+i)^2} + \frac{RNR_3}{(1+i)^3} + \dots + \frac{RNR_n}{(1+i)^n} - C_0 \longrightarrow (14)$$

ب- الطريقة الثانية:

$$RNPV = \frac{NR_1}{(1+r)} + \frac{NR_2}{(1+r)^2} + \frac{NR_3}{(1+r)^3} + \dots + \frac{NR^n}{(1+r)^n} - C_0 \longrightarrow (15)$$

مثال تطبيقي للتوضيح أكثر:

مشروع عمره الاقتصادي 5 سنوات، من المتوقع أن يكون معدل التضخم ثابتاً عند مستوى 20% خلال عمره الاقتصادي، معدل تكلفة الأموال الحقيقي 15%، فإذا كان التدفق النقدي الصافي وفقاً للأسعار الجارية موضحة في الجدول رقم (1): أحسب القيمة الحالية للتدفق الحقيقي الصافي للمشروع باستخدام الطريقتين (أ و ب)؟.

جدول رقم (1): بيانات المشروع في ظل معدل تضخم ثابت

السنوات	بيان	قيمة
0	قيمة الاستثمار المبدئي	10000
5-1	التدفق النقدي الصافي	5000

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 377.

إيجاد (RNPV) باستخدام الطريقة الأولى:

الجدول رقم (2): القيمة الحالية الحقيقية للتدفقات

السنوات <i>n</i>	القيم الجارية للتدفقات (NR)	الرقم القياسي للأسعار $P_t = (1 + F)^t$	القيم الحقيقية للتدفقات (RNR)	معامل الخصم (% 15) $\left(\frac{1}{(1 + i)^t} \right)$	القيمة الحالية الحقيقية
0	10000-	1	10000-	1	10000-
1	5000	1,20	4167	0,8696	3623
2	5000	1,44	3472	0,7561	2625
3	5000	1,728	2894	0,6575	1903
4	5000	2,074	2411	0,5718	1379
5	5000	2,488	2010	0,4972	999
RNPV	/	/	/	/	529

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية: المرجع نفسه، ص 378.

يُلاحظ من الجدول أن صافي القيمة الحالية للتدفقات الحقيقية تساوي 529 ، وهذا معناه أن المشروع مقبول طالما النتيجة موجبة.

-إيجاد (RNPV) باستخدام الطريقة الثانية: من المعادلة (7).

$$r = I + f + if = 0,15 + 0,20 + (0,20 \times 0,15) = 0,38.$$

وباستخدام التدفقات النقدية السنوية وسعر الخصم الإسمي (r) نحصل على:

$$RNPV = 5000 \times 2,1058 - 10000 = 529.$$

العقل الثالث:معاور أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

ومنه الطريقتان تعطيان نفس النتيجة.

3-2-3-2- التقييم الاقتصادي في ظل معدل تضخم متغير: وليفرض أنه يأخذ

القيم التالية: عبر الزمن $(f_1, f_2, f_3 \dots f_n)$.

فإن صافي القيمة الحالية للتدفقات الحقيقية (RNPV) تعطى بالمعادلة التالية:

$$RNPV = \frac{NR1}{(1+I)(1+F_1)} + \frac{NR2}{(1+I)^2(1+F_1)} + \frac{NRn}{(1+I)^n \times h_{t=1}^n(1+F_t)} - C_0 \longrightarrow (16)$$

3-3-2-3- التقييم الاقتصادي في ظل معدل خصم سالب:

من المعادلة (5) نجد ان معدل الفائدة الحقيقي يعطى n أيضا بالصيغة التالية:

$$i = \frac{r - F}{1 + F} \rightarrow (17)$$

يلاحظ من هذه المعادلة أن (I) يكون سالب في حالتين:

لما: $0=r$ ، ولما: $F > r / 0 < r$.

إلا أن الفرد الذي يستثمر أمواله في ظل معدل خصم سالب يحقق صافي قيمة عالية للتدفقات الحقيقية (RNPV) أعلى، وذلك لأن التضخم يفيد المستثمر إذا كان معدلته أكبر من معدل فائدة البنك (r)، فهذا يؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية لتكلفة الأموال (I) مما يعطي لهذه المشاريع حظ أكبر في أن تقبل من طرف المستثمر.

3-2-3-4- كيفية تقدير الأسعار المعدلة: إن التوصل إلى الأسعار المرجعية(*)

لمختلف عناصر الإيرادات والأعباء عمليا أمر صعب بسبب تخلف نظم الإحصاء وأساليب جمع المعلومات والبيانات، وتدخّل الإدارة والحكومة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وغير ذلك، ومن ثم فإن الرأي قد استقر تقريبا بين خبراء الاستثمار للعالم الثالث على استخدام الأسعار المعدلة - «وهي عبارة عن أسعار مقدرة تستخدم في حساب المستخدمات والانتاج وتعتبر عن تكلفة الفرصة

(*) $h_{t=1}^n$ تعني مثلا لما $3=n$.

$$RNPV = \frac{NR1}{(1+I)(1+F_1)} + \frac{NR2}{(1+I)^2(1+F_1)(1+F_2)} + \frac{NR3}{(1+I)^3(1+F_1)(1+F_2)(1+F_3)} - C_0 .$$

الفصل الثالث: محاور أساسية في دراسة الربحية الوطنية للمشروع

البديلة للموارد المستخدمة بالنسبة للمجتمع، ومن أجل تقدير الندرة المتوقعة في الاقتصاد الوطني على ضوء الأحداث المتعددة ل خطة التنمية الوطنية»⁽¹⁾ - في أقل الحدود وذلك عندما يكون تفاوت الأسعار كبير جدا أو عندما يكون وزن العنصر الواجب تعديل أسعاره مهم جدا في الدراسة، ومن ثم فإن الخطوة الأولى ينبغي أن تتمثل في مراجعة الأسعار السائدة أو المتوقعة وتحديد الإنحرافات الواضحة فيها والتي تؤثر بشكل جوهري على تحليل المشروع، ويعني ذلك أن تعديل الأسعار ينبغي أن يتم بطريقة انتقائية، بمقتضى اعتبارين اثنين هما⁽²⁾:

1- معرفة أي البنود في البيانات الخاصة بالمدخلات والمخرجات أكثر أهمية والمحسوبة على أساس أسعار السوق؛

2- معرفة أي الأسعار تختلف اختلافا كبيرا عن الأسعار الاجتماعية المناضرة، فهو يوصي بأن تقتصر التعديلات على أكثر البنود أهمية أو أكثر الأسعار اختلالا، والتي قد تؤثر على المشروع.

أما الخطوة الثانية، فتتمثل في التخلص من هذه الاختلالات وجعل هذه الأسعار أكثر تعبيراً عن التكاليف الاجتماعية الحقيقية، وذلك في ظل الواقع وبعيدا عن أي ظروف مثالية أو افتراضية، وينبغي إجراء التعديلات السابقة قبل إجراء التقدير النهائي للربحية الوطنية، ولغرض توضيح الأثر الكلي الناجم عن انحرافات الأسعار على الربحية الوطنية، يُجرى تقدير أولي للربحية الوطنية يكون بناء على أسعار السوق والمستخدم في تحليل الربحية التجارية ثم تتم المقارنة.

وهكذا فإنه من الناحية التطبيقية تستعمل أساليب فنية بسيطة تقريبية لإيجاد الأسعار المعدلة لغرض التقييم الاقتصادي للمشاريع، وفيما يلي توضح كيفية استخدام هذه الأساليب في اشتقاق الأسعار المعدلة لكل من مخرجات المشروع ومدخلاته، ومبررات ذلك، ولغرض الترتيب والتبسيط يفضل استخدام التحليل في الجدول التالي:

(1) - محمد أزهر سعيد السماك: اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران، عمان، 1998، ص 327.

(2) - دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، منظمة التنمية الصناعية للدول العربية، تونس، 1980، ص 119.

الجدول رقم (3): قواعد تسعير المخرجات والمدخلات

الميررات	أساس التسعير	البند (البيان)
إذ أن ذلك هو السعر الاجتماعي الحقيقي الذي حققه الاقتصاد الوطني، وينبغي التحقيق مما إذا كان هناك إغراق مستتر أو عوامل أخرى تكون سبب انحراف هذا السعر.	السعر الفعلي للتصدير فوب (سعر المساواة للتصدير) ونحصل عليه كما يلي ⁽¹⁾ : السعر سيف عند ميناء الاستيراد. -الشحن إلى ميناء الاستيراد. -التأمين. -التفريغ عند ميناء الاستيراد = السعر فوب عند ميناء التصدير (يحول هذا السعر من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف المرجعي). -التحميل عند ميناء التصدير. -الرسوم عند ميناء التصدير. -الهوامش أو الفروق التسويقية من المشروع إلى الميناء. = سعر المساواة للتصدير.	أولاً: المخرجات: 1-سلع التصدير

مثل البند السابق	السعر الفعلي للاستيراد (ACIF) (سعر المساواة للاستيراد)، ونحصل عليه كما يلي ⁽²⁾ : سعر فوب عند ميناء التصدير. +الشحن إلى ميناء الاستيراد. +التأمين. +التفريغ عند ميناء الاستيراد.	2-مسوقة محليا (إحلال للواردات)
------------------	--	--------------------------------

(1) -سعد زكي نصار: التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي المشروعات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1995، ص70.

(2) -سعد زكي نصار: المرجع نفسه، ص68.

الفصل الثالث:معايير أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

	<p>=السعر سيف عند ميناء الاستيراد (يحول هذا السعر من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية مستخدمين سعر الصرف المرجعي^(*)).</p> <p>+ الرسوم عند ميناء الاستيراد (إذا كانت تعكس منفعة).</p> <p>+الهوامش أو الفروق التسويقية من الميناء إلى السوق.</p> <p>-الهوامش أو الفروق التسويقية من المشروع إلى السوق. (في حالة ما إذا كان المشروع بعيدا عن السوق).</p> <p>= سعر المساواة للاستيراد.</p>	
<p>إذ الإعانات تمثل تكاليف اجتماعية إضافية تتحملها الحكومة.</p>	<p>السعر الفعلي في السوق المحلية (ADMP) + الإعانات إن وجدت.</p> <p>السعر الفعلي في السوق المحلية (بما فيها الضرائب غير مباشرة إن وجدت).</p>	<p>3-مسوقة محليا أ-سلع أساسية ب-سلع غير أساسية.</p>
<p>إذ أن السعر الفعلي في السوق المحلية يتحدد أحيانا عند مستوى أقل من تكاليف الإنتاج، حيث يتلقى المنتج إعانات.</p>	<p>السعر الفعلي في السوق المحلية (ADMP) أو التكلفة (أيهما أكبر).</p>	<p>4-خدمات المرافق الأساسية التحتية مثل: (الكهرباء، الغاز، الماء، البخار..). إن لم تكن قابلة للتصدير.</p>

^(*)-سيتم التطرق إلى كيفية اشتقاقه فيما بعد.

الفصل الثالث:معايير أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

<p>إذ أن هذا هو السعر الاجتماعي الحقيقي الذي يتحمله الاقتصاد الوطني غير أنه ينبغي مراعاة الحذر بالنسبة لما قد يحدث من وجود إغراق مستتر يؤثر على هذا السعر.</p>	<p>السعر الفعلي للاستيراد سيف (ACIF) (سعر المساواة للاستيراد) والذي نحصل عليه كمايلي⁽¹⁾: سعر (فوب) عند ميناء التصدير. + الشحن إلى ميناء التصدير. + التأمين. + الشحن إلى ميناء الاستيراد. = السعر سيف عند ميناء الاستيراد (ثم يحول هذا السعر من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، باستخدام سعر الصرف المرجعي). + الرسوم عند ميناء الاستيراد. +الهوامش أو الفروق التسويقية من الميناء إلى المشروع. = سعر المساواة للاستيراد.</p>	<p>ثانيا: المدخلات 1-مستوردة (استثمارات ومدخلات من المواد الجارية).</p>
<p>الموضوع تقديري: ففي حالة ما إذا كانت الأسعار الداخلية أقل كثيرا من السعر فوب فإنه يمكن القول أنه إما أن تكون الأسعار الداخلية تتضمن إعانة أو أن هذه السلع يمكن تصديرها، وفي هذه الحالة ينبغي الوصول إلى تصحيح موضوعي بشأن الأسعار الداخلية.</p>	<p>السعر الفعلي في السوق المحلي (ADMP) أو السعر الفعلي للتصدير فوب (AFOB) أيهما أكبر ونحصل عليه كمايلي⁽²⁾: السعر سيف عند ميناء الاستيراد. -الشحن إلى ميناء الاستيراد. -التأمين. -التفريغ عند ميناء الاستيراد. =السعر فوب عند ميناء التصدير (ثم يحول من العملة الأجنبية إلى المحلية باستخدام سعر الصرف المرجعي). -التحميل إلى ميناء التصدير. -الرسوم عند ميناء التصدير (إذ تعكس منفعة). -الهوامش أو الفروق التسويقية من مكان إنتاج المدخلات (إلى الميناء). +الهوامش أو الفروق التسويقية من مكان إنتاج المدخلات إلى المشروع (وخاصة إذا كانت المسافة كبيرة). =سعر المساواة للتصدير.</p>	<p>2-منتجة محليا ومدخلات جارية من المواد: أ-قابلة للتصدير (سبق تصديرها من قبل وقد تصدر الآن)</p>

(1) -سعد زكي نصار: المرجع السابق، ص 69.

(2) -سعد زكي نصار: المرجع نفسه. ص 77.

العنصر الثالث:معايير أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

<p>هنا أيضا ينبغي اتخاذ قرار بشأن تعديل السعر الفعلي للسوق المحلية لوضعه عند مستوى مناسب ومعقول وذلك في حالة ما إذا كان أكبر كثيرا من سعر الاستيراد سيف.</p>	<p>السعر الفعلي في السوق المحلي (ADMP) أو السعر الفعلي للاستيراد (ACIF) (الذي تم تحليله سابقا) أيهما أقل.</p>	<p>ب-قابلة للاستيراد (سبق استيرادها من قبل وقد تستورد الآن)</p>
<p>إذ أن الإعانات تمثل تكاليف اجتماعية إضافية تتكبدتها الحكومة.</p>	<p>السعر الفعلي في السوق المحلي (ADMP) + الإعلانات</p>	<p>ج-أخرى مثلا منتجة محليا وليس لها تجارة دولية</p>
<p>إن السعر الواقعي للسوق المحلية لهذه المرافق أحيانا ما يكون موضوعا عند مستوى يقل عن تكاليف الإنتاج مما يعد إعانة مستترة.</p>	<p>السعر الفعلي في السوق المحلي (ADMP) (*) أو التكلفة أيهما أكبر.</p>	<p>3-خدمات المرافق الأساسية المنتجة محليا مثل الكهرباء، الماء، النقل... الخ إذا لم تكن قابلة للتصدير والاستيراد</p>
	<p>السعر الفعلي في السوق المحلي (ADMP) للأرض الخاصة للإنشاءات الصناعية.</p>	<p>4-الأرض</p>

(*)-(ADMP) : Actual Domestic Market Price.

	<p>الأجور والمرتبات الفعلية زائد المزايا العينية، وذلك على أساس السعر الفعلي في السوق أو التكلفة الحقيقية في السوق -أيهما أكبر - وذلك بالنسبة للخدمات الممنوحة للعمال المحليين والأجانب وليس على أساس الأسعار التي دفعوها مثل إيجار المنازل مثلا، فأحيانا ما تكون هذه الأسعار منخفضة وتتضمن إعانات كبيرة مستترة.</p>	<p>5- العمالة</p>
--	--	-------------------

المصدر: دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدولة العربية، مرجع سابق، ص ص 127-130.

يتم استخدام الأسعار الثابتة للمدخلات والمخرجات أثناء العمر الكلي للمشروع، باستثناء حالة توقع حدوث تغير واضح في بعض الأسعار لأسباب معينة مثلا التضخم النقدي أو غيره، لذلك يجب إجراء تحليل دقيق -سواء بواسطة تحليل الحساسية أو التحليل الإحصائي للاحتتمالات- لتذبذبات السعر السائد في السوق مستقبلا، عند استخدام السعر الفعلي للسوق المحلي (ADMP)، ومن خلال هذا التحليل يمكن الوصول إلى سعر للسوق المحلية قد يتطابق أو لا مع السعر السائد في السوق المحلية في هذا الوقت، وهذا السعر المشتق بهذه الطريقة يكون ثابتا على امتداد العمر الاقتصادي للمشروع دون أي تعديل مستقبلا، الشيء نفسه بالنسبة لأسعار التصدير (فوب، سيف).

3-3- المنافع والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية:

إن دراسة وتقييم الربحية الوطنية يتطلب ضرورة القيام بحصر المنافع والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لكل بديل مقترح خلال العمر الاقتصادي المتوقع وقبل التطرق إلى هذه النقطة يتعين أن يشار إلى مفهوم المنفعة والتكلفة في ظل التقييم الاقتصادي، فالمنفعة تعنى إلى شيء يترتب عليه زيادة في اتجاه تحقيق أهداف المشروع أو البرنامج الاستثماري والتي هي جزء من الأهداف الوطنية^(*)، أما التكلفة فهي تعنى أي شيء يترتب عليه نقص في اتجاه تحقيق أهداف المشروع أو البرنامج الاستثماري. وسوف يختلف مفهوم المنفعة والتكلفة في نطاق الربحية الخاصة بشدة عن طبيعة ومفهوم المنفعة والتكلفة في نطاق الربحية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نتيجة

^(*)-فالمشاريع الاستثمارية هي: المحرك الأساسي لعملية التنمية الوطنية، حيث تلعب دورا هاما في مستوى التوظيف، أو رفع مستوى معيشة الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية، وتوزيع الدخل، والقضاء على الفقر... الخ.

لاختلاف الأهداف بين كل منهما، إلا أن هذا لا يعني الابتعاد كلية عن استخدام قوائم التقييم المالي كأساس لتقدير قوائم التقييم الاقتصادي للمنافع والتكاليف بل في بعض الأحيان فإن نقطة البداية تستلزم ضرورة إعداد القوائم المالية، ثم القيام باستبعاد بعض البنود وإضافة البعض الآخر للوصول إلى الربحية الوطنية⁽¹⁾. من خلال ما سبق يمكن التطرق إلى عدة عناصر كمايلي:

3-3-1- أنواع المنافع والتكاليف:

تنقسم المنافع والتكاليف في دراسة الربحية الاقتصادية والاجتماعية إلى عدة أنواع، فهي تكون حقيقية -يعني بها تلك المنافع التي تعود على المستهلكين النهائيين لمنتجات المشروع المقترح، ومن ثم فإنها تعكس إضافة صافية إلى رفاهية المجتمع- وقد تكون اسمية ويعني بها تلك المنافع والتكاليف التي تحدث نتيجة بعض التغيرات الاقتصادية في جانب العرض أو الطلب، نتيجة تنفيذ المشروع المقترح، وبالتالي فإن المنافع أو التكاليف التي تعود على بعض الأفراد من المجتمع سوف تقابل بمنافع أو تكاليف للبعض الآخر، ومن ثم فإن هذا النوع من المنافع والتكاليف لا يمثل مكاسب صافية للمجتمع، ولهذا فإن المنافع والتكاليف الاسمية لا يجب أن تدخل في تقييم المشروع المقترح إلا إذا كانت مستهدفة أو مقصودة، كما تنقسم المنافع والتكاليف الحقيقية بدورها إلى مباشرة وغير مباشرة، وملموسة وغير ملموسة، ونهائية وغير نهائية، وداخلية وخارجية⁽²⁾.

3-3-2- منافع اقتصادية اجتماعية بدلا من العائد المالي:

فقد تجد بعض المنافع يجنيها المستثمر الفردي، لكن بالنسبة للمجتمع هي ليس كذلك، فمثلا الإعانات المقدمة للمشاريع فهي منافع للمستثمر الفردي ولا تعتبر منفعة للمجتمع، حيث تعتبر تحويلات من الدولة إلى المشروع، أيضا المساكن الوظيفية فهي تعتبر تكلفة للمستثمر الفردي ولكنها منافع بالنسبة للمجتمع... الخ. وبمأن المنافع الاقتصادية والاجتماعية يقيهما المجتمع من خلال أهدافه، يمكن إذن حصر بعض أهداف المجتمع المتعددة في النقاط التالية⁽³⁾:

1- تحقيق مستوى عالي من التوازن بين العمالة (تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال الذين يرغبون في الحصول على عمل) وبين استقرار الأسعار (السيطرة على التضخم)؛

(1) -سعيد عبد العزيز عثمان: مرجع سابق، ص482.

(2) -المرسي السيد حجازي: مرجع سابق، ص104.

(3) -عاطف جابر طه عبد الرحيم: مرجع سابق، ص347.

العقل الثالث:معايير أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمحروع

2- تحقيق التوازن الجهوي والتهيئة لعمرونية؛

3- تحسين الكفاءة الاقتصادية عن طريق التخصيص والتشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية (كفاءة التخصيص وكفاءة الإنتاج)؛

4- العدالة الاجتماعية في توزيع المداخل، وتحقيق التنمية المستدامة^(*)؛

5- الاستقلال الاقتصادي وتحقيق أكبر فائض من النقد الأجنبي وتوازن ميزان المدفوعات؛

6- زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، وتحقيق النمو الاقتصادي، كنمو الناتج الداخلي الخام.

3-3-3- تكلفة اقتصادية اجتماعية بدلا من التكلفة المالية:

كما تكلمنا سابقا على المنافع الاقتصادية والاجتماعية أيضا الشيء نفسه بخصوص التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، فتكاليف المستثمر الفردي لا تكون كلها تكاليف بالنسبة للمجتمع والعكس بالعكس، فمثلا الضرائب التي يدفعها المستثمر الفردي لا تعتبر تكلفة حقيقية من وجهة نظر الاقتصاد الوطني بل تعتبر تحويلات مدفوعة من طرف آخر داخل المجتمع الشيء نفسه للرسمو الجمركية والفوائد والقروض، فهذه الأخيرة تعتبر تحويلات بين المستثمر والبنك. كذلك بالنسبة لمرافق البنية الأساسية «كالطرق، ومراكز توليد الكهرباء...»، فهي تشكل أعباء للدولة ولا يتحملها المستثمر الفردي، أيضا المشاريع التي تؤدي لاختفاء بعض النشاطات التقليدية -مشاريع تجديد التقنيات- فاختفاءها يعتبر تكلفة يتحملها المجتمع وليس المستثمر الفردي، ولا ننسى أيضا أضرار البيئة التي يتحملها فقط المجتمع⁽¹⁾. يمكن تقسيم التكلفة الاجتماعية إلى عدة أقسام أهمها ما يلي⁽²⁾:

1- تكلفة اجتماعية مباشرة: هي تتمثل فيما يحسبه المشروع من موارد المجتمع مثل

(الأرض، الموارد الإنتاجية، النقد الأجنبي، والعمالة...) فبالنسبة لتقييم الأجور يجب التمييز بين أجور العمالة المهرة وأجور العمال غير مهرة، فالأولى يتم تقييمها على أساس معامل (نسبة) ندرتها أما الثانية فإن الأجور المدفوعة لهم -نتيجة قرارات سياسية- تزيد عن تكلفة الفرصة البديلة. والشيء نفسه للموارد الأخرى، حيث يتم تقييمها بناء على أسس حتى تعكس قيمتها الحقيقية؛

⁽¹⁾ -لتفصيل أكثر حول هذه النقطة انظر: إبراهيم العيسوي: تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاسها على مستقبل

التخطيط في الأقطار العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع9، خريف 1997، ص54.

⁽¹⁾ -سعيد عبد العزيز عثمان: مرجع سابق، ص483.

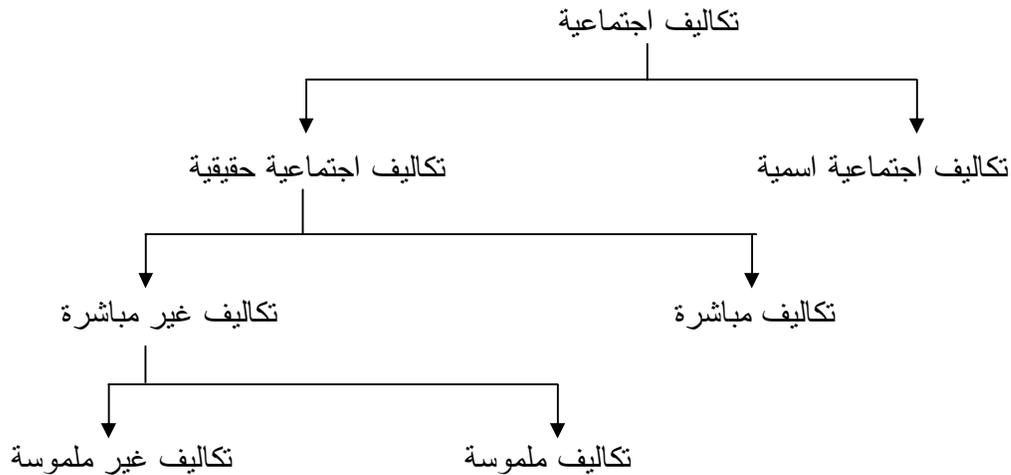
⁽²⁾ -عاطف جابر طه عبد الرحيم: مرجع سابق، ص349.

2- تكلفة اجتماعية غير مباشرة: وتنقسم بدورها إلى:

أ- **تكلفة اجتماعية غير مباشرة ملموسة:** إقامة مشروع قد تترتب عليه تقليل الطلب على مشاريع أخرى قائمة، والخسارة التي تلحق بهذه الشركات القائمة تعتبر تكلفة اجتماعية غير مباشرة، أيضا انتقال الكفاءات من مشاريع قائمة -تحت إغراء الأجر والحوافز المرتفعة- قد يؤدي إلى ضرر يلحق بالشركات القائمة، وبالتالي يتحمل المجتمع تكلفة اجتماعية؛

ب- **تكلفة اجتماعية غير مباشرة غير ملموسة:** تحدث بعض المشاريع أضرار للمجتمع مثل: (الضوضاء، الدخان، الكيمياءويات السامة، النفايات... الخ)، تصيب صحة الإنسان بالتدهور وعدم الراحة بالرغم من أنها غير مباشرة وغير ملموسة، لذلك يجب أن تدخل في حساباتنا، ويرى البعض⁽¹⁾ أن يتم حسابها على أساس قاعدة التعويض^(*)، أي التعويض الذي يمكن أن يقبله الفرد الذي تأثر سلبيا بهذه الآثار. والشكل التالي يلخص أنواع التكاليف الاجتماعية كمايلي:

الشكل رقم (6): أنواع التكاليف الاجتماعية



المصدر: إعداد الطالب

(1) -عاطف جابر طه عبد الرحيم: المرجع السابق، ص352. نقال عن:

-Pearce , D.W : the valuation of social cost, London , Geary Eallen and Unwin, 1978.

(*) - لتفصيل في هذه النقطة انظر:

-سمير محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص212.

-سعد عبد العزيز عثمان: مرجع سابق، ص487.

عند التقييم الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية يتعين على المقيم أن يكون ملماً تماماً بالتقسيمات المختلفة لبنود المنافع والتكاليف والحدود الفاصلة بينها حتى يستطيع تحديد ما يمكن اعتباره منفعة أو تكلفة من وجهة نظر الربحية الوطنية، وهذا مهم حتى يكون التقييم دقيقاً، والأهم أن يستطيع قياس هذه العناصر وتقييمها من خلال الأسعار المرجعية بدقة لأنه توجد العديد من المشاكل والصعوبات، وقد تم التطرق لبعضها في هذا الفصل.

3-4- المؤشرات (المعلمات) الوطنية:

يتطلب تحديد الربحية الوطنية للمشروع حساب المنافع والتكاليف الاجتماعية مستخدمين في ذلك بعض المؤشرات الوطنية وهي مقاييس تحدد خارج نطاق المشروع الاستثماري، تعطى من مؤسسة أو هيئة وطنية، ويجب أن تعكس التخصيص الأفضل للموارد من وجهة نظر المجتمع، وهناك عدة مؤشرات وطنية منها «معدل الخصم الاجتماعي والسعر المعدل للصرف الأجنبي وتلك التي تهتم بمعرفة توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار (معدل الاستهلاك، معدل الاستثمار، ومعدل التضخم...)، وبمعرفة مستويات البطالة وأنواعها، والعمالة الغير ماهرة...»، وفي هذا العنصر سيتم التركيز على معلمتين هامتين هما: معدل الخصم الاجتماعي، والسعر المعدل للصرف الأجنبي⁽¹⁾.

3-4-1- معدل الخصم الاجتماعي:

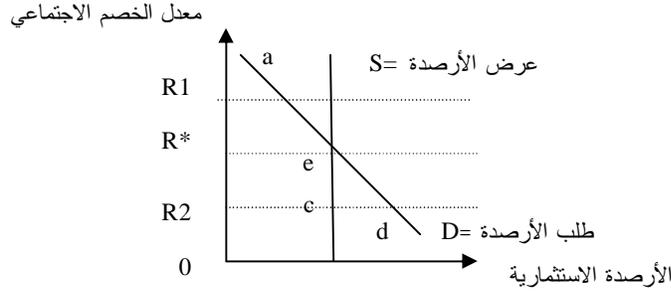
يعرف معدل الخصم الاجتماعي بأنه «التقدير الكمي الذي يعطيه المجتمع للمنافع والتكاليف المستقبلية، أو بعبارة أخرى هو المعدل الذي يتناقص على مر الزمن القيمة التي يعطيها المجتمع للمنافع والتكاليف المستقبلية»⁽²⁾، وهناك أيضاً من يعرفه بأنه «ذلك المعدل الذي يتساوى عنده عرض الأرصدة الاستثمارية المخصصة من قبل الدولة لتنفيذ خطة الاستثمار مع الطلب على هذه الأرصدة»⁽³⁾. وبناءاً على هذا التعريف يمكن توضيح هذا المعدل باستخدام الشكل التالي:

الشكل رقم (7): تحديد معدل الخصم الاجتماعي:

(1) - دليل التقييم والفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، مرجع سابق، ص 234.

(2) - دليل التقييم والفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، المرجع نفسه، ص 235.

(3) - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 450.



المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 450.

يلاحظ من الشكل وجود علاقة عكسية بين معدل الخصم الاجتماعي والكمية المطلوبة من الأرصدة الاستثمارية والسبب عموما هو أن الكمية المطلوبة من الأرصدة الاستثمارية عند سعر خصم معين تتمثل في التكاليف الاستثمارية لمجموعة المشاريع المقبولة اقتصاديا واجتماعيا عند هذا السعر، وإذا أخذت القيمة الحالية للقيمة المضافة كمعيار للربحية الاجتماعية للمشروع، تجد أنه كلما ارتفع سعر الخصم كلما انخفضت القيمة الحالية للقيمة المضافة، ومن ثم كلما قلت المشاريع التي يمكن قبولها من وجهة النظر الاجتماعية، ويتبع ذلك انخفاض الكمية المطلوبة من الأرصدة الاستثمارية والعكس صحيح، ومن هنا يكمن الدور الاقتصادي الرئيسي لمعدل الخصم الاجتماعي في المساعدة على تخصيص الاعتمادات الاستثمارية الحكومية نحو أفضل استخداماتها الاجتماعية.

كما يوصي دليل مركز التنمية الصناعية للدول العربية باعتبار سعر الفائدة الذي تتعامل به الدول في الإقراض أو الاقتراض الطويل الأجل من سوق رأسمالية بمثابة الأساس في تقدير معدل الخصم الاجتماعي، فإذا كانت الدول مقرضة لرأس المال ينبغي مراعاة أن الاستثمار في تنفيذ المشاريع المحلية تتعدد مزاياه عن استثماره في الخارج، ولهذا يوصي الدليل بإعطاء علاوة للمشاريع الاستثمارية المحلية عن طريق تخفيض سعر خصم منافعها وتكاليفها المستقبلية، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية⁽¹⁾:

$$SRD = (1 - Pd)rw$$

حيث: SRD: معدل الخصم الاجتماعي.

rw: سعر الفائدة الحالي في السوق العالمي لرأس المال.

(1) - دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، مرجع سابق، ص 237.

الفصل الثالث:معايير أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

Pd: العلاوة المعطاة للمشاريع المحلية (تحدد على أساس الخبرة والتكهن الشامل للاقتصادي الوطني).

يلاحظ أن $SRD \leq rw$ وهذا يعني في الواقع تدعيم المشاريع المحلية وتشجيعها.

أما إذا كانت الدولة مقترضة يوصي الدليل بألا يقل معدل الخصم الاجتماعي عن سعر الفائدة الفعلي في السوق الرأسمالية التي يفترض منها رأس المال: $rw \geq SRD$

ومن الواجب أن يصبح معدل الخصم الاجتماعي أكبر من سعر الفائدة المذكور إذا كانت القدرة الاستيعابية للدولة أكبر من إمكانيات الاقتراض من الخارج.

وفي الخطوة الثالثة يوصي الدليل على ضرورة تحديد قيمة موحدة لمعدل الخصم الاجتماعي يجرى تطبيقها بشكل عام -على المستوى الوطني -على كافة المشاريع في الدولة، خاصة المشاريع البديلة فيما عدا بعض الاستثناءات^(*).

3-4-2- السعر المرجعي للصراف الأجنبي:

عند إجراء التقييم الاقتصادي للمشاريع يحتاج المحللون سعر الصرف لتحويل قيمة صادرات المشروع أو قيمة وارداته من عملة أجنبية إلى عملة محلية أو العكس، وهذا السعر لا بد أن يعكس القيمة الحقيقية للمنافع والتكاليف الاجتماعية، ووجود العوامل والظروف السابقة الذكر والتي تؤثر على الأسعار السوقية وتجعلها لا تعكس القيم الحقيقية، جعلت سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقي لا يصبح معبرا عن السعر المرجعي للصراف الأجنبي، وبالتالي لا يصلحان في عملية التقييم، ويوجد هناك أكثر من مدخل لحساب السعر المعدل للصراف الأجنبي، يمكن التمييز بين أربعة منها فيما يلي⁽¹⁾:

1-مدخل سعر الصرف المعدل؛

2-مدخل المرونة؛

⁽¹⁾-لتفصل في هذه النقطة أنظر: دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، المرجع السابق، ص239.

⁽¹⁾ -عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص399.

3-مدخل تعادل القوى الشرائية المطلقة؛

4-مدخل تعادل القوى الشرائية النسبية؛

وسيتيم الاكتفاء بتحليل المدخل الأول فقط، حيث أن دليل مركز التنمية الصناعية للدول العربية، قد أوصى باتخاذ كمقياس مناسب للقيمة الحقيقية لهذه العملات داخل الدولة إذا كان السعر الرسمي مختل، وهناك طرق مختلفة لحساب السعر المعدل للصرف الأجنبي من أهمها ما يلي⁽¹⁾:

أ-نسبة العجز في ميزان المدفوعات؛

ب-سعر الصرف السياحي؛

أ-نسبة العجز في ميزان المدفوعات: يرتكز حساب السعر المعدل للصرف الأجنبي على أساس نسبة العجز في ميزان المدفوعات إلى المتحصلات من الصرف الأجنبي طبقاً للمعادلة الآتية:

$$PF = RF \frac{M}{B} = RF \left(1 + \frac{M - B}{B} \right)$$

حيث: PF: السعر المعدل للصرف الأجنبي.

RF: السعر الرسمي للصرف الأجنبي.

M: قيمة الواردات المنظورة وغير المنظورة^(*)، مقومة بالعملة المحلية.

B: قيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة، مقومة بالعملة المحلية.

ويلاحظ من المعادلة ما يلي:

لما: $M=B$ ، فإن $PF=RF$ ميزان المدفوعات في حالة توازن؛

لما: $M>B$ ، فإن $PF>RF$ ميزان المدفوعات في حالة العجز؛

لما: $M<B$ ، فإن $PF<RF$ ميزان المدفوعات في حالة الفائض؛

(1) -إقبال محمد رشاد خاطر: دراسة تحليلية للقيمة المضافة المحسوبة في مجال تقييم المشروعات على المستوى

القومي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية التجارة، 1986، ص ص 105-108.

(2) -تعني: غير قابلة للقياس المباشر.

الفصل الثالث: معاور أساسية في دراسة الربحية الوطنية للمحروع

تضاف بعض المنح الأجنبية والقروض الميسرة إلى الصادرات (B)، وبذلك ينخفض العجز ومن تم يمكن تبيان حقيقة المتحصلات المتاحة من العملات الأجنبية على المستوى الوطني.

يوضح الدليل أن مبرر استخدام الصيغة السابقة تتمثل في أنه في حالة توقع زيادة العجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني إزدياد الطلب على العملات الأجنبية، وهو ما لا يبدو ظاهراً في السعر المحدد للعملات، ومن تم يتعين تعديل هذا السعر الرسمي بإضافة بعض العلاوات إليه، ويبين التعبير $\frac{M}{B}$ قيمة العلاوة في المعادلة السابقة.

ب- سعر الصرف السياحي: في غياب طريقة أكثر شمولاً وموضوعية لتحديد السعر المعدل للصرف الأجنبي يمكن أن يعتمد المسؤول عن تقييم المشروع على سعر الصرف السياحي وهو كما يراه الدليل الأقرب إلى السعر الموضوعي الواقعي للعملات الأجنبية، ويقع عند نقطة ما بين السعرين المتطرفين السعر الرسمي بسبب اعتبارات هامة وسعر السوق السوداء بسبب أنه يتحدد على أساس سلع كمالية جذابة وهامشية من حيث حاجة الفرد إليها، وهذا السعر سبق لأناس^(*) آخرين أن حدوده سعياً وراء تحقيق أهداف أخرى، وبالتالي فهو لا يحتاج للحساب ويكون متاحاً في أغلب الأحيان.

من خلال عرض المفاهيم الأساسية لهذه الدراسة يستخلص ما يلي:

1- الهدف الأساسي للمناهج الدولية للتقييم المشاريع هو إيجاد حلول للمشكلات النظرية والعملية لتقييم المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، وهذا يحتاج لكم كبير من البيانات والمعلومات الدقيقة وهو أحد أهم مشاكل الدول النامية، كما أن أغلب هذه المناهج تستخدم نموذج واحد ليلخص كل أهداف برامج التنمية وذلك من خلال الترجمة الرقمية لهذه الأهداف.

2- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد يستلزم استخدام الأسعار المرجعية والتي تعتبر الأسعار المعدلة كمؤشر لها، ويتم الوصول إليها من خلال حصر الأسعار السائدة أو المتوقعة في السوق ثم تحديد الانحرافات الواضحة والتي تؤثر بشكل كبير على تحليل المشروع وتصحيحها، مع شرط أن تقتصر التصحيحات على أكثر الأسعار اختلالاً. كما لم ينسى معالجة أكبر الأسباب في اختلال الأسعار وهو التضخم.

^(*) -الأجهزة الوطنية المختصة وذلك على أعلى مستوى من مستويات اتخاذ القرارات، وبهدف خاص هو اجتذاب العملات الأجنبية التي تقدرها الدولة وتحتاج إليها.

الفصل الثالث:معايير أساسية هي دراسة الربحية الوطنية للمشروع

3- يتم الوصول إلى المنافع والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية في أغلب الأحيان من القوائم المالية باستبعاد بعض البنود وإضافة البعض الآخر، ودراسة المنافع الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط من أجل إظهار فائدة المجتمع، ولكن أيضا من منظور الفائدة الشخصية لصاحب المشروع الخاص، فهو يستطيع من خلال كشف المنافع التي تعود للمجتمع أن يحصل على موافقة سريعة لمشروعه وأن يطلب إعفاء وتسهيلات خاصة من الحكومة.

4- الهدف من استخدام معدل الخصم الاجتماعي لأغراض تقييم المشاريع الاستثمارية هو من أجل توجيه الفرص الاستثمارية المتاحة نحو مجالات الاستثمار الأفضل من الناحية الاجتماعية، والقاعدة الرئيسية في تحديد هذا المعدل هو أن يكون قادرا على التعبير عن حدود القبول من وجهة نظر المجتمع (أدنى معدل عائدا اجتماعي مقبول).

أما السعر المعدل للصراف الأجنبي فيستخدم ليعكس القيم الحقيقية للمنافع والتكاليف عند التحويل من عملة إلى أخرى، ويحدد بناءا على نسبة العجز في ميزان المدفوعات وإذا تعذر ذلك يتم استخدام سعر الصراف السياحي كمثيل للسعر المعدل للصراف الأجنبي.

الفصل الرابع:

نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

- إشكالية التقييم الاقتصادي وعلاقته بالأهداف الوطنية.
- النموذج الرئيسي للربحية الوطنية.
- النماذج الإضافية للربحية الوطنية.
- اعتبارات تكميلية للربحية الوطنية.

تمهيد :

بعد الانتهاء من استعراض الجوانب الأساسية في دراسة الربحية الاجتماعية (الوطنية) كخطوة مهمة لهذه الدراسة يمكن الآن التطرق بوضوح أكثر إلى تقييم واختيار المشاريع من وجهة نظر الربحية الوطنية استنادا إلى عدد من النماذج والتي تعكس مجموعة من الأهداف التي تسعى استراتيجية التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها، كما تعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي يمر بها المجتمع، وتتحدد هذه النماذج بناء على الأهمية النسبية التي تتمتع بها الأهداف الوطنية، والقيود الاجتماعية والسياسية التي تحددها ظروف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتأسيسا على ذلك وعلى ما سبق الإشارة إليه بأن هذا البحث يميل أكثر إلى منهج «ايدكاس» سيتم التعامل مع نموذج صافي القيمة المضافة الوطنية بتفاصيله ومفاهيمه كمؤشر أساسي للربحية الوطنية يقيس أثر المشروع على الدخل الوطني ومن ثم مدى مساهمته في زيادة الدخل الوطني، ولأن الأهداف الوطنية والقيود الاجتماعية والسياسية هي بطبيعتها متغيرة من مجتمع إلى آخر بل لنفس المجتمع من زمن إلى آخر، فنموذج صافي القيمة المضافة لا يكفي كمؤشر رئيسي لقياس منافع وتكاليف المشروع من منظور وطني. لذلك سيتم التعامل كذلك مع مجموعة من النماذج الإضافية لقياس بعض الجوانب المترتبة عليه مثل أثاره على التوظيف، وأثاره على توزيع الدخل، وعلى ميزان المدفوعات، وسعر الصرف، وعلى الاستقلال الاقتصادي والقدرة على خوض المنافسة الدولية. كما سيتم التعامل مع جوانب تكميلية أخرى والتي يصعب قياسها كمياً لذلك سيتم اللجوء إلى تحليل وصفي لها مثل مرافق البنية الأساسية، تنمية المعرفة الفنية، حماية البيئة، والأثر على الأخلاق العامة وجودة الحياة المعنوية. وبغية تحقيق هدف الدراسة والمتمثل في تحليل هذه النماذج والجوانب وكيفية قياس مدى تحقيق المشروع لهدف أو أكثر من الأهداف الاقتصادية الوطنية، ومن ثم قياس مدى ما يحققه من ربحية اجتماعية. سيتم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية:

-إشكالية التقييم الاقتصادي وعلاقته بالأهداف الوطنية.

-النموذج الرئيسي للربحية الوطنية.

-النماذج الإضافية للربحية الوطنية.

-اعتبارات تكميلية للربحية الوطنية.

4-1- إشكالية التقييم الاقتصادي وعلاقته بالأهداف الوطنية:

إن التقييم الاقتصادي يهدف إلى قياس مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها الاقتصاد الوطني خلال استخدامه لجزء من موارد الدولة المحدودة، فهو يبحث أساساً في كيفية الوصول إلى التخصيص الأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق معدل نمو أعلى للاقتصاد الوطني من أجل زيادة رفاهية أفراد المجتمع في المستقبل، ويهتم بالإضافة إلى ذلك بالجوانب الاجتماعية للمشروع، بمعنى آخر لا يهتم التقييم الاقتصادي بالكفاءة الاقتصادية أو النمو فقط وإنما يأخذ في الاعتبار أيضاً العدالة في توزيع الدخل الوطني بين الفئات والأقاليم المختلفة بالمجتمع، لذلك ولاعتبارات أخرى سيتم إبرازها فيما بعد ظهر اختلاف في الرأي حول القيام بضم الجوانب الاجتماعية من عدم القيام به وهذا ما سيتم التطرق له فيما يلي:

4-1-1- إشكالية التقييم الاقتصادي:

عند تقييم المشاريع الاستثمارية يرى بعض الاقتصاديين أن يقتصر التقييم على الجوانب الاقتصادية فقط لأسباب عدة يمكن ذكرها فيما يلي⁽¹⁾:

1- وجود تعارض بين العدالة والكفاءة الاقتصادية أو النمو، فالعدالة تؤدي إلى انسياب الدخل إلى الفئات الاجتماعية الضعيفة والذين ميلهم الحدي للادخار والاستثمار منخفض نسبياً بعكس الحال بالنسبة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع بالمجتمع؛

2- إن عدالة التوزيع هي من صلاحيات سياسات وأدوات أخرى مثل: التعويضات والإعانات والضرائب وغيرها من الأدوات الخاصة بالسياسة المالية، وبالتالي لا يجب استخدام المشاريع والتضحية بها في هذا السبيل.

3- إن النمو الاقتصادي دائماً ما يكون مصحوباً بتأثير على البيئة ولا يمكن أن يكون هذا النمو مع الحفاظ على البيئة في آن واحد فهما متعاكسان، لذلك فالتدهور في نوعية البيئة ما هو إلا تكلفة ضرورية وعادلة للنمو الاقتصادي⁽²⁾.

(1)- سعد زكي نصار: مرجع سابق، ص 83.

(2)- سعد طه علام: مرجع سابق، ص 139. نقلاً عن:

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

4- صعوبة جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالجوانب الاجتماعية، وحتى وإن تم الحصول عليها فهي غير دقيقة، كما يصعب إدماج أو إدخال الجوانب الاجتماعية في تقييم المشاريع، فذلك يتم في أغلب الأحيان بالاجتهاد الشخصي⁽¹⁾.

غير أن هذا الرأي مردود عليه ويرى البعض أن التقييم الاقتصادي يجب أن يتضمن بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية الجوانب الاجتماعية أيضا وذلك للأسباب التالية⁽²⁾:

1- القول بأن العدالة في توزيع الدخل تتعارض مع الكفاءة الاقتصادية أو النمو قول قديم ومردود عليه فلا يمكن وضع العدالة ضد أو مقابل الكفاءة، حيث أنه إذا وجد تعارض بينهما فسيكون في المدى القصير فقط وليس في المدى المتوسط والطويل. كما أن القول بأن الميل الحدي للادخار والاستثمار لذوي الدخل المرتفعة مرتفع نسبيا مشكوك فيه ولا توجد تجارب اختبارية تؤكد، ومن المعروف أن ذوي الدخل المرتفعة ينفقون أكثر على الكماليات، كما أن بعضهم يستثمرون أموالهم في الخارج. كما أنه من الصعب جدا إحداث تنمية حقيقية في مجتمع أغلبية أفراد دخلهم منخفضة بل ويفتقرون إلى أدنى حقوق الحياة ما لم يتم إعادة توزيع الدخل لصالحهم وتحسين أحوالهم كي تزيد إنتاجيتهم، فالتنمية لا تتم إلا بالإنسان، ومن المعروف أن رفع مستوى معيشة الضعفاء أحد أهداف أية تنمية وأن العدالة تؤكد استقرار التنمية في المجتمع. فقد اتجهت المؤسسات التمويلية اليوم إلى أن لا تقتصر عند تقييم المشاريع على الكفاءة الاقتصادية أو النمو وأن تأخذ في الاعتبار العدالة، باعتبار العدالة والكفاءة ضروريتين وليستا متناقضتين.

2- إن السياسات والأدوات السابقة الذكر غير قادرة وحدها على أداء هذه المهمة بالشكل المطلوب وخصوصا في الدول النامية. ولأن المشروع هو جزء من البرنامج والذي هو جزء من الخطة القطاعية^(*)، والتي هي بدورها جزء من الخطة الوطنية الشاملة^(**)، والتي تهتم ويجب أن تهتم ليس فقط بالكفاءة الاقتصادية أو النمو وإنما بالعدالة أيضا وبالتالي يستخدم المشروع كأحد أدوات توزيع الدخل إلى جانب الأدوات المستخدمة الأخرى.

3- القول أن النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة كلاهما على علاقة عكسية بالآخر قول

(1)- سعد زكي نصار: مرجع سابق، ص 83.

(2)- سعد زكي نصار: المرجع نفسه، ص 84.

(*)- ما هي إلا عبارة عن مجموعة من البرامج والمشاريع داخل القطاع الواحد.

(**) - عبارة عن مجموع الخطط القطاعية والتي يجب أن تكون متوازنة.

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

مردود عليه، فالواقع اليوم أكد أن تدهور البيئة والمصادر الطبيعية يمكن أن ينتج عنه خسارة حقيقية في معدل النمو على المدى الطويل، وأكثر من ذلك فإنه يعرقل الهدف الأساسي للتنمية وهو الحفاظ على تحسين دائم في رفاهية الإنسان (التنمية المستدامة). لذلك فإن تخطيط وإدارة استخدام المصادر الطبيعية والبيئية شيء حيوي وضروري.

ومن الواضح أن التنمية الاقتصادية الناجحة تعتمد على الاستخدام الرشيد والعقلاني للبيئة والمصادر الطبيعية وعلى تدنيه وتقليل الآثار الضارة للبيئة بقدر الإمكان من خلال تحسين اختيار المشاريع والتخطيط والتصميم والتنفيذ السليم للمشاريع الاستثمارية⁽¹⁾.

أما فيما يخص عدم توفر البيانات الكافية والدقيقة الخاصة بالجوانب الاجتماعية، وكذلك صعوبة إدخال الجوانب الاجتماعية في تقييم المشاريع فهنا المشكلة، غير أن هناك تحدي لدمج هذه الجوانب في تقييم المشاريع يمكن عرضها في المدخلين التاليين⁽²⁾:

أ- المدخل الأول: تعطى هنا للجوانب الاجتماعية أوزاناً حسب أهميتها النسبية، ودمج هذه الأوزان في جدول التقييم الاقتصادي للمشروع، وبالتالي الحصول على معدل عائد اجتماعي داخلي تحدد على أساسه أولوية وأفضلية المشروع بدلاً من معدل العائد الاقتصادي الداخلي، وهذه العملية ليست سهلة وتعتمد على الاجتهاد الشخصي ومن المفروض أن تقوم الأجهزة المركزية للتخطيط بتحديداتها في إطار استراتيجيات وسياسات وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا ينسى ذكر أن هذه الأوزان تختلف من مجتمع إلى آخر، بل وفي المجتمع الواحد من وقت إلى آخر وذلك حسب الأهمية النسبية للجوانب الاجتماعية.

ب- المدخل الثاني: يعتمد على أخذ الجوانب الاجتماعية للمشروع في الاعتبار بأسلوب أبسط وذلك عن طريق ما يسمى بطريقة الميزانية، حيث يتم الحصول أولاً على معدل العائد الاقتصادي الداخلي للمشروع ثم يوضع هذا المعدل وما يتطلبه هذا المشروع من ميزانية جنباً إلى جنب مع الجوانب الاجتماعية للمشروع مثل متوسط العائد الصافي للأفراد أصحاب المشروع أو المشاركين فيه للحكم من خلاله على ما إذا كان المشروع يفيد الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفضة أو المتوسطة أو المرتفعة بالمجتمع، أيضاً العملة التي يخلقها المشروع وحاجة المشروع من العملات الصعبة وأثره على ميزان المدفوعات وأثر المشروع على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم

(1)- سعد طه علام: مرجع سابق، ص 139.

(2)- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص 366.

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

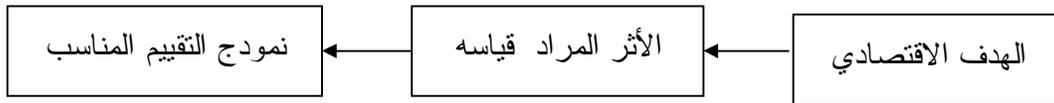
تحديد أولوية أو أفضلية المشروع من خلال استقراء محصلة كل هذه العوامل آخذين الأهمية النسبية لكل منها وفقاً لظروف المجتمع. كما سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تحليلات أخرى للجوانب الاجتماعية للمشروع ومحاولة إدخالها في عملية التقييم الاقتصادي له.

4-1-2- التقييم الاقتصادي وعلاقته بالأهداف الوطنية للمشاريع:

أي اقتصاد وطني في أي بقعة من العالم له أهداف اقتصادية يسعى إلى تحقيقها مع اختلاف في أولويات تلك الأهداف وأوزانها النسبية حسب المرحلة التي يمر بها هذا الاقتصاد الوطني، ومن ثم تتوعد الأهداف الوطنية عبر الزمن، فنشأت لدى الفكر الاقتصادي والإداري الحديث وعلى مستوى التحليل الاقتصادي الكلي الحاجة الشديدة لوجود نماذج للتقييم الاقتصادي للمشاريع تقيس مدى مساهمة المشروع في تحقيق هدف أو أكثر من تلك الأهداف الوطنية، ومن ثم قياس مدى ما يحققه المشروع من ربحية وطنية⁽¹⁾.

ولتوضيح الفكرة أكثر انظر هذا الشكل البسيط:

الشكل رقم (8): علاقة التقييم الاقتصادي بالأهداف الوطنية للمشاريع



المصدر: إعداد الطالب

يتضح من هذا الشكل أن كل هدف اقتصادي يقابله أثر ناجم عنه يقابل هذا الأثر نموذج تقييم ملائم أو أكثر يقيس مدى مساهمة المشروع في تحقيق ذلك الهدف. يشار هنا فقط أن هناك بعض الآثار يصعب قياسها كمياً لذلك يتم استنباطها في التقييم بصورة وصفية (كيفية) وسيتم رؤية ذلك فيما بعد.

(1) - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 368.

4-2- النموذج الرئيسي للربحية الوطنية:

أشير منذ قليل بأن كل اقتصاد وطني له أهداف اقتصادية يسعى إلى تحقيقها مع اختلاف في أولويات تلك الأهداف وأوزانها النسبية. كما تم رؤية بأن كل هدف على المستوى الوطني يعكسه (يمثله) واحد أو أكثر من نماذج التقييم الاقتصادي، إذن يجب أن تتوافق الأولوية المعطاة لكل هذه النماذج على مستوى المشروع مع أهمية أهداف التنمية المقابلة على المستوى الوطني. ومن الأهداف الرئيسية لسياسة التنمية الوطنية في أية دولة رفع المستوى الحالي لمعيشة شعبها، والتخصيص الأكفأ لمواردها لتحقيق معدل نمو أعلى للاقتصاد الوطني من أجل زيادة رفاهية أفراد المجتمع، وكما هو معروف أن الدخل الوطني هو المصدر الوحيد لزيادة كل من الاستهلاك والادخار، وعلى هذا يتعين أن يكون الهدف الأساسي النهائي لأي مشروع استثماري يقام في المجتمع هو أن يساهم بأكبر قدر ممكن في الدخل الوطني. والدخل الوطني من منظور المشروع الاستثماري الجديد هو القيمة المضافة الصافية، فهو إذن النموذج الرئيسي للربحية الوطنية في تقييم المشاريع⁽¹⁾.

وستتم محاولة شرح هذا النموذج بتبسيط كبير على الوجه التالي:

4-2-1- التعريف بالقيمة المضافة:

إن القيمة المضافة لأي مشروع عبارة عن الفرق بين قيمة الناتج (الموارد بعد أن تجرى عليها العمليات الإنتاجية فتصبح سلع وخدمات) وبين قيمة الموارد السلعية التي استخدمت في الإنتاج (خامات، وقود، قطع غيار... الخ)، بمعنى آخر القيمة التي تم إضافتها إلى قيمة الموارد التي استخدمت في الإنتاج، والقيمة المضافة قد تكون إجمالية وقد تكون صافية، فإجمالي القيمة المضافة تشمل: المدفوعات للضرائب، الأرباح الموزعة مقابل مشاركة تمويلية، الإيجار، الأرباح المتبقية، واحتياجات الاهتلاك، مرتبات المديرين والموظفين والعمال، وأية تأمينات اجتماعية. أما صافي القيمة المضافة فهي إجمالي القيمة المضافة مطروحا منها قيمة الإهلاك الرأسمالي⁽²⁾.

ويمكن الشرح أكثر بالمعادلات التالية⁽³⁾:

(1)- دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، مرجع سابق، ص 40.

(2)- أحمد فهمي جلال: تقييم المشروعات الاستثمارية، مطبعة دار البيان، القاهرة، 1978، ص 190.

(3)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 598.

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة المخرجات - قيمة المدخلات الجارية المشتراة من منشآت أخرى. ← (1)

القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الإجمالية - قيمة الاهتلاك الرأسمالي. ← (2)

والقيمة المضافة الصافية تتكون من جزئين رئيسيين هما: الأجور والمرتبات والإضافة التي تسمى الفائض الاجتماعي، أي بمعنى آخر مساهمة العمال ورأس المال الخاص ورأس المال الاجتماعي (البنية الأساسية)^(*) في إنتاج المشروع؛

لذلك يمكن أن تعطى أيضا للمعادلة (2) صيغة أخرى كالآتي⁽¹⁾:

القيمة المضافة الصافية = الأجور والمرتبات + الفائض الاجتماعي ← (3)

فالأجور والمرتبات من وجهة نظر المشروع العام أو الخاص هي من عناصر المدخلات^(**)، إلا أنها تعتبر من وجهة نظر المجتمع جزءا من الدخل الوطني، ولا شك أن مزيدا من الأجور والمرتبات تعني توظيف أكثر ودخلا أعلى بالنسبة لكل شخص مستخدم، وتعنى الزيادة في الأجور رفع القوة الشرائية للمجتمع أو بمعنى آخر زيادة رفاهية المجتمع. أما الفائض الاجتماعي فهو ذلك الجزء من القيمة المضافة الذي يحتوي على الأرباح الموزعة، وغير موزعة، والإيجارات، والفوائد، والضرائب غير مباشرة، والتأمين، والجمارك، وغيرها، أي أنه يحتوي على عوائد كل العناصر الأخرى غير العمل، خاصة رأس المال سواء الخاص أو الاجتماعي.

ويوصى الدليل بالأخذ في الاعتبار تركيب القيمة المضافة أي حجم كل من مكوناتها (المرتبات والأجور من ناحية والفائض الاجتماعي من ناحية أخرى)، ويرى أن الاهتمام بأحد المكونين وإهمال الآخر يعطي صورة جزئية ليس إلا عن مدى المساهمة الشاملة للمشروع في الرخاء الوطني، فهو يقدم على كل حال معالجة متكافئة لكل من الأجور والفائض الاجتماعي.

والشكل التالي يوضح أكثر تركيب القيمة المضافة كمايلي:

^(*)-سيتم التطرق لشرحها في هذا الفصل.

⁽¹⁾-Bounif Née Saadi Dalila : L'évaluation financière et économique d'un projet d'investissement, mémoire de fin de magister en sciences de gestion, école supérieur de commerce, 1997,P74.

^(**)-تسمى أيضا تدفقات خارجة أو عناصر التكاليف، أما عناصر المخرجات فتسمى كذلك بالتدفقات الداخلة أو المنافع أو العوائد، وقد تم التطرق لهما في الفصل الثاني والثالث.

الفصل الرابع: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

الفصل الرابع: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

4-2-2- تطبيق معيار القيمة المضافة في تقييم المشاريع الاستثمارية:

توجد هناك مرحلتين لتطبيق نموذج القيمة المضافة في تقييم المشروع هما:

أولاً: مرحلة اختبار الكفاءة المطلقة لأغراض التصفية أو الفرز؛

ثانياً: مرحلة اختبار الكفاءة النسبية للترتيب ووضع الأولويات (المفاضلة).

أولاً: اختبار الكفاءة المطلقة: يمكن إجراء هذا الاختبار باستخدام أسلوبين إحداهما بسيط والآخر مخصص على النحو التالي⁽¹⁾:

أ- الأسلوب البسيط: يتم إجراء هذا الاختبار عادة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والتي يكون العائد المتدفق منها ثابت عبر الزمن، أو بالنسبة للمشاريع الضخمة عندما تكون في الأطوار الأولى من إعدادها ويبحث هذا الاختبار فيما إذا كان المشروع قادراً على تحقيق فائض اجتماعي بعد أجور العمال أم لا؛

ويتم حسابه لسنة عادية واحدة^(*) تعبر عن ظروف التشغيل العادية للمشروع، وينبغي أن تكون السنة العادية هي نفسها التي تم اختيارها عند إجراء تحليل الربحية التجارية، ويعتبر بمثابة اختبار استكشافي هدفه إعطاء فكرة مبدئية عن الربحية الاجتماعية للمشروع، وما إذا كان من المفيد المضي قدماً في إجراء التقييم الشامل أم لا؛

ويمكن حساب ذلك بواسطة المعادلة التالية:

$$E = 0 - (MI + D) > W$$

حيث: E : القيمة المضافة الصافية في سنة عادية.

O : قيمة مخرجات المشروع المتوقعة في سنة عادية.

MI : القيمة المتوقعة للمدخلات الجارية الاسمية المتحصل عليها من مشاريع أخرى في سنة عادية.

D : القيمة المتوقعة لاهتلاك رأس المال الثابت خلال سنة عادية.

W : القيمة المتوقعة للأجور خلال سنة عادية.

(1) - دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، مرجع سابق، ص 134.

(*) - عبارة عن سنة عادية تختار من بين سنوات العمر الاقتصادي للمشروع، يتم تحليل ربحية المشروع الاستثماري محل الدراسة خلالها.

إذا اتضح من هذه المعادلة وجود فائض اجتماعي فإن ذلك يعني اجتياز المشروع المرحلة المطلقة مبدئياً، ويبين ذلك أن المشروع سيعطي فائضاً بعد استيفاء التزاماته إزاء الأجور، أي أن:

$$E-W=SS / SS > 0$$

حيث: (SS) هو الفائض الاجتماعي.

ب- أسلوب الخصم: يستخدم هذا الأسلوب عندما تكون تدفقات العائد من المشروع غير ثابتة عبر الزمن، أو عندما يكون العمر الاقتصادي للمشروع طويلاً نسبياً وتتركز معظم عوائده في السنوات الأخيرة من عمره الاقتصادي، ويتم خصم القيم المضافة الصافية في سنوات العمر الاقتصادي للمشروع مع مراعاة⁽¹⁾:

- 1- أن يتم الخصم باستخدام سعر الخصم الاجتماعي وليس سعر الفائدة السوقي؛
- 2- أن يتم حساب القيمة المضافة كفرق بين المنافع والتكاليف الاجتماعية سواء داخلية أو خارجية؛
- 3- أن يتم الاقتصار على القيمة المضافة الصافية الوطنية، وهي التي يحصل عليها المواطنون، ويتم استبعاد ذلك الجزء الذي يتم تحويله للخارج من قبل الأجانب.

وفي ظل هذه المعلومات يعطي المجموع الكلي للقيم الحالية السنوية المنفردة: القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية كما يلي⁽²⁾:

$$E = \sum_{t=0}^n (VA)_t a_t = \sum_{t=0}^n [O_t - (MI + I + RP)_t] a_t$$

حيث: $\sum_{t=0}^n (VA)_t a_t$ هي القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية.

n: سنوات العمر الاقتصادي للمشروع اعتباراً من السنة صفر.

O_t : قيمة المخرجات المباشرة وغير مباشرة (إيرادات المبيعات والإعانات والقيمة المتبقية).

MI: التكلفة الجارية (الاسمية) للموارد المباشرة وغير مباشرة (المدخلات).

I: التكلفة الاستثمارية للمشروع في السنة (t).

RP: المدفوعات للخارج من قبل الأجانب في السنة (t).

(1) - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 602.

(2) - دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية: مرجع سابق، ص 140.

الفصل الرابع: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

$$\text{معامل الخصم في السنة } (t) : \frac{1}{(1+R)^t} = a_t$$

t : رقم السنة.

R : معدل الخصم الاجتماعي.

$$\text{فإذا كانت: } \sum_{t=0}^n (VA)_t a_t > 0$$

فإن هذا يعني أن المشروع يساهم مساهمة إيجابية صافية في الدخل الوطني للمجتمع، ومن هنا يجتاز المشروع الجزء الأول من اختبار الكفاءة المطلقة، فإذا لم يتم استيفاءه لهذا الشرط استوجب الأمر إعادة دراسة المشروع وتعديله. ومع ذلك فإن اجتياز هذا الاختبار - رغم أهميته - لا يعد شرطاً كافياً لقبول المشروع حيث ينبغي انتقال المشروع إلى المرحلة الثانية من اختبار الكفاءة المطلقة ولا يكون مقبولاً فيها إلا إذا تحقق الشرط التالي:

$$. E = \sum_{t=0}^n (VA)_t a_t \geq \sum_{t=0}^n W_t a_t$$

$$\text{حيث: } \sum_{t=0}^n W_t a_t = \text{القيمة الحالية للأجور المتوقعة خلال عمر المشروع.}$$

وإذا تحقق هذا الشرط فإن هذا يعني أن المشروع قادراً على تحقيق فائض اجتماعي صافي بعد تغطيته لأجور العمال، أو على الأقل يمكنه تحقيق قيمة مضافة كافية لتغطية أجور العمال العاملين فيه وإذا كانت القيمة المضافة المتولدة عن المشروع تساوي الأجور يعتبر المشروع مقبولاً بالكاد حيث أنه يغطي فقط الأجور المدفوعة ولا يعطي أي فائض يزيد عليها.

أما إذا كانت القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية أقل من القيمة الحالية للأجور، فإن هذا يعني أن المشروع ليس قادراً على تحقيق فائض اجتماعي، ومن ثم يكون غير مقبول اجتماعياً. ويلاحظ هنا أن هذا النموذج يولي أهمية كبيرة لطبقة العمال والموظفين، ويعتبرها الطبقة الأولى بالرعاية، باعتبارها الطبقة الفقيرة التي تمثل نسبة كبيرة من المجتمع، وعليه فالمشروع الذي تغطي قيمته المضافة أجور العمال يعتبر مقبولاً اجتماعياً.

ثانياً: اختبار الكفاءة النسبية: في حالة تمكن عدد من المشاريع المتنافسة من اجتياز اختبار الكفاءة المطلقة، فإن القائمين على تقييم المشاريع يواجهون مشكلة ترتيب أولوياتها والمفاضلة بينها، وذلك للاحتمال أن تكون الموارد الإنتاجية المتوفرة غير كافية لتنفيذ كل المشاريع المقبولة وفقاً

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

لاختبار الكفاءة المطلقة، مما يدفع إلى تحديد الأولويات على أساس درجة الندرة في الموارد المختلفة، ويتضح ذلك فيما يلي⁽¹⁾:

1- حالة الندرة النسبية لرأس المال: حيث ترتب المشاريع في هذه الحالة لإعطاء الأولوية

للمشاريع التي تعطي أكبر قيمة مضافة لكل وحدة من رأس المال المستثمر وفقا للمعادلة التالية:

$$E_c = \frac{P(VA)}{P(I)} = \frac{\text{القيمة الحالية للقيمة المضافة}}{\text{القيمة الحالية لتكاليف الاستثمار}}$$

كلما زادت النسبة (E_c) كلما دل ذلك على زيادة الكفاءة النسبية للمشروع من وجهة نظر معيار رأس المال المستثمر؛

2- حالة الندرة في النقد الأجنبي: حيث ترتب المشاريع في هذه الحالة بإعطاء الأولوية

للمشروع الذي يحقق أقصى قيمة مضافة لكل وحدة من صافي تكلفة المشروع الاستثماري من النقد الأجنبي وفقا للمعادلة التالية:

$$E_{FE} = \frac{P(VA)}{P(E)} = \frac{\text{القيمة الحالية للقيمة المضافة}}{\text{القيمة الحالية لصافي تكلفة المشروع من العملات الأجنبية}}$$

حيث: صافي تكلفة المشروع من العملات الأجنبية = المصاريف من العملات الأجنبية- الإيرادات من العملات الأجنبية.

وبالتالي لا يمكن تطبيق هذه النسبة إلا إذا زادت مصاريف المشروع من العملات الأجنبية عن الإيرادات الناتجة عنه أي: إذا كانت $P(E) > 0$ ، أما إذا كانت $P(E) < 0$ (حالة فائض) فإن هذا المعيار لا يطبق؛

كلما زادت النسبة (E_{FE}) كلما دل ذلك على زيادة الكفاءة النسبية للمشروع من وجهة نظر

معيار النقد الأجنبي؛

3- حالة الندرة في العمالة الماهرة: حيث ترتب المشاريع في هذه الحالة بإعطاء الأولوية

للمشاريع التي تحقق أكبر قيمة مضافة لكل وحدة من تكلفة العمالة الماهرة وفقا للمعادلة التالية:

(1)- دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، مرجع سابق، ص 145.

القيمة الحالية للقيمة المضافة

$$EE = \frac{P(VA)}{P(L_S)} = \text{-----}$$

القيمة الحالية لأجور ومرتببات العمالة الماهرة

حيث: $P(L_S)$ هي القيمة الحالية لإجمالي الأجور والمرتبات والمزايا العينية المعطاة للعمال المهرة والأجانب بما في ذلك الجزء المحول منها للخارج. وكلما زادت النسبة (EE) كلما كان المشروع أكثر كفاءة نسبيا من وجهة نظر العمالة الماهرة؛

إن تطبيق اختبار الكفاءة النسبية قد يفضي إلى ضرورة إجراء بعض التعديلات الفنية والاقتصادية على تصميم المشروع، فإذا كان النقد الأجنبي نادرا جدا يمكن أن يطلب من مخططي المشروع تعديله بالبحث عن الموارد المحلية البديلة؛

والواردات البديلة الأقل سعرا، وزيادة حجم الصادرات... الخ، وقد يؤدي ذلك إلى التخفيف من حدة النقد الأجنبي، ويمكن أن يقال نفس الشيء لحالتي ندرة رأس المال وندرة العمالة الماهرة.

4-3- النماذج الإضافية للربحية الوطنية:

تقيس النماذج الإضافية المستخدمة في التقييم الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية مدى تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية بخلاف تلك المأخوذة في الاعتبار من خلال النموذج الرئيس (القيمة المضافة)، وتناول هذه النماذج التي سوف يتم التطرق لها فيما يلي لا يعني أن الأمر يستوجب دائما استخدامها كلها في نفس الوقت لتقييم جميع المشاريع، فالأمر يرجع إلى المتخصصين بالتقييم في اختيار النموذج أو النماذج المناسبة تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يجرى تقييم المشروع في ظلها. وهذه النماذج هي:

4-3-1- نموذج العمالة (التوظيف):

يعتبر التشغيل من القضايا الجوهرية في مسيرة التنمية الاقتصادية، إذ يعد الإنسان المحرك الأول لعناصر الإنتاج، كما يعد محور التنمية الاقتصادية وصانع التقدم، مما جعل الباحثين يعتبرونه محورا من محاور التقييم الاقتصادي، ويولونه أهمية كبرى، وهذا بالنظر إلى الآثار والانعكاسات التي يحدثها، وعليه أصبح موضوع التوظيف يحتل موقع الصدارة ضمن انشغالات المخططين الساسة والمقررين الجزائريين منذ عدة سنوات وأصبح من القضايا الاقتصادية الهامة، التي يجب

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

على الدولة أن توليها عناية خاصة، لأنه يتم عبرها استغلال قدرات الإنسان في خدمة الاقتصاد الوطني، لتحقيق الهدف الحضاري والمادي الذي تنشده المجتمعات⁽¹⁾.

فالمعروف اليوم أن المورد البشري هو المورد الوحيد القابل للتحفيز وتفجير الطاقات، وبالتالي فهو المورد الذي إذا عرفت الدولة كيف تنشئه ثم تستغله لتمكنت حقا من النهضة في كل الميادين.

لذلك فإن الأقطار النامية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن توفر أكبر قدر ممكن من فرص العمل في قطاعات الاقتصاد الوطني كافة، وخاصة في قطاع الصناعة لغرض التغلب على كل أشكال البطالة^(*). هذه الظاهرة العالمية التي شهدتها اقتصاديات الدول المتقدمة، والدول النامية على حد سواء غير أن آثارها الاقتصادية والاجتماعية ليست واحد، حيث أنها في كثير من الأحيان تكون لها آثار مدمرة على مستوى النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في البلدان النامية. فالجزائر تشهد تطورا ملحوظا وبوتيرة كبيرة في معدل البطالة، الذي أصبح من أعلى مستويات البطالة في العالم. إذ بلغ عدد البطالين حوالي 2,8 مليون شخص خلال فترة التسعينات، تفوق هذه النسبة معدل البطالة السائد إدارة الاستقلال مباشرة.

فهي إذا ظاهرة منتشرة بشكل ملفت للنظر خاصة في أوساط فئة الشباب بداية من العشرية السابقة، "بطالة الشباب هي القاعدة والعمل هو الاستثناء في الجزائر، هذه الوضعية التي قد تستفحل في المستقبل⁽²⁾. والجدول التالي يوضح تطور ظاهرة البطالة في الجزائر خلال التسعينيات كما يلي:

(1)-بوعلام معوشى: محاولة تحليل فائض العمالة في الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1995، ص4.

(*)-منها: البطالة المقنعة، البطالة الدورية، البطالة الإجبارية، البطالة الهيكلية... الخ.

(2)-ناجي، محمد الهادي، وآخرون: البطالة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، ع1، 2000، ص123.

الجدول رقم (4): تطور ظاهرة البطالة في الجزائر خلال التسعينيات

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة %	12,8	20,7	23,8	23,17	24,36	28,10	27,49	26,41	28,12	29,45

المصدر: ناجي، محمد الهادي، وآخرون: المرجع نفسه، ص122.

وقد اقترحت- قصد التخفيف من حدة هذه الزيادة الملحوظة في معدلات البطالة- مجموعة من الحلول يمكن ذكر البعض منها كما يلي⁽¹⁾:

1-يجمع الاقتصاديون على أن مواجهة مشكلة البطالة تتم في المقام الأول من خلال إقامة المشاريع فبدونها لا وجود للشغل، مع ضرورة تحسين آليات تسيير نفقات الدولة خاصة فيما يتعلق بنفقات التجهيز بهدف توجيهها قصد مساهمتها في زيادة فرص العمل، ودعم كافة الإجراءات الحافزة لإقامة المشاريع وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر حاجة لعنصر العمل؛

2-تدعيم السياسات الاقتصادية لمواجهة البطالة مثل برنامج تشغيل الشباب والبرامج الخاصة للتشغيل والعمل الجدي على الانطلاق الفعلي لبرنامج الأشغال الكبرى مما يتطلب إيجاد الآلية التي تسمح بتمويل هذه البرامج؛

3-تطوير القطاعات ذات الاستعمال الكثيف لعنصر العمل مثل الفلاحة، البناء، السياحة، والصناعات التقليدية؛

4-استغلال حاجات الشغل في القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم الذي يشكو من نقص عدد المؤطرين. وتجديد خارطة التكوين المهني بما يتماشى والخصوصيات المحلية لكل منطقة؛

5-يجب العمل على تخفيض التكاليف الغير مباشرة للعمل مما يساعد أرباب العمل الخواص على تشغيل أعداد إضافية من البطالين وبظروف عمل مقبولة؛

6-تطوير نظم المعومات الخاصة بأسواق العمل وتسيير تداولها لمساعدة العمال الراغبين

(1)-ناجي، محمد الهادي، وآخرون: المرجع السابق، ص131.

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

في العمل والباحثين عنه ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال، مع تكيفها مع ثلاثية التشغيل، التعليم، التكوين؛

7-التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للبطالين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة؛

8-تحسين وتطوير الدراسات الإحصائية للقياس والمتابعة الدائمة لسوق العمل في جانبي العرض والطلب وذلك من خلال القيام بتحقيقات ميدانية منتظمة تعتمد نتائجها كقاعدة أساسية لوضع الاستراتيجية الوطنية لمواجهة البطالة.

كما يظهر أثر حل مشكلة البطالة من عدة نواحي هي⁽¹⁾:

1-القضاء على الآثار السلبية للبطالة والتي لها مساس بالإحساس والشعور الإنساني فبسبب البطالة يفقد البطال مهاراته التي يكون قد اكتسبها ولا يستطيع اكتساب خبرات جديدة مثل مشكلة خريجي الجامعة الجزائرية اليوم؛

2-الآثار الإيجابية التي تتجم عن زيادة الدخل الوطني بسبب تحويل شريحة مستهلكة فحسب إلى شريحة منتجة أيضا، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل وتحسين مستويات معيشية أفراد المجتمع، وأن إزالة البطالة المقنعة من ميدان أحد قطاعات الاقتصاد الوطني يعني أن هناك عمالا يعملون في أي قطاع آخر ويكون الناتج الحدي لهم يساوي الصفر فإنه لن يؤدي تحولهم من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي مثلا إلى انخفاض الإنتاج في القطاع الزراعي الذي تحولوا منه.

3-تشغيل العمال قد يؤدي إلى تحويل جانب من العمالة غير ماهرة إلى عمالة ماهرة ومتخصصة وخلق كوادر فنية.

من خلال ما تقدم تظهر ضرورة دراسة أثر المشروع على العمالة لاسيما إذا كان ذلك المشروع كبيرا وآثاره بارزة وواضحة، وتقدير فرص العمالة الجديدة المتولدة عن المشروع، يمكن تقسيمها إلى ثلاث خطوات⁽²⁾:

(1)- عبد الستار محمد العلي، محسن حرفش السيد: تقييم المشاريع الصناعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986، ص504.

(2)-سمير محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص293.

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

1- يتم حساب عدد العمال المهرة وغير المهرة المستخدمين بشكل مباشر في المشروع خلال سنة عادية؛

2- يتم تقدير العدد الإضافي المستخدم من العمال المهرة وغير المهرة في المشاريع المرتبطة بروابط خلفية أو أمامية خلال سنة عادية، وتدخل ضمن ذلك المشاريع المرتبطة مباشرة بالمشروع محل التقييم، بينما تستبعد المشاريع الداخلة ضمن مراحل لاحقة من الآثار المضاعفة باستثناء حالات المشاريع الضخمة؛

3- يتم حساب حجم رأس المال المستثمر في المشروع وتقدير رأس المال الإضافي اللازم لاستخدامه في المشاريع المرتبطة بروابط خلفية أو أمامية بالمشروع محل الدراسة.

لقد تم رؤية فيما سبق بأن مواجهة البطالة تتم في المقام الأول من خلال إقامة المشاريع، لذلك سيتم التطرق لتقييم أثر المشروع على العمالة والذي يتعين استخدام العديد من النماذج أهمها ما يلي⁽¹⁾:

4-3-1-1- الرقم المطلق للعمالة الجديدة: يمكن حسابه باستخدام الصيغة التالية:

الأثر الكلي للعمالة = عدد الوظائف الجديدة المباشرة + عدد الوظائف الجديدة الغير مباشرة.

هنا يجب الأخذ في الاعتبار أن العمالة التي يتعين حسابها هي العمالة الوطنية. وإذا ترتب على إقامة المشروع تحول عدد من العمالة إليه من مشروع آخر فإن هذا العدد يتعين خصمه من العدد الكلي للعمالة المتولدة بسبب المشروع؛

ويستخدم هذا النموذج في المقارنة بين المشاريع في الحالة التي لا يمثل رأس المال قيوداً. ويلاحظ في هذا الصدد أنه كلما زاد عدد الوظائف المتولدة عن المشروع كلما كان المشروع أفضل من وجهة النظر الاجتماعية؛

4-3-1-2- عدد فرص العمالة المتولدة من كل وحدة استثمار: يمكن حسابه

$$Z'_0 = \frac{J'_0}{I} \quad \text{باستخدام الصيغة التالية:}$$

حيث: J'_0 : العدد الكلي للعمالة المتولدة في المشروع أو المشاريع المرتبطة في سنة عادية.

(1) - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 615.

I: الاستثمارات الكلية (المباشرة وغير المباشرة).

Z'_0 : عدد فرص العمالة المتولدة من كل وحدة استثمار (إجمالي الأثر على العمالة).

ويستخدم هذا النموذج عندما يوجد هناك مشكلتي بطالة وندرة نسبية في رأس المال، ومن ثم فإن المشروع الذي يولد عددا أكبر من فرص العمل لكل وحدة استثمار يكون أفضل؛

ويمثل مقلوب (Z'_0) التكلفة الاستثمارية لخلق وظيفة بالمشروع والمشاريع المرتبطة، وكلما قلت هذه التكلفة كلما كان المشروع أفضل؛

4-3-1-3- عدد فرص العمالة غير الماهرة المتولدة لكل وحدة استثمار:

$$Z''_0 = \frac{J''_0}{I} \quad \text{بحسب كما يلي:}$$

حيث: J''_0 : عدد فرص العمالة غير ماهرة المتولدة بسبب المشروع (مباشرة أو غير مباشرة) في سنة عادية.

Z''_0 : عدد فرص العمالة غير الماهرة لكل وحدة استثمار.

ويستخدم هذا النموذج في تقييم المشاريع عندما تكون البطالة مركزة في العمالة غير الماهرة. كما يمكن للقائمين على التقييم استخدام النماذج الثلاثة جميعا بحثا عن مختلف جوانب آثار المشروع على العمالة إذا اقتضت الضرورة ذلك.

4-3-2- نموذج التوزيع:

تلعب المشاريع الاستثمارية المختلفة دورا هاما في توزيع الدخل وإعادة توزيعه بين أفراد المجتمع الواحد وهذا ما يسمى بالتوزيع الفئوي، وبين مناطق الدولة وهذا ما يسمى بالتوزيع الإقليمي. فالتوزيع الفئوي يشير إلى توزيع القيمة المضافة المتولدة من المشروع الاستثماري بين مختلف فئات المجتمع ويضم عدة توزيعات أهمها⁽¹⁾:

1- التوزيع بين أصحاب الدخل المنخفض وأصحاب الدخل المرتفع، حيث يكون المشروع أفضل من وجهة النظر الاجتماعية كلما ارتفعت النسبة التي يحصل عليها أصحاب الدخل المنخفض

(1) - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: المرجع السابق، ص 620.

الفصل الرابع: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

من القيمة المضافة المتولدة من المشروع؛

2- التوزيع بين عناصر الإنتاج (العمل، ورأس المال الخاص، ورأس المال الاجتماعي...)، في هذه الحالة تتوزع القيمة المضافة بين أجور العمال، وأرباح رأس المال الخاص، وضرائب الحكومة، حيث أن هذه الأخيرة^(*) يفترض أنها في الغالب تنفق على أغراض اجتماعية تساعد الطبقة الفقيرة بدرجة أكبر، لذلك فالمشروع الأفضل من وجهة النظر الاجتماعية هو الذي تتوزع قيمته المضافة بنسب أكبر لصالح الأجور والضرائب؛

3- التوزيع بين المواطنين والأجانب. يفضل المشروع كلما زادت النسبة التي يحصل عليها المواطنون من قيمته المضافة مقابل مساهمتهم فيه، وهذا من وجهة النظر الاجتماعية.

والتوزيع الإقليمي يشير إلى توزيع القيمة المضافة المتولدة من المشروع بين مختلف المناطق، والتي يمكن تقسيمها داخل الدولة إلى مناطق متخلفة وأخرى متقدمة، ويمكن أن يتم هذا التصنيف على أساس متوسط مستوى دخل الفرد أو المستوى القائم الذي بلغت الخدمات والمرافق الأساسية أو الصناعية. فإذا كانت تنمية منطقة ذات أهمية وحساسية سياسية خاصة أو أي منطقة ذات أهمية أخرى تمثل هدفا من أهداف الحكومة استوجب الأمر في هذه الحالة اعتبار هذه المنطقة أقل نموا بصرف النظر عن نموذج توزيع الدخل أو أي نموذج آخر⁽¹⁾.

وفيما يلي يتم عرض أهم نماذج التوزيع التي تستخدم في تقييم المشروع من وجهة نظر هدف التوزيع⁽²⁾:

أولاً: أهم المعطيات الواجب توفيرها:

VA: القيمة المتوقعة للقيمة المضافة المتولدة من المشروع في سنة عادية مختارة.

VA^w : القيمة المتوقعة للأجور والمزايا العينية التي يحصل عليها العمال بسبب المشروع في سنة عادية.

^(*) - إذا كانت الضرائب تستخدم في مجالات لا تقيد الفئات الفقيرة فلا يتعين إضافتها للأجور في هذه الحالة لحساب النسبة (Dg).

⁽¹⁾ - سمير محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص 245.

⁽²⁾ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 621.

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

Vag: القيمة المتوقعة للجزء الذي تحصل عليه الحكومة من القيمة المضافة في صورة أرباح وضرائب وتأمينات في سنة عادية.

RP: القيمة المتوقعة للتحويلات الخارجية من القيمة المضافة في سنة عادية.

(VA-RP)=NNVA: صافي القيمة المضافة الوطنية المتوقعة في سنة عادية.

VA^r: القيمة المتوقعة للجزء المتحصل عليه من قبل الأقاليم الفقيرة بالمجتمع من القيمة المضافة خلال سنة عادية.

VA^c: القيمة المضافة غير الموزعة التي تستخدم لأغراض التوسعات أو أداء الخدمات داخل المشروع خلال سنة عادية.

ثانيا: نماذج التوزيع المستخدمة:

$$1- \text{معامل التوزيع لأصحاب الأجور: } D_w = \frac{VA^w}{VA}$$

$$2- \text{معامل التوزيع لأصحاب الأجور والحكومة: } D_g = \frac{VA^w + VAg}{VA}$$

$$3- \text{معامل التوزيع الوطني: } D_N = \frac{NNVA}{VA}$$

$$4- \text{معامل التوزيع الإقليمي: } D_r = \frac{VA^r}{VA}$$

$$5- \text{معامل القيمة المضافة غير موزعة: } D_c = \frac{VA^c}{VA}$$

عموما إذا كانت معاملات التوزيع السابقة للمشروع أعلى من المعاملات على مستوى الصناعة أو النشاط أو المجتمع، فإن هذا يعني أن المشروع مقبول من وجهة النظر الاجتماعية وفقا لنموذج التوزيع المستخدم.

4-3-3- نموذج ميزان المدفوعات:

يهدف هذا النموذج إلى قياس أثر المشروع الاستثماري على ميزان المدفوعات، وبالتالي التعرف على مدى مساهمة المشروع في دعم و تحسين أوضاع ميزان المدفوعات وتوفير النقد

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

الأجنبي للاقتصاد الوطني وزيادة رصيده في البنوك الوطنية أو الأجنبية. وتنقسم المشاريع فيما يتعلق بآثارها على ميزان المدفوعات إلى أربع مجموعات⁽¹⁾:

- 1- مشاريع تخصص منتجاتها لإحلالها محل الواردات؛
- 2- مشاريع تخصص منتجاتها للتصدير؛
- 3- مشاريع تستخدم أدوات عوامل إنتاج مستوردة؛
- 4- مشاريع تستخدم، كعوامل إنتاج مواد كانت مخصصة للتصدير سابق.

ونظرا إلى أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق توازن ميزان المدفوعات تتمثل في تقليل الواردات أو زيادة الصادرات أو الاثنين معا، فإنه يلاحظ أن المشاريع في المجموعتين الأخيرتين تساهم في تدهور ميزان المدفوعات وذلك يعمل على زيادة اختلاله. وتختلف أهمية الاختلال الموجودة في ميزان المدفوعات ومن ثم أهمية إزالته بدرجة كبيرة، تبعا للظروف الخاصة لكل بلد، فالجزائر مثلا بلدا تقريبا مصدره الوحيد لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية هي الإيرادات النفطية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني شديد التأثر بالصدمات الخارجية حيث أن قدرة الاقتصاد الوطني على الاستيراد - وخاصة أن الجزائر بلد يستورد بشكل ضخم- تبقى دائما خاضعة خلال السنوات القادمة إلى الصدمات الخارجية وبالأخص أسعار المحروقات، وأسعار صرف العملة الأجنبية... الخ⁽²⁾. وفي هذه الحالة فإن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يمثل قيمة كبيرة للجزائر، وبالتالي معرفة أثر المشروع على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات مهم لها.

ولإجراء عملية قياس أثر المشروع الاستثماري على ميزان المدفوعات نحتاج: أولا إلى معرفة التدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة كما يلي⁽³⁾:

أ- **التدفقات النقدية الداخلة:** يقصد بها جميع التدفقات المباشرة وغير المباشرة بالعملة الأجنبية والتي تتم في صورة سائلة أو عينية بسبب المشروع محل التقييم وتشمل ما يلي:

- 1- رأس المال للشريك الأجنبي؛
- 2- القروض الأجنبية لتمويل المشروع؛
- 3- المساعدات الأجنبية والمنح لتمويل المشروع؛
- 4- الصادرات من السلع التي ينتجها المشروع؛

(1)- أحمد جامع: مشكلة معايير الاستثمار في برامج التنمية، مجلة مصر المعاصرة، الرقم 323، 1966، ص 51.

(2)- محمد فرحي: مرجع سابق، ص 223-225.

(3)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 625.

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

- 5- الوفرة من العملات الأجنبية بسبب إحلال الواردات؛
6- كل هذه العناصر بالنسبة للتوسعات في مشاريع مرتبطة بالمشروع (تمثل عندئذ تدفقات غير مباشرة).

ب- **التدفقات النقدية الخارجة:** يقصد بها جميع المدفوعات المباشرة وغير مباشرة بالعملة الأجنبية والتي تتم بسبب المشروع وتشمل ما يلي:

- 1- الواردات من السلع الرأسمالية والمعدات والأجهزة؛
 - 2- الواردات من الموارد الأولية ونصف المصنعة وقطع الغيار؛
 - 3- السلع المستوردة المشتراة من السوق المحلية؛
 - 4- الأجور والأرباح المدفوعة بالعملات الأجنبية للأجانب؛
 - 5- خدمة الدين الأجنبي والتي تشمل مدفوعات أقساط القروض والفوائد بالعملات الأجنبية؛
 - 6- كل العناصر السابقة المتعلقة بتوسعات في مشاريع مرتبطة (تمثل عندئذ تدفقات غير مباشرة).
- ثانيا: تحديد الأثر الصافي للمشروع على ميزان المدفوعات كما يلي⁽¹⁾:

الأثر الصافي على النقد الأجنبي = (التدفقات الداخلة من النقد الأجنبي أو التوفير منه بسبب المشروع) - (التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي بسبب المشروع).

ويعتبر هذا النموذج هام جدا بالنسبة للدولة التي تعاني من عجز دائم في ميزان مدفوعاتها.

وللمقارنة بين مشروعين أو أكثر على أساس صافي التدفقات من النقد الأجنبي فإنه يتعين استخدام الصيغة التالية⁽²⁾:

$$P(FE) = \sum_{t=0}^n (FI - F0) a_t$$

حيث: P(FE): القيمة الحالية للأثر الصافي للمشروع على النقد الأجنبي.

FI: التدفقات الداخلة من العملات الأجنبية، والتوفيرات فيها بسبب المشروع فالسنة (t) .

FO: التدفقات الخارجة من العملات الأجنبية بسبب المشروع في السنة (t) .

(1)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: المرجع السابق، ص 626.

(2)- دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، مرجع سابق، ص 208.

حيث $a_t = 1/(1+R)^t$: معامل الخصم، حيث R: معدل الخصم الاجتماعي.

حيث: إذا كان $P(FE) > 0$ ، فإن تأثير المشروع على ميزان المدفوعات يكون موجبا.

وإذا كان $P(FE) < 0$ ، فإن تأثير المشروع على ميزان المدفوعات يكون سالبا.

والمشروع الذي تكون له $P(FE)$ أكبر - مع تساوي الجوانب الأخرى - تكون له الأفضلية على غيره في الاختيار، ولكن لا يكفي أن يكون الأثر الصافي للمشروع على ميزان المدفوعات موجبا حتى يحظى بالقبول، وإنما من المهم أن يتم تحديد تكلفة هذا الأثر الصافي، ولذلك يتعين حساب ما يسمى بالتكلفة المحلية للموارد بالنسبة لكل دولار^(*) صافي يحققه المشروع، ولعمل ذلك يتعين حساب قيمة المدخلات المحلية التي تستخدم في إنتاج الصادرات أو بدائل الواردات من سلع رأسمالية وموارد أولية وأجور وغيرها بالعملة المحلية، وذلك خلال سنوات العمر الاقتصادي للمشروع، ثم يتم الحصول على القيمة الحالية لها على النحو التالي⁽¹⁾:

$$\sum_{t=0}^n DR_t . a_t = \text{القيمة الحالية للمدخلات المحلية}$$

قيمة المدخلات المحلية بالعملة المحلية في السنة t. DR_t .

$$Dc = \frac{\sum_{t=0}^n DR_t . a_t}{P(FE)} \quad \text{حيث:}$$

Dc: التكلفة المحلية للموارد.

وتمثل (Dc) التكلفة المحلية لكل دولار صافي يوفره المشروع، ويتعين مقارنة (Dc) مع السعر المعدل للصرف الأجنبي، فإن كان أقل منه يكون المشروع كفئا في توليده للعملة الأجنبية، وإذا كان أكبر منه يكون المشروع مصدر غير كفاء لتوليد العملة الأجنبية.

(*)-يعتبر مثال فقط لعملة أجنبية.

(1)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 629.

4-3-4- نموذج سعر الصرف:

يعتبر هذا النموذج، من المؤشرات الكمية التي تقيس مدى مساهمة المشروع الاستثماري في تحسين ودعم العملة الوطنية، وللحكم على مساهمة المشروع الاستثماري في دعم قيمة العملة الوطنية لا بد من حساب سعر الصرف الضمني^(*) ومقارنته بسعر الصرف المعلن^(**)، فإذا تبين أن سعر الصرف الضمني أعلى من سعر الصرف المعلن لا يكون للمشروع محل الدراسة ربحية اجتماعية لأن ذلك يعني أن إنشاء المشروع سوف يؤدي إلى زيادة عدد وحدات النقد المحلي مقابل الوحدة الواحدة من النقد الأجنبي مقارنة بالسعر المعلن من البنك المركزي لصرف العملة الأجنبية بالعملة المحلية والعكس صحيح، وفي حالة تساوي سعر الصرف الضمني مع سعر الصرف المعلن، يترك لصانع القرار الاستثماري في هذه الحالة أمر القبول أو الرفض، حيث سيتوقف الأمر على دراسة عوامل أخرى. ويتم حساب سعر الصرف الضمني حسب الصيغة التالية⁽¹⁾:

$$\text{سعر الصرف الضمني} = \frac{\text{التكلفة الاقتصادية المحلية الجارية بالعملة المحلية}}{\text{القيمة المضافة للمشروع بالعملة الأجنبية}}$$

وتشمل التكاليف الاقتصادية المحلية البنود التالية: (الأجور والمرتببات، والمواد الخام والوسطية، والصيانة، والإحلال، والتجديد، وتكاليف ما تستخدمه العمالة الأجنبية من موارد محلية، وتكلفة الفرصة البديلة للتمويل المحلي، وتكاليف جارية أخرى).

أما القيمة المضافة فيمكن الوصول إليها بإحدى الطرق المشار إليها في النموذج الرئيسي للربحية الوطنية، إلا أنه يجب تحويل القيمة المضافة التي يتم الحصول عليها إلى قيمة مضافة بالعملة الأجنبية (دولار مثلا) على أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزي. مع الإشارة فقط في هذه النقطة إلى أن الدراسات تتوقع أنه في أفق 2005 يكون الاقتصاد الجزائري قد أتم القطيعة مع نمط التسيير الإداري واستبداله بتقنيات اقتصاد السوق ومن تم يتوقع إلغاء الوظيفة الإدارية لتنظيم وتطوير ومراقبة صرف العملات الأجنبية بالدينار الجزائري⁽²⁾.

_*

**_

(1)- عبد العظيم حمدي: دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، عالم الغد للدعاية والخدمات، مصر، ط2، 1999، ص212.

(2)- محمد فرحي: مرجع سابق، ص263.

4-3-5- الأثر على الاستقلال الاقتصادي:

إن تحقيق الاستقلال الاقتصادي أحد الأهداف التي تسعى إليها الدولة لذلك فمن الطبيعي معرفة أثر المشروع على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، إلا أنه ليس هناك حتى الآن نماذج لقياس ذلك كمياً، وإن كان من الممكن الاعتماد على بعض النماذج النظرية، وكما هو معروف فإن هدف الاستقلال الاقتصادي يتعارض مع مبدأ الميزة النسبية، فمبدأ الميزة النسبية يرشدنا إلى أن تخصص كل دولة في توفير السلع التي يمكن أن تنتجها بكفاءة أكبر، وتصبح كل دولة ذات ميزة نسبية عن الأخرى، فكل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بأرخص من البلاد الأخرى، ويسمح هذا التخصص بتصدير كميات أكبر من السلع، وهو ما يتيح القدرة على استيراد سلع تخصص فيها بلاد أخرى وتنتجها بسعر أقل. ورغم الإيجابيات التي تحققها الميزة النسبية إلا أن هذه الأخيرة تخلق أيضاً آثار سلبية كتأثيرها السلبي على هدف هام وجوهري من الأهداف الوطنية وهو التوظيف الكامل فهي تزيد من أزمة البطالة، كذلك مبادئها تقتض تساوي الأوزان النسبية للدولة، وتقارب مستويات ومعدلات النمو، وغياب هدف النمو وغيره من الأهداف. فالبلاد التي لا تريد أن تضع حياتها على كف رغبات الدول الأخرى تقوم بعمل مشاريع لا يتوافر فيها «الميزة النسبية» سعياً وراء الاستقلال الاقتصادي، لذلك يقال: أن قرار الاستقلال الاقتصادي قرار سياسي، أما اتباع مبدأ الميزة النسبية فهو قرار اقتصادي ينبع من مفهوم الكفاءة الاقتصادية على مستوى العالمي، ومنه فإن أمر اختيار المشاريع بناء على هذا الهدف متروك للدولة لكي تقرر⁽¹⁾.

4-3-6- نموذج القدرة على دخول المنافسة الدولية:

يهدف هذا النموذج إلى قياس مدى قدرة منتجات مشروع ما على دخول المنافسة الدولية ومدى الفرصة المتاحة الممكنة لتصديرها، وتكون الأهمية بالغة عند تقييم مشروع يعتمد على التصدير إذا تجاوز الحجم الاقتصادي لمنتجاته القدرة الاستيعابية للسوق المحلية. ويمكن أن يتم تحليل القدرة على المنافسة الدولية لمشروع استثماري بناء على النقاط التالية⁽²⁾:

1- ضرب الكميات المخصصة للتصدير في أسعار (FoB) للحصول على إجمالي المتحصلات من الصرف الأجنبي، ثم يتم تحويل السعر (FoB) إلى العملات المحلية باستخدام السعر المعدل للصرف الأجنبي، وبإضافة رأس المال المملوك وقيمة المعدات (المتحصل عليها

(1)- سيد الهواري: مرجع سابق، ص ص 106-446.

(2)- دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، مرجع سابق، ص 216.

الفصل الرابع: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

بالإنتمان خلال فترة الإنشاء) إلى قيمة المخرجات المتوقعة (*) عند أسعار التصدير، يتم الحصول على التدفقات الداخلي من النقد الأجنبي (FI) مقومة بالعملة المحلية؛

2- تقدير المدخلات الاستثمارية والجارية باستخدام الأسعار المعدلة والسعر (CIF) بالنسبة للمدخلات المستوردة المستخدمة في إنتاج السلع المصدرة، والذي يتم تحويله إلى العملات المحلية باستخدام السعر المعدل للصرف الأجنبي، وبإضافة المدفوعات المحولة إلى الخارج مثل: الأجر، وأرباح السهم، والفائدة على القروض الأجنبي... الخ، يتم الحصول على التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي (FO) للمشروع معبرا عنها بالعملة المحلية؛

3- حساب صافي التدفقات من النقد الأجنبي بطرح (FO) من (FI) ثم ضرب القيم الاسمية السنوية لصافي التدفقات من الصرف الأجنبي المحسوبة في معاملات الخصم المقابلة (a_t) فيتم الحصول على القيمة الحالية لصافي التدفقات من النقد الأجنبي، كما توضح الصيغة التالية:

$$\sum_{t=0}^n (FI - FO)_t a_t$$

4- تقدير المدخلات المحلية وكذلك المدخلات المادية الجارية وخدمات المرافق الأساسية (خدمات البنية الأساسية) والأجر المحلية وبتكاليفها الحقيقية، وتمثل هذه القيم الحقيقية للمدخلات من الموارد المحلية بـ (DR)، وبضرب القيم السنوية (DR) في معاملات الخصم (a_t) يتم الحصول على القيمة الحالية للمدخلات من الموارد المحلية بالعملات المحلية، والصيغة التالية

$$\sum_{t=0}^n DR_t . a_t \quad \text{توضح ذلك:}$$

5- بناء على الخطوات السابقة يمكن تقدير نموذج القدرة على المنافسة الدولية، كما

$$IC = \left(\frac{\sum_{t=0}^n (FI - FO)_t . a_t}{\sum_{t=0}^n DR_t . a_t} \right) \geq 1 \quad \text{توضحه الصيغة التالية:}$$

حيث: IC: نموذج قدرة منتجات المشروع على دخول المنافسة الدولية.

من حيث المبدأ يجب على الأقل أن يغطي صافي المتحصلات من النقد الأجنبي المدخلات من الموارد المحلية (IC ≥ 1).

(*)- من المنتجات الموجهة للتصدير والتي تقابلها تدفقات داخلة نقدية.

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

ولمعرفة الكفاءة التصديرية للمشروع تتم مقارنة نتائج الخطوة الخامسة مع معيار الحد الأدنى^(*) المقبول من القدرة على المنافسة الدولية (mc) حيث:

- $IC > mc$ المشروع قادرا على خوض المنافسة وبالتالي تصديره ممكنا؛

- $IC < mc$ المشروع غير قادر على خوض المنافسة وبالتالي يجب إعادة دراسته لرفع كفاءته التصديرية.

وفي حالة وجود عدة مشاريع متنافسة ينبغي ترتيبها تنازليا للمفاضلة بينها حيث تكون الأولوية للمشروع الذي له مؤشر القدرة على المنافسة الدولية (IC) أكبر.

وقد ازداد هذا الهدف في الآونة الأخيرة أهميته، وذلك لما يعرفه الاقتصاد الوطني من تحولات سريعة لمواجهة وتحدي العولمة التي تفرض على اقتصادنا دخول المنافسة الدولية بشتى الطرق، فالجزائر اليوم مجبرة على العديد من الإجراءات كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والشراكة مع الاتحاد الأوروبي...الخ.

4-4-1-4 محتملات تحميلية للربحية الوطنية

لا يكفي صافي القيمة المضافة الوطنية كنموذج رئيسي للربحية الوطنية ولا تكفي النماذج الإضافية لإظهار جوانب المنافع الاقتصادية والاجتماعية للمشروع الاستثماري، فهناك بعض الآثار المترتبة عن المشروع لم يتم تناولها بعد ولا يمكن التغاضي عنها عند تقييم المشروعات، والتي سيتم التطرق لأهمها في شكل وصفي - حيث أنه لا تتوفر حتى الآن نماذج سهلة ودقيقة لقياسها - كما يلي:

4-4-1-4 مرافق البنية الأساسية:

تعتبر مرافق البنية الأساسية (التحتية) ذات أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع. فالطاقة والمياه ووسائل النقل وخدمات البريد والمواصلات والأنشطة المصرفية والتسويقية والثقافية وخدمات الإسكان والتعليم والرعاية الاجتماعية والصحية وغيرها هي من

^(*)-بدونه لا يمكن المقارنة، تقوم الجهات المختصة بتحديد، قد يكون أكبر من الواحد الصحيح وقد يكون أقل (إذا أرادت الحكومة التحفيز والتشجيع على التصدير). وقد يتم تغييره من حين لآخر ليتماشى مع الواقع الاقتصادي المتغير.

الفصل الرابع: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

العناصر الأساسية للبنية التحتية التي لا يمكن لأي نهضة اقتصادية أن تقوم بدونها. كما أنها تحتل أهمية اجتماعية كبيرة، حيث تقدم خدمات أساسية وضرورية لجميع أفراد المجتمع، يولد هذا البعد الاجتماعي بعد آخر وهو البعد السياسي، حيث أن عدم حصول الجماهير على حاجتهم من هذه الخدمات بصورة مرضية قد يولد نوعاً من عدم الاستقرار السياسي⁽¹⁾. ويمكن النظر إلى أي مشروع جديد من خلال موقفين⁽²⁾:

1- وجود طاقات عاطلة (غير مستغلة) من مرافق البنية الأساسية في المناطق المقترحة لإقامة المشروع؛

2- هناك ندرة بالفعل إلى هذه المرافق وصعوبات واختناقات متعلقة بها.

وفي حالة وجود مرافق عاطلة يجب حساب التكلفة المتغيرة عن تلك الخدمات وهي تكون غالباً بأسعار السوق وتحميلها للمشروع، وبالتالي لا تظهر الحاجة في هذه الحالة إلى أي نوع من أنواع التقدير الخاص بالنسبة لتكلفة المرافق الأساسية عند تقييم المشروع، حيث تعتبر هذه المرافق متوفرة وممنوحة بالفعل للمشروع.

أما في حالة عدم وجود هذه المرافق الأساسية، وحين يصبح من الضروري إنشاءها لضمان نجاح تشغيل المشروع وذلك من خلال استثمارات إضافية، فإن تكاليف هذه المرافق الأساسية تصبح تكاليف مباشرة تدخل ضمن تكاليف المشروع نفسه، كإقامة خط كهربائي يصل بين المصنع والمركز الرئيسي للكهرباء.

والمشكلة تصبح معقدة لو كان تصميم وتوسيع المرافق الأساسية لتلبية احتياجات المشروع يحتمل أن يشاركه في الانتفاع بها بعض المشاريع الأخرى، كما أن المشكلة تتعقد أكثر في الحالات التي لا يمكن فيها تقدير التكاليف أو المنافع بشكل مباشر، بمعنى إذا لم يكن من الممكن تقدير نصيب المشروع من تكاليف هذه المرافق، فمن المنطق أن لا يحمل المشروع إلا بجزء معقول من هذه التكاليف والتي تناسب مع مدى ما يستخدمه المشروع منها.

(1) - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 521.

(2) - دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، المرجع السابق، ص 228.

4-4-2- تنمية المعرفة الفنية بالمجتمع:

يختلف دور المشروع في تنمية المهارات والمعارف في المجتمع حسب طبيعة ونوع التقنية السائدة في هذا المشروع أو ذلك، وطبيعة العمليات الإنتاجية المطلوبة ومستوى التعقيد فيها ومتطلبات التدريب المتواصلة لاكتساب المهارات والكفاءات الضرورية ومواكبة التطورات المتعاقبة في حقل الصناعة التي ينتمي إليها المشروع، وحسب نوعية أو طبيعة الروابط الأمامية والخلفية مع المشاريع الأخرى في المجتمع⁽¹⁾، وباختلاف الموقع الذي يقام فيه وذلك نظرا لاختلاف مستويات نمو هذه المناطق وتفاوت تمسكها بالأساليب التقليدية. وبشكل عام إقامة مشاريع ضخمة ومجهزة بمعدات وتقنيات متطورة تساهم في تنمية القدرات والكفاءات والمهارات لدى العاملين في الدولة المقام فيها المشروع. بل وأكثر من ذلك فالمشاريع تحدث تعديلات في القيم التقليدية وفي مفاهيم وسلوك المجتمع وتخلق لدى أبنائه روح الاستثمار والتجارة والانضباط، وبالتالي تحدث تعديلا أساسيا لمتطلبات التنمية الاقتصادية. والمشكلة هي أنه يستحيل قياس هذه المساهمة للمشروع في المجتمع قياسا كميًا. غير أنه من الضروري إبرازها -على الأقل- في صورة وصفية⁽²⁾. وعلى الدول النامية تجنب الإمعان في إقامة مشاريع معقدة والتمادي في ذلك، فينبغي أن تكون ملائمة مع مدى توافر عناصر الإنتاج المختلفة في هذه الدول، وما إذا كانت تشكو من ندرة رؤوس الأموال أم ندرة العمالة، وذلك لما ينجم من آثار سلبية، فقد تجبر الدول -وبخاصة تلك التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة- على استيراد العديد من العمال الأجانب، وتحميل ميزانيات هذه المشاريع أعباء مالية كبيرة تمثل اقتطاعات من صافي القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها هذه المشاريع، مما يجعل القيمة المضافة الوطنية أقل بكثير من القيمة المضافة المحلية، وهو ما سوف ينعكس سلبيا على ميزان مدفوعات الدولة وقدرة المشروع التحصيلية⁽³⁾.

4-4-3- حماية البيئة:

البيئة هي الوسط الطبيعي للكرة الأرضية بمختلف مكوناته، والإنسان باعتباره أحد مكونات هذا الوسط فقد ارتبطت حياته ومصيره به منذ الأزل. وفي سبيل استمرار حياته فوق الأرض كان

(1)-قاسم ناجي حمندي: مرجع سابق، ص 284.

(2)-سمير محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص 264.

(3)-قاسم ناجي حمندي: المرجع نفسه، ص 283.

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

عليه أن يبدأ صراعه مع هذا الوسط محاولا تذليل الصعوبات التي تعترضه^(*). وهذه النشاطات إنما هي شكل من أشكال الإفساد والتدمير في الأرض، ولكنها حتمية لأنها مرتبطة بحياته وبضمان استمرار بقائه فوق هذه الأرض، وبتصميمه وإقامته للمشاريع من أجل إشباع حاجاته المتزايدة يكون قد أضاف عاملا جديدا يدمر بواسطته البيئة التي يعيش فيها. وأمام استفحال ظاهرة تدمير البيئة والمصادر الطبيعية، ظهر الوعي بأهميته مواجهة هذه الظاهرة لأنه أصبح واضحا اليوم أن تدهور البيئة والمصادر الطبيعية يمكن أن ينتج عنه فقد حقيقي في معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعرقلة حقيقية للهدف الأساسي للتنمية وهو الحفاظ على تحسين دائم في رفاهية الإنسان (استدامة التنمية). وقد ترجم هذا الوعي في الجزائر إلى سلوكات وسياسات تصب كلها في اتجاه الحد من هذا التدهور، والذي يمكن ذكر أهمها باختصار كما يلي⁽¹⁾:

أولاً: بالنسبة للتلوث البيئي الحضري: والذي مصدره التلوث الناجم عن الفضلات والنفايات المطروحة من قبل سكان التجمعات السكانية، وتنقسم إلى نفايات صلبة وسائلة. فإن هذا النوع من التلوث لا يحظى بالاهتمام الهادف إلى التخلص منه أو على الأقل الحد من خطورته لأن ما يميزه هو غياب سياسة واضحة فعالة للتكفل بالمعضلة والتخلص منها بطرق علمية، حيث تبقى البلديات بإمكانياتها المتواضعة المادية والبشرية تقوم بالأعمال الروتينية (الجمع الغير فعال والنقل والتفريغ) في الأماكن المخصصة لذلك والتي تقع في المحيط الحضري^(*) دون دراسة معمقة لاختيار مواقعها ودون فرز لها.

وما يميز هذا الجانب هو ضعف الإنفاق العام على حماية البيئة، حيث أن نصيبه خلال الفترة (1980-1990) هي 1,18 % من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم ضعف هذه النسبة بالنظر للمخاطر المحدقة بالبيئة، إلا أنها ما لبثت أن انخفضت خلال الفترة (1990-2000) حيث وصلت إلى 0,48 % من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انحسار النشاط الاقتصادي والظروف التي مرت بها الجزائر خلال هذه العشرية. وأمام هذه المعضلة ينبغي إخضاع هذا النشاط إلى قواعد اقتصادية لضمان الفعالية والقدرة على المراقبة من قبل الجهات الوصية وهذا عن طريق التخلي عن هذا النشاط للقطاع الخاص، مع اعتباره من الخدمات العامة، وليس باعتباره قطاع غير قابل للتجزئة

^(*)-مثل إزالة الغابات وحرقها، تغيير مجاري الوديان...الخ.

⁽¹⁾-خالد ، صالح: السياسة الجبائية في الجزائر وإشكالية حماية البيئة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة، ع2، 2004، ص128.

^(*)-هو المجال الذي يتم تحديده من طرف الوالي أو المجلس الشعبي ألولائي، وقد يضم إلى جانب البلدية المعينة بعض المناطق الأخرى خارج حدود البلدية.

بحيث يصعب على القطاع الخاص -الذي يسعى إلى تحقيق الربح- أن يحقق منفعة عامة.

ثانيا: بالنسبة للتلوث الصناعي: في سبيل تحقيق استراتيجية التنمية عمدت الجزائر منذ نهاية الستينات من القرن الماضي إلى استيراد وتركيب المصانع أملا في تحقيق ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية بتحويل التكنولوجيا، وقد تم هذا في الوقت الذي عمدت فيه البلدان الصناعية إلى التخلي التدريجي عن التكنولوجيا التي لا تعبر الكثير من الاهتمام لمعيار البيئة كأحد المعايير التي تحدد جدوى المشاريع الصناعية. وذلك بفعل الوعي والضغط الذي أصبحت تمارسه المنظمات والجمعيات التي تدافع على البيئة، وهو ما دفع بهذه البلدان إلى تقسيم العمل بينها وبين البلدان النامية حيث تخلت عن الصناعات التي لها مخاطر على البيئة مثل الصناعات الاستراتيجية، وبعض الصناعات التحويلية... الخ، وتخصصت في الصناعات التي تعتمد على تكنولوجيا أقل ضرر على البيئة مثل الصناعات الإلكترونية، والصناعات الإعلامية... الخ، وتطوير تكنولوجيتها في الاتجاه الذي يجعل من البيئة أحد المعايير التي تحدد نجاحها، يقابل في الجزائر غياب استراتيجية واضحة تتبنى معيار لحماية البيئة تحدد على أساسه جدوى المشاريع ، جعل أغلب المشاريع وخاصة المشاريع الصناعية تساهم في تدمير البيئة والمصادر الطبيعية بشكل كبير. فالجزائر كانت تهدف من وراء ذلك تحقيق نمو اقتصادي، ولكن لا يوجد خيار فلا بد أيضا من حماية البيئة والحد من الأخطار المترتبة عن ذلك، ولكن أيضا بالشكل الذي لا يعمل على كبح التطور الاقتصادي للمجتمع، والوصول إلى هذا الهدف يكون عن طريق المدخل الاقتصادي للظاهرة بتبني سياسات جبائية^(*) تعمل على استمالة الجهات الملوثة لتبني الخيارات، فهذه الأداة لا تتيح للملوث حدا من التلوث مسموح به مجانا بل أن أي قدر من التلوث يكون له ثمن يدفعه، وهو ما يحثه على انتهاج سلوك العقلانية الاقتصادية، بمعنى أن الضريبة البيئية تدفعه إلى تبني سلوكيات تحافظ على البيئة.

كما يجب أيضا القيام بتحليل منظم وتخطيط وتصميم جيد لمشاريع التنمية لحماية البيئة في المراحل المبكرة لهذا المشروع، فبدون ذلك لا يمكن التعرف على المشاكل المحتملة وفي الوقت

^(*)- هي أحد الأدوات الاقتصادية تستعمل للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحديد فعاليتها بنوع السياسات والتدابير الجبائية التي يتم وضعها وتلخص فيما يلي:

-سياسة جبائية تعويضية: تضم (الإتاوات، الرسوم التي تدفع مقابل منفعة خاصة).

-سياسة جبائية تحفيزية: تعرف بالسياسة الوقائية، لأنها تعمل على فرض الرسوم التحفيزية لتجنب إلحاق الأضرار بالبيئة.

الفصل الرابع: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

المناسب لقياس المنافع والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية وتحديد خيارات التنمية⁽¹⁾، لذلك ومن أجل حماية البيئة يتم حصر الآثار الإيجابية للمشروع وتمثل جانب المنافع للبيئة وحصر الآثار السلبية وتمثل أضرار للبيئة ومن ثم تكلفة اجتماعية لا بد أن يتحملها المشروع الذي قد لا يقبل إلا بعد اتخاذ الإجراءات التي تضمن تركيب أجهزة ومعدات لمعالجة تلك الآثار الضارة وتقليلها إلى أقل درجة ممكنة، ويتم قياس هذه الآثار لاتخاذ ما يراه المجتمع بشأن المشروع سواء برفضه أو نقله من موقعه المقترح إلى موقع آخر أكثر أماناً منه على المجتمع، مع تركيب أجهزة ومعدات معينة ووضع الشروط اللازمة لحماية البيئة من الآثار الضارة للمشروع والتي تمثل في النهاية إضافات على تكاليف المشروع كلها. وقد تتحمل الدولة جزء من هذه التكاليف باعتبارها تكاليف اجتماعية تؤخذ في الاعتبار عند تقييم المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، وخاصة إذا كانت ستؤثر بقوة على الربحية التجارية للمستثمر وكان المجتمع في حاجة ماسة لمثل هذه المشاريع⁽²⁾. ومشكلة التقييم تتعدّد أكثر عند تقييم الآثار غير المباشرة الإيجابية والسلبية للمشاريع على البيئة، وذلك لأن العديد من التغيرات^(*) التي تظهر عند التحليل تعتبر صعبة القياس، ولكن تلجأ بعض الأجهزة إلى قياسها عن طريق الاستقصاءات، وحساب التكاليف غير المباشرة المترتبة على علاج الآثار السلبية للمشاريع سواء على العاملين في المشروع أو على المواطنين في المجتمع بصفة عامة.

وقد أمكن بواسطة الحسابات الآلية التعامل مع تلك المشكلة وحساب التأثيرات المختلفة على الاقتصاد الوطني، وتندرج تحت تلك التأثيرات غير مباشرة التي يصعب قياسها التأثير على القيم الثقافية والحضارية والأخلاقية والعادات والتقاليد، والآثار العكسية لهذه المتغيرات على أداء المشاريع ذاتها⁽³⁾. تجدر الإشارة إلى ضرورة البحث على أقل الحلول تكلفة لحماية البيئة وتحديد آثار هذه الحلول سواء على الربحية التجارية أو الربحية الوطنية للمشروع، وفي حالة كون المشروع ليس له جدوى من جهة حماية البيئة يمكن إعادة النظر في كثير من جوانب المشروع مثل اختيار موقع آخر للمشروع وتركيب معدات معينة أخرى، وقد يصل الأمر إلى تقديم الحكومة لإعانات وهبات بشرط أن يكون المشروع مفيداً للاقتصاد الوطني بالنماذج الأخرى الخاصة بتقييم الربحية الوطنية للمشروع، ومن ثم فإن تقييم الجوانب البيئية يتحول من قضية فنية إلى قضية ذات

(1)- سعد طه علام: مرجع سابق، ص 139.

(2)- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص 407.

(*)- تتعلق بالجوانب الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالجوانب البيئية مثل: القيم الثقافية والحضارية... الخ.

(3)- حمدي عبد العظيم: مرجع سابق، ص 215.

صبغة اقتصادية واجتماعية وهذا الجانب كثيرا ما لا يلتفت إليه⁽¹⁾.

وفي الأخير يمكن القول أنه بالرغم من القصور المصاحب للتقييم الاقتصادي للآثار المشاريع على البيئة إلا أنه من المهم أن يتم عمل ذلك التحليل، لأنه مفيد بدرجة كبيرة في الإمداد بتقديرات أكثر دقة عن الآثار البيئية، وبذلك يتم عمل تقييم أكثر توازنا للمشاريع المقترحة غم الحالات التي يفشل فيها التقييم الاقتصادي في الإمساك بآثار معينة لا يمكن قياسها كميًا، حيث يتم تضمينها نوعيا (وصفيا). المهم هو التعرف على الآثار الرئيسية للمشاريع وتضمن احتواء تلك الآثار في تقييم المشروع⁽²⁾.

4-4-4- الأثر على الأخلاق العامة وجودة الحياة المعنوية:

إن تقييم المشاريع من منظور إسلامي لا بد وأن يختلف اختلافا جوهريا عن تقييم المشاريع من منظور الاقتصاديات الأخرى، ففي هذه الأخيرة تجد خلفية أساسية حاكمة وهي فصل الدين عن الاقتصاد، أما تقييم المشاريع من منظور إسلامي فهو ينطلق من منطلق آخر يختلف تمام الاختلاف عن هذا المنطق، ذلك أن التقييم هنا يبدأ ويعتمد على النظام الاقتصادي الإسلامي، والنظام الاقتصادي الإسلامي مبني بالضرورة على ربط الدين بالاقتصاد، لذلك لا بد وأن يحدث تغييرات جوهرية في النظر إلى الأمور، فمثلا قد يركز بعض الباحثين على مفهوم البعث والحساب عبر الدنيا والآخرة في حين يركز البعض الآخر على الحلال والحرام، بينما يركز آخرون على النظر فيما يحدث نتيجة دمج القيم المادية مع القيم الروحية، وآخرون يركزون على وظيفة المال أو على كيفية التصرف فيه من حيث الإسراف أو التبذير أو الاكتناز، كما يحاول البعض بناء نموذج للرفاهية الإسلامية... الخ. وهذا التنوع في النقاط وفي التركيز الذي تثيره الشريعة الإسلامية الغنية بالفكر والإيمان، سيكون متعة للدارسين في الاقتصاد الإسلامي، ومهما حاول الإنسان أن يجمع الخيوط في بحث أو عدة بحوث حول هذه المواضيع، فإنه سيكتشف دائما أنه لن يستطيع السيطرة على فيض ونعمة الرحمان في تعليم خلقه. فالقيم الإسلامية كلها موجهة لبناء الإنسان خلفية الله في الأرض، سواء في علاقته مع أخيه الإنسان رئيسا أو مرؤوسا وعميلا أو متعاملا، أو في علاقته بماله وبنيه ونتج عن هذه الحقيقة أن تكون في غاية الجودة تلك الحياة التي رسمها الله تعالى لعباده، فمقاصد الشريعة الإسلامية معروفة وواضحة، وهي جلب مصلحة للإنسان ودفع المضرة

(1)- دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، مرجع سابق، ص 233.

(2)- سعد طه علام: مرجع سابق، ص 192.

عنه، قال الله عز وجل : [وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ]، [الأعراف: 96] وقال الله تعالى: [وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا] [الإسراء: 72] وقال تعالى: [وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ] [التوبة: 105]، وقال الله عز وجل: [فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا] [الكهف: 110]، وواضح أن جودة الحياة لخلفية الله في الأرض لها معيارها الإلهي، وتحسين جودة الحياة من هذا المنظور الإسلامي هو الجوهر وهو الهدف النهائي من أي نشاط إنساني، وهو لذلك أساس الاقتصاد الإسلامي، ويمكن تشبيه جودة الحياة الروحية والمعنوية بجذع الشجرة الذي تستمد منه كل فروعها (تستمد منها شجرة أهداف الاقتصاد الإسلامي). فالأهداف الاقتصادية الإسلامية تتلخص في أقصى إشباع للحاجات الروحية والمادية المتزايدة لأفراد المجتمع عبر الزمن. في ظل التخصيص والتشغيل الكفاء لموارده وإمكانياته، وذلك من منطلق جودة الحياة الروحية والمادية (بمنظور إسلامي)، والتي هي كما سبق قوله جذوع شجرة أهداف الاقتصاد الإسلامي وبالتالي الأساس الذي تبنى عليه، فجودة الحياة الروحية لا المادية هي الأساس وهي المعيار الحاكم لأي مشروع استثماري، وأي مشروع استثماري يؤثر تأثيراً سلباً على الأخلاق العامة يعتبر مرفوضاً ويجب تعديله، وأي مشروع يؤثر على جودة الحياة المعنوية للإنسان المسلم يعتبر مشروعاً مرغوباً، ويجب تعديل البدائل لأي مشروع لاستيفاء هذا الشرط، لأنه في الأخير لا يجب على الإطلاق أن ننسى سبب وجودنا في هذه الدنيا والحدود المفروض أن نعيش في حدودها⁽¹⁾.

بعد عرض نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الربحية الوطنية يتم استخلاص ما يلي:

1- عند تقييم المشاريع من وجهة نظر الربحية الوطنية يجب أن يتضمن التقييم الاقتصادي الجوانب الاجتماعية حتى يكون هذا التقييم كاملاً وشاملاً. وذلك باستخدام العديد من النماذج تقيس مدى مساهمة المشروع في تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الوطنية، حيث أن هذه الأهداف والنماذج يختلف وزنها وأهميتها من اقتصاد دولة إلى اقتصاد دولة أخرى بل للاقتصاد الوطني الواحد من مرحلة إلى أخرى.

(1)-سيد الهواري: مرجع سابق، ص 447.

الفصل الرابع:..... نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

2- أساس تقييم المشروع باستخدام النموذج الرئيسي هو معرفة مدى مساهمته في الدخل الوطني أي معرفة مدى صافي القيمة المضافة الوطنية، ومن ثم تقييم أثر المشروع على الدخل الوطني خلال عمره الاقتصادي، ويعتبر مؤشر لمدى سلامة المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني. ويتم ترتيب المشاريع التي تحقق قيمة مضافة صافية وطنية موجبة، وإعادة النظر وتعديل في المشاريع التي تحقق قيمة مضافة صافية وطنية سالبة، ثم المفاضلة بينها وفقا لدرجة الندرة في الموارد المختلفة (اختيار الكفاءة النسبية).

3- عند تقييم المشاريع الاستثمارية بنماذج الربحية الوطنية فإن المسألة لا يجب أن تعتمد على دراسة نموذج واحد فقط (نموذج صافي القيمة المضافة مثلا)، وذلك لأنه في الغالب تجد المقيم يبحث عن ما إذا كان المشروع مفيدا للاقتصاد الوطني من جوانب إضافية أخرى اقتصادية واجتماعية، وذلك لتعدد الأهداف الوطنية والقيود الاجتماعية والسياسية واتسامها بالتغير من مجتمع إلى آخر، ولنفس المجتمع من فترة إلى أخرى، وهو ما يعني أن نماذج الربحية الوطنية للمشاريع تبدو كلها مترابطة مع بعضها البعض، وما يزيد هذا الترابط اشتراكها كلها في قياس أثار المشروع على الاقتصاد الوطني، ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية للمجتمع في مرحلة معينة، فقط الأمر لا يستوجب استخدامها كلها في نفس الوقت لتقييم المشاريع، فالأمر يرجع إلى المختصين بالتقييم في اختيار النماذج المناسبة تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية.

4- هناك بعض الآثار المترتبة عن المشاريع يصعب قياسها كليا باستخدام النماذج، تعتبر ضرورية عند تقييم المشاريع من وجهة نظر الربحية الوطنية، فهي تحدد مدى سلامة المشاريع على المجتمع، لذلك يتم احتواء وتضمين تلك الآثار عند تقييم المشاريع من خلال منهج وصفي للآثار التي قد تتركها في المجتمع.

الفصل الرابع: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس الربحية الوطنية

الفصل الخامس:

محدودية تطبيق نماذج التقييم الاقتصادي

- مبررات الأخذ بالتقييم الاقتصادي للمشاريع في الدول النامية.
- نتائج استثمارات الدول النامية.
- بعض الانتقادات الموجهة للتقييم الاقتصادي.

تمهيد :

لقد قامت الدول النامية بتطبيق نماذج التقييم الاقتصادي- المقترحة عليها من طرف الاقتصاديين الغربيين، والهيئات والمؤسسات المالية الدولية^(*) - من منطلق الكفاءة التخصيصية للموارد للتأكد من أن المجتمع يخصص موارده بأفضل طريقة للاستفادة القصوى منها، وهذا من أجل تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع والخروج من دائرة التخلف. وتقوم هذه النماذج على أساس نماذج الحساب الاقتصادي والاجتماعي سواء كانت مشاريع عامة أو خاصة، غير أنها مبنية على أساس التقييم المالي، وقد انتهجت الدول النامية هذه السياسات لإلتزامها بالمصلحة الوطنية العامة، فالمجهودات كانت جبارة والتضحيات معتبرة، إلا أن النتائج كانت سلبية والحالة التنموية أصبحت معتلة ومشوهة، وذلك زاد في تعميق المشاكل وخلق أزمات أخرى أكثر تعقيدا، كل هذا يدعو إلى طرح العديد من التساؤلات حول مدى تطبيق هذه النماذج بصورة فعالة في تقييم المشاريع الاستثمارية، وحول مدى ملائمة هذه المناهج وخصوصيات الاقتصاديات النامية.

لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية:

-مبررات الأخذ بالتقييم الاقتصادي للمشاريع في الدول النامية.

-نتائج استثمارات الدول النامية.

-بعض الانتقادات الموجهة للتقييم الاقتصادي.

(*)-كالبنك الدولي، والصندوق المركزي للتعاون الفرنسي، وصندوق النقد الدولي...الخ.

5-1- مبررات الأخذ بالتقييم الاقتصادي للمشاريع في الدول النامية:

إن التقييم الاقتصادي بدأ إبرازه لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عندما تم تشكيل لجنة عام 1950 لتوحيد الأسس والمبادئ التي يجب تطبيقها عند استخدام تحليل التكلفة والعائد، وقد وضعت اللجنة توصياتها فيما يسمى "بالكتاب الأخضر" والذي تضمن تطويرا مهما مثل⁽¹⁾:

- 1- ضرورة تسعير بنود المدخلات والمخرجات وفقا لأسعار الفرصة البديلة أو الأسعار المرجعية؛
- 2- عدم اقتصار التحليل على التكاليف والعوائد المباشر بل يجب أن يشمل أيضا غير المباشرة؛
- 3- هناك عوامل خارجية وتأثيرات أخرى غير مباشرة وغير ملموسة يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

فقد كان تقييم المشاريع يتم بطريقة بسيطة قبل عام 1950، إذ كان ينحصر في تقدير إيرادات وتكاليف المشروع مقومة بالأسعار الجارية ثم تقدير القيمة الحالية للأرباح الصافية للمشروع باستخدام سعر الفائدة السائد في السوق كسعر خصم، وكانت تستخدم هذه الطريقة في تقييم المشاريع سواء كان التقييم من وجهة نظر المشروع الخاص أو من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، وذلك بعد استبعاد بعض المدفوعات التمويلية، وعلى المستوى النظري اعتمدت هذه الطريقة على فروض النظرية الكلاسيكية، وكانت أهم الانتقادات التي وجهت لها هي:

استخدام أسعار السوق لتسعير المدخلات والمخرجات وكذلك سعر الفائدة للسوق كسعر خصم، فاستخدام أسعار السوق لا يعبر عن القيم الحقيقية لا تضاح قصوره عند التطبيق، كذلك سعر الفائدة في السوق لا يمكن الاعتماد عليه لكونه لا يعبر تعبيراً دقيقاً عن تكلفة الفرص البديلة لعناصر الانتاج المستخدمة وبالتحديد عنصر رأس المال، ونظراً لأن التقييم الاقتصادي للمشروع يهتم أساساً بما يمكن أن يعود على المجتمع بمنافع حقيقية مقابل ما يتحملة من تكاليف حقيقية، يتم اختيار المشاريع التي تحقق أعلى منفعة للمجتمع، مع زيادة كفاءة الموارد المستخدمة، مما يستلزم استخدام الأسعار التي تعكس تفضيل المجتمع، والندرة النسبية للموارد، وتكلفة الفرصة البديلة عند التقييم الاقتصادي للمشروع، من هنا جاءت فكرة استخدام الأسعار المرجعية وسعر الخصم الاجتماعي- قد تم التطرق لهما بالتحليل والشرح في الفصول السابقة- فالأسعار المرجعية كما تم التطرق لها هي الأسعار التي يمكن أن تسود السوق إذا ما توفرت ظروف المنافسة الكاملة التي تحقق التوزيع الأمثل للموارد.

(1)- سعد طه علام: مرجع سابق، ص2.

نظرا لعدم توفر ظروف المنافسة الكاملة في الحياة الاقتصادية في معظم بلدان العالم وخاصة في الدول النامية، فإنه يكون من الضروري تعديل أسعار السوق السائدة، لتقترب من الأسعار المرجعية⁽¹⁾. يمكن إرجاع الأسباب التي تخلق الانحرافات في أسعار السوق في الدول النامية إلى النقاط التالية⁽²⁾:

5-1-1- سوق السلع:

إن ضيق السوق المحلي في الدول النامية يجعل إنشاء مشروع استثماري جديد لإنتاج سلعة أو خدمة معينة له تأثير كبير على المحيط الاقتصادي الذي سينشط فيه، حيث سيكون تأثيره قوي على نظام الأسعار القائم بالنسبة للسلع التي سيقوم بإنتاجها. بالإضافة إلى تدخل الدولة لحماية الإنتاج المحلي من منافسة الواردات من خلال الإعانات والحماية الجمركية التي تضعها، حيث تجعل من السعر السائد لهذه السلع غير تنافسي وبالتالي غير ناتج عن توازن العرض والطلب لهذه السلع، وهذه الوضعية تجعل من الأسعار السائدة في سوق السلع لا تعبر عن ندرة السلع أو وفرتها ولا تمكن من توجيه الموارد بفعالية.

5-1-2- سوق العمل:

إن الأنظمة السياسية القائمة في الدول النامية، ورغبة منها في حماية حقوق العمال تسمح لهم بإنشاء منظمات نقابية لتدافع عن حقوقهم، كما تضع قوانين لتحديد الحد الأدنى للأجور، ولا تترك ذلك لحركة العرض والطلب، والتي تجعل من الأجور سعرا توازنيا لسوق العمل، بالإضافة إلى البطالة المرتفعة والتي تدفع بحكومات هذه الدول لتشجيع التشغيل وزيادة فرص العمل وتجعل هذا الهدف أحد أولوياتها في خططها التنموية، ناهيك عن الحالات الأخرى أين تظهر فوارق كبيرة في الأجور دون ارتباط ذلك بالمردودية وبمستوى الكفاءة، بالإضافة إلى تقديم إعانات لفئات العمل، وعلى هذا الأساس يصبح الأجر السائد في هذه الدول لا يعبر عن الانتاجية الحدية للعمل.

(1)- حميمص عزرز: مرجع سابق، ص104.

(2)- مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص294.

5-1-3- سوق رأس المال:

تعاني أسواق رؤوس الأموال في الدول النامية من نقص دائم في الادخار اللازم لتمويل المشاريع الاستثمارية، بسبب انخفاض مستوى معيشية الأفراد لضعف المداخيل واتساع فئات العمال والتي توجه مداخيلها لدائرة الاستهلاك. لكن رغم هذا النقص في رؤوس الأموال تجد معدلات الفائدة منخفضة لكونها معدلات مدعمة بسبب سياسة الحكومة لتشجيع الاستثمار، وفي هذه الحالة لا يمكن القول بأن معدلات الفائدة السائدة في الدول النامية هي أسعار للتوازن بين عرض وطلب رؤوس الأموال، وبالتالي فهي لا تعبر عن تكلفة الفرص البديلة لعنصر رأس المال.

5-1-4- سوق العملة الصعبة:

إن أغلب الاقتصاديات في الدول النامية تعاني من التضخم الحاد في أسعارها الداخلية بحيث تكون غير متلائمة مع الأسعار الدولية، وبالتالي تجد أسعار الواردات باستخدام سعر الصرف الرسمي تصبح أقل من أسعار السلع المنتجة محليا ما يدفع المستهلك المحلي يفضلها، وهذا يشكل خطرا على الصناعات المحلية، مما يجعل هذه الدول تسعى لحمايتها من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات، أو تعمل على تحديد الكميات المستوردة، وينتج عن هذا إعطاء قيمة أكبر للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وهكذا تصبح أسعار الصرف الرسمية ليست أسعارا لتوازن العرض والطلب على العملة الصعبة، بالإضافة لهذا تجد أن معظم البلدان النامية تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها مما يدفعها إلى جعل تحقيق توازنه أحد أهدافها التنموية التي تسعى إلى تحقيقه بتطبيق سياسات ضريبية وجمركية معينة، وتقديم إعانات لصادراتها، مما يجعل أسعار الصرف الرسمية مرة أخرى لا تعكس القيمة الحقيقية للعملة الصعبة.

5-1-5- الضرائب وسوء توزيع المداخيل:

إن بنية توزيع المداخيل في الدول النامية غير عادلة مما يجعل من أثر المشروع على توزيع هذه المداخيل أمرا هاما، كما أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال سياساتها النقدية - رغم أن النموذج النيوكلاسيكي قائم على عكس ذلك - يجعل من هذا النظام القائم، غير حيادي بالنسبة لنظام الأسعار، وعلى أساس كل هذا - كما يشير أصحاب هذه النظرية - فإن فرضيات النموذج النيوكلاسيكي غير مؤكد في الدول النامية، مما يعطي تبريرات قوية لصالح تحليل التكاليف والمنافع واستخدام نظام أسعار مرجعي.

إلا أن الملاحظة الدقيقة لهذه الجوانب تؤكد هذه التبريرات، لكن بالإضافة إلى ذلك تجدها لا تخص فقط الدول النامية بل سائدة في العديد من الدول المتقدمة.

كما توجد تأثيرات أخرى كتلك الخاصة بالشركات الاحتكارية والشركات المتعددة الجنسية، وتأثير التكتلات بمختلف أنواعها ضمن الساحة الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، والتي زادت من تعقيد الحياة الاقتصادية.

وتداركا للنقص الذي تعاني منه معظم الدول النامية في مجال تقييم المشاريع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني (خصائص اقتصادياتها، ضعف وعدم دقة معلوماتها وإحصائيتها، ندرة المختصين في هذا المجال...). كذلك النقص الذي يتصف به معيار الربحية التجارية في هذا المجال، اتجهت جهود الاقتصاديين إلى إدخال تطوير كبير على كل من المستويين النظري والتطبيقي وشملت المناهج وأساليب التسعير وكيفية تصويبها ومعدلات الخصم وكيفية تحديدها، وكذلك إمكانية التطبيق في المشاريع العامة والخاصة وأساليب التحليل وعناصره ومكوناته، وبما يناسب ظروف واحتياجات الدول النامية، وقد استهدف هذا التطوير إقامة بعض الجسور عبر الفجوة الموجودة بين تقييم الربحية الوطنية للمشروع وتقييم الربحية التجارية له، بتحديد أكثر ترجمة الأهداف الوطنية إلى نماذج واضحة لتقييم ومفاضلة المشاريع بحيث تستطيع هذه النماذج الجمع بين اتساع الرؤية والدقة الحسابية في احتساب كل من التكلفة والمنفعة الوطنية للمشاريع، ترشيدا للاستثمار الوطني وتوصلا إلى تنمية اقتصادية واجتماعية مقبولة وطنيا في معدلاتها ومضمونها⁽¹⁾.

5-2- نتائج استثمارات الدول النامية:

لقد انتهجت الدول النامية طيلة العقود الخمسة الأخيرة من القرن الماضي سياسات تنموية واسعة بدلت فيها مجهودات وتضحيات جبارة أدت إلى نمو اقتصادي ليس له سابق في التاريخ، فقد زاد الناتج الداخلي بمقدار خمس مرات فيها، وزاد متوسط الدخل الفردي بأكثر من الضعف، وأقامت هذه البلدان أجهزتها الإدارية وهيكلها الأساسية ونمت مواردها الطبيعية، كما كان هناك تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة. غير أنه بجانب هذه الإنجازات المهمة كانت هناك نتائج سلبية زادت من تعمق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، كما أن هذه الفجوة بداخل هذه البلدان ازدادت بدورها، بسبب ضعف الأداء الاقتصادي الذي لم يعكس الموارد والمعطيات المادية والطبيعية والمالية والبشرية التي سخرت، الشيء نفسه بالنسبة لحجم الاستثمارات والجهود التي

(1) - مسيكة بوفامة، ز/ بعداش: المرجع السابق، ص295.

بذلت خلال الفترة، كل هذا كان تعبير عن فشل المسار الذي اتبع في الدول النامية، الذي طرحت بشأنه العديد من التساؤلات من العديد من المثقفين والمختصين وغير المختصين (أفراد عاديين). ولقد اتضح وتجلي ذلك أكثر ابتداءً من الثمانينات من القرن الماضي، حيث وصل هذا التساؤل إلى النقد وإلى مستوى المحاكمة من أجل محاسبة من كان السبب، وذلك لما أدى إليه هذا النهج من استنزاف لموارد الدول النامية، وضياع فترات طويلة من حياة هذه الشعوب المليئة بالمجهودات والتضحيات، هذا بالإضافة لما أدت إليه من تعميق لمظاهر التخلف في هذه الدول، إضافة إلى ظهور مشاكل أخرى ناتجة عن هذا المسار كأزمة المديونية، والتبعية التكنولوجية والغذائية، وعدم الاستقرار الداخلي، وفقدان الثقة بين شعوب هذه الدول وحكوماتها وغير ذلك. وفيما يلي سيتم إبراز بعض صور تعميق التخلف وتشويه المعالم الاقتصادية لهذه الدول، وبروز مشاكل وتحديات ورهانات أخرى، أدت بها إلى متاهات حولتها عن اهتماماتها الأساسية ألا وهي تحقيق التنمية المستدامة⁽¹⁾.

5-2-1- نتائج الاستثمار في القطاع الصناعي:

لقد خصصت مبالغ مالية ضخمة للاستثمار في هذا القطاع، نتيجة لمعدلات الاستثمار العالية، التي تطلبتها استراتيجيات التنمية المتبعة في أغلب الدول النامية، جعلت من معدلات الاستثمار فيها أعلى مما هي عليه في الدول الصناعية الرأسمالية، فبينما كان معدل الاستثمار يمثل 20,7 % من الناتج الوطني الخام في الفترة (1960-1970) في الدول النامية مقابل 23,2 % في الدول المتقدمة، أصبح يمثل 26,3 % مقابل 22,7 % ووصل سنة 1985 إلى 24 % مقابل 20% في الدول المتقدمة الصناعية، وكل هذا أدى إلى إعطاء معدل نمو مرتفع في الإنتاج الصناعي مقارنة مع نظيره في الدول المتقدمة⁽²⁾، والجدول التالي يؤكد ذلك:

الجدول رقم (5): نسبة كل من الاستثمار الداخلي الخام والإنتاج الصناعي من الناتج

الداخلي الخام لسنة 1985.

(1) -مسيكة بوفامة، ز/ بعداش: مرجع سابق، ص ص279-293.

(2) -مسيكة بوفامة، ز/ بعداش: المرجع نفسه، ص280.

الفصل الخامس:.....محدودية تطبيق نماذج التقييم الاقتصادي

دول	نسبة الإنتاج الصناعي من الناتج الداخلي الخام	نسبة الاستثمار الداخلي الخام من الناتج الداخلي الخام
دول متقدمة	34 %	20 %
دول نامية	36 %	24 %

المصدر: مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع السابق، ص281.

إن النظرة السطحية لهذه الإحصائيات تجعلنا نعتقد أن الدول النامية هي الأكثر تطور، لكن الحقيقة هي عكس ذلك إذا ما تم استعمال الأرقام المطلقة وليس النسبية، والجدول التالي يؤكد ذلك:

الجدول رقم (6): اتجاهات اقتصادية واجتماعية في الدول النامية للفترة (1987-1965)

العمر المتوقع		نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (دولار)		الناتج الداخلي الخام سنة 87(مليار دولار)		1987-1965			مجموع الدول
1987	1965	1987	1965			معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	معدل النمو	النمو الديمغرافي	
61	46	700	360	2601,2	2,2 %	2,9 %	5,1 %		الدول النامية
51	42	320	210	91,4	2,5 %	0,4 %	2,8 %		الدول الأقل نمو (PMA) (*)
75	69	13140	7620	11068,6	0,8 %	2,4 %	3,2 %		دول (**)(OECD)

المصدر: مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع نفسه، ص282.

يؤكد هذا الجدول أن النتائج تنعكس إذا ما تم أخذ الأرقام المطلقة، حيث تجد مجموع الناتج الوطني الخام في الدول النامية (والأكبر عددا وسكانا) يمثل أقل من ربع الناتج الوطني الخام في دول (OECD) حيث لا يتعدى نسبة 23,5 % منه وهذا في سنة 1987، نفس الفجوة تلاحظ إذا ما تم مقارنة نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام في كلا المجموعتين من الدول، حيث كان سنة 1965 يساوي 360 دولار في الدول النامية مقابل 7620 دولار في الدول المتقدمة، و700 دولار

(*) - Les Pays les moins avancés :PMA

(**) - من دول (OECD) مثلا: نذكر الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، سويسرا، كندا، السويد، الدنمارك.

مقابل 13140 دولار سنة 1987 وهذا الفرق كبير جدا ولا مجال للمقارنة، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للعمر المتوسط للفرد في كلا المجموعتين والذي يعتبر أحد المؤشرات الأساسية المستعملة لقياس درجة التقدم والرفاهية في المجتمع، كما ركزت سياسة التصنيع في الدول النامية على نموذج إحلال الواردات ونموذج الصناعات الثقيلة (الحديد والصلب، مواد كيميائية... الخ)، التي تتطلب استثمارات ضخمة، إلا أن هذه السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف هذه الدول جلبت مشاكل جديدة أهمها: التبعية للخارج في جميع الميادين منها التجارية والتكنولوجية والمالية، كما خلقت مشاكل جديدة كالبطالة، والمديونية ونقص الغذاء، وغير ذلك، وهذا كله بسبب اعتمادها الكلي تقريبا في إقامة هذه الصناعات على الخارج، مما أدى في النهاية إلى تقادم عجز القطاع الصناعي. وقد عبر بعض الاقتصاديين عن هذه الوضعية بالاستثمار دون نمو أو التصنيع دون ازدهار⁽¹⁾.

5-2-2- ضعف القطاع الزراعي:

إن استراتيجية التصنيع التي اعتمدها أغلبية الدول النامية كانت أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ضعف وتهميش القطاع الزراعي، حيث لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع في أحسن الأحوال 20 % من جملة الاستثمارات. وتدهور نسبة مساهمته في خدمة الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات الأفراد فعلى سبيل المثال تجد في الدول العربية تدهورا متزايدا في قدرة القطاع الزراعي على إشباع الحاجات المتزايدة للأفراد ، فتجد مثلا الاكتفاء الذاتي من الحبوب انخفض في هذه الدول من 58% في الفترة (1978-1981) إلى 40% في الفترة (1982-1985)، ومن 68% إلى 57% بالنسبة للزبدة والأجبان. وهذا على الرغم من تواجد مساحات شاسعة صالحة للزراعة⁽²⁾. الجدول التالي يوضح الفرق بين نصيب الزراعة من الناتج الداخلي الخام، ونصيب العمالة الزراعية من العمالة الكلية في الدول العربية سنة 1985.

(1) -مسيكة بوفامة، ز/ بعداش: المرجع السابق، ص283.

(2) -مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع نفسه، ص286.

الجدول رقم (7): نصيب الزراعة من الناتج الداخلي الخام ونصيب العمالة الزراعية من العمالة الكلية في الدول العربية سنة 1985.

البلد	نصيب الزراعة من الناتج الداخلي الخام (%)	نصيب العمالة الزراعية من العمالة الكلية (%)
السعودية	2,8	40,5
الكويت	0,4	2
الجزائر	8,3	24,3
العراق	13,5	14,1
ليبيا	3,7	8,5
الأدن	7,2	24,7
سوريا	21,6	31,7
تونس	15,2	12,1
لبنان	9	42,5
مصر	18,7	39,7
المغرب	18,3	67,9
السودان	31,3	73,5

المصدر: مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع السابق، ص 287.

إن هذا الجدول يبين المقارنة بين نسبتين، حيث تجد في أغلب الدول العربية تتركز عمالة معتبر في القطاع الزراعي، رغم ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام، وينطبق الحال على أغلبية الدول النامية، حيث ينمو الإنتاج الزراعي فيها بوتيرة بطيئة، فبينما الزيادة في إنتاج الأغذية لا تتغير بشكل كبير تجد زيادة الطلب عليها يرتفع بتسارع مدهل نظرا للنمو الديمغرافي، والفجوة بين إنتاج الأغذية واستهلاكها كانت تملأ عن طريق الاستيراد وبالخصوص الحبوب، التي أدت إلى تدهور كبير في الميزان التجاري للبلدان النامية. الجدول التالي يوضح نمو استهلاك القمح في الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (1965-2000).

الجدول رقم (8): نمو استهلاك القمح في العالم خلال الفترة (1965-2000)

الوحدة: مليون طن

السنوات	1965	1985	توقعات 2000
الدول المتقدمة	180	250	272
الدول النامية	105	270	415

المصدر: مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع السابق، ص288.

يوضح هذا الجدول أن استهلاك الدول النامية من القمح متسارع جدا إذ يفوق 50 % من الاستهلاك العالمي سنة 1985، ويصبح حوالي $\frac{2}{3}$ بالنسبة لتوقعات سنة 2000.

إن التخلي عن القطاع الزراعي خلق مشكلة جديدة للدول النامية، هي التبعية الغذائية للخارج ومع مر السنين تحولت إلى أزمة غذاء، حيث نتج عنها انتشار الفقر والمجاعة والأمراض، مما جعل العديد من الدول النامية وخاصة الجزائر منها في الآونة الأخيرة تحاول استدراك الوضع الذي آل إليه هذا القطاع من خلال العديد من الإصلاحات الهامة^(*)، التي مست مختلف جوانب هذا القطاع الذي اعتبر من الانشغالات الهامة في برنامج الحكومة. وذلك إدراكا منها لماله من أهمية قصوى في علاج العديد من المشاكل كالتبعية الغذائية والبطالة... الخ، ومن تم مساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة وأن الظروف المادية والبشرية، والطبيعية والأمنية متوفرة فقط تبقى أن تكون هناك إرادة من المسؤولين والفلاحين في النهوض بهذا القطاع⁽¹⁾.

5-2-3- التبعية للدول المتقدمة:

إن سياسة التنمية التي أتبعته في الدول النامية والنظام الاقتصادي الذي ساد في جميع الفترات، أدى إلى تعميق تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، التي شكلت عقبة كبيرة تشل حركة النشاطات الاقتصادية في الدول النامية، يمكن اختصارها في النقاط التالية:

⁽²⁾-كمثلا: استصلاح وتوزيع الأراضي على الشباب، تقديم إعفاءات ضريبية، إعانات، تكوين، تدريب الفلاحين على بعض الأنشطة الفلاحية... الخ.

⁽¹⁾-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع السابق، ص289.

5-2-3-1- التبعية التكنولوجية: إن نقل التكنولوجيا الحديثة لا يتواجد فقط في القطاع

الصناعي، بل هو متواجد حتى في قطاع الخدمات والقطاع الزراعي، فالتعامل مع العالم الخارجي المتقدم كان ولا يزال قائما على نقل أنواع من التكنولوجيا المتميزة بالكثافة الرأسمالية العالية بصرف النظر عن مدى ملاءمتها لظروف وخصائص الدول النامية (ما إذا كانت تشكومن ندرة رؤوس الأموال، أم ندرة العمالة) (1).

بالإضافة إلى ما خلفه من تبعية وبطالة واستنزاف الموارد المالية من العملة الصعبة، ومشاكل أخرى مرتبطة بالسيطرة الأجنبية على النشاطات المستعملة لهذه التكنولوجيا. وزاد هذا النقل من نسبة مساهمة الشركات الخاصة الأجنبية ضمن اقتصاديات الدول النامية، فالشركات الأجنبية ترى في نقل التكنولوجيا حفاظا على سيطرتها ضمن الدول النامية وطريقة تجنبها مخاطر اللجوء للاستثمار المباشر. تنقل التكنولوجيا على عدة أشكال أو أوجه إما عن طريق الاستثمار المباشر في المشاريع المختارة بواسطة الشركات الأجنبية، أو بموجب عقود خاصة تلبى حاجاتها الأساسية في الحصول على التكنولوجيا اللازمة دفعة واحدة وهذه الصيغة تمثل أقصى درجات نقل التكنولوجيا، كما يتم نقل التكنولوجيا من خلال عقود شراء وغيرها، وذلك حسب العقود المختلفة بهذا المجال، ويوجد شكل آخر لنقل التكنولوجيا الحديثة، وهي المشاريع المشتركة بين مالك التكنولوجيا والدولة المضيفة، وغير ذلك من الأشكال، إلا أنه نادرا ما يكون هذا النقل وبأي شكل من أشكاله لصالح الدول النامية، فأغلبها تعمل على تشديد وتقوية وتعميق التبعية ضمن هذه الدول (2).

5-2-3-2- التبعية الغذائية: إن عجز القطاع الفلاحي على تلبية حاجة الفرد في الدول

النامية من المستلزمات الغذائية، بسبب تهميش هذا القطاع وتحريف اتجاهه، فبدلا من إنتاج الاحتياجات الأساسية للسكان، تحول الانتاج الزراعي للمحاصيل التصديرية لتلبية ما يحتاجه العالم المتقدمة، بينما تعمل على إشباع احتياجاتها من الاستيراد وعلى رأس هذه الواردات المنتوجات الغذائية، وهذا في البلدان القادرة على تمويل الاستيراد. فمثلا في الجزائر أكبر من 87% من المواد الأساسية (التي تقدم 3/4 من الطاقات الحرارية) هي في المتوسط مستوردة (3).

(1) -قاسم ناجي حمندي: مرجع سابق، ص283.

(2) -قاسم ناجي حمندي: المرجع نفسه، ص283.

(3) -محمد فرحي: مرجع سابق، ص258.

في الأخير يجدر الإشارة إلى وجود أنواع أخرى من التبعية، كالتبعية الصحية، والتبعية بخصوص الكثير من المواد الخام والبذور والأسمدة اللازمة للقطاع الفلاحي، أيضا هناك التبعية الثقافية والعلمية .

5-2-4- تطور حجم المديونية:

تعاني الدول النامية -التي لجأت إلى الاقتراض من الخارج بهدف تمويل الاستثمار وتمويل العجز المؤقت لميزان مدفوعاتها- من أزمة المديونية، التي أصبحت من أخطر القيود التي تكبل الاقتصاد الوطني. فظروف بعض البلدان النامية كانت مواتية لاستخدام هذا الطريق في معالجة بعض مشاكلها مع اعتقادها بأنه سيحدث تحسن في مستوى المعيشة في الأجل القصيرة إلا أن هذا كان وهم خاطئ، حيث بدأت البعض من هذه الدول تواجه ظروفًا صعبة على مستوى النشاط الدولي، وهذا نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية التي كانت تصدرها وارتفاع أسعار الواردات من السلع الصناعية، مما جعلها تعاني من اختلال في موازين مدفوعاتها وظهور حالة الركود التضخمي والنقص الحاد في احتياطياتها بالعملة الصعبة بما لا يكفي لتأمين مستورداتها لأكثر من أيام معدودة، وكل هذا نتيجة التبادل الدولي غير المتكافئ، إذ بلغت أزمة المديونية أوجها في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي⁽¹⁾. والجدول التالي يؤكد ذلك.

الجدول رقم(9): تزايد مديونية البلدان النامية خلال الفترة (1970-1993)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1970	1980	1984	1990	1993
المديونية	90	639	924	1341	1770

المصدر: مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص201.

إن هذا التزايد لمديونية الدول النامية سببته العديد من العوامل، كزيادة السيولة في الاقتصاد العالمي نظرا لتضخم العائدات البترولية بالدولار، وتزايد الاستثمارات في الدول النامية التي لم تعط النتائج المرجوة منها وإنحصارها في دوائر تعمل على تمويل الخارج بالصادرات دون التركيز على الاحتياجات الداخلية لها، كما كان لتزايد شروط الاستدانة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الدولية-وبالخصوص من المؤسسات الخاصة منها واستعمال السلوكات الرشوة بدلا من دراسات

(1) -السعدي رجال: المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الألفية الثالثة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، ع1، 2002، ص11.

الفصل الخامس:.....محدودية تطبيق نماذج التقييم الاقتصادي

الجدوى - أسباب أخرى لهذه الأزمة، هذا بالإضافة لعدم الاستخدام العقلاني والفعال للموارد المالية من طرف الدول المدينة واللجوء للمشاريع الضخمة، وقد نتج عن كل هذا تزايد في خدمة الدين بالنسبة للدول النامية. الجدول التالي يؤكد ذلك.

الجدول رقم (10): تزايد خدمة الدين للدول النامية (بمليار دولار)

السنة	1970	1975	1982	1990
خدمة الدين	8,4	25,8	86,9	123

المصدر: مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص292.

يلاحظ من الجدول التزايد المطرد لخدمة ديون الدول النامية، حيث أصبح سنة 1990 يفوق حجم الديون نفسها لسنة 1970 (90مليار دولار). لاحظ الجدول رقم (9).

كما يمكن أن يظهر ثقل مديونية الدول النامية إذا ما قورن حجم هذه المديونية ومداخيل هذه الدول من الناتج الوطني الخام والصادرات. كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): حجم المديونية في الدول النامية كنسبة من الناتج الداخلي الخام والصادرات (%)

السنة	1980	1984	1986	1988	1990	1991
كنسبة من (ن د خ) ^(*)	28,0	41,8	49,8	45,9	41,8	38,4
كنسبة من الصادرات	131,0	203,8	325,0	361,5	329,5	340,8

المصدر: مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع نفسه، ص293.

يوضح هذا الجدول تزايد صعوبات المديونية في الدول النامية نظرا لتزايد حجمها، خاصة إذا ما قورنت مع عوائدها من العملة الصعبة المتأتية من الصادرات من جهة، ومع الناتج الداخلي الخام لديها من جهة أخرى.

أما بالنسبة للجزائر فيمكن توضيح تطور حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال التسعينيات من خلال الجدول التالي:

(*)-ن دخ: الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (12): تطور حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال التسعينيات

الوحدة: مليار دولار

السنوات	مديونية طويلة ومتوسطة الأجل	مديونية قصيرة الأجل	مجموع المديونية	نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات
1990	26,588	1,791	28,379	47,9	66,4
1991	26,636	1,239	27,875	65,3	73,9
1992	25,886	0,792	26,678	62,8	76,5
1993	25,024	0,700	25,724	52,1	82,2
1994	28,850	0,636	29,486	69,9	47,1
1995	31,317	0,256	31,573	76,1	38,8
1996	33,230	0,421	33,651	73,5	30,9
1997	31,060	0,162	31,222	66,4	30,3
1998	30,261	0,212	30,473	64,8	47,5
1999	28,140	0,175	28,315	58,9	39,05

المصدر: السعدي رجال: المرجع السابق، ص9.

يوضح الجدول أن حجم المديونية يتطور بنوع من الاستقرار إذ كان سنة 1990 يقدر بـ28,379 وبلغ سنة 1999 ما قيمته 28,315، مع وجود سنوات تحسن وسنوات تراجع كبيرين، وتتضح الصورة أكثر فيما يخص أثر القروض الخارجية على الاقتصاد الوطني من خلال نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام، هذا المؤشر يربط المديونية بمتغير هام جداً، وكلما تزايدت هذه النسبة كلما دل ذلك على تزايد اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار والانتاج والاستهلاك. كما يوضح هذا الجدول أن خدمة الدين استحوذت على أكثر من 82 % من إجمالي الصادرات سنة 1993، ثم عرفت نوع من التراجع إلى أن وصلت سنة 1997 إلى أكثر من 30 % ثم بدأت في التزايد مرة أخرى لتصل تقريبا إلى 40 %، عند نهاية الألفية الثانية⁽¹⁾.

في الأخير يمكن القول بأن هناك شكوك ومحاذير باستمرار نمو هذه المديونية في العقد الأول من الألفية الثالثة على النحو الذي نمت به في العقد الماضي، إن لم تسعفنا المتغيرات الخارجية بإيجابيتها، وحسن التصرف في تلك الإيجابيات من طرف السلطة بما يخدم العملية

(1) -السعدي رجال: المرجع السابق، ص 9.

التموية بمواجهة هذه الظاهرة والعمل على القضاء عليها كلية والعمل على قيام تنمية مستدامة تمكن من القضاء على العجز الذي تعرفه الجزائر على أكثر من صعيد⁽¹⁾.

5-3- بعض الانتقادات الموجمة للتقييم الاقتصادي

بالرغم من أهمية التقييم الاقتصادي في اختيار المشاريع -باعتباره يتناول كثيرا من التكاليف الخاصة بالمشروع، والمنافع المتأتية عنه- إلا أنه لا يمكن اعتباره كاملا بشكل مطلق، فمن ناحية يعتمد أساسا على التقييم المالي الذي قد يشوبه الخطأ، إذا لم تنجز التقديرات بدقة كبيرة، كما أن هذا التقييم ينتهي باختيار أحسن بديل، مما يجعل التقييم الاقتصادي يقام على مشروع واحد لا يوجد له بديل. من ناحية أخرى هذا التقييم ليس شائعا، وبالتالي فإمكانية استخدامه على نطاق ضيق هنا لا يكمن العيب فيه، إلا أن عدم الإحاطة به لا يشجع على استعماله فهناك افتقار إلى المتخصصين والمهنيين في هذا المجال. كما أن المناهج الحديثة لتقييم المشاريع لم تنتج هي الأخرى من الانتقادات، التي اختلفت من منهج إلى آخر لإختلاف الافتراضات التي بنيت عليها تلك المناهج⁽²⁾.

لأجل هذا سيتم إبراز أهم الانتقادات التي وجهت للتقييم الاقتصادي في النقاط التالية:

5-3-1- عدم استقلالية القرار الاقتصادي عن القرار المالي:

يعتبر التقييم المالي الخطوة الأولى والمهمة قبل القيام بالتقييم الاقتصادي، ولكن هذا التقييم ينتهي باختيار أحسن بديل، مما يجعل التقييم الاقتصادي يقام على مشروع واحد لا يوجد له بديل. كما يجعل هذه الدراسة تقام متأخرة ولا تمكن من التراجع عن القرار المالي المقام على دراسة معمقة ومحكمة، فالرجوع عن القرار المالي سيكلف كثيرا من الوقت والجهد والمال، وبالتالي سيكون القرار الاقتصادي إما بالأخذ بالمشروع أو لا شيء، وعلى هذا الأساس يظهر التقييم الاقتصادي كأنه يهدف لتبرير القرار المالي المتخذ سبقا والقائم على المصلحة الفردية، والقرار الاقتصادي يصبح كثوب للقرار المالي على شكل الموضة المتبعة ولسوء الحظ هي الحالة الشائعة، التي تعكس عدة جوانب أهمها ما يلي⁽³⁾:

(1) -السعدي رجال: المرجع نفسه، ص 11.

(2) -سيد الهواري: مرجع سابق، ص 413.

(3) -مسيسة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص 307.

5-3-1-1- التقييم المالي يخدم المصلحة الخاصة: فهو ينتهي باختيار البديل الذي

يعظم الدخل الصافي الحالي للمشروع، وهذا الأخير محسوب بعد إجراء جميع الاقتطاعات وفي مقدمتها أجور العمال التي تعتبر ضمن التكاليف، وبالتالي لا يلقي اهتمام من طرف الفرد صاحب المشروع، فالمهم هنا هو الرأسمال المستثمر وكيفية زيادة تراكمه وليس المنفعة العامة التي من ضمنها مداخل العمال. كما أن التقييم المالي للمشروع يعتمد على عدة معطيات من بينها تلك المستخرجة من دراسة السوق، والتي على أساسها يحدد حجم المشروع حسب كميات الطلب غير المشبعة والممكنة سواء في السوق المحلي أو ضمن إمكانيات التصدير، فالمستثمر الخاص لا يعنيه عادة وضع السلعة في سلم الحاجات الإنسانية طالما أن عليها طلبا، فالطلب الفعال هو الذي يحرك المستثمر لا الحاجة الفعالة، وعلى هذا الأساس يتجه المشروع لإنتاج تلك المنتجات المتميزة بكميات كبيرة من الطلب كعامل أساسي لزيادة الأرباح، وبالتالي التوجه نحو الاستثمارات الضخمة، لكن ضيق الأسواق المحلية سيعمل على الحد من الاستثمار الموجه لإشباع حاجيات السوق المحلي والتوجه لخدمة الأسواق الخارجية والتخلي عن خدمة المنفعة العامة، مما يزيد من التبعية الخارجية والتي كانت إحدى نتائج استراتيجيات الاستثمار في الدول النامية التي دعمتها أكثر نماذج التقييم المقترحة كما هو ملاحظ.

5-3-1-2- تأخر التقييم الاقتصادي عن المراحل القبلية: وذلك حسب منهج

دراسة وإعداد المشاريع المتبع، لكن هذا جعل التقييم الاقتصادي غير فعال خاصة في الدول النامية، فمثلا اختيار التكنولوجيا التي تتم ضمن الدراسة الفنية يكون على أساس التكنولوجيا العالية لكونها الأكثر مردودية، وهذا طبعا سيكون على حساب العمالة المكثفة التي تعتبر مكلفة لكن كان من المفروض تبرير ذلك بالقيمة المضافة إلا أن هذا قائم على المستوى النظري فقط، ولا يتحقق في الواقع. كما يعتبر هذا الاختيار عادي عندما يقدم من طرف الممولين الأجانب ومكاتب الدراسات المرتبط بهم، خصوصا مع لجوء الدول النامية للخبرة الأجنبية وتهميش الخبرات المحلية، وبالتالي الاتجاه لتجربتها من إمكانيات اتخاذ القرار، الذي جلب العديد من الأزمات كزيادة التبعية التكنولوجية، المديونية، وسوء ترشيد استخدام العملة الصعبة... إلخ، فالدراسات الأجنبية لا تتلاءم في أغلب الأحيان مع خصوصيات المجتمعات النامية وظروفها.

5-3-1-3- حدود نموذج الأسعار المرجعية: يفترض هذا النموذج تعويض أسعار

السوق التي لا تعكس -كما يجب- التكاليف والإيرادات وندرة السلع ولا تمكن من التخصيص الفعال للموارد المتوفرة، وهذا ضمن ظروف الاقتصاديات النامية، ويقترح لتجاوز هذه المشكلة

الفصل الخامس:.....محدودية تطبيق نماذج التقييم الاجتماعي

الأسعار المرجعية التي تمكن من إعطاء الأهمية لمختلف التكاليف والإيرادات، حيث يحاول هذا النموذج إدخال تعديلات تمكن من وضع أسعار تبرز الجوانب التي تعجز عنها أسعار السوق. إلا أن هذا النموذج وجهت له انتقادات أهمها ما يلي⁽¹⁾:

1- إن الأسعار المرجعية التي توضع وتعكس الأهداف الأساسية للدولة والبنية الاقتصادية لا بد وأن تتغير إذا تغيرت الأهداف والقيود، ويتطلب الأمر إعادة ضبطها مرة أخرى، ومن المعروف أن الأسعار المرجعية ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، والتغيرات في العوامل التي تحدد سعراً مرجعياً واحداً سيؤثر على الأسعار المرجعية الأخرى نتيجة لسلسلة من ردود الفعل المتوالية، وبالتالي سيصبح ضرورياً أن يعاد تقديرها؛

2- إن الأسعار المرجعية من الناحية النظرية فقط تعكس ندرة الموارد التي تسود في اقتصاد ما، لكن من الناحية العملية يصعب تطبيق الأسعار المرجعية في تقييم المشاريع، حيث أنه من الصعب أن تصف هذه الأسعار بطريقة ملائمة للتكوين الاقتصادي والاجتماعي المعقد القائم في مجتمع ما؛

3- قد يحدث تطبيق خاطئ للأسعار المرجعية نتيجة أحكام شخصية لا أساس لها، أو بسبب نقص الخبرة أو ندرة المعلومات والبيانات مما يعكس أثره في حساب هذه الأسعار؛

4- وجود العديد من الصعوبات الخاصة بالمفاهيم والبيانات المرتبطة بتقدير واستخدام الأسعار المرجعية، هذا فضلاً عن أنه عندما تصبح الفجوة بين الأسعار المرجعية والفعلية واسعة جداً فقد تهتز ثقة خبراء الاستثمار في تقييم المشروع، حيث أن الأسعار تفقد الصلة بالحقيقة، وتتحول إلى شيء مشكوك فيه لكونه خيالياً وأقل ارتباطاً بالواقع؛

5- إن مقيم المشروع وإن كان يهتم بالتقييم الاقتصادي، فهو يهتم بالتقييم المالي المبني على أساس أسعار السوق، لذلك فإن الاعتماد عليها هو في الحقيقة مسألة أساسية لاستنفاة الاهتمام الغالب عند متخذي القرارات لكن بدون التضحية بالأثر الاقتصادي والاجتماعي. كما أن استخدام أسعار السوق قد يقلل إلى حد ما خطورة التعديلات المقصودة لأسباب شخصية في الأسعار التي قد يلجأ

(1) - إقبال محمد شاد خاطر: مرجع سابق، ص 40.

إليها بعض مقيمي المشاريع بهدف إثبات السلامة الاقتصادية للمشروع تحت الدراسة بطريقة غير شريفة (تلاعب أو تزوير) (1).

5-3-2- نقاط القصور الأساسية في المناهج الحديثة لتقييم المشاريع:

إذا كانت نماذج التقييم الاقتصادي قد ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت بعد ذلك في دول متقدمة أخرى، فقد اتسع استعمالها في الدول النامية باقتراح من أجهزة دولية خصوصا من طرف هيئات الأمم المتحدة، كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، والبنك الدولي وغيرها، بالإضافة إلى منظمة التنمية الصناعية للدول العربية (IDCAS)، وساهمت هذه المناهج في إثراء وتطبيق هذه النماذج في الاقتصاديات النامية على الخصوص، بعد محاولات التطوير والتعديل في المفاهيم التي عرفتتها سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، التي شملت أساليب التسعير وكيفية تصويبها (تعديلها)، ومعدلات الخصم وكيفية تحديدها، وكذلك إمكانية التطبيق في المشاريع العامة والخاصة، وأساليب التحليل وعناصره ومكوناته، كما اهتمت بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية(*)... إلخ، وهذا كله من أجل جعل هذه المناهج تتلاءم مع الأهداف الوطنية التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها والأولوية التي تتمتع بها تلك الأهداف، وكذلك مع السمات والخصائص والمشاكل التي تعاني منها الدول النامية التي تعدّ قيودا على عملية تقييم المشاريع الاستثمارية، إلا ان هذه المناهج لم تخل من نقاط ضعف. كما أنها قد لم تكن متلائمة مع إمكانيات الأجهزة الإحصائية للبلدان النامية، التي في أغلبها لم تستطع توفير المعالم الأساسية والضرورية لوضعها موضع التطبيق العملي (2). وأهم نقاط الضعف والقصور لبعض هذه المناهج يمكن ذكرها فيما يلي:

5-3-2-1- طريقة (UNIDO): إن هذه الطريقة لا تتلاءم واقتصاديات الدول النامية

في عدة جوانب، فرغم كون هذه الطريقة ترفض ضمنا مبادئ سوق حرة مهيمنة وإعطائها دورا

(1) -سيد الهواري: مرجع سابق، ص461.

(2) -كتوزيع الدخل بعدالة. زيادة التوظيف، حماية البيئة والموارد الطبيعية، حماية العادات والتقاليد والقيم... إلخ.

وقد سبق ذكر ذلك ضمن نماذج التقييم الاقتصادي.

(2) -سيد الهواري: المرجع السابق، ص418.

الفصل الخامس:.....محدودية تطبيق نماذج التقييم الاقتصادي

أساسيا للتخطيط، وتعتبر رفع مستوى المعيشة من الاهتمامات الأساسية لها⁽¹⁾. إلا أن تحليلها يبرز بعض الجوانب غير الملائمة والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

أ- تستعمل هذه الطريقة وحدة الاستهلاك كقاعدة لحساب المنافع الاجتماعية للمشروع، باعتبار أن زيادة الاستهلاك الكلي هدف أساسي يرجى تحقيقه بواسطة المشاريع الاستثمارية، إلا أنها تعتبر في الوقت نفسه أن خلق مناصب عمل جديدة يقابله زيادة في الاستثمار وسيوافقه خسارة في الاستثمار أيضا، بمعنى أن تقديم جزء من الموارد كأجور سيعمل على تخفيض الاستثمار، لعدم استغلاله في تراكم رأس المال⁽²⁾.

ب- إن القيام بتعديل الأسعار السوقية وفقا لهذه الطريقة هي عملية متشعبة، ذلك أن تقدير السعر المرجعي لإحدى السلع أو الخدمات قد يتطلب استخدام واحد أو أكثر من الأسعار السوقية الأخرى، وهذه الأخيرة قد تكون مختلة، وتتطلب بدورها تصحيحا وهكذا، حيث أن هيكل الأسعار عادة مترابط، وظروف الطلب والعرض دائمة التغير، فإن تحديد وتغيير الأسعار المرجعية يضع عبئا مؤكدا على عائق أجهزة تقييم المشاريع. كما أن هذه الأسعار غير ملائمة للأهداف الوطنية التنموية للدول النامية، فمثلا السعر المرجعي لليد العاملة في هذه الطريقة يعمل على تضخيم الفرصة الضائعة للأجور من جهة وتقليل دور العمالة كعنصر أساسي في الإنتاج وكفاءة أساسية في المجتمع ككل، كما أن السعر المرجعي للعملة الصعبة يعمل على هدم كل ما ترمي إليه السياسات والاستراتيجيات التنموية، والتي تعمل على توجيه مواردها من العملة الصعبة ضمن إطار السوق الحرة، التي لا تخدم مصالح الدول النامية، حيث تجد استيراد بعض السلع بكميات كبيرة وهي غير ضرورية، في حين إهمال سلع أخرى تمثل ضرورة أساسية للاقتصاد، مما يعمل على تبذير الموارد من العملة الصعبة^{(*) (3)}.

5-3-2-2-3-2 طريقة (OECD): تهدف هذه الطريقة لتحقيق المنفعة العامة وتتضمن

نقاط غموض حول مدى فعاليتها في إبراز وتحقيق هذه المنفعة العامة والتوزيع العقلاني والرشيد

(1) -مسيكة بوفامة، ز/ بعدا ش، مرجع سابق، ص311.

(2) -مسيكة بوفامة، ز/ بعدا ش: المرجع السابق، ص311.

(*) -لمزيد من التعمق في هذه النقاط انظر: -عزوز حميمص: مرجع سابق، ص ص 107 - 123.

-مسيكة بوفامة، ز/ بعدا ش: المرجع نفسه، ص ص 218 - 313.

(3) -عزوز حميمص: المرجع نفسه، ص ص 107 - 123.

للموارد النادرة في البلدان النامية، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي⁽¹⁾:

أ- يفترض منهج (OECD) أنه لن يكون من الصعب تقدير المنافع والتكاليف المرتبطة بمكونات المشروع لو كانت كل السلع قابلة للمتاجرة الدولية بأسعار ثابتة، لأن الأسعار العالمية ستصبح حينئذ المقياس الملائم لقيمة السلع وهي الأسعار الواجب استخدام لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يرى أن تُعوض أسعار السوق بالأسعار الدولية (العالمية)، باعتبار أن السوق الدولية تعكس الظروف المثالية، غير أن هذا الاعتبار لا يتلاءم والواقع السائد، فالسوق الدولية لا تعمل هي الأخرى ضمن ظروف المنافسة التامة، بل تتصارع فيها احتكارات قوية، مما يحد بشكل كبير من إمكانيات الدول النامية، ويدفعها للقبول بالتوزيع غير العادل للثروات على المستوى العالمي، ومنها الخضوع لتقسيم دولي غير عادل للعمل، والحكم على بعض الدول بتركيز نشاطها في تصدير المواد الأولية، واستيراد احتياجاتها تقريبا كلها من المواد المصنعة وهذا ضمن مبادئ المنافع النسبية للتجارة الدولية التي تعطي امتيازات ضمن هذه الظروف - للمشاريع الاستثمارية الموجهة نحو التصدير؛

ب- استخدامها لمبدأ الميزة النسبية، الذي لا يوافق ظروف وخصائص الدول النامية التي لا تتحمل أي مراهنه على مواردها، نظرا للندرة والفراغ الذي تعاني منه على جميع الأصعدة، والوضعية التي وصلت إليها الدول النامية من فقر ومديونية وتبعية وغير ذلك؛

ج- إن السعر المرجعي للمشروع في هذه الطريقة يجعل الادخار محرك التنمية، وهو المعيار الأساسي لتقييم المشاريع، وذلك باستخدام أساليب متطورة تنصف بتوزيع لعوامل الإنتاج (رأس مال - عمل) يختلف كليا عن خصائص الدول النامية والتميزة بفائض متزايد من اليد العاملة نتيجة النمو الديمغرافي، وهذا لا شك سيخفض من أهمية معدلات الأجور، الذي ينجم عنه تخفيض للمنفعة العامة من جهة. كما أن السعر المرجعي لليد العاملة يعمل على زيادة الادخار الذي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار، وذلك على حساب الأجور وزيادة الاستثمار هنا ليس هدفا لتحقيق رفاهية المجتمع، وعلى الخصوص رفاهية الطبقة العاملة غير الماهرة وأصحاب الدخول الضعيفة، فالسعر المرجعي لليد العاملة غير الماهرة لا يساوي الأجر المدفوع له، إذ يقتطع من هذا السعر تكلفة الفرصة البديلة، حيث تعتبر كتكلفة إضافية يدفعها المجتمع نتيجة تشغيل هذا العامل الذي حصل على أجرة إضافية ستحول للاستهلاك بدلا من إمكانية استثمارها، بينما لا يطبق نفس المبدأ بالنسبة لمداخيل الرأسماليين التي توجه للاستهلاك أيضا.

(1) -سيد الهواري: مرجع سابق، ص383.

5-3-2-3- طريقة الآثار: هذه الطريقة تخضع لعدد من أوجه القصور، يمكن ذكر

أهمها باختصار كما يلي⁽¹⁾:

أ- تُحدد الأسعار المرجعية بتفاعل الأهداف الأساسية لسياسة الدولة ومدى إتاحة الموارد، لذلك فحسابها يعني ضمناً أنه يمكن وضع قيمة ذاتية للمدخلات والمخرجات (لدالة هدف واحدة وموارد متاحة معطاء)، وأنه من الممكن تحديد هذه القيمة الذاتية، غير أنه يرى الكثير من المفكرين الاقتصاديين ذلك بأنه غير ممكن، كما أن وضع دالة الهدف مسألة تخضع للأوزان النسبية التي توضع لمختلف المعايير، فتحديد دالة الهدف يتوقف على المعايير الشخصية لذلك فقد تكون هناك أكثر من دالة هدف، وبالتالي أكثر من سعر مرجعي.

ب-تركز هذه الطريقة على وضع قيمة للآثار المترتبة على المشروع، في حين لم تركز على كيفية تحديد تلك الآثار، على افتراض أنها واضحة، غير أن ذلك في الحقيقة ليس صحيحاً⁽²⁾.

ج-تعتمد هذه الطريقة على جدول المدخلات والمخرجات^(*)، الذي يتطلب إعداده لجهاز إحصائي وطني دقيق حتى يمكن استخدامه كأداة فعالة، كما أن جدول المدخلات والمخرجات يُعدّ على افتراض ثبات تقنيات الإنتاج المتبعة، وهذا حتى يمكن الاعتماد على المعاملات الفنية، لكن هذا الفرض لا يمكن الأخذ به على المدى المتوسط والطويل. كما أن الاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات في أغلب الدول النامية لا يتناسب والأهداف المرجوة من ذلك، نظراً للاختلالات التي تتميز بها اقتصاديات هذه الدول، وغياب التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني، مما خلف الكثير من الفراغات ضمن خانات الجداول، مما صعب تحديد التأثيرات الأمامية والخلفية الناتجة عن المشروع.

د-تركز هذه الطريقة على معيار القيمة المضافة المحققة وتوزيعها، دون تبيان مدى استفادة الفئات الضعيفة، ولا توجد طريقة لتوجيهها لدعم الفئات والمناطق الضعيفة والمحرومة.

(1) -مسيسة بوفامة، ز/ بعداش: مرجع سابق، ص314.

(2) - سيدي الهواري: مرجع سابق، ص414.

(*)-تقسم الاقتصاد الوطني إلى مجموعة من القطاعات ترتب بصورة عمودية وأفقية، بحيث تعكس التشابك المتبادل بين هذه القطاعات (في شكل مصفوفة) مبرزة الاستهلاك الوسيطي، توزيع الواردات على القطاعات، القيمة المضافة... الخ.

الفصل الخامس:.....محدودية تطبيق نماذج التقييم الاقتصادي

هـ-تركز هذه الطريقة على توفير العملة الصعبة كمعيار أساسي للاختيار، مما يشجع على الانحياز للمشاريع التصديرية، الذي يحرم السوق المحلي من الاستفادة من هذه المشاريع والاتجاه نحو الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي.

5-3-2-4-طريقة (IDCAS): وضع هذا المنهج لتغطية حاجة الدول العربية لكيفية تقييم المشاريع الاستثمارية، وذلك بأسلوب سهل الفهم والتطبيق ويلتئم عناصر البيئة الاقتصادية لهذه الدول، التي تتسم بنقص وعدم دقة البيانات والمعلومات وضعف المستوى المهاري للقائمين بالتقييم وغيرها، إلا أن له نقاط قصور لم يخل منها، يمكن اختصارها فيما يلي⁽¹⁾:

أ-اقتصار نموذج القيمة المضافة على هدف الكفاءة الاقتصادية فقط، وبافتراض التوزيع يجب أن لا يتم إلا باستخدام السياسات المالية والإدارية والنقدية والتنظيمية، وهذا غير صحيح، فالمشروع الاستثماري هو وحده النشاط التنموي الذي تتحقق من خلاله أهداف التنمية بما تحتويه من كفاءة وتوزيع ونمو وأهداف أخرى؛

ب-إن هذه الطريقة اعتمدت التبسيط الزائد الذي قد يخل بموضوعية التقييم، فمثلا ترى أنه غير ضروري حساب معيار الكفاءة النسبية، إلا أن هذا يحدّ من إمكانية تطبيق هذا المنهج.

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل يمكن استخلاص النتائج الأساسية التالية:

1-إن اقتراح نماذج التقييم الاقتصادي يُبرر عادة من طرف مؤسسي هذه النماذج بعدم تحقيقها لفرضيات النموذج الكلاسيكي التي تقوم عليها نماذج التقييم المالي. ولقد تم التطرق سابقا لأهم الانتقادات الموجهة لهذه النماذج، كاستخدامها لأسعار السوق التي لا تعكس ندرة أو وفرة السلع والخدمات، مما يجعلها لا تؤدي دور وحدة التقييم المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية، وهذا يستدعي تعديل وتصحيح هذه الأسعار بإدراج ما يسمى بالأسعار المرجعية، أيضا لا تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تنشأ من إنجاز المشاريع، فهي تهتم فقط بالجوانب المالية. وهذا كله من أجل الالتحاق بركب التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، والذي لازال بعيد وطريقه غامض في الدول النامية.

2-إن حجم الاستثمارات والجهود والتضحيات التي خصصت وبذلت في الدول النامية خلال العقود الخمسة السابقة، لا تبررها على الإطلاق النتائج السلبية والمحقة على جميع

(1) -سعد طه علام: مرجع سابق، ص285.

الفصل الخامس:.....محدودية تطبيق نماذج التقييم الاقتصادي

المستويات في هذه الاقتصاديات التي عملت على الاحتفاظ بعوامل التخلف التي كانت تعاني منها خلال فترة انطلاقها في عملية التنمية وزادت من تعميقها وخلقها لمعاناة ومشاكل إضافية وغيرها، لكن هذا حدث وكفى والآن لابد من تدخل كبير وفعال لجهاز تخطيطي يتولى توجيه المشاريع نحو تحقيق الفعالية الاقتصادية التي تعمل على إشباع مختلف احتياجات هذه البلدان على المدى القصير والطويل، واستثمار مواردها بصورة تضمن استمرارية الاستفادة منها حتى في أسوأ الظروف، وهذا بعدم تركها لسيطرة التقلبات الخارجية، والإفلات من فخ العولمة بمختلف أنواعها، لأن ما ينتظرنا في المستقبل ربما أسوأ مما مضى.

3-رغم الانتقادات التي وجهت للمناهج الحديثة لتقييم المشاريع، غير أنها لم تقلل من قيمة هذه المناهج ودورها في مقارنة أغلب التكاليف والمنافع الاقتصادية الممكن قياسها والغير ممكن والتي يقدمها المشروع للاقتصاد الوطني، وفي مواجهتها لبعض القضايا المحورية العامة في تخطيط التنمية، فذلك ليس بالأمر السهل لما يتطلبه من خبرة عملية وفنية واسعة، ووجود تفاعل بين عدة مستويات تخطيطية و في الاتجاهين من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى، وكذلك دارية بالظروف والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في كل بلد على انفراد، فضلا عن ذلك يتطلب الأمر متابعة النتائج المباشرة واللاحقة لكل مشروع من وجهة نظر المجتمع كله من جهة، وإدراك وتنمين آثار العلاقات العضوية بين المشاريع المختلفة من جهة أخرى.

الفصل الخامس:.....محدودية تطبيق نماذج التقييم الاتصالي

الفصل السادس:

وضعية تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

- أسلوب تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل الاقتصاد الموجه.
- اتخاذ القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثر سلبا عليهما.
- طرق إنجاز المشاريع الاستثمارية.
- الآفاق الاستثمارية الجديدة في ضوء التحول إلى الاقتصاد الحر.

تمهيد:

اختارت الجزائر عشية الاستقلال الوطني سياسة^(*) تنمية طموحة بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة، والقضاء التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية. وقامت بتنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة التي سخرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين (1966-1990)، وكان ينتظر بعد نضج هذه الاستثمارات إشباع حاجات السوق المحلي على الخصوص حتى الخروج للأسواق العالمية، لكن الملاحظ هو عكس ذلك تماما، فقد ترتب عن هذه الاستثمارات المزيد من عوامل التخلف، خاصة بعد أزمة البترول 1986، والذي أكد هشاشة هذه الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى طرح كثير من النقاشات والتساؤلات حول المشاريع الاستثمارية التي أقيمت خلال الفترة السابقة، من حيث نوعيتها، تكاليفها، كيفية تقييمها وإنجازها، وحول القرارات الاستثمارية المتخذة من حيث الأسلوب والعوامل التي أثرت سلبا عليها. وعندها تأكدت الجزائر أنه لا بد من تغييرات جذرية في السياسة الاستثمارية والخروج بها من إطار الاقتصاد الموجه إداريا إلى الاقتصاد الحر الذي توجهه آليات السوق والمنافسة. لتدخل بذلك في دوامة من الإصلاحات الاقتصادية التي لا تزال قائمة حتى اليوم قصد تحقيق عقلانية الاستثمار وتسيير الاقتصاد للخروج من الأزمة وتحقيق التنمية الشاملة، ومواجهة التحديات الراهنة^(**) التي تفرضها المستجدات التي تحدث في العالم، لتكوين ثروة كافية ومستدامة للتحضير لمرحلة ما بعد البترول⁽¹⁾. من خلال هذا التقديم سيتم التطرق خلال هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- أسلوب تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل الاقتصاد الموجه.
- اتخاذ القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثر سلبا عليها.
- طرق إنجاز المشاريع الاستثمارية.
- الآفاق الاستثمارية الجديدة في ضوء التحول إلى الاقتصاد الحر.

^(*)- نموذج الصناعات المصنعة الذي حدده الاقتصادي الفرنسي (G. DEBERNIS) ويعني به الصناعات الهيدروكربونية، والصناعات الثقيلة، وقد اتخذته الجزائر كنموذج لاستراتيجيتها.

^(**) - اللبيرالية الجديدة التي تسعى إلى بناء نظام اقتصادي رأسمالي عالمي موحد من خلال الاندماج الاقتصادي.

⁽¹⁾ -مقطع من خطاب مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بمناسبة افتتاح الجلسة الوطنية للمؤسسات (ص.و.م)، نوفمبر 2004، مأخوذ من الانترنت.

6-1- أسلوب تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل الاقتصاد الموجه:

على أساس تقييم الخطة الرباعية الأولى، التي كانت نتائجها غير مطابقة للجهود الاستثمارية الجبارة (أكثر من 30 مليار دينار ج) مخصصة للاستثمار 50 % منها موجهة لقطاع المحروقات⁽¹⁾، بالإضافة إلى مركزية اتخاذ القرارات الاقتصادية والتركيز على قطاع المحروقات كعامل أساسي للتنمية والاستعانة بالتمويل الخارجي الذي خلق مديونية خارجية معتبرة، واللجوء إلى الاستشارة الأجنبية التي أدت إلى تطبيق نماذج للتقييم لا تتطابق ومميزات الاقتصاد الجزائري وغير ذلك، ثم إدخال تغييرات في منهجية إعداد الخطة الاقتصادية الوطنية أهمها ما يلي^(*)(2):

1- إعطاء دور مهم للمجموعات المحلية (المجالس الشعبية الولائية، والمجالس الشعبية البلدية)، بمعنى التحول إلى لامركزية التخطيط دون التخلي عن التوجيه المركزي للاقتصاد؛

2-مراجعة استراتيجية التنمية الوطنية وتحديدها، وتحديد الأهداف الوطنية الرئيسية؛

3-التحول إلى نظرية النمو المتوازن (إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى)، وذلك من خلال مراجعة معايير برمجة المشاريع الاستثمارية وإدخال تغييرات على الإجراءات المتعلقة بإنجاز البرامج وهذا بإشراك أكثر لمختلف الهياكل المعنية، ووضع تخطيط شامل ومتكامل للاستثمارات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى للاقتصاد الوطني، ضمن إطار خطة التنمية الاقتصادية الوطنية؛

ولأن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية جزء من العملية التخطيطية، فإنه من الضروري المقارنة بين أفضل البدائل الاستثمارية من وجهة نظر الخطة الوطنية، وهذا لا يتم إلا من خلال الإعداد الجيد المبني على أسس علمية ونماذج اقتصادية واجتماعية، تعطي الصورة الواضحة لجدوى المشروع الاستثماري وتسلب الضوء الأخضر أمام المنفذين، وذلك لا يتم أيضا من خلال دراسة جدوى المشروع الاستثماري فإينشاء المشاريع بطريقة عشوائية غير مخططة ودون دراسة أولية يؤدي -وقد أدى- إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، لهذا سيتم التطرق إلى أجهزة تخطيط الاستثمار ومراحل إعدادها وأهم النماذج الخاصة بتقييم المشاريع الاستثمارية

(1)- إبراهيم عطاري، الفضيل ريمي: الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدة، ماي 2002، ص48.

(2)-لمزيد من التفصيل أكثر أنظر: -حميمص عزوز: مرجع سابق، ص138-147.

-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص331-352.

(2)-حميمص عزوز: المرجع نفسه، ص138.

المعدة والمقترحة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، وإلى أهم الانتقادات الموجهة للأسلوب الوطني للتقييم المشاريع آنذاك كما يلي:

6-1-1- أجهزة تخطيط الاستثمار ومراحل إعدادها:

إن إعداد المخططات حسب توجيهات نموذج التنمية كانت من مهام مجلس الحكومة، ثم أصبحت من صلاحيات مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني، كما أنشأت أجهزة كلفة بعملية التخطيط منها ما يلي⁽¹⁾:

أ- المجلس الوطني للتخطيط: أنشأ سنة 1962 وتقوم بأمانته مديرية الدراسات والتخطيط التابعة لرئاسة مجلس الثورة، ثم حول لوزارة الاقتصاد سنة 1963 وإلى رئاسة الجمهورية سنة 1964 وأخيرا إلى وزارة المالية سنة 1965 وبقي كذلك حتى 1970؛

ب- كتابة الدولة للتخطيط: نظرا لتزايد مهام التخطيط بسبب زيادة المشاريع ثم تحويل مديرية الدراسات والتخطيط إلى كتابة الدولة للتخطيط وهذا سنة 1970، التي تقوم بالبحث في توزيع الثروات المالية والبشرية وتضمن تنفيذ ومتابعة المخطط؛

ج- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: من أجل القضاء على النقائص والصعوبات التي سجلت في التقييم ولأجل ترسيخ الوضعية القانونية للجهاز المركزي للتخطيط^(*)، تم في 1979 تحويل كتابة الدولة للتخطيط إلى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية؛

د- المجلس الوطني للتخطيط: لقد أعيد النظر مرة أخرى في مكانة الجهاز المركزي للتخطيط سنة 1987، حيث تم إلغاء وزارة التخطيط وعوضت بالمجلس الوطني للتخطيط هذا القرار يعتبر تراجعا هاما عن أهمية التخطيط في الجزائر، وقد خلق عواقب سيئة على مستقبل تخطيط التنمية ووضع استراتيجيات واضحة لمسيرة الاقتصاد في البلاد. هذه الأجهزة هي التي تتحمل مسؤولية إعداد المخطط الاقتصادي الذي سيتحقق ضمن المخطط الوطني، حسب المراحل التالية⁽²⁾:

(1)-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص336.

(*)-هو نفسه الهيئة المركزية للتخطيط.

(2)-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع نفسه، ص337.

أ- المرحلة التمهيديّة: يتم فيها تحديد الاستراتيجيات التنموية من خلال تحليل الوضع الاقتصادي القائم بالتكامل مع السلطة السياسية التي تبين الإطار العام للتنمية، ثم تحضير البدائل المختلفة لتحقيق التنمية المستهدفة مع الأخذ بعين الاعتبار مميزات اجتماعية وسياسية واقتصادية، ويقوم بهذا العمل تقنيو أجهزة التخطيط، ثم يعرض على الحكومة التي تختار البديل المناسب وتوضع الخطوط العريضة للأهداف المبدئية؛

ب- المرحلة التفصيلية: تفصل الاختيارات إلى برامج قطاعية، مما يمكن من إعداد خطة القطاع الذي يتم إثراءه في الوزارات المعنية، ثم ينزل إلى المؤسسة فالوحدة التابعة؛

وعلى أساس الخطوط العريضة للخطة الاقتصادية تترجم المحاور الأساسية التي تشكل الأهداف على المدى الطويل، ولتنفيذها يحضر المخطط المتوسط المدى على أساس اتصالات متبادلة بين القطاعات، ثم يحضر في نفس الوقت المخطط الخاص بكل قطاع وهذا بالاتصال بالمؤسسات العمومية التابعة له بواسطة الوزارات الوصية، حيث يحدد المخطط المتوسط المدى ومن تم يوضع التوزيع القطاعي للاستثمارات ومنها يحدد الجهاز المركزي الأظرفة المالية اللازمة لكل قطاع، بعد كل هذا يفصل المخطط المتوسط المدة ضمن ما يسمى بالمخطط السنوي^(*)، على أساس مشاورات بين كل من المؤسسات العمومية والوزارات والجهاز المركزي والحكومة، حيث يوضع المخطط السنوي في صورته النهائية، ويقدم للمصادقة عليه من طرف الحكومة، كما لا بد أن تحصل المؤسسات العمومية على قرار التشخيص من الجهاز المركزي، والمصادقة على خطة التمويل من وزارة المالية حتى يتم الانطلاق في إنجاز المشاريع الاستثمارية.

6-1-2- النماذج الخاصة بتقييم المشاريع الاستثمارية:

من أجل التحضير لإعداد المخطط الرباعي الثاني [1974-1977] قامت كتابة الدولة للتخطيط بإعداد وثيقة (تعليمية) متعلقة بأدوات تحليل وتصنيف المشاريع الاستثمارية، تعتبر كأداة للعمل تتضمن مفهوم النماذج الكمية، هذه النماذج تهدف للإجابة عن نوعين من الاهتمامات لتحضير الخطة^(**) (1).

(1)- عبارة عن مجموعة من أفكار لمشاريع تمت دراستها وذلك قصد تسجيلها ضمن المخطط الوطني للتنمية.

(**)- SEP : Circulaire portant instruments d'analyses et de classification des projets d'investissement productifs, la préparation du 30plan (1974-1977).

(1)- مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع السابق، ص340.

الفصل السادس:.....وخعية تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

أ- القياس بالتدقيق -باستعمال الحساب الاقتصادي- مدى مساهمة المشاريع في الأهداف

العامة المسجلة ضمن استراتيجية التنمية على المدى الطويل؛

ب- السماح بترتيب المشاريع الاستثمارية حسب مؤشرات فعالية للاستثمارات.

وأهم النماذج الخاصة بتقييم المشاريع الاستثمارية على أساس المردودية المالية والمردودية الاقتصادية التي وضحتها هذه التعليمية، يمكن التطرق لها باختصار كما يلي:

6-1-2-1- نماذج المردودية الاقتصادية: إن التقييم الاقتصادي يوجه ويساعد في

تحضير وتحديد المشاريع الأكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية، لا توجد طريقة أو دليل تقليدي

للتقييم الاقتصادي العالمي مقبول، كل بلد أو كل تنظيم لديه منهجيته الخاصة وأهدافه⁽¹⁾. فللجزائر

أربعة أهداف كبرى مسجلة ضمن استراتيجية التنمية، يتم على أساسها تقييم المشاريع الاستثمارية

المعدة والمقترحة من قبل المتعاملين الاقتصاديين هي: (توسيع مداخيل البلد من العملة الصعبة،

مساهمة المشروع في إحلال الواردات لتلبية الحاجات الأساسية لاستهلاك الجماهير، تحقيق التكامل

الاقتصادي بين فروع النشاط، العمل على إزالة عدم التوازن بين الجهات والأقاليم)، ولتحقيق هذه

الأهداف وضعت كاتبة الدولة للتخطيط أدوات تتمثل في نماذج تقييم المشاريع، ذلك لقياس مدى

مساهمة المشروع الاستثماري في تحقيق أحد هذه الأهداف، وهذه النماذج هي⁽²⁾:

أ- نموذج الفعالية من العملة الصعبة: ويرمز له بالرمز (Ed)^(*)، ويعبر عنه بالصيغة

التالية:

$$(Ed) = \left[\frac{\sum Rt}{(1+i)^t} - \frac{\sum Dt}{(1+i)^t} \right] / \frac{\sum It}{(1+i)^t}$$

حيث:

R_t : إيرادات المشروع من العملة الصعبة.

D_t : النفقات بالعملة الصعبة.

I_t : الاستثمار بالعملة الصعبة.

I : معدل حساب القيمة الحالية (معدل الخصم).

(1)-Bounif Sadi Dalila : Opcit, P72.

(2)-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص 341.

(*)-Ed : Efficacité en devises.

T : الزمن (فترة حياة المشروع).

ويفضل المشروع الذي يكون لديه أكبر قيمة لـ (Ed).

يلاحظ هنا أن هذا المقياس يتطلب استعمال معدل صرف معين، لكن التعليلة لا تشير إلى هذا، ويبقى التساؤل مطروح هل معدل الصرف المعني هو المعدل الجاري أو المتوسط أو المرجعي؟ وهذا إذن يعتبر نقص في هذه الطريقة.

ب- مساهمة المشروع في إحلال الواردات: ويرمز لهذا النموذج بالرمز (SI) (*) ويعبر

$$Si = \frac{\sum C_{Ii}}{\sum C_{Ti}} \quad \text{عنه بالصيغة التالية:}$$

حيث: C_{Ii} : الاستهلاك الوسيط المستورد.

C_{Ti} : الاستهلاك الوسيط الكلي.

وكلما اقترب هذا المقياس من الأصفر كلما دل ذلك على مشاركة أكثر للمشروع في إحلال الواردات، ونفس الملاحظة السابقة يمكن إدراجها بالنسبة لهذا النموذج بخصوص سعر الصرف.

ج- تحقيق التكامل الاقتصادي: الذي يسمح انطلاقاً من استثمار معين إلى توسيع الإنتاج

الوطني وتوسيع الروابط الخلفية والأمامية مع المشاريع الأخرى، ويعبر عنه بالصيغتين التاليتين:

- بالنسبة لمشروع واحد = الاستثمار بالدينار ÷ الاستثمار الإجمالي؛

- بالنسبة لمجموعة مشاريع = الاستهلاك الوسيط المحلي ÷ الاستهلاك الوسيط الكلي.

وكلما اقتربت النتيجة من الواحد كلما دل ذلك على مساهمة المشروع في تحقيق التكامل الاقتصادي.

د- تحقيق التوازن الجهوي: الذي سيشجع الاستعمال الأمثل للإمكانيات المحلية، ومن جهة

أخرى سيمكن من التوزيع العادل للدخل على السكان، ويجب على المشاريع التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف أن تحدد الآثار المباشرة التي يحدثها المشروع والمتعلقة بـ:

- مناصب العمل التي يخلقها المشروع؛

- استعمال المواد الأولية المحلية؛

- قياس آثار المشروع على النقل والتجارة والخدمات.

لكن التعليلة (الوثيقة) لا تعطي نماذج كمية ما عدا فيما يخص آثار المشاريع على العمالة

(*) - SI: Substitution d'Importations.

فتقترح ما يلي:

- عدد مناصب العمل التي يحدثها المشروع؛

- تكلفة منصب العمل = التكلفة الاستثمارية ÷ عدد مناصب العمل؛

- الإنتاجية المتوسطة = القيمة المضافة لسنة من التشغيل ÷ عدد مناصب العمل.

6-1-2-2- نماذج المردودية المالية: وتسمى حسب هذه التعليلة بنماذج فعالة

الاستثمارات فبالإضافة إلى النماذج السابقة التي تسمح بقياس و تجميع المشاريع المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية للتنمية، توجد نماذج أخرى تجعل من السهل القيام بمهمة ترتيب المشاريع بالنسبة لبقية المشاريع داخل نفس فرع النشاط أو فروع مختلفة، وهذه النماذج المقترحة هي كمايلي⁽¹⁾:

أ- نموذج القيمة المضافة الحالية على الاستثمار: ويرمز له بالرمز (S)^(*)، ويعرف

$$S = \sum_{t=0}^T \frac{VA_t}{(1+a)^t} / \sum_{t=0}^T \frac{I_t}{(1+a)^t} \quad \text{بالصيغة التالية:}$$

حيث: VA_t : هي القيمة المضافة المحققة في الفترة (t).

I_t : نفقات الاستثمار في الفترة (t).

a: معدل حساب القيمة الحالية والذي حدد بقيمة موحدة لكل القطاعات وهي 8%، آنذاك.

S: القيمة المضافة الحالية.

ب- نموذج فترة الاسترداد: ويرمز لها بالرمز (ST)، وتعرف بالصيغة التالية:

$$ST = \sum_{t=0}^n \frac{Bt}{(1+i)^t} - \sum_{t=0}^n \frac{I_t}{(1+a)^t} = 0$$

حيث: I_t : نفقات الاستثمار في الفترة (t).

Bt: الربح المتحقق في الفترة (t).

n: فترة تحقيق المشروع.

T: مدة حياة المشروع.

a: معدل حساب القيمة الحالية.

(1) -مسبكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع السابق، ص ص342-343.

(*) -S : Surplus économique actualisé.

ج-معيار معدل العائد الداخلي: يرمز له بالرمز (TRI) ^(*)، يعرف بالصيغة التالية:

$$TRI = \sum_{t=0}^n \frac{Bt}{(1+i)^t} - \sum_{t=0}^n \frac{It}{(1+i)^t} = 0$$

حيث: I_t : نفقات الاستثمار في الفترة (t).

Bt : الربح المحقق في الفترة (t).

i : معدل العائد الداخلي.

وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النماذج التي اقترحتها كاتبة الدولة لتخطيط يذكر باختصار منها ما يلي ⁽¹⁾:

- 1- ليس هناك ما يبرر الأخذ بنموذج الفعالية من العملة الصعبة فيما إذا كان البلد النامي يعاني من أزمة مؤقتة في العملة الصعبة مع وجود توقعات اختفائها في الأجل الطويل؛
- 2- يفترض نموذج الفعالية من العملة الصعبة أن جميع التكاليف الأخرى ذات السعر المرجعي تساوي الصفر وهذا غير ممكن في الواقع؛
- 3- يمكن أن يؤدي الأخذ بنموذج الفعالية من العملة الصعبة إلى إقامة مشاريع غير اقتصادية في حالة استخدام النماذج الأخرى وبالتالي تكون عبئا على الاقتصاد الوطني بدلا من أن تكون عاملا في نموه وتقدمه؛
- 4- إن التعلية (الوثيقة) في تحليل نموذج القيمة المضافة الحالية على الاستثمار تعتبره معيارا ماليا بحثا وهذا يعني أنه لا يأخذ بعين الاعتبار القيم الاجتماعية الحقيقية للمدخلات والمخرجات، وهو بهذه الصيغة لا يكون صالحا للاستعمار على المستوى الكلي؛
- 5- نموذج القيمة المضافة الحالية لا يبين لنا كيفية معاملة النفقات التي يتحملها المشروع والتي يتم تحويلها إلى الخارج كفوائد للمؤسسات المصرفية المقرضة وأرباح المساهمين الأجانب؛
- 6- اعتبار عامل ندرة رأس المال القيد الوحيد لموارد الانتاج داخل الاقتصاد الوطني، وجعله العامل الأكثر ندرة غير صحيح، فهناك أيضا ندرة في العملة الصعبة والعمالة الماهرة... الخ، ولذلك كان ينبغي على كاتبة الدولة للتخطيط ألا تغفل على هذه العوامل، لأن هذا من شأنه ألا يؤدي إلى التخصيص الأمثل للاستثمارات؛
- 7- نقص بعض المعلومات والتوضيحات كتحديد معدل الصرف الذي سبق الإشارة إليه.

^(*)-TRI: le taux de rentabilité interne.

⁽¹⁾- عزوز حميمص: مرجع سابق، ص ص 145-148.

هذا بالنسبة للانتقادات الموجهة للنماذج على انفراد، غير أن المنهج الذي وضعتة كاتبه الدولة للتخطيط لا يخلو من انتقادات ذات طابع شمولي حول تناسق وترابط أجزائها ومدى تطبيق منهجها.

6-1-3- الانتقادات الموجهة إلى المنهج الوطني في تقييم المشاريع:

إن المنهج الوطني لتقييم المشاريع الاستثمارية في مختلف مراحلها لم يأخذ بعين الاعتبار العديد من الأمور سواء في مرحلة الفكرة الأولى للمشروع أو مرحلة إعداد الدراسات الفنية الاقتصادية أو مرحلة دراسة المردودية، مما نتج عنه اختلالات داخل الهيكل الاقتصادي، خلفت نتائج كانت وخيمة، فعلى مستوى فكرة المشروع غالبا ما كانت تظهر بشكل فجائي أو بطريقة ارتجالية وفي كثير من الأحيان تأتي من خارج الجهات المختصة أو في غيابها أو نتيجة ظروف قائمة في تلك الفترة.

وعلى مستوى إعداد الدراسات الفنية الاقتصادية تجد أن الإعلام المتحصل عليه قليل ومحدود مما ينجم عنه عدم إمكان عرض سوى عدد محدود من البدائل (1 أو 2) من الأساليب التكنولوجية، وعدد الأشخاص المشاركين في هذا الاختيار قليل كما أنهم غير مؤهلين كما أن النماذج المستعملة في الإختيار غالبا ما تكون غامضة، ويتم حينئذ الاتجاه إلى تفضيل النماذج الفنية المحضة دون مراعاة للبيئة التي ستطبق فيها ولا لإمكانيات التكيف معها. أما في الواقع العملي فهذه الدراسات كانت تقدم ناقصة سواء من طرف المؤسسات العمومية أو الوزارة الوصية، هذا لعدة أسباب منها: (ضعف الفرق القائمة بالدراسة، ضعف نظام المعلومات)، وإذا كانت هذه الدراسة مطلوبة ضمن ملف طلب الأفراد (التشخيص) حتى تمكن من مراجعة مدى مطابقة المشروع الاستثماري مع خطة التنمية فإن هذه الوثيقة لم تقع بدورها واصبحت مجرد تصريح إداري، مما جعل من الجهاز المركزي للتخطيط مجرد مكتب لتسجيل المشاريع المقترحة، والذي ساهم في إضعاف نظام التخطيط نظرا لنقص الانضباط والرقابة والمسؤولية والتدقيق في إعداد المشاريع⁽¹⁾، أما على المستوى دراسة المردودية فإن عملية استيراد منهجية للتقييم هو مصدر ليس فقط لعدم الفعالية، وإنما أيضا لعدم التلاؤم بين المشاريع المقامة، خاصة أنه السبب في التوجيه الخطير للاستثمارات تبعا لمنطق رأس مالي بحث، أي التركيز بل الاقتصاد في أغلب الأحيان على التقييم المالي للمشاريع دون مراعاة للتقييم

(1)-Brahimi Abdelhamid : L'économie Algérienne, Défis et enjeux, Dahleb, Alger, 1991, P230.

الفصل السادس:.....وصحية تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

الاقتصادي لها، وإن نموذج فعالية الاستثمارات هو بالأساس ذو خصائص تعود إلى الاقتصاد الجزئي، لا يستطيع الحكم إلا على المظاهر المالية للمشروع، والاستعمال الجيد لهذا النموذج يمكن بالفعل من تقييم الآثار الاقتصادية للمشروع، لكن هذه الأخيرة ليست محددة كذلك، فالمناافع الاجتماعية إن كانت قد أخذت بعين الاعتبار أثناء دراسة المشاريع، فإنها لم تأخذ بصفة شاملة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، بل بقيت تحسب ضمن مستوى ضيق فقط، وهو مستوى الاقتصاد الجزئي وذلك حسب نموذج الفعالية، كما أن نتائج هذه الدراسة لا يتم اختبار مدى ملاءمتها وتناسقها مع الشروط والأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية، فنتائج دراسة المردودية لا يتم مقارنتها مع الشروط الملموسة لتحقيق الخطة في مجموعها، إن مجموع اختيارات المشاريع كل على حدى لا يؤدي حتما، كما لا يخدم الاختيارات الأساسية لخطة التنمية، وهذا ما نجم عنه ظهور مشاريع متنافرة فيما بينها، بل اختلاف كبير في تطوير الفروع والقطاعات داخل الاقتصاد الوطني، ومن تم اختلال في التوازنات الاقتصادية⁽¹⁾.

وما زاد في الاختلالات أيضا ضعف الجهاز الإحصائي للمعلومات والبيانات، والذي لا يسمح بالكشف عن اتجاهات الاقتصاد، ولا استنباط نسب ذات دلالة، مما ينجم عنه ان كل تنبؤ يخشى أن يكون تعسفيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى اللجوء إلى استعمال نسب ثم العمل بها في الاقتصاديات المتطورة لا تناسب شروط وظروف الاقتصاد الوطني. إن عدم التلاؤم في النماذج المستعملة مع الأهداف المحددة والموجودة غالبا ما انعكست في وجود صعوبات التقييم الجيد والصحيح لمجهودات الاستثمارات المنجزة، ومن تم اختيار مشاريع عديمة الجدوى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اختيار المشاريع على أساس فصل نماذج التقييم والتوصية بتفصيل أحدها عن الآخر، أحدث في الكثير من الأحيان تناقضات بين الأهداف المحققة والمرجو تحقيقها، مما جعل نظام التقييم أكثر تعقيدا وخصوصا أن الجهاز المركزي لا يقدم أي توضيحات في حالة نشوء مثل هذا الإشكال، حيث إن التعلية تنص: «أن كل مشروع يجب أن يحل من عدة زويا، وذلك باستخدام عدة نماذج، غير أنه ينبغي التفضيل حين العرض الاقتصادي لدرجة الفائدة التي يمكن أن يقدمها مشروع منفرد، وذلك تبعا لنموذجه الأساسي، وخدمته لهذا الهدف أو ذاك على مستوى الاقتصاد الوطني، وتوصي بالتركيز عند تقييم المشروع حول قدرة تحقيقه لهذا الهدف، أو ذاك من الأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها سابقا»⁽²⁾. وقد تنتج عن هذا أيضا جدل مستمر بين الماليين الذين ينحازون لترجيح القرار المالي على حساب القرار الاقتصادي والصناعيين الذين ينحازون للقرار

(1)- عزوز حميمص: مرجع سابق، ص ص148-151.

(2)- عزوز حميمص: المرجع نفسه، ص152.

الفصل الماحم:.....وخعية تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

الاقتصادي على حساب القرار المالي، وقد أدى هذا التصادم لاستهلاك وقت أكبر لدراسة واختيار المشاريع من طرف الجهاز المركزي، خصوصا في فترات الضغط المالي.

كما لوحظ عدم وضوح هذه التعليلة بالخصوص عندما نصت، بأن: «أدوات العمل هذه لا تعتبر آلة لأخذ القرار أو تحل محل عمليات أخذ القرارات على أساس سياسي عند قبول أو رفض المشروع الاستثماري» إن مثل هذا التصريح يبرهن على الكثير من الانتقادات التي وجهت: كالإرتجالية والعشوائية في اختيار المشاريع، وأن اختيار المشاريع فعل سياسي أكثر منه اقتصادي... الخ، حيث شجع هذا التصريح على اخذ القرارات في كثير من الأحيان دون الرجوع إلى طرق الحساب الاقتصادي، وبالتالي عدم الأخذ بعين الاعتبار لأدوات التقييم هذه، ولا للتنسيق بين مجموعة عناصر الاستراتيجية العامة المطبقة من طرف المتعاملين الاقتصاديين وأصحاب النفوذ⁽¹⁾.

6-2- اتخاذ القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة سلبا عليها

إن الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، ذلك أنه يمتص الأموال المكتنزلة ويوجهها إلى النشاط الاقتصادي من اجل تلبية الاحتياجات الوطنية المختلفة، لذلك وضعت تنظيمات وإجراءات جلب وتوجيه ومتابعة ومراقبة الاستثمار، وتوفير الأجهزة اللازمة في العديد من المستويات للقيام بهذه المهمة، إلا ان الجزء الأكبر من هذا الاتجاه بقي كشعارات لم تطبق، أما المطبقة فكانت نتائجها غير فعالة ولم تساهم في النمو الاقتصادي المنتظر، هذا على أقل تقدير، بل أنها أصبحت عبء على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، فقد زادت من تعميق التخلف وخلقت أزمات أخرى أكثر حدة.

إن هذه النتائج السلبية في أغليبتها كانت نتيجة سوء ترشيد قرارات الاستثمار التي كانت أدواتها تتأرجح بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، بالإضافة إلى محدوديتها في التلاؤم مع الكثير من خصائص الاقتصاد الجزائري الذي طبعته العديد من التحولات.

6-2-1- أسلوب اتخاذ قرار الاستثمار:

سيتم التطرق لأهم الإجراءات التي تتم وفقها اتخاذ قرار الاستثمار، أولا في فترة الاقتصاد

(1)-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص357.

الموجه ثم في فترة اقتصاد السوق مع ذكر أهم الانتقادات:

6-2-1-1-1-2-6-1 في فترة الاقتصاد الموجه: إن هيئة المركزية للتخطيط^(*) (كاتبة الدولة

للتخطيط سابقا)، وعلى أساس أعمال الحكومة و الخطط والأهداف المقدمة من قبل القطاعات (الصناعة، التجارة، النقل...)، تقوم هذه الهيئة بتحديد غلافات مالية لكل قطاع. إن كل استثمار للمؤسسات العامة يجب أن يعرض للنظر فيه، وذلك تحت مسؤولية الوزارة الوصية، كما أن الوزارة الوصية تمارس الرقابة على كل المشاريع الاستثمارية في كل مراحل إعدادها وإنجازها، ولا تأخذ الهيئة المركزية للتخطيط قرار الاستثمار إلا بعد أن يستوفي المشروع الاستثماري الإجراءات الشكلية التالية⁽¹⁾:

1- إن طلبات التسجيل الصادرة من قبل المتعاملين الاقتصاديين العموميين يجب أن تحوز على موافقة الوزارة الوصية المعنية قبل أن تصل إلى الهيئة المركزية للتخطيط وأن تقوم بتنسيقها وملاءمتها مع الاستثمارات المقبولة في الخطة الوطنية للتنمية؛

2- إن طلبات التسجيل هذه يجب أن تكون مرفوقة بالبطاقات الفنية^(**)، ذلك في 6 نسخ تكون مملوءة طبقا لما نص عليه القانون الوزاري الخاص بتسجيل الاستثمارات آنذاك؛

إن مسؤولي المؤسسات العامة لا يستطيعون الخوض في إنجاز مشروع ما إلا بعد أن يستوفي كامل الإجراءات الشكلية المتعلقة بالمرحلة الأساسية للعملية الواجب اتباعا من أجل الحصول على تصريح بالاستثمار، وهذه المراحل هي:

1- **النضج:** تقوم الوزارة الوصية بدراسة^(***)، أولية للمشروع، وبعد الموافقة عليه يتم

⁽²⁾ - عرفت فيما بعد باسم: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

⁽¹⁾ - عزوز حميمص: مرجع سابق، ص 129.

^(**) - لها نمط موحد حسب كل قطاع وتشمل: (التكاليف الكلية للمشروع، المبالغ اللازمة بالعملية الصعبة، موقع السوق، خطة التنظيم العامة، التجهيزات الأساسية، التجهيزات الملحقة، التجهيزات الإدارية، كيفية تحقيق المشروع)، وتعطي نظرة شاملة لوضعية واحتياجات المشروع الاستثماري.

^(***) - تقدم هذه الدراسة للهيئة ويجب أن تحتوي على كل العناصر الضرورية، كما نصت عليها التعليمات الوزارية آنذاك حتى يمكن أخذ قرار الاستثمار، وتنظم: (نتائج دراسة السوق، العناصر الأساسية للدراسة التقنية، الخطة التقديرية أو البرنامج التقديري لتحقيق المشروع، التكلفة الإجمالية للاستثمار بالدينار والعملية الصعبة، الدراسة التمويلية، حساب الاستغلال للعشر سنوات الأولى بمعنى دراسة المردودية المالية للمشروع، أثر المشروع على المخطط الاقتصادي الوطني).

إبلاغه للهيئة من أجل اختبارها؛

2-قرار التشخيص^(*): يتخذ قرار التشخيص بعد قبول المشروع من طرف الهيئة، أي أن المشروع يستدرج ضمن الخطة السنوية. والمهلة الضرورية للسماح للهيئة باتخاذ القرار يجب أن لا تزيد عن أربعة أسابيع ابتداء من وصول الدراسة الفنية الاقتصادية، وطلب الوزارة الوصية؛

3-الإذن بالتمويل: إن المؤسسة العامة المعينة تقوم بتقديم نسخة من ملف المشروع إلى مختلف المصالح التالية (وزارة المالية، البنك الأولي، البنك المركزي الجزائري، البنك الجزائري للتنمية)، وذلك في نفس الوقت الذي يقدم فيه طلب التشخيص.

إن المشروع الاستثماري لا يمكن أن يعرف بداية للتنفيذ إلا إذا استوفى هذه المراحل ونال موافقة كامل الجهات المعنية، هذا وقد وجهت عدة انتقادات لهذا الأسلوب في اتخاذ قرار الاستثمار يمكن ذكر أهمها باختصار كما يلي:

1-تخطيط الاستثمار كان يتميز بمركزية القرار وتقوم به الهيئة فهو فعل سياسي أكثر من اقتصادي؛

2-ضعف قرار التشخيص والتأخر في اتخاذه، الذي يترتب نتائج سلبية كالحظا في تحديد الكلفة الحقيقية للمشروع...؛

3-ضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات (المستثمر) والهيئة المركزية، فالتعاملات تتم بواسطة الوزارة الوصية والتي تخضع لها المؤسسات في جميع نشاطاتها (الإنتاج، الاستثمار، التمويل، التسويق، التكوين، التنمية...) الأمر الذي جعل قرار التشخيص لا يتم إعداده عن طريق حوار نافع ومستمر بين هذه المؤسسات (المستثمر) ومصالح الهيئة؛

4-القيام بدراسات اقتصادية وفنية للمشروع خاطئة وغير منسقة مع بعضها البعض، مما يجعل قرار التشخيص بعيد عن الواقع؛

5-إن خطة تمويل المشروع لا تتلاءم والاستثمار المعني للفارق الزمني بين قرار التشخيص وقرار التمويل، وهذا أدى في كثير من الأحيان لإعادة تقييم المشروع، مما يعكس ضعف التحكم في أعمال التخطيط سواء على مستوى المؤسسات أو الإدارات المركزية.

^(*)-يهدف إلى السماح للمصالح المركزية للخطة التنموية بمراجعة مدى ملاءمة المشروع مع الخطة العامة للتنمية ومراقبة المعدلات والتكاليف والحجم والمكان...، ويسمى أيضا بقرار الإنفراد.

6-2-1-2- في فترة اقتصاد السوق: يشهد الاقتصاد الوطني تحولات اقتصادية

عميقة وسريعة، فاققتصاد السوق والعولمة إلى جانب الانضمام الوشيك للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وغير ذلك يفرضون على الاقتصاد الوطني وأصحاب القرارات تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات، وذلك بالتخلي عن الأساليب والإجراءات القديمة في القيام بالاستثمارات والبحث عن أساليب وإجراءات عصرية تؤهل الاقتصاد الوطني وتخفف من حدة الأزمات المتتالية التي يشهدها، كما يلي:

حسب المرسوم التشريعي^(*)، الذي يخص استثمارات التوسع وزيادة القدرات الإنتاجية يحدد النظام العام للاستثمارات الإجراءات التالية⁽¹⁾:

حسب المادة (03): فإنه يجب أن يصرح بالاستثمار قبل البدء في تحقيقه ويكون التصريح به أمام وكالة ترقية وحماية الاستثمارات (APSI)، هذه الأخيرة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، وبعد تصريح المستثمر وطلبه امتيازات من الوكالة المذكورة، تعمل الوكالة على تقييم المشروع ودراسته والرد عليه بالرفض أو القبول في مدة زمنية لا تتجاوز 60 يوم من يوم إيداع التصريح؛

حسب المادة (09): فإنه إذا تم رفض المشروع يمكن للمستثمر المعني أن يتقدم بطعن للهيئة الوصية للوكالة وهي رئاسة الحكومة لكي يدرس الطلب من جديد في ظرف 15 يوما ويتم الرد عليه نهائيا؛

حسب المادة (12): فإن تحويل رأس المال بالعملة الصعبة وكذلك تسهيل الاستيراد يكون بواسطة البنك المركزي الجزائري الذي يضمن ذلك، ولا تتعدى مدة تحويل رأس المال بالعملة الصعبة 60 يوما؛

حسب المادة (13): فإن الحد الأدنى للأموال الخاصة محددة قانونيا؛

حسب المادة (14): فإن الاستثمار يتحقق في مدة زمنية لا تتعدى 3 سنوات إلا إذا حددت الوكالة مدة أطول؛

(*)- المرسوم التشريعي، رقم 93/12، الصادر بتاريخ 1993/10/05.

(1)- عبد الرزاق بن حبيب وآخرون: الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2002، 226.

الفصل السادس:.....وصحة تقيمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

حسب المادة (15): إن الاستثمار في حالة ما إذا كانت له أهمية وفائدة كبيرة للوطن من جانب التكنولوجيا المستعملة والفائدة الكبيرة من العملة الصعبة والمردودية على المدى البعيد، فإن هذا الاستثمار يستفيد من امتيازات إضافية عن طريق اتفاقية بين الوكالة الممثلة للدولة والمستثمر ويصادق عليها مجلس الحكومة ثم تنشر في الجريدة الرسمية.

أما بالنسبة للإجراءات الإدارية للاستثمار سواء كان بشكل شراكة أو منفردا يمر في تكوينه عبر المراحل والإجراءات التالية⁽¹⁾:

إجراءات إدارية وأشهارية: هذه الأخيرة تبدأ من إثبات عقد الشركة بعقد لدى الموثق ثم ينشر عقد الشركة في جريدة الإعانات القانونية بعد ذلك يتم إيداع العقد لدى كاتب المحكمة القريبة من مقر الشركة وتنتهي الإجراءات الإدارية والأشهارية بتسجيل الشركة في السجل التجاري في مدة لا تتعدى شهرين من وقت تأسيس الشركة، وتتبع الإجراءات الإدارية والأشهارية، بتصريحين:

الأول: هو التصريح بالوجود لدى مديرية الضرائب القريبة من مقر الشركة سواء كانت شركة أشخاص أو رؤوس الأموال في ظرف 30 يوما من بداية نشاطها؛

الثاني^(*): يخص وكالة ترقية وحماية الاستثمار، حيث يتم التصريح بالاستثمار أمام هذه الوكالة سواء كانت شركة أشخاص أو رؤوس أموال ويتضمن التصريح عدة نقاط منها مجال نشاط الشركة، موقع الشركة، عدد مناصب العمل المتوفرة، التكنولوجيا المستعملة في إطار عمل الاستثمار، المدة المتوقعة لحياة المشروع، إضافة إلى المخططات الاستثمارية والمالية واهتلاكات المشروع.

ولكي تحصل الشركة على امتيازات جبائية عليها ان تتقدم في نفس وقت التصريح بالاستثمار لدى وكالة ترقية وحماية الاستثمار بطلب امتيازات لدى نفس الوكالة (APSI) وعلى الوكالة إبلاغ صاحب الاستثمار بالرد بالقبول أو الرفض في مدة أقصاها 60 يوما.

كما أدركت الجزائر جيدا بأنه من دون استثمارات خارجية^(**) (أجنبية) لا يمكن الخروج

(1)- عبد الرزاق بن حبيب، وآخرون: المرجع نفسه، ص227.

(2)- سيتم التطرق بتفصيل أكثر إلى هذه النقطة لاحقا.

(**)- سيتم الرجوع إلى هذه النقطة لاحقا.

الفصل السادس:.....وخعية تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

من الأزمة والنهوض بالاقتصاد والخروج به من المشاكل التي يتخبط فيها، فالاستثمارات الأجنبية تساعد في التنمية الاقتصادية، تراكم رأس المال، توفير مناصب الشغل، رفع المستوى المعيشي للمواطن و تحسين قدرته الشرائية وتغيير نمط معيشتة، ومن أجل جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية في عالم تتحتم فيه المنافسة على الاستثمارات الأجنبية، ركزت الجزائر في القانون الأخير للاستثمار الصادر في أوت 2001 على تطوير أسلوب اتخاذ القرار الاستثماري حتى يتلاءم أكثر مع المستجدات، ويكون أكثر تفتحا ومرونة. أهم الإجراءات الجديدة التي جاءت في هذا القانون يمكن تلخيصها فيما يلي⁽¹⁾:

1-تطور مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخصخصة الأمر الذي كان غائبا في السابق؛

2-المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وإلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص؛

3-إنشاء شبك موحد (لامركزي) على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة في الاستثمار وإصدار التراخيص، هذه الوكالة أو المؤسسة هي مؤسسة عامة تملك شخصية معنوية واستقلالية مالية، لها امتدادات في كل الولايات وتتوي فتح فروع أو مكاتب تمثيل في الخارج؛

4-تقدم (ANDI) كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، و تبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوما؛

5-إنشاء صندوق وطن لدعم الاستثمار تكلف (ANDI) بإدارته، كما أنشئ مجلس وطني للاستثمار يعد الاستراتيجيات ويحدد ويضع الولويات.

إن أهم انتقاد يوجه لأسلوب اتخاذ القرارات الاستثمارية بعد قانون الاستثمار لسنة 2001 يكمن فيما يلي⁽²⁾:

وجود تناقض مستمر بين النوايا الصادقة في الإصلاح والانفتاح الاقتصادي والتي تعكسها

(1)-عبد الكريم منصورى: مرجع سابق، ص 45.

(2)-رؤوف أبو زكي: مرجع سابق، ص 38.

التشريعات والإجراءات المستمرة في هذا المجال، وبين التطبيق الفعلي على الأرض، فهناك في الواقع حاجة ماسة للمرونة والسرعة في تسيير جميع الإجراءات والمعاملات الخاصة بقرار إقامة المشاريع الاستثمارية وأعمال أخرى، والمعضلة الأساسية في جميع هذه الحالات الأخيرة تكمن في صعوبة التغلب على الأساليب والذهنيات القديمة التي كانت في فترة الاقتصاد الموجه، ومراكز القوى التي تجد في تغيير الأساليب تهديدا لها. بمعنى أن القرارات الاستثمارية يجب أن تتخذ من منطلق مصلحة البلاد وليس من منطلق المصلحة الخاصة.

6-2-2-العوامل المؤثرة سلبا على القرارات الاستثمارية:

إن مسعى الجزائر منذ الاستقلال هو تحقيق التنمية الشاملة من أجل النهوض بالبلاد التي عانت كثيرا، الأمر الذي جعلها تقوم باتخاذ قرارات استثمارية كثيرة وضخمة وتقدم مجهودات وتضحيات معتبرة، كان ينتظر منها الكثير، غير أن هذا كله لم تبرره النتائج السلبية المحققة في جميع المستويات من الاقتصاد الوطني، فقد احتفظت بعوامل التخلف التي كانت تعاني منها خلال فترة انطلاقها في عملية التنمية، بل أكثر من هذا فقد زادت من تعميق التخلف وتنويع مظاهره وظهور أزمات أخرى، لذلك سيتم تناول أهم العوامل التي أثرت سلبا على القرارات الاستثمارية:

6-2-2-1-ضعف وغياب إعداد ودراسة المشاريع: وذلك لعدة أسباب أهمها⁽¹⁾:

- 1-غالبا ما تظهر فكرة المشروع بشكل فجائي أو بطريقة ارتجالية، في كثير من الأحيان تأتي هذه الفكرة من خارج الجهات المختصة أو في غيابها أو نتيجة ظروف قائمة في تلك الفترة؛
- 2-أحيانا تتخذ قرارات بإقامة مشاريع استثمارية الغاية منها سياسية واجتماعية وليست اقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكن إيجاد مشاريع أقيمت بالرغم من انخفاض مردوديتها المالية؛
- 3-أحيانا تفرض مشاريع من طرف الجهات (الهيئات) المقدمة للمساعدات، وبالتالي تقبل إقامتها مهما كانت آثارها؛
- 4-عند إعداد دراسات للمشاريع غالبا ما ترافقها مظاهر سلبية كالإهمال واللامبالاة والرشوة والمحاباة والبيروقراطية، والاتكال وغير ذلك من مظاهر الجمود والتحجر في الذهنيات؛

(1)-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص ص296-302.

الفصل السادس:.....وخصة تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

5- غياب التنسيق والربط بين مختلف الدراسات التي تقام للمشاريع والذي ينتج عنه عدم الانسجام في مستوى المسؤولين على هذه الدراسات، الشيء الذي يترتب عنه وبكل تأكيد اختلال في المفاهيم وبالتالي أخطاء في اتخاذ القرارات؛

6- ضعف النظام الوطني للإحصاءات والإعلام، الشيء الذي لا يسمح بالسيطرة على بعض المعالم الاستراتيجية مما يتعذر إجراء تنبؤات يعتمد عليها؛

7- قد تكلف مكاتب دراسات أجنبية بإعداد دراسات للمشاريع الاستثمارية كثيرا ما كانت معقدة وغير ملائمة مع ظروف وأوضاع البلدان النامية، كما كانت تخدم مصالح الدول التابعة لها.

6-2-2-2-6- ضعف وزن الجهاز المركزي للتخطيط: شرعت الجزائر في تحريك

الحياة الاقتصادية اعتمادا على أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتوجيه التنمية وتنظيمها، إلا أنه منذ البداية يلاحظ غياب لوحة تنظيمية واضحة للتخطيط⁽¹⁾، حيث لم يعط لجهاز التخطيط وزن وزارة إلا خلال فترة المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ولم يدم طويلا، وحول إلى مجلس وطني للتخطيط سنة 1987 ، وما زال يتضاءل وزن هذا الجهاز إلى يومنا هذا بحجة الانتقال إلى اقتصاد السوق وخصوصا في الواقع العملي، نظرا لضعف مكانته القانونية والسياسية (وزن قراراته يتطلب لقوة إقناع لمسؤولين في القطاعات الأخرى أو تدخل رئيس الجمهورية مباشرة في عملية البث). فقرار الانفراد (التشخيص) الذي يبيت فيه الجهاز المركزي للتخطيط و الذي لا يمكن تنفيذ المشروع الاستثماري بدونه أصبح مجرد غرفة لتسجيل المشاريع المقترحة من مختلف القطاعات، فهناك وزارات ذات نفوذ كبير، كما أن هناك شركات ضخمة وقوية لها تأثير قوى على مكاتب أخذ القرار حتى تخصص لها معظم الاستثمارات على حساب القطاعات الأخرى، مما جعل البعض منها يشكل دولة داخل دولة، لديها مكانة الاحتكارية حصلت عليها لأسباب ظرفية لا علاقة لها بالكفاءة ولا بالمرادودية، خلفت في النهاية قرارات استثمارية سلبية⁽²⁾.

6-2-2-3- التأخر في زمن انجاز المشاريع: كثيرا ما استغرقت عملية انجاز

المشاريع فترة طويلة أكثر من الفترة المقررة، مما أبقى الموارد المستثمرة مجمدة في صورة أصول

(1)- عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص ص 128-129.

(2)- مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص 368.

الفصل الخامس:.....وصحة تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

غير مكتملة، وزاد من التكاليف المالية الإضافية، هذا نتيجة لعدة عوامل منها^(*)(1):

1-نقص التعريف بالمشروع الاستثماري والدراسات المبدئية (التقنية والاقتصادية)؛

2-سوء تقييم المشاريع الاستثمارية، وتعدد مراكز اتخاذ القرار الاستثماري (الوزارة الوصية، الجهاز المركزي للتخطيط، وزارة المالية). كما يمكن إضافة وزارة التجارة إذا ما تعلق الأمر بتصريحات الاستيراد، ثم تحضير عقود الاستيراد (الإعلان عن المناقصات، واختيار الموردين)، بالإضافة لإجراءات التمويل بالعملة الصعبة ومتابعة ذلك من طرف المؤسسة المالية المختصة؛

3-تحديد حجم المشروع لا يكون على أساس اقتصاديات الحجم، أو اقتصاد الوفورات الخارجية، وإنما غالبا ما يضح حجم المشروع لغرض التباهي، مما ينتج عنه نقص في استخدام الطاقة الانتاجية؛

4-اختيار التكنولوجيا دائما في صالح الطرف الأجنبي، لإسناد هذه المهمة لمكاتب الدراسات الأجنبية، مما نجم عنه تضخيم مفتعل للتكاليف؛

5-صيع تحقيق المشاريع^(*)، المستعملة عملت على تمديد آجال الإنجاز، وذلك لتعدد وبطئ الإجراءات الإدارية، وقد أنجر أيضا على التأخر في إنجاز المشاريع عدم إمكانية إنفاق الميزانيات المقررة ضمن الفترات المحددة مما ترتب عن ذلك تمديد في آجال الإنجاز وتضخم في التكاليف. كما أن ذلك يؤدي إلى نقص الإنتاج المحلي، وبالتالي الاتجاه لزيادة الواردات ونقص التصدير، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

6-2-2-4-نتائج الاستثمارات المحققة سابقا: إن النتائج المحققة من الاستثمارات

الضخمة التي حققتها الجزائر قبل الثمانينات من القرن الماضي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، فقد أنتجت جهازا إنتاجيا عاجزا عن تحقيق إشباع حاجيات الطلب المحلي سواء من السلع

(1)-لمزيد من التفصيل أكثر أنظر: -عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص467.

- قاسم ناجي حمندي: مرجع سابق، ص325.

-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص369.

(1)-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع نفسه، ص369.

(*)-سيتم التطرق لهذه الصيغ لاحقا.

النهائية أو من السلع الوسيطة، مما أدى إلى اللجوء للاستيراد المكثف في إطار برنامج واسع للاستيراد يسمى برنامج «ضد الندرة»، حيث خصص له مبلغ 10مليارات دولار في سنة 1982 على حساب معدلات الاستثمار والتشغيل، والذي أنشأ تبعية اقتصادية ومديونية ضخمة مازالت تعاني منها بلادنا إلى اليوم، كما بقي قطاع المحروقات يحتكر تمويل الاقتصاد من جهة والصادرات من جهة أخرى بحوالي 93 %، وقد أدت هذه الوضعية إلى نتائج سلبية-أثرت بشكل كبير على نجاح عملية التنمية-أهمها: عدم فعالية الاستثمارات الصناعية ارتفاع المديونية، والتبعية التكنولوجية والتجارية، والتي تضغط سلبا على القرارات الاستثمارية⁽¹⁾.

6-3- طرق إنجاز المشاريع الاستثمارية:

إن السياسة الاستثمارية التي اتبعتها الجزائر والتي جسدها نموذج الصناعات المصنعة (G.Deberenis) يتطلب الاستيراد بأحجام كبيرة للتجهيزات والتكنولوجيا المتطورة، وبالتالي توفير أعداد كبيرة من الخبراء وفي مختلف الميادين، و نظرا لعدم توفر الخبرة الوطنية الكافية في مختلف الميادين لجأت الجزائر إلى الخبرة الأجنبية لمساعدتها في إنجاز المشاريع من خلال مجموعة من الطرق طبقتها بعدما أبرمت مجموعة من العقود مع الطرف الأجنبي وخاصة في ميادين نقل التكنولوجيا واكتساب المهارات الفنية، الذي شجع على الأخذ بهذه الطرق يلخصه الأستاذ بن أشنهو عبد اللطيف في مايلي⁽²⁾: التعجيل في حجم الاستثمارات وأن هذه الاستثمارات سيتم تنفيذها في قطاعات تعد جديدة بالنسبة للمستثمر، وأيضا الرغبة في الحصول بصفة سريعة على المنتجات الوسيطة التي تعد مهمة وبدونها سوف تتأخر الاستثمارات الأخرى وتكون التكاليف عندئذ باهظة، إلا أن تطبيق هذه العقود هو الذي كلف ثمن باهظ تحملته الجزائر من خلال الموارد البترولية، ويمكن تعريف هذه الطرق كما يلي⁽³⁾:

6-3-1- طريقة التجزئة:

تقوم هذه الطريقة على تجزئة المشروع الاستثماري إلى عدة أجزاء بناء على مكونات دراسة المشروع وتحقيقه (الدراسة المبدئية، الدراسة التقييمية، تحقيق الأعمال،...) حيث تبرم عقود

⁽¹⁾-إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، ع6، جوان 2002، ص86.

⁽²⁾-عزوز حميمص: مرجع سابق، ص166.

⁽³⁾-مسيكة بوفامة، ز/ بعداش: مرجع سابق، ص ص361-365.

الفصل السادس:.....وخعية تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

خاصة (*) بكل جزء بين الطرف الجزائري والمؤسسة المختصة للقيام بإنجازه وتحمل مسؤولية ذلك، وينكفل الطرق الجزائري بمسؤولية التنسيق بين مختلف هذه الأجزاء وبالنتيجة الكلية التي تم التوصل لها.

فهذه الطريقة تمكن الطرف الجزائري من اكتساب الخبرة في ميدان دراسات وإنجاز المشاريع، إلا أنها تتميز بطول مدة إنجازها، لكونها تتطلب القيام بإجراءات إدارية ومتابعة لكل جزء على حدى، ثم إجراء التنسيق فيما بينها، وينجم عن هذا بطأ وتعدد العمليات الإدارية من أجل إعداد ومتابعة العقود، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف المادية لهذه الطريقة خصوصا أن مختلف المؤسسات المختصة بالإنجاز أجنبية.

6-3-2- طريقة التكلفة الأكثر تعويضا:

جاءت كبديل لمعالجة النقائص التي ترتبت عن الطريقة الأولى، حيث يترك الطرف الجزائري للطرف الأجنبي مسؤولية إنجاز المشروع كاملا وضمن عقد واحد، مقابل دفع التكاليف الفعلية المترتبة عن عملية الإنجاز، بمعنى أن التكلفة غير محددة مسبقا، ويشترط على الطرف الأجنبي ضمان النوعية، والكمية حسب الالتزامات وضمن الفترة المحددة مسبقا، وهذا دون ضمان للتكاليف النهائية المترتبة عن ذلك، وإذا كانت هذه الطريقة تعالج مشكلة طول أجال الانجاز مقارنة مع الطريقة السابقة ، إلا أنها كانت سلبية، حيث تجعل الطرف الجزائري يبقى تابعا ولا يكتسب أي خبرة في دراسة وإنجاز المشروع، كما تصعب عليه مراقبة الطرف الأجنبي، إضافة إلى تكاليف غير معروفة مسبقا والتي كانت ضخمة، مما جعل هذه الطريقة لا تطبق سوى مرتين على الأكثر.

6-3-3- طريقة المفتاح في اليد:

استخدمت هذه الطريقة لمعالجة بعض المشاكل المترتبة عن الطريقة السابقة، حيث تقع هنا مسؤولية إنجاز المشروع على الطرف الأجنبي، وهذا حتى لحظة تسليمه مفاتيح المشروع جاهزا للطرف الجزائري طبقا للشروط المتفق عليها في العقد المبرم، وحسب هذه الطريقة يضمن الطرف الأجنبي تغطية جميع نشاطات إعداد المشروع من دراسات مبدئية في التركيب النهائي للتجهيزات والتعهد بتشغيلها وهذا على أساس سعر جزافي إجمالي محدد مسبقا، ورغم أن هذه الطريقة حاولت

(*)- عقود الدراسات التقنية والاقتصادية، العقود الهندسية (طرق الإنتاج، نوع التجهيزات)، عقود تسليم وتركيب التجهيزات، عقود التحقيق (الهندسة المعمارية، البناء...)، عقود التعاون التقني والتكوين المهني.

الفصل السادس:.....وخعية تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

التخفيض في التكاليف الإضافية ومعالجة مشكل التأخر في الإنجاز إلا أنها فشلت بل أنها كلفت الجزائر غالبا، فقد ترتبت نتائج سلبية نتيجة ما يلي:

أ-ارتفاع تكاليف إنجاز المشاريع، وذلك لأن الطرف الأجنبي يفاوض وحدة الأسعار لمختلف العناصر ولا يختار أحسن النوعيات ويتجه لزيادة اصطناعية في الأسعار مع عدم إعطائه التفاصيل؛

ب-عدم ضمان الإنتاج ونقل التكنولوجيا كما هو منصوص عليه في العقد، مما جعل أغلب المشاريع التي تحققت بهذه الطريقة تكشف نقائص وعيوب في الإنتاج بعد الحصول على المفاتيح.

6-3-4- طريقة المنتج في اليد:

تشبه هذه الطريقة المفتاح في اليد و لكن هنا على الطرف الأجنبي تقديم تعهدات أخرى^(*) لضمان أكثر ما اتفق عليه، رغم ذلك بقيت التكلفة مرتفعة لكون الطرف الأجنبي يميل دائما للتعامل مع ممولين من بلده دون الأخذ بعين الاعتبار السعر والنوعية، بالإضافة لتحديد مجال أسعار واسع جدا، أيضا كان تحويل التكنولوجيا وتكوين العمال ضعيفا، كما أسندت لرؤساء الأشغال مسؤولية محدودة وإدارية، ولم تكن الدراسات الأولية للمشاريع دقيقة ومفصلة. إن في كلا الطريقتين السابقتين كان الطرف الأجنبي يملك قوة التفاوض، وذلك لضيق مجال التعامل الجزائري مع الأجانب مما قلل من المنافسة وزاد من سيطرة الوضعية الشبه احتكارية، الأمر الذي جعل الطرف الأجنبي يفرض أسعاره وشروطه.

6-3-5- طريقة السوق في اليد:

جاءت مكملة لطريقة المنتج في اليد التي بدورها مكملة لطريقة المفتاح في اليد، لهذا ما قيل على هاتين الطريقتين يقال عن هذه الأخيرة، فقد أضافت ضمان تسويق المنتج وتحقيق انسيابه في السوق وخاصة السوق الدولية، غير أن هذه الطريقة لم تستخدم بشكل يستحق الذكر في الجزائر، هذا إضافة للتساؤل حول مدى اعتبار طبيعة عملية تسويق المنتج كشرط في العقد باعتباره كشكل من أشكال تحويل ونقل التكنولوجيا، وهنا يمكن الذكر أن الاندماج والمساهمة في

^(*)-مثل: (كمية ونوعية الإنتاج، تكوين العمال، ضمان التموينات الخاصة بتحقيق المشروع وتشغيله، تنظيم الإنتاج وتسيير المصنع، التعاون التقني على المدى الطويل...).

الفصل السادس:وضعية تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

السوق العالمية أعتبر كشرط لتنمية البلدان النامية، لذلك تم الحرص على نجاح عملية تصريف وتسويق المنتج، وهذا بالتقيد والاعتماد على المعايير الدولية (معايير منظمة ISO).

6-3-6- طريقة الشراكة^(*):

تقوم هذه الطريقة على إبرام اتفاقية شراكة بين شركات وطنية وأخرى أجنبية لإنجاز مشاريع استثمارية، وقد توسعت هذه الطريقة خلال فترة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها المؤسسات الوطنية وخاصة في عالم يسوده تكتلات اقتصادية وتجارية كبيرة. وإذا ما لوحظ نجاحا لهذه الطريقة في قطاع المحروقات فإنها تسببت في مشاكل ضمن قطاعات أخرى، بالإضافة لفتحها الباب لتدخل الشركات الأجنبية في ميادين تنعدم فيها الكفاءات المحلية والتجربة. ومن أهم هذه المشاكل:

أ-تمركز القرار التكنولوجي بين أيدي المتعاملين الأجانب؛

ب-استغلال الشريك الأجنبي لهذه الوضعية، بحيث يتجه للاستفادة منها خصوصا بالنسبة للتموينات، حيث يتجه للمؤسسة الأم أو مؤسسات من بلده، مما يخلق التبعية التكنولوجية والاقتصادية؛

ج-غلق مؤسسات اقتصادية وخاصة التي لا تستطيع طويلا مواجهة المنتج الأجنبي، بما يعني تسريح كبير للعمال، وجعل الجزائر سوقا للمنتجات الأجنبية.

إن هذه الطريقة التي استخدمت في الجزائر وما زال الوضع قائم حتى الآن جعلت من تدخل الطرف الجزائري محدودا ومقيدا، حتى يومنا هذا لا توجد فرقة جزائرية متكاملة قادرة على إنجاز وحدة صناعية، أو حتى إعادة إنجاز وحدة مماثلة للوحدة القائمة، فتدخلها محدود في تعيين رئيس أشغال وفرقة من المهندسين لمتابعة تحقيق المشروع فقط، مما يجعل الاتجاه نحو العقود والحماية في تزايد ابتداء من المخطط الثلاثي، وارتفاع عدد عقود المفاتيح في اليد خلال المخطط الرباعي الأول من 6 إلى 27 عقد، وخلال المخطط الرباعي الثاني من 27 إلى 58 عقد، ومن 1 إلى 16 عقد بالنسبة للمنتج في اليد، ورغم أن هذا الاتجاه مكن من الحصول بسرعة على هيكل صناعي

^(*)-هي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها، أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة، كاحتكار السوق، أو رفع مستوى المبيعات. أما بروتوكول الشراكة هو: مجموعة من القواعد التي يتفق عليها من طرف الشركاء عند إبرام اتفاقية الشراكة وهي مواد تبين التزامات كل طرف في عدة أشياء.

الفصل الخامس:.....وضعية تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

بالخصوص الصناعات الثقيلة، إلا أن التحكم في التكنولوجيا كان شبه منعدم، فالهيئات (*) الوطنية التي أنشأتها الجزائر لإعداد وتحقيق المشاريع الاستثمارية، لم يتعدى نشاطها تسيير العقود.

انطلاقاً من النقائص التي استخلصت من فترة ما قبل 1980 بخصوص إعداد وإنجاز المشاريع أخذت مجموعة من الإصلاحات تتضمن العديد من الإجراءات لإعادة تنظيم نظام التخطيط القائم، وهذا بإدخال لامركزية أكبر في إجراءات تسجيل وتمويل البرامج الاستثمارية وتجنب إنشاء الاستثمارات الضخمة، وتخفيف إجراءات المراقبة خصوصاً تلك المتعلقة ببعض النفقات كالتجهيزات، وكان الهدف من هذه الإصلاحات هو التحكم في تكاليف الاستثمارات والاتجاه بها نحو الانخفاض، وتخفيض مدة إنجاز المشاريع، إلا أن الاتجاه لم يغير من الواقع شيئاً نظراً لتمسك الإدارات بالسلوكات والذهنيات السابقة بالإضافة لتعمق مشاكل طول فترة الإنجاز، وذلك لتعمق أكثر في دراسة المشاريع، حيث كانت المشاريع تقدم للدراسة انطلاقاً من مرحلة فكرة المشروع.

كما تخلى النظام البنكي عن تمويل الاستثمارات المخططة في القطاع العام، وتولت هذه المهمة الخزينة العمومية وهذا بتقديم قروض على المدى الطويل لما سمي بالمشاريع الاستراتيجية، أما البنوك فتقوم بتمويل الاستثمارات العمومية المتوسطة والصغيرة على أساس مبدأ تحقيق المردودية المالية، هذا الاتجاه كان نحو تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات المالية العاجزة نتيجة عدم قدرة الخزينة العمومية للتكفل بخسائرها. غير أن الوضعية في الواقع بقيت بنفس المنهج السابق الموضح في وثيقة 1974 إلى غاية سنة 1984، حيث وضعت وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ووثيقة (***) تفصل فيها كل الإجراءات والخطوات اللازمة لتحقيق المشاريع (1).

6-4- الأفاق الاستثمارية الجديدة في ضوء التحول إلى الاقتصاد الحر

لقد حصلت تغيرات جذرية في السياسة الاستثمارية للجزائر منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، فالاستثمارات الضخمة تم العدول عنها، حيث حدث تراجع كبير لمعدلات الاستثمار

(1) -مثل هيئة إعداد الدراسات الهندسية (SNERI) والتي كان لديها حجماً لا بأس به وتجاوز عدد موظفيها 500 شخص، إلا أنها لم تكن متكاملة وقادرة على متابعة المشروع في جميع مراحلها.

(2) -Circular N°418/CAB/ MPAT du 19 Août 1984 partant organisation de l'étape de maturation du projet.

(3) -زين الدين بن لوصيف: تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملحق الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2002، ص 175.

الفصل السادس:.....وخضعة تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

والتشغيل، هذا التغيير الذي طرأ على هيكله الاستثمارات تم على حساب القطاع الصناعي ولصالح القطاع الخدماتي كتدعيم المنشآت القاعدية^(*) وقطاعات البناء والزراعة، وغير ذلك.

هذه القطاعات ظلت في آخر الاهتمامات منذ الاستقلال، وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية إلى الاقتصاد الوطني، وباختصار فإن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في الثمانينات كانت متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص (قانون 82-11) والتركيز على إشباع الطلب الخاص المتمامي عن طريق الاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية من طرف الدولة، وفرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية.

لم تكن هذه الإصلاحات الأولية في المستوى المطلوب (محدودة)، بل كانت سببا مباشرا في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي (05 أكتوبر 1988)، وأصبحت الأزمة متعددة الأطراف، لذلك لجأت الدولة إلى تطبيق إصلاحات جديدة وعميقة في بداية التسعينات التي انطلقت في ظروف تميزت بتشديد الضغوط المالية الخارجية نتيجة انهيار أسعار البترول منذ ديسمبر 1985، والذي أدى إلى ركود اقتصادي، وكشف هشاشة الاستثمارات التي قامت بها الدولة⁽¹⁾. حيث تراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% وارتفاع التضخم إلى 20,5% وارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، نقص كبير في الاستثمارات، تدني الوضع الاجتماعي وزيادة حدة الفقر واستمرار تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية، مع انخفاض كبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة التي أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من احتياجاتنا في الاستيراد، ومديونية كبيرة للمؤسسات العمومية التي تتخوف من الدخول لاقتصاد السوق والخصوصية، بالإضافة إلى العراقيل الكبيرة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ومن أجل ذلك شرعت الجزائر في اتخاذ تدابير حازمة وواقعية مع مراعاتها للهدف الرئيسي من هدف الإصلاحات وهو هدف الانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى الاقتصاد الحر الذي توجهه آليات السوق والمنافسة. إذ قامت السلطات بتصميم برنامجين اقتصاديين^(**)، ووضعت لعدد من التشريعات الجديد، كقانون النقد والقرض (أفريل 1990)، وقانون الاستثمار (أكتوبر 1993)، قانون الخصوصية (أوت 1995)، وقانون

(1) -كالطرق، السدود، الموانئ والمطارات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، البريد، الكهرباء، و الغاز... الخ.

(2) - عبد الله بن دعيدة: التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، المركز الوطني للدراسات الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1999م، ص 359.

(**) - برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 - مارس 1995)، وبرنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 -

مارس 1998)

الفصل السادس:.....وخعية تقيبه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

الاستثمار الأخير (أوت 2001)، وهذه الإجراءات كلها من أجل ترقية ودعم وتطوير الاستثمار، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، للخروج من الأزمة قصد تحقيق التنمية الشاملة، ومواجهة التحديات الراهنة التي تفرضها المستجدات التي تحدث في العالم.

6-4-1- إجراءات تشجيع ودعم الاستثمارات:

لقد قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات اللازمة لتشجيع ودعم الاستثمار من أجل تحقيق التنمية، وذلك في نفس الاتجاه لاقتصاد السوق وتوسيع القطاع الخاص، وجلب الاستثمار الأجنبي، مقابل تخلي الدولة على التسيير المباشر للاقتصاد الذي أصبح غير ملائم لهذه المستجدات، والتفرغ أكثر للميادين الاجتماعية الأكثر تضررا من هذه التحولات، وقد ترجم ذلك ابتداء من سنة 1988 إلى يومنا هذا كتدعيم للانفتاح والتحرر.

6-4-1-1- الاعتراف بمسؤولية الاستثمار: ضمن الإصلاحات الاقتصادية الخاصة

باستقلالية المؤسسات العمومية (1988)، ثم الاعتراف بمسؤولية هذه المؤسسات على الاستثمار والاستغلال، حيث تم تحديد ماهية الاستثمارات المركزية والاستثمارات اللامركزية، فالأولى يتطلب إعدادها الحصول على تسريح من طرف المجلس الوطني للتخطيط، ويصنف تحت هذا النوع من الاستثمارات تلك التي تتميز بخصائص: (تكاليف مالية هامة بالدينار والعملية الصعبة، درجة كبيرة من التعقيد التكنولوجي، مردودية مالية غير كافية). وتقتصر هذه الاستثمارات ضمن المخطط على المدى المتوسط من طرف المتعاملين الاقتصاديين، ويرفق هذا الاقتراح بـ: (دراسة نضح المشروع التي تبين خصوصيته وتكلفته، التكوين المادي للمشروع وآثاره على الاقتصاد الوطني [مناصب الشغل، العملة الصعبة...])، الطريقة المتوقعة للإنجاز، ميزانية العملة الصعبة).

وبعد دراسة هذه المشاريع في الجهاز المركزي، وفي حالة قبولها تظهر ضمن المخطط السنوي الوطني، ثم ترسل إشعارات للمتعاملين المعنيين والبنك الجزائري للتنمية والمؤسسات المالية الأخرى والإدارة المعنية. ومن هنا يلاحظ استمرارية التسيير المركزي لهذه المشاريع.

أما الاستثمارات اللامركزية، فإن قرار الاستثمار يؤخذ على أساس قواعد النظام البنكي التقليدي وهذا بالاعتماد على التحليل المالي باستعمال أسعار السوق، الأجور، معدلات الفائدة، معدلات الصرف الجارية. وتدرج هذه المشاريع ضمن المخطط الوطني المتوسط المدى بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين والماليين، هذا في إطار المجلس الوطني للتخطيط من جهة أخرى يملك

الفصل السادس:.....وصحة تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

البنك صلاحية معالجة ملفات طلبات الاستثمار بالتفاوض مع المؤسسات على أساسا نماذج الربحية والمخاطرة، تقدم ضمن ملف طلب القرض ميزانيات الثلاث سنوات الأخيرة مع تحليل شامل للمشروع وملخص حول وضع المؤسسة اتجاه جهاز الضرائب وحول وضعيتها المالية اتجاه البنك، وهنا البنوك تتصرف كمؤسسة اقتصادية خاضعة لقوانين الاستقلالية، حيث تفرض عليها تدعيم العامل المالي كعامل أساسي في إعطاء القرار الاستثماري. إن هذه السياسة الاستثمارية أثرت سلبا على تشجيع الاستثمار مما أدى لتراجع نظرا لعدة أسباب كالعجز المالي الذي ميز أغلب المؤسسات وارتفاع سعر الصرف كما أثر ذلك على الواردات الاستثمارية، وارتفاع أسعار السلع والخدمات نظرا لتحرير الأسعار، فهذه السياسة عملت على ترجيح الاستثمارات التي لها مردودية مالية كبيرة وفترات استرداد قصيرة⁽¹⁾.

6-4-1-2- قانون النقد والقرض: جاء هذا القانون للتوفيق بين التشريع واستقلالية

المؤسسات العمومية، وقد اتجه لإزالة العراقيل التي كانت تقيد حركة رؤوس الأموال وتشجيع تدفقها، وبالتالي تشجيع الاستثمار وخاصة الأجنبي ضمن كل القطاعات ما عدا القطاعات الخاصة بالدولة، كما جاء في المادة رقم 10/90 في 1990/04/14، الذي أهمل أي تمييز بين الملكيات لرأس المال أو الجنسية، بل أن القانون لا يرى فرق بين مستثمر وطني وأجنبي، بل يعممه إلى مقيم وغير مقيم، حيث ارتفعت مساهمة الرأس المال الأجنبي إلى أكثر من 60 % بعد ما كانت لا تتجاوز 49 % حسب قانون (82-13)⁽²⁾.

6-4-1-3- قانون الاستثمار (1993): إن هذا القانون كان موجه لتشجيع الاستثمار

ككل بغض النظر عن جنسية المستثمر أو مصدر الاستثمار باعتبار أن الغاية المتوخاة هي الاستثمار وليس المستثمر في حد ذاته، إلا أنه ضمنا كان موجه لتشجيع المستثمر الأجنبي باعتباره الحل الذي تبنته الجزائر على غرار باقي الدول للنهوض باقتصادها والتخلص من بعض المشاكل. ويشمل هذا القانون النصوص المتعلقة بضمان تشجيع وتسهيل إجراءات الاستثمار، أهمها ما يلي⁽³⁾:

1- التصريح بالاستثمار: ويقدم إلى وكالة ترقية ودعم الاستثمار (L'apsi) التي أنشأت في

أكتوبر 1994، ويشمل ملفا يتضمن: (مجال النشاط، موقع المشروع، التكنولوجيا المستعملة، المدة

(1)-مسيكة بوفامة، ز/ بعداش: مرجع سابق، ص388.

(2)-بن حبيب عبد الرزاق، وآخرون: مرجع سابق، ص835.

(3)-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع نفسه، ص391.

الفصل السادس:وخصة تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

التقديرية لإنجاز المشروع، الالتزامات المرتبطة بالإنجاز، شروط المحافظة على البيئة).

والشيء الجديد والملاحظ هنا بخصوص تقييم المشاريع الاستثمارية هو العودة إلى التقييم المالي للمشروع، بالإضافة لتشريع عدة قوانين تسمح بامتيازات وتسهيلات.

2- الامتيازات المرتبطة بمختلف أنظمة الاستثمار: ذلك بدون تمييز بين (عموميين أو

خواص مقيمين أو غير مقيمين)، أهمها:

أ- النظام العام: يضمن الاستفادة من بعض الامتيازات لمدة لا تتجاوز 3 سنوات كالإعفاءات الضريبية والخاصة بـ: (نقل الملكية، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الأرباح، تخفيض الرسوم الجمركية)؛

ب- النظام الخاص: يضمن امتيازات خاصة إضافية يمكن الاستفادة منها وذلك عند القيام بالاستثمارات في مناطق خاصة (كمناطق التوسع الاقتصادي التي لها أهمية في التنمية الجهوية والمناطق الحرة). حيث تتراوح مدة الاستفادة بين (3-10) سنوات حسب تقرير الوكالة على أساس شبكة تقييم خاصة بها؛

ج- نظام التدعيم: حيث تستفيد من امتيازات إضافية للاستثمارات التي لديها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، على أساس عقد يبرم بين المستثمر والوكالة بعد موافقة مجلس الحكومة، وتدخل هذه الاستثمارات ضمن ما يسمى بالمشاريع الاستراتيجية.

3- شبكة تحليل المشاريع: تحتوي (L'apis) على مصلحة تقييم المشاريع التي تقيم ملفات

المشاريع الاستثمارية المقدمة لها قصد الحصول على المزايا التي يخولها لها القانون على أساس شبكة تحليل المشاريع التي تتضمن مقاييس قائمة على التوجيهات التالية: (خلق مناصب عمل، التطوير الجهوي والتهيئة العمرانية، توجيه الإدخار الوطني والرأس المال الأجنبي نحو القطاعات المنتجة، التقليل والتخفيف من حدة التبعية الاقتصادية للخارج)، ولتحقيق هذه التوجيهات وضعت مقاييس يعتمد على نتائجها في توزيع الامتيازات. غير أن هذه المقاييس تحسب على أساس المعطيات المتضمنة في دراسات الجدوى و المرفقة مع ملف التصريح بالاستثمار و طلب الامتياز، هذه الدراسات تقوم بها المؤسسة خارج الوكالة، بحيث يصعب مراقبتها و مدى صحة محتوياتها كما لا تقوم الوكالة بأي رقابة ومتابعة، مما فسخ المجال للعديد من التلاعبات و الغش أدت لاستفادة جل المشاريع -غير الفعالة و الخيالية و الطفيلية و أصحابها أصحاب نفوذ- من الامتيازات التي

تقدمها الوكالة، وانتقدت أيضا في أنها ركزت في عملها على المشاريع غير الإنتاجية و الصغيرة الحجم، حيث صرح وزير المساهمات و تنسيق الإصلاحات بأن أكثر من 80%، من الاستثمارات المسجلة في الوكالة هي خاصة بالمستثمرين الصغار، في حين أنها أنشأت للتعامل مع الاستثمارات الكبيرة، لذلك تقرر إنشاء وكالة أخرى تسمى بوكالة ترقية الاستثمار المباشر (L'APID)^(*) فصرح الوزير بذلك كوعد لتقديم ضمانات و امتيازات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا في إطار ملتقى المستثمرين الذي عقد في الجزائر في جوان 2000. ثم تقرر إنشاء وكالة أخرى بعد صدور قانون الاستثمار (2001)، تسمى بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وذلك من أجل إعطاء تسهيلات أكثر، سيتم التطرق لذلك فيما بعد.

6-4-1-4-6- قانون الاستثمار (2001): يعتبر هذا التشريع الأخير الخاص بالاستثمار

عصريا إذ يتعلق بتطوير مفهوم الاستثمار ومناخه و آليات عمله، حيث تميز بوضع إجراءات إدارية مبسطة ومنح المزيد من المزايا والتنازلات وتوسيع مجال النشاط، فمفهوم الاستثمار في هذا القانون يشمل اقتناء الأصول في إطار إحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية أو إعادة تأهيل رأس مال مؤسسة عامة والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد عمليات الخوصصة الكلية و الجزئية و الاستثمارات المدرجة في إطار منح الامتيازات أو الرخصة و قد تميز أيضا بالمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وإلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص ونشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة في الاستثمار وتقوم بإصدار التراخيص مع تقديم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، بمعنى أن هذا القانون لا يميز بين المستثمر إن كان مقيم أو غير مقيم⁽¹⁾.
قد تم التطرق لأهم الحوافز التي جاء بها هذا القانون في الفصل الأول.

ضلت الجزائر على الرغم من هذه التدابير التشريعية والإجرائية الرامية إلى تشجيع الاستثمارات وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من الدول الأقل جذبا لها، وقد تظل كذلك حسب ما أشار إليه صندوق النقد الدولي في التقرير الذي صدر حول الجزائر لسنة 2003، ويؤكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي صنف الجزائر للسنة الثانية على التوالي، ضمن الدول الأقل نشاطا واستقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحتل المرتبة 111 في القدرة على استقطاب هذه الاستثمارات، كما لا تمثل نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر سوى 0,001 % من إجمالي

(*)- L'APID : AGENCE DE Promotion des Investissements directs.

(1)- عبد الكريم منصور: مرجع سابق، ص 45.

الفصل الماخذى:.....وخعية تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

الاستثمارات العالمية التي قدرت سنة 2002 بـ 534 مليار دولار مقابل 800 مليار دولار عام 2001⁽¹⁾. الجدول التالي يوضح تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الفترة (1994-2003).

الجدول رقم (13): تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال [2003-1994]

الوحدة: مليار دولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قيمة الاستثمار	00	00	0,27	0,26	0,50	0,50	0,43	1,19	1,00	1,00

المصدر: إعداد الطالب: اعتمادا على مصدرين هما: سعيدة بوسعدة: الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، الملتقى الوطني حول: السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص114. فاروق أنشام: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدة، ماي، 2002، ص266.

يلاحظ من الجدول تراجع الاستثمار الأجنبي في سنة 2002 عن القيمة المسجلة في السنة السابقة بنسبة 27 %، لتبقى في ذات المستوى سنة 2003، هذا يعني فشل سياسة جذب الاستثمار الأجنبي، رغم منح الإعفاءات والتسهيلات المختلفة وتوفير المناخ الاستثماري اللازم، فإلى متى يبقى الأجانب متخوفون من القدوم إلى الجزائر والاستثمار بها؟.

6-4-2- استمرار أزمة إنجاز المشاريع الاستثمارية:

إذا كانت الجزائر لم تستطيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتحريك التنمية، الذي يعود ربما إلى عوامل خارج قدراتها، فلماذا لا تهتم بإنجاز وتسيير استثماراتها الداخلية والمعتبرة؟ وإلى متى تستمر أزمة إنجاز المشاريع الاستثمارية؟. فمنذ 1986 والاستثمارات الجزائرية تسجل تراجعا ملحوظا خاصة في ظل الإصلاحات وتدني النفقات العمومية للتجهيز، هذا دون أن يأخذ القطاع الخاص الوطني والأجنبي مركز قيادة الاقتصاد كبديل عن القطاع العمومي، وتسجل نتائج جد سلبية، وذلك رغم الإجراءات المتخذة ومحاولات الإصلاح المتتابعة لتقليل العراقيل المختلفة التي تواجه العمليات الاستثمارية، إنه يبدو جليا أن الاقتصاد الوطني لا يزال يسير بنفس التنظيم والتسيير والذهنيات القديمة في ظروف مغايرة ومعطيات جديدة وسريعة تحدث في العالم

(1)- سعيدة بوسعدة: الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، الملتقى الوطني حول: السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص113.

الفصل السادس:.....وصحية تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

اليوم خاصة العالم المتقدم، والواقع الذي نعيشه والأحداث التي نسمعها في كل مرة خير شاهد على ذلك، فمن المؤسف أن تكون المشاريع الاستراتيجية على الرغم من كونها الوحيدة التي يمكنها الاستفادة من دعم الدولة وتمويلها، لا تزال تعاني من نفس المشاكل القديمة بالخصوص فيما يتعلق بتمديد آجال الإنجاز وتضاعف التكاليف، الذي يعتبر شيء إيجابي إذا ما قارناه مع مشاريع أخرى تم إهمالها تماما، وأخرى لا تزال تتخبط في المشاكل ولم تر النور إلى يومنا هذا، وأخرى أتخذت قرارات بإنجازها ثم ألغيت بعدما تم صرف أموال طائلة عليها⁽¹⁾. كمثال على ذلك قرار إنجاز مشروع بناء مصنع الحديد والصلب بالميلية ولاية جيجل، الذي خطط له منذ السبعينات، وكلف قيمة مالية معتبرة لإنجاز المشاريع التحضيرية (مشاريع البنية التحتية)، ليلغى فيما بعد ويتخذ قرار آخر مكانه يتمثل في إنجاز مشروع المنطقة الحرة بلارة، وأقيم لأجل ذلك العديد من الأشغال التحضيرية (من بناء جدران يحيط بكل المنطقة، شق طريق السكة الحديدية، توسيع المطار والميناء بالولاية، إقامة مباني داخل المنطقة، وظهور مشاريع صغيرة مرتبطة بإنجاز هذا المشروع...)، كل هذا كلف أموال طائلة ومجهودات كبيرة، رغم ذلك يتخذ قرار بإلغاء المشروع الذي كان حلم أهل المنطقة، مما أثر سلبا على معنوياتهم، خاصة وأن أهل الولاية عانوا كثيرا من ويلات الاستعمار ثم من الإرهاب وأخيرا من البطالة والفقر والتهميش ومختلف الآفات الاجتماعية. ليتخذ مكانه قرار آخر يتمثل في مشروع المنطقة الصناعية الذي قيل ستبدأ الأشغال فيه في بداية سنة 2005. لكن لم يتبين شيء من ذلك، لتظهر فكرة مشروع آخر يتمثل في إنشاء مصنع للألمنيوم، هذا كله يؤكد أن قرارات الاستثمار لا تبنى على دراسات علمية وإنما على قرارات سياسية عشوائية.

أما بالنسبة لأمتثلة عن مشاريع لا تزال تتخبط في المشاكل، ولم تر النور إلى يومنا هذا يوجد:

1-مشروع سد بني هارون: تعود فكرة هذا المشروع إلى السبعينات كلف الدولة الملايير من الدينارات ورغم ذلك لا يزال إلى اليوم غير مستغل، يعاني من عدة مشاكل كانزلاق التربة، والأحوال...الخ؛

2-مشروع مترو الجزائر: ترجع فكرة دراسته الأولية لمخطط قسنطينة 1959، ثم أعيد تصميمه من جديد سنة 1982 من طرف مكتب دراسات فرنسي، وقد واجهت إنجازها عدة عراقيل منها سياسية ومنها مشاكل (عمرانية، فنية، أمنية، وأخيرا مالية)، وحسب مسؤولين في مؤسسة المشروع فالخط المتبقي يكلف ما يقارب 13 مليار دينار، ولهذا الغرض فتحت مناقصة للشراكة

(1)-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: مرجع سابق، ص ص400-405.

الأجنبية، والمشروع ما زال في طور الإنجاز إلى يومنا هذا⁽¹⁾.

3-مشروع الطريق السريع (شرق غرب): ترجع فكرته إلى السبعينات، أقيمت دراسة أولية له في سنة 1983 وأكد عليه سنة 1992، قدرت تكلفته بـ 5,6 مليار دولار، قام بإعداد الدراسة الاقتصادية والمالية مكتب الدراسات المحلي (SAETI)، ومكتب دراسات فرنسي (SEEE) سنة 1996، واجهت هذا المشروع عدة مشاكل (كصعوبة الدراسة المالية والاقتصادية، كيفية تمويل المشروع)، لذلك لم ير النور إلى يومنا هذا⁽²⁾.

إن هذه الأمثلة ما هي إلا عينة من المشاريع الاستثمارية الكثيرة التي تعيش العديد من المشاكل بمختلف أشكالها، والتي كانت لها آثار سلبية على تحقيق التنمية، بل كانت من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالسلطات للانفتاح على اقتصاد السوق وتشجيع ودعم القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة، واعتبار ذلك المفتاح الوحيد لنجاح إعادة التنظيم العميق للاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة، ففي خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة تأكيد على ذلك «إن اقتصاد السوق أمر لا رجعة فيه ولا بد من تغيير الاقتصاد الوطني وإدخال التكيف عليه»، كما يؤكد «لا يوجد في الجزائر قطاع اقتصادي نرفض فيه الشراكة، ولا يوجد في الجزائر قطاع استراتيجي حكر على الدولة».

6-4-3- الانتقال من محاولات تحقيق التنمية إلى محاولات الاندماج في النظام

الاقتصادي العالمي:

إن الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر في إقامة مشاريع استثمارية كثيرة وضخمة خلال الفترة السابقة لم تحقق استراتيجيتها التنموية التي كانت تركز على تحقيق الإنعاش الاقتصادي ومن تم التنمية المستدامة، بل إن هذه النتائج السلبية المحققة أضافت عدة عوامل ومستجدات تشكل تحديات جديدة وضغوطات إضافية، فالعالم يشهد تحولات اقتصادية عميقة وسريعة، فالاقتصاد السوق والعملة إلى جانب الانضمام الوشيك للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، والذي أصبح أمرا لا مفر منه بل يكاد يكون لازما، يضاف إلى ذلك توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع

(1)-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع السابق، ص400.

(2)-مسيكة بوفامة، ز/بعداش: المرجع نفسه، ص402.

الاتحاد الأوروبي، حيث يفرضون على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات، وذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني والبحث عن وسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب ومناهج عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية، وتأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي لا يمكن من التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي شهدتها ويشهدها الاقتصاد الوطني وتمكنه من تعظيم مكاسب الإنضمام وتحقيق عوائد التكامل الحقيقي والشراكة المتوازنة بما يقضي الاندماج الفعال في الحركة الدولية الاقتصادية. إن هذا الجانب من البحث واسع ومشعب لذلك سيتم التركيز باختصار على أهم هذه الضغوطات.

6-4-3-1-الخصوصية^(*): الواقع أن سياسة الخصوصية في الجزائر تعتبر معركة بين

تيارين الأول مؤيد لها والآخر رافض لها، فالأول تتحمس له الكونفدرالية العامة لما يسمى بأرباب العمل وترى أنها فرصة للحصول على وسائل الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، أما الثاني هو التيار المعارض ويتمثل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد الوطني للمقاولين العموميين، حيث يرفضون فكرة فشل القطاع العمومي وتقديم نمط التسيير الاقتصادي الخاص كحل بديل، فهذا تبسيط لمشكل التسيير والهروب من المشاكل الحقيقية التي تعرقل نجاح المؤسسة الاقتصادية العمومية، والواقع أنه في الوقت الحاضر تجد أن الخصوصية قد أخذت مجراها من حيث القوانين والإجراءات، رغم المواقف الرافضة لها، والدليل مبادرت الحكومة بالإعلان عبر موقع بالانترنت عن عرض 600 مؤسسة عمومية للخصوصية في انتظار 400 المتبقية من مجموع 1200 مؤسسة مبرمجة للخصوصية⁽¹⁾.

ما يمكن قوله هو أن التأقلم مع تحديات الخصوصية يفرض وجود اقتصاد قادر على المنافسة الدولية، أي يكون ناتج عن إصلاحات اقتصادية جذرية وجديّة من شأنها تحقيق اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي بالاستفادة من السواق الخارجية ومن تدفقات رؤوس الأموال عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر مع توازنات اقتصادية كلية.

^(*)-حسب الأمر: رقم 04-01 المؤرخ في 20 أوت. 2001، في مادته رقم 13 «تعني الخصوصية كل صفة تتجسد

في نقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية».

⁽¹⁾-جريدة الخبر، الصادرة يوم الثلاثاء 14 ديسمبر 2004، السنة الرابعة عشرة، ع4267، ص2.

وسعيًا إلى تجاوز الأزمة والتوجه إلى اقتصاد السوق الذي من مميزاته الأساسية خصوصية القطاع العام، حيث أن الخصوصية لم تعد اختيارًا أساسيًا وإنما كحتمية أملت ظروف العولمة وضغوطات المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الدافعة باتجاه الاندماج في النظام العالمي الجديد تلبية لمتطلبات الاقتصاد الليبرالي. والخصوصية لها أهمية كبيرة في تمويل الاقتصاد، غير أنها تحتاج إلى قدرات فائقة وإمكانات هائلة في التنظيم والتسيير، وتستوجب شروط محددة وتسطير برنامج واضح وبأهداف محددة وبدقة وذلك لمباشرة هذه العملية لإحتواء إنعكاساتها وآثارها وتهيئة الجو الملائم لها للتحويل إلى اقتصاد السوق بأقل تكلفة ممكنة. وستكون لعملية الخصوصية -من هذه الزاوية- سمة الفعل الإيجابي المتنامي إذا تم تملك المؤسسات المخصوصة على قاعدة منح فرص المساهمة لأكثر عدد من المواطنين والمستثمرين، لأنه من شأن هذا إزالة المخاوف من هذا التوجه واستبدال احتكار الدولة المؤسسات بزيادة الاستثمار الخاص، وبالتالي سقوط مقولة انتشار البطالة وفقدان المكاسب والضمانات الاجتماعية لا سيما أن إدارة هذه المؤسسات الاقتصادية وليست اجتماعية، وهذا ما يعمل على زيادة فعالية المؤسسة⁽¹⁾. وقد نفى الخبير عبد الرحمان مبتول النظرة السلبية للخصوصية باعتبارها عملية اقتصادية بحتة لا تهتم بالنماذج الاجتماعية، وهذا انطلاقًا من الصيغ العديدة للعملية، من بينها فتح رأس مال الشركة لمتعامل خاص محلي أو أجنبي، أو اختيار العروض المقدمة انطلاقًا من إعلان مزيدة أو الصيغة التي تتمح أحقية التسيير من دون نقل لأملك الشركة، وتبقى الدولة هي المتحكمة في اختيار أحسن الصيغ التي تضمن الحفاظ على مصالحها⁽²⁾.

6-4-3-2- تحرير التجارة الخارجية: بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على

الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، غدى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أمرًا لا مفر منه بل يكاد يكون لازماً، يضاف إلى ذلك توقيع الجزائر على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي يتميز بالطابع التجاري في محوره الاقتصادي، والذي يركز على تحرير التجارة الخارجية.

بالنسبة لانضمام الجزائر إلى (OMC) كان بطلب منها في شهر جوان 1996، بعد إجراء

(1)- حسين بورغدة، الطيب قصاب: الخصوصية مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، الملتقى الدولي:

اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، من 3-7 أكتوبر 2004، ص48.

(2)- جريدة اليوم، الصادرة يوم الأربعاء، 1 سبتمبر 2004، ص6، ع1697، ص3.

الفصل السادس:.....وصحة تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

مجموعة من المفاوضات المتعددة الأطراف وكذا الثنائية الأطراف^(*)، مع العلم أن الانضمام إلى (OMC) يتوقف على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها، وبالتالي على قدرة المفاوضات الجزائرية ومدى التحكم في تقنيات التفاوض، للحصول على حقوق وشروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات والالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير بالاقتصاد الوطني، ومن هذا فإن انضمام الجزائر إلى (OMC) يعني الوفاء بمجموعة من الالتزامات والحصول على مجموعة من الحقوق، والمفاوضات الثنائية تعتبر الأكثر تعقيدا فهي تجرى مع كل عضو في المنظمة وليس مع أعضاء المنظمة، وتزداد تعقيدا أيضا، حيث أن الجزائر لم تطلب الانضمام عندما كانت المنظمة تبحث عن تعزيز سلطتها وإنما انتظرت إلى أن أصبحت المنظمة ذات قوة ناجمة عن زيادة عدد المنضمين إليها وعن تعقيد العلاقات التجارية الدولية وظهور التكتلات الاقتصادية القوية أو بصفة عامة العولمة الاقتصادية، وبالتالي الحذر لازم، فالخروج من هذه المفاوضات مستحيل يكون بدون تنازلات، لكن يجب العمل على أن تكون هذه التنازلات ذات آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن أن يكون التعامل معها بطرق خاصة، وذلك للتخفيف من وحدتها⁽¹⁾.

أما بالنسبة لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي بدأت المفاوضات معه يوم 4 مارس 1997، بتوقيع عقد شراكة الذي يحتوي في جانبه الاقتصادي الاتفاق على مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حرة أورو متوسطة، والمتمثلة في حرية تدفق السلع ورؤوس الأموال وكذا المنافسة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي، عند الحديث عن رفع الحماية فإن الاتفاق يعني رفعها كليا عن الاقتصاد الوطني من خلال الآليات التي تضع الإنتاج الجزائري في منافسة حقيقية، لكن هذا لن يتم دفع واحدة بل أن هناك مرحلة لتأهيل الإنتاج الوطني وترقية الاستثمارات وتطويرها، حيث أن رفع الحماية قدرت بحوالي 5 إلى 6 سنوات بعد التوقيع على الاتفاقية، وبالتالي من المفترض أن يصبح الاقتصاد الوطني مطلق الحرية مع الاتحاد الأوروبي في حدود سنة 2009-2010. كما أن نص الاتفاق على جوانب^(**) دعم وتعاون مالية، إلا أن الاتفاق لم يتضمن أي إجراء مالي ملموس ومحدود رقميا، بالإضافة لوحظ غياب الالتزام

^(*)-المتعددة الأطراف يشارك فيها جميع أعضاء (OMC). أما ثنائية الأطراف خلالها تتفاوض الدولة المعنية مع كل عضو من المنظمة على حدى.

⁽¹⁾-كمال رزيق، مسدور فارس: انعكاسات انضمام الجزائر إلى (OMC) على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 21-22 ماي 2002، ص212.

^(**)-وتتضمن: إعادة تأهيل الوحدات الصناعية، إصلاح المنظومة البنكية، تكوين المسيرين.

الفصل السادس:.....وصحة تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

المباشر والمحدد من قبل الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي، وغياب اقتراحات ملموسة في مجال الاستثمار المباشر باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، واكتفى بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في الجزائر، إن التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يتم من أجل إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه بل أن النوايا الحقيقية للاتحاد هي التوسيع وتحقيق الأهداف الأوروبية^(*)، فهذه الشراكة سيكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد، خاصة على مستوى ميزانية الدولة وعلى مستوى التشغيل والميزان التجاري، لذلك فالحذر مطلوب، وذلك بالبحث عن الميكانيزمات اللازمة لتعزيز الجهاز المناعي للاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

6-4-3-3-العولمة الاقتصادية: تسعى قوى الليبرالية الجديدة إلى بناء نظام

اقتصادي رأسمالي عالمي موحد من خلال إدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في السوق الرأسمالي العالمي بالشروط التي تحددها الاحتكارات الرأسمالية العالمية تفرضها الدول الرأسمالية الكبرى بمالها من نفوذ سياسي واقتصادي عالمي، من خلال تطبيق السياسات التالية⁽²⁾:

1. برامج التكيف الهيكلي والخصوصة والتنشيط؛
2. تعميم الاعتماد على آليات السوق في تحديد الأسعار دون أي اعتبار لقدرات الناس وحاجاتهم؛
3. إنهاء دور الدولة في الخدمات والإنتاج وإلغاء، ما كانت تقدمه من دعم للفئات الضعيفة والفقيرة؛
4. تحرير التجارة العالمية بفتح كل بلدان العالم وإلغاء أي قيود إدارية أو اقتصادية؛
5. استخدام الضغوط المالية لفرض هذه السياسات على الدول الأقل نمواً، خاصة المديونية الخارجية؛
6. إلغاء أي ضمانات قانونية للطبقة العاملة كالمعاشات، والتأمين الصحي؛

⁽¹⁾-مثل: مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية لاكتساب أسواق دول متوسطة تتميز اقتصادياتها بالميزة الاستهلاكية وكذلك تصريف المنتجات الأوروبية إلى أسواق عالمية جديدة، خاصة إذا كانت متوسطة واقتصادياتها ضعيفة... الخ
⁽¹⁾-كمال رزيق، مسدور فارس: المرجع السابق، ص244.

⁽²⁾-عبد الغفار شكر: الحركات الاجتماعية ومناهضة العولمة الرأسمالية في الوطن العربي، أوراق ندوة الحركات الاجتماعية في الوطن العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية ومنتدى البدائل العالمي، القاهرة، يوليو 2004.

الفصل السادس:وخعية تقييمه وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

7. الترويج للنموذج الغربي في الديمقراطية وما يتضمن من ليبرالية سياسية تعزز القيم الفردية؛
8. الترويج للقيم والسلوكيات التي تعزز التوجه الاقتصادي والسياسي واستخدام وسائل الاتصال والمعلومات المتطورة لذلك؛
9. التوسع في استخدام القوة العسكرية لفرض الهيمنة الأمريكية، والعودة إلى أشكال الاستعمار التقليدي، وذلك لتعويض التدهور في قدرة أمريكا على الاستمرار في المنافسة بالوسائل الاقتصادية.

وقد كانت لهذه السياسات نتائج كارثية وقاسية على الدول النامية خاصة العربية منها، خلفت مشاكل اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وسلوكية، عانت منها هذه الدول، وكان على رأس المتضررين: العمال، الفقراء، الفئات الوسطى، النساء، الشباب.

والعولمة الاقتصادية حسب محمد الأطرش تعني: «اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح الأسواق سواقا واحدة كسوق القومية»⁽¹⁾، وهي ظاهرة معقدة ومركبة وليست سلبية كلها، بل تتضمن فرصا يتعين الاستفادة منها في مجالات تطوير وسائل الإنتاج، وإمكانية التوفير الكبير في نفقات الإنتاج، تخفيض المدة الزمنية بين الاكتشاف العلمي وتطبيقه عمليا في ميدان الإنتاج، وسرعة انتقال الأفراد والأموال والسلع والخدمات والأفكار والقيم بين مختلف المجتمعات، والتطور الهائل في وسائل تبادل المعلومات والبيانات، وما ليس إيجابيا هو جوهرها الاستغلالي للشعوب والطبقات المنتجة، الذي زادت حدته في الفترة الأخيرة، حيث أعادت الدول الرأسمالية الكبرى صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها على حساب مصالح شعوب ضعيفة من خلال السياسات السابقة الذكر. «إن العولمة الاقتصادية أمر لا رجعة فيه، وما يجب أن نتساءل عنه هو بأي شكل يتم تغيير الاقتصاد الوطني وإدخال التكيف عليه، وبأي سرعة نقوم بذلك، وهذا ما يجسد أثر هذه الظاهرة على الحياة اليومية:

-هل هو الخيار الذي ينصب على رفع التنظيمات، وعلى التبادل الحر، وعلى إضفاء المرونة على العمل وعلى حركية القطاع الخاص؟؛

(1)-بوالعيد بلوج : الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع3، أكتوبر 2002، ص56.

الفصل السادس:.....وضعية تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

-هل هو الخيار الذي ينصب على الاقتصاد الاجتماعي مع دولة أفضل بدلا من الدولة المانحة للأرزاق؟؛

-هل هي خيارات أخرى؟؛

إنها خيارات ترتعش لها الفرائس بالنسبة للتكفل بالآثار السلبية التي يفرزها اقتصاد السوق، وأما فيما يخصني فإنني أعتقد أنه ينبغي للاقتصاد أن يكون في خدمة الإنسان، وإنني متيقن أن الاقتصاد لا يسير ضد ما هو اجتماعي، ولكن ركود اقتصادي وكل خلل يعترى الاقتصاد تكون عاقبتهما تقهقرا اجتماعيا، وأن إنعاش الاقتصاد لا يتم بمجرد التمني أو بمعجزة، إنه بلا ريب ثمرة انتهاز سياسات سليمة و متماسكة القوام، فمواجهة تحدي التحديث شيء، والتغلب عليه شيء آخر⁽¹⁾.

من خلال دراسة وتحليل وضعية تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في فترة الاقتصاد الموجه ثم خلال فترة الاقتصاد الحر، يمكن الخروج بالنقاط التالية:

1- إن تقييم المشاريع الاستثمارية كان لا يتم بدراسات عميقة وجادة، ولم يأخذ العديد من الأبعاد بعين الاعتبار، فالتقييم الاقتصادي كان غير واضح، بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق وتكامل بين المشاريع المقترحة من جهة والأهداف المنصوص عليها من الخطة الوطنية من جهة أخرى، الذي خلق اختلالات داخل الاقتصاد الوطني أدت إلى نتائج وخيمة خاصة وأن المشاريع الاستثمارية كانت ضخمة.

كما أن اعتماد التقييم على نماذج لا تتلاءم مع خصوصيات وأولويات وأهداف الاقتصاد الوطني بسبب اللجوء كثيرا إلى الخبرة الأجنبية أدى إلى اختيار مشاريع استثمارية عديمة الجدوى.

2- سلبية القرارات الاستثمارية كان في أغلب الأحيان نتيجة الإهمال، اللامبالاة، الرشوة المحاباة، البيروقراطية، الاتكال، وصعوبة التغلب على الأساليب والذهنيات القديمة التي كانت في فترة الاقتصاد الموجه التي تجد في تغير الأساليب تهديدا لمصالحها، وهذا لا يزال موجودا إلى اليوم. كما أن هيمنة القرار السياسي وأصحاب النفوذ أدى إلى اتخاذ قرارات استثمارية بطريقة ارتجالية وعشوائية بدون أي دراسات مالية واقتصادية للمشاريع، وجعل الجهاز المركزي للتخطيط مجرد غرفة لتسجيل المشاريع.

(1)-مقطع من خطاب رئيس الجمهورية: عبد العزيز بوتفليقة في الجلسة العلنية للدورة العاشرة لمنتدى كرانس مونتانا، سويسرا، الأحد 27 جوان، 1999.

الفصل السادس:.....وضعية تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر

3-إن السياسة الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر حولت الوطن إلى ورشة كبيرة للمشاريع خاصة الضخمة، الأمر الذي أدى إلى حاجة كبيرة لنماذج التقييم وفي نفس الوقت إلى الخبرات الأجنبية في ميدان إنجاز المشاريع نظرا لنذرتها، إذ لم نقل غيابها محليا، وهذا ساعد كثيرا الطرف الأجنبي على التفاوض وفرض شروطه، مما أدى إلى نتائج جد سلبية كالارتفاع الهائل في تكلفة المشاريع المنجزة، وخلق تبعية جديدة تتمثل في استيراد مستمر لقطع غيار غيرمتوفرة في السوق المحلي، وجلب الفرق المتخصصة من التقنيين للإشراف والصيانة، كذلك توريد منتجات كان من المفروض توفيرها محليا، وبالتالي تهميش دور المتعامل الاقتصادي الوطني، كما همشت أيضا الإطارات والفنيين الوطنيين في مجال تقييم المشاريع في مختلف مراحل التقييم، مما أدى لتكاليف خيالية.

4-إن الجزائر اليوم مطالبة بمواصلة هذه الوتيرة من الإصلاحات والتغييرات في سياساتها الاستثمارية ليس لاستدراك تأخراتها فحسب، بل كذلك للاستعداد لمواجهة تحديين كبيرين:

-أولا: محاولتها التكيف السريع مع التحولات السريعة التي يشهدها العالم والخروج منها بأدنى تكلفة ممكنة؛

-ثانيا: تكوين ثروة كافية ومستدامة للتخصير لمرحلة ما بعد البترول.

الفصل (07): تقديم المشروع و تحليل آثاره و مخاطره.

تمهيد:

- 1-7-1- تشخيص عام للوضع القائمة.
- 1-7-1-1- وصف ميدان الدراسة.
- 1-7-2-1- وصف وضعية (SNTF) المادية و البشرية.
- 1-7-1-2-1- وضعية المركز المالي للمؤسسة.
- 1-7-2-2-1- الموارد البشرية.
- 1-7-2-3-1- التسعيرات و إمكانيات الدفع.
- 2-7-2- تقديم المشروع.
- 1-7-2-1- مكونات المشروع.
- 2-7-2-2- تكلفة المشروع.
- 3-7-2-3- مخطط زمني لإنجاز الاستثمارات.
- 3-7-3- دراسة الأثر على المالية العامة.
- 4-7-4- دراسة الأثر على البيئة.
- 1-7-4-1- أثر على الوسط المادي (الفيزيائي).
- 2-7-4-2- أثر بيئي من جانب الزلازل.
- 3-7-4-3- أثر المشروع على تهيئة المحيط.
- 4-7-4-4- تأثير المشروع من زاوية الضجيج (الأموات المزعجة).
- 5-7-5- دراسة مخاطر المشروع.
- 1-7-5-1- مخاطر مرتبطة بالبيئة المحيطة بالمشروع.
- 2-7-5-2- مخاطر على التكاليف.
- 3-7-5-3- مخاطر تجارية أو مخاطر على المداخل.
- 4-7-5-4- توصيات مختلفة للحد من هذه المخاطر.

الفصل (07): تقديم المشروع و تحليل آثاره و مخاطره:

تمهيد: إن النقل بالسكة الحديدية و منذ عقد من الزمن في تراجع مستمر نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل والظروف أنشأت وضعية غير مناسبة دفعت كثير من الزبائن للتخلي عن الاستفادة من هذه الخدمات و تعويضها ببدائل أخرى، الشيء الذي دفع بالشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية إلى التفكير في إنشاء مشروع استثماري يعيد الاعتبار لهذا النقل ويعطيه مكانته الحقيقية في قطاع النقل البري، فاقترحت مشروع ضخم تتمثل في كهربية السكة الحديدية بضواحي الجزائر العاصمة الذي ستكون له بالتأكيد إذا تم تحقيقه آثار متعددة، لذلك قررت إجراء دراسة تفصيلية مسبقة متعددة الجوانب تسمح باتخاذ القرار المناسب، وفيما يلي سيتم تقديم جزء ملخص من هذه الدراسة يشمل:

7-1- تشخيص عام للوضعية القائمة.

7-2- تقديم المشروع.

7-3- دراسة الأثر على المالية العامة.

7-4- دراسة الأثر على البيئة.

7-5- دراسة مخاطر المشروع.

1-7 - تشخيص عام للوضعية القائمة:

الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية (SNTF) مؤسسة عمومية صناعية و تجارية تستغل النقل عبر السكة الحديدية في القطر الجزائري. كما تستغل خدمات النقل بواسطة قطارات صغيرة تتحرك في ضواحي الجزائر العاصمة على الخطين:

§ خط الضاحية الشرقية: الجزائر -الثنية: 53 كلم بطريق سكة مزدوج يحتوي على 18 محطة و موقف يستمر بطريق واحد إلى مدينة تيزي وزو بـ: 52 كلم على الثنية.

§ خط الضاحية الغربية: الجزائر - البليدة- العفرون: 68 كلم بطريق سكة مزدوج يحتوي على 10 محطات و مواقف. هذين الخطين منظمان بواسطة آلية أوتوماتيكية ضوئية لهما مقطع من طريق السكة مشترك على طول 10 كلم وبثلاثة خطوط تمتد بين الجزائر - الحراش، هذه الخطوط تربط وسط مدينة الجزائر (محطة ميناء الجزائر ومحطة آغا)، بمختلف الأحياء السكنية و المناطق الصناعية و الأقطاب الجامعية، حيث حاليا الخدمات مضمونة من طرف قطارات متكونة من 6 عربات كل واحدة مجاورة بجرار من نوع ديازال -كهربائي، يمكن تشخيص وضعية النقل بالسكة الحديدية في منطقة الدراسة من خلال:

● وصف ميدان الدراسة.

● وصف وضعية (SNTF) البشرية و المادية.

7-1-1-1- وصف ميدان الدراسة:

ميدان الدراسة يشمل ولايات: الجزائر، بومرداس، تيزو وزو، البلدية و هي مناطق ذات أهمية كبيرة بالنسبة للتطور الاقتصادي و التنظيمي في القطر الجزائري، يمكن ميدان الدراسة من عدة جوانب تلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (0): وصف ميدان الدراسة.

الوصف	الجانب	الفترة
عبارة عن سلاسل جبلية تمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي تشمل جبال الأطلس البلدي، جبال بوزريعة و القبائل الكبرى، و سهول تشمل جزء كبير من سهل متيجة (الساحل الغربي للجزائر العاصمة، سهول إيسر و سباعو بولاية بومرداس).	1- الوسط الجغرافي	أ- حاليًا (1988 - 2004)
هي المنطقة الأكثر كثافة سكانية في الجزائر حيث يقدر عدد السكان في 2004 بـ 5.5 مليون ساكن، تسجل العاصمة وحدها كثافة سكانية هائلة 3235 ساكن في كلم ² ، هذا التطور في النسيج العمراني حدث في اتجاهات متشددة مساهما بذلك في تمدن غير منظم و غير مهيكّل (مسكنات فردية متفرقة).	2- السكان	
في سنة 1998 عدد السكان النشطين بلغ 1.6 مليون و عدد المشغلين بلغ 910 ألف مشغل موزعين كما يلي: 58192 في الزراعة، 112836 في الصناعة، 64336 في البناء و الأشغال العمومية، 665435 في الخدمات، 9233 غير مصرح بهم، أما عروض العمل الموفرة في سنة 2003 فقد بلغت 1.11 مليون منصب عمل موزعة كما يلي: 731622 في الجزائر، 83054 في بومرداس، 140854 في البلدية، 154043 في تيزو وزو. وهذا ما يفسر الجاذبية الكبيرة التي تحتلها منطقة الدراسة.	3- النشاط الاقتصادي.	

<p>شبكة الطرق الحالية مهمة حيث بعض المحاور تضمن موزع و عبور إجباري بالنسبة للنقل ما بين المناطق وهذه الطرق في أغليتها تطرح اليوم قدرات محدودة. أما بالنسبة للنقل بالسكة الحديدية الدراسة التي أجريت من طرف: Betur في 2000 لـ 12 محطة بولاية الجزائر توصلت إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● 82 % من المسافرين يعودون إلى المحطة على الأقدام و 13 % فقط عبر الحافلات. ● 75 % من المسافرين يواصلون تنقلاتهم و تحركاتهم بعد ترك محطة الوصول مشيا على الأقدام و 24 % فقط يحملون الحافلة للوصول إلى المكان المقصود. ● استخدام سيارات خاصة (تنسيق مع القطار) للوصول إلى الوجهة المقصودة شبه معدوم، و هذا ناجم عن عدم قرب محطات توقف القطار عن أماكن توقف سيارات الأجرة و الحافلات -بسبب ضعف التخطيط و التسيير - و ليس عن نقص وسائل النقل، حيث تزايد حجم وسائل النقل الجماعي من 1009 سنة 1990 إلى 13096 سنة 2003، و طاقة الحمل تضاعفت بـ 5 مرات خلال نفس الفترة إذ انتقلت من 69465 إلى 341282 شخص ذلك للنمو الكبير الذي عرفه القطاع الكبير الذي عرفه القطاع الخاص الذي أصبح يمثل 94.7 % من القدرات الممنوحة للضواحي، أما خدمات النقل بالسكة فهي منخفضة جدا بسبب قلة قطارات النقل و قدمها من جهة و رداءت الخدمات و عدم دومها من جهة أخرى. 	<p>4- نشاط النقل الحالي</p>	
<p>نسبة النمو الديموغرافي لسكان الدراسة في تدني، حيث تقع حاليا (2004) تحت نسبة 1.50 % و قدرت حسب الفرضية المنخفضة بـ 1.41 % سنة 2010 و بـ 1.27 % سنة 2025، و حسب الفرضية المرتفعة بـ 1.63 % سنة 2010 و 1.43 % سنة 2025، و التوقع لحركة السير لا يبنى على أساس الفرضيتين فقط و إنما يجب أخذ الفرضيتين بعين الاعتبار عند التوقع.</p>	<p>1- السكان</p>	<p>ج- مستقبل (2010-2025)</p>

توقعات عروض العمل في ولاية الجزائر أنجزت بافتراض أن نسبة 26 % (26 عمل لـ 100 ساكن) لسنة 1998 سوف تكون معتمدة إلى غاية 2010 و ترتفع إلى 28 % في 2025. أما خلق فرص عمل بميدان الدراسة في آفاق 2010-2025 سيكون كما يلي:	2- عروض العمل في (2010-2025)
حسب الفرضية المنخفضة: ميدان الدراسة [2010-1998] [2025-2010]	
الجزائر	215285 127927
بومرداس	19763 9816
البلدية	24177 11910
تيزو وزو	50388 39389
حسب الفرضية المرتفعة: الجزائر	219312 137422
بومرداس	30757 18301
البلدية	37672 23243
تيزي وزو	72623 54741
أما عروض العمل بميدان الدراسة تنتقل من 1.1 مليون في سنة 2003 إلى: 1.220 مليون في 2010 و 1.53 مليون في 2025 في حالة الفرضية المنخفضة.	
1.26 مليون في 2010 و 1.63 مليون في 2025 في حالة الفرضية المرتفعة.	

المصدر: إعداد الطالب.

7-1-2-2- وصف وضعية SNTF المادية و البشرية:

الأرقام التالية متعلق بضواحي الجزائر و قد تم استخراجها من تقارير النشاطات السنوية لـ DRFA: (المديرية الجهوية للسكة الحديدية الجزائر).

7-1-2-1- وضعية المركز المالي للمؤسسة:

الإيرادات:

* بالنسبة لإنتاج مباع عبارة عن مواد قديمة.

* بالنسبة لنواتج خارج الاستغلال عبارة عن رصيد ترحيل إيرادات و تكاليف دورات

سابقة.

* الخانة 6 و 7 عبارة عن تحويلات لإيرادات من سنة لأخرى.

* في سنة 2003 المخالفات الناتجة عن غياب تذاكر النقل تمثل: 3.0887 م دج تم تسوية

(استرجاع): 0.4355 م دج.

المصاريف:

§ انخفاض تكاليف المواد و اللوازم المستهلكة يرجع إلى تقليص بعض التكاليف ليست ذات أهمية.

§ بالنسبة للخدمات في ارتفاع كبير بسبب أخذ جزء من الديون المتراكمة للسنوات السابقة.

§ مصاريف المستخدمين تمثل 42.85 % من المبلغ الإجمالي سنة 2002 و 59.40 % سنة 2001.

§ انخفاض الضرائب و الرسوم يرجع إلى انخفاض معدل IRG (ضريبة على الدخل الشخصي)، و VF (الدفع الجزافي على الأجور).

§ الارتفاع الكبير للتكاليف خارج الاستغلال يرجع إلى أعمال التطهير المحاسبي.

7-1-2-2- الموارد البشرية:

* بلغ عدد عمال SNTF في الجزائر في: 2004/04/30: 11576 عامل موزعين كما يلي:

837 إطار عالي، 1316 عامل تحكم عالي، 4321 عامل تحكم، 5102 عامل تنفيذ.

* و عدد عمال المديرية الجهوية للسكة الحديدية بالمركز الجزائر هو: 3255 عامل، في

حين كان عددهم في:

- الداخليين الجدد سنة 2001 هو 60 عامل، و الراحلين من نفس السنة هو 160 عامل.

- المعدل الإجمالي للغياب (بما فيها الإضرابات): 3.41 %.

- متوسط الأقدمية: 18.62 سنة.

- التكلفة المتوسطة للعامل: 27694.20 %.

7-1-2-3- التسعيرات و إمكانيات الدفع:

السعر عرف ارتفاعات مختلفة ويمكن توضيح تطورات السعر بـ: دج/كلم مع جميع

الرسوم فيما يلي:

الجدول رقم (0): تطورات أسعار النقل بالسكة: بدج/كلم مع جميع الرسوم.

المسافة	السنة	2001	2002	2003	2004
أقل من 20 كلم		0.7007	0.7007	0.8413	0.8833
أكثر من 20 كلم		0.5840	0.5840	0.7007	0.8256

المصدر: الدراسة.

فيما يخص إمكانيات الدفع فقد تم التوصل إلى أنها في متناول الجميع و أن الانشغالات الحقيقية للمسافرين تتمثل أساسا في: الأمن، الانتظام، النظافة، الراحة، الوقت المستغرق للسفر، طريقة الدفع، حيث أن هذه الأخيرة وجد أن أغلبية المسافرين يفضلون التذكرة على الاشتراك، و ذلك حتى تبقى لهم مساحة حرية تسمح لهم بتغيير وسيلة النقل عند الضرورة و حسب الظروف.

خلاصة ما سبق هو أن وضعية SNTF ضعيفة جدا و خدماتها في سوق النقل كان لها دور كبير في هذا الضعف و منذ عقد من الزمن، حيث تدنت وتيرة عرض الخدمات ونوعيتها الذي دفع بكثير من الزبائن للتخلي عن التنقل عبر السكة و التوجه نحو الحافلات و سيارات الأجرة، هذا النوع على العكس عرف في الآونة الأخيرة تطور سريع مع تحرير قطاع النقل العمومي ابتداء من 1990، حيث تزايد العرض و تحسنت النوعية في خدمات النقل الجماعي عبر الطريق لذلك فالنقل عبر السكة لا يمكنه أن يستحوذ على حصته الحقيقية في سوق النقل إلا من خلال تحديث العرض بإجراء تحسينات عديدة (السرعة التجارية، الرفاهية، الأمن، الدوام، الاحترام، تقليص أوقات الانتظار... إلخ). من هنا جاءت فكرة مشروع كهربية خطوط السكة و إعادة هيكلة شاملة لشبكة الضواحي، وفيما يلي يتم تقديم المشروع من عدة جوانب.

7-2- تقديم المشروع: يتم تقديم المشروع من خلال:

يتمثل في كهربية خطوط السكة الحديدية لضواحي العاصمة و ذلك كما يلي:

- الجزائر - الحراش ← 10 كيلو متر.
- الحراش - الثنية ← 43 كيلو متر.
- الحراش - البليدة - العفرون ← 58 كيلو متر (كلهم في اتجاه مزدوج).

كما يمكن مستقبلا توسيع الكهربية كما يلي:

- التثية - تيزو وزو ← 52 كيلو متر (و المستغل حاليا في اتجاه واحد لنقل البضائع).

ومن أجل فعالية المشروع لابد من الإنجازات الضرورية و المتكاملة التالية:

- استبدال القطارات التي تتحرك بالمازوت (Trandiesel)، بشراء على الأقل 64 محرك ذاتي كهربائي (العدد بالضبط حسب نجاعة العتاد الذي تم قبوله)، بطول 75 م بشكل ثنائي أو ثلاثي في ساعات اكتظاظ المسافرين و لكي يتم شغل على الأرصفة و التي يبلغ مجموع طولاه 225 م، مما يسمح بالتالي توفير ما يتسع لـ 1800 مسافر في المرة الواحدة.

- تعديلات في المنشآت الفنية كتغيير الجسور و الأماكن التي أصبحت غير ملائمة.

- إعادة خطوط السكة الحديدية إلى المستوى المطلوب حتى يتسنى بلوغ سرعة قصوى 120 كلم/ساعة.

- تحديث نظام الإشارة مع إنجاز خصوصا نظام تحكم مركزي بالجزائر العاصمة.

- إنشاء محطة جديدة في الحامة كفرع للمحطة المركزية بالجزائر من أجل تلبية متطلبات النمو الحضاري الكبير في هذه الجهة.

- التركيبات الخاصة بالسكة الحديدية في الخروبة (الخطوط الحديدية، الأشغال، البناءات، الإشارة ... إلخ) الضرورية للاستغلال في الضواحي (التنظيف، الغسل، المرآب).

- مرآب التثية، تسليمه ضروري للزيادة في كفاءة السير و استعمال العربات المحرك كهربائيا (الخطوط الحديدية، الأشغال، البناءات، الإشارة ... إلخ).

- ورشة لصيانة العربات المحركة كهربائيا بالرويبة.

- القضاء تريجيا على 26 ممر يقطع خطوط السكة الحديدية، و ذلك بين الحراش والعفرون.

- في المستقبل و لمواجهة النمو المستمر لعدد المسافرين، فإنه ليس من المستبعد أن يتم تمديد الأرصفة من 225 م إلى 330 م.

- إن الشركة الوطنية للنقل بالسكة تسعى من وراء هذا المشروع إلى:

§ إعادة تهيئة المحطة المركزية آغا (AGHA).

§ الفصل و التميز بين حركة نقل الركاب و البضائع في الخط الرابط بين الجزائر والرويبة.

§ كهربة المقاطع التالية: الجزائر الحراش - التثية الحراش - البليدة -العفرون و التثية - تيزو وزو في المستقبل.

§ وضع في الخدمة رزنامة من القطارات المتحركة كهربائيا تسمح برفع قدرات النقل عبر السكة و إعادة الاعتبار.

7-2-2- تكلفة المشروع:

الجدول الآتي يوضح تقدير مالي إجمالي خارج الرسوم و بكل الرسوم مع توضيح آجال استرجاع الاستثمارات و ذلك لمشروع كهربية السكة الحديدية لخدمة النقل بضواحي الجزائر العاصمة، تكاليف استثمار بهذا الحجم و لهذا النوع من المشاريع لا يمكن لأي جهة تحملها عدا الدولة، كل مكونات هذا الاستثمار تعتبر ضرورية و يجب أن تكون إذا مقررّة في ميزانية (2005-2008)، و من بين هذه الاستثمارات يعتبر العتاد المتحرك الأكثر أهمية بتقدير مالي إجمالي يقارب 37 مليار دج، و بالتالي فهو يشكل واحد من بين العناصر الرئيسية في المشروع.

7-3- دراسة الأثر على المالية العامة:

يمكن تحليل المشروع من وجهة نظر المالية العامة من خلال مقارنة جميع النفقات والإيرادات التي تتلفها الميزانية العمومية على جميع نشاطات النقل الجماعي (السكة، الحافلات، سيارات الأجرة) في ضواحي الجزائر -الثنية و الجزائر -العفرون، و ذلك في الحالتين بدون المشروع و مع وجود المشروع خلال الفترة (2008-2022).

الجدول رقم (0): مقارنة نفقات و إيرادات نشاط النقل الجماعي بالضواحي في الحالة المرجعية و مع وجود المشروع خلال الفترة (2008-2022). الوحدة: م د ج.

المبلغ	أعباء الخزينة العمومية المتوقعة — (1)	الحالة المرجعية
4220.59	-تكلفة استرجاع السيارات الموجودة في ورشات (SNTF) بسيدي بالعباس.	
1027.95	-مصاريف مالية (مجموع الفوائد على القرض المتراكمة).	
3748.69	-مصاريف تغطية العجز التجاري.	
3075.52	-صيانة الهياكل القاعدية للسكة الحديدية.	
1103.14	-صيانة الطرق متعلقة بحركة سير الحافلات.	
13175.9	مجموع الأعباء	
0	مداخل الخزينة العمومية (الضرائب والرسوم) (1) — (2)	
682.73	-ضرائب و رسوم على عملية استرجاع سيارات (SNTF).	
145.56	- TVA ، VF ، TAP مولدة من نشاط نقل المسافرين بالسكة الحديدية حيث:	
17.78	* TAP = 2 % على رقم الأعمال (CA) خارج TVA.	
509.39	* VF = 2 % على الأجور.	
	* TVA = 7 % على مداخل المسافرين.	
133.27	- IRG المولدة من نشاط نقل المسافرين بالسكة الحديدية، حيث:	
9519.71	* IRG = 15 % من أجور المستخدمين المستغلين بـ (SNTF).	
1255.93	-رسوم على معدات، مواد، موردين مولدة من نشاط النقل بالحافلات.	
10675.4	-TAP ، TVA ، IRG مولدة من نشاط نقل المسافرين بالحافلات. حيث:	
6	* TAP = 2 % من رقم الأعمال (CA) خارج TVA.	
	* TVA = 17 % من مداخل المسافرين.	

(1) - وتشمل: - TVA: الرسم على القيمة المضافة.

- TAP: الرسم على النشاط المهني.

- VF: مدفوعات جزافية.

- IRG: الضريبة على الدخل الإجمالي.

- ضرائب و رسوم أخرى.

<p>965.64 2093.25 1806.38</p> <p>213.9 1818.1 353.09 30190.19</p>	<p>* IRG = 10 % المدفوعة من أجور الحافلات. * IRG = 20 % المدفوعة من مداخيل استغلال الحافلات. - الرسوم على معدات، مواد، موردين مولدة من نشاط نقل المسافرين بسيارات الأجرة. - TAP، TVA، IRG مولدة من نشاط نقل المسافرين عن طريق سيارات الأجرة، حيث: * TAP = 2 % على رقم الأعمال خارج TVA. * TVA = 17 % من مداخيل المسافرين. * IRG = 10 % مدفوعة من مداخيل استغلال سيارات الأجرة. مجموع المداخيل.</p>	
<p>17014.29</p>	<p>الميزانية (1-2)</p>	
<p>66944 26730.03 12943.87 817.78 107435.6 8</p>	<p>أعباء الخزينة العمومية المتوقعة ← (1)</p> <p>- التكلفة الكلية للمشروع مع جميع الرسوم. - مصاريف مالية (مجموع الفوائد على القرض متراكمة). - مصاريف صيانة الهياكل القاعدية للسكة الحديدية. - مصاريف صيانة الطرق متعلق بحركة سير الحافلات. مجموع الأعباء.</p> <p>مداخيل الخزينة العمومية ← (2)</p>	<p>المشروع الحالة مع وجود</p>

15517.00 1144.06 7057 931.06 7913.96 175.86 1551.76 1450.2 171.73 1459.59 283.48 38195.70	<p>-ضرائب ورسوم على الاستثمار.</p> <p>-TAP، VF، TVA، IRG مولدة نشاط نقل المسافرين بالسكة الحديدية (مجملة).</p> <p>-رسوم على معدات، مواد، موردين مولدة من نشاط نقل المسافرين بالحافلات.</p> <p>-TAP، TVA، IRG مولدة من نشاط نقل المسافرين بالحافلات. حيث:</p> <p>-TAP = 2 % من رقم الأعمال (CA) خارج TVA.</p> <p>-TVA = 17 % من مداخيل المسافرين.</p> <p>-IRG = 10 % المدفوعة من أجور الحافلات.</p> <p>-IRG = 20 % المدفوعة من مداخيل استغلال الحافلات.</p> <p>-رسوم على معدات، مواد، موردين مولدة من نشاط نقل المسافرين بسيارات الأجرة.</p> <p>-TAP، TVA، IRG مولدة من نشاط نقل المسافرين بسيارات الأجرة. حيث:</p> <p>*TAP = 2 % من رقم الأعمال (ca) خارج TVA.</p> <p>*TVA = 17 % من مداخيل المسافرين.</p> <p>*IRG = 10 % المدفوعة من مداخيل استغلال سيارات الأجرة.</p> <p>مجموع المداخيل</p>	
69239.98 -	الميزانية (1-2)	- الحالة المرجعية الميزانية (المشروع)
94259.78	(الأعباء مع المشروع - الأعباء في الحالة المرجعية) ← (1)	
8005.51	(المداخيل مع المشروع - المداخيل في الحالة المرجعية) ← (2)	
86254.27 -	الميزانية (1-2)	

المصدر: إعداد الطالب.

يمكن ملاحظة وبدون استغراب أن المشروع له أثر سلبي جدا على المالية العامة، لأن السلطات العمومية تكلفه ذاتيا بإنجاز الاستثمار مع التعويضات التي من الضروري تقديمها في مرحلة الاستغلال، لذلك فإن الأثر العام للمشروع على المالية العامة يصل إلى أكثر من 86 مليارا دينار غير مخصومة على فترة التقييم الممتدة حتى 2022.

7-4-دراسة الأثر على البيئة:

يمكن تحليل المشروع من وجهة نظر الأثر على البيئة من خلال إظهار أهم العناصر التي يمكن للمشروع أن يؤثر فيها من جهة و أهم العناصر من البيئة التي تؤثر في المشروع من جهة أخرى، مع تقييم كمي لما يمكن تقييمه من الآثار و تكاليفها.

7-4-1- أثر على الوسط المادي (الفيزيائي):

يوجد عنصرين يمكن أن يؤثر على المشروع بحكم طبيعة و خصائص المنطقة التي ستقام فيها و هما إنجراف التربة و الفياضانات، حيث كل من الضاحتين الشريقتين و الغربية للعاصمة في قسم كبير منها هي ضمن المساحة المرتبطة بالسهل الجنوبي الساحلي الواسع لمتيجة، و هي المنطقة الأكثر استغلالا في مجال الأنشطة الزراعية في شمال الجزائر لخصوبة تربتها و هشاشتها، لكن هذا يجعلها من جهة أخرى الأكثر عرضة للسيولة الجارفة وخاصة في المنحدرات، فالمنطقة تتساقط بها أمطار غزيرة و خاصة في فصل الشتاء، مما يسبب فياضانات تكون أحيانا بتدفقات جارفة جدا.

7-4-2- أثر بيئي من جانب الزلازل:

لقد كانت منطقة شمال الجزائر خاضعة -معظم الوقت- لنشاط زلازلي كثيف، حيث عرفت العديد من الزلازل القوية و خاضعة خلال القرن الأخير، و المساحة المعرضة للزلازل بشمال الجزائر تقدر بـ: 120000 كلم² يمكن تقسيمها إلى 5 مناطق حسب قوة الزلازل كما يلي:

الجدول رقم (): تضيف المناطق حسب درجة الأخطار الزلزالية.

3	2ب	2أ	1	0	المنطقة
مرتفعة	متوسطة	متوسطة	ضعيفة	مهملة	الوضعية الزلزالية

المصدر: الدراسة.

وقد صنفت كل المناطق المتواجد بها المشروع في مرحلته الأولى -التي تمر خطوط السكة الحديدية بها- من المناطق المعرضة بشكل كبير للزلازل ومن صنف مرتفعة، وما يزيد شدة الخطر هنا هو و كما سبق ذكره الطبيعة الجيولوجية للمنطقة حيث هشاشة التربة، وبالتالي احتمال

إنزلاقات كبيرة تخلف أضرار جسيمة يمكن ذكر منها ما يلي:

- تصدع و إنهيار المباني و بعض المنشآت الفنية.
- تضرر أجزاء كبيرة من خطوط السكة الحديدية و خروجها عن الاتجاه.
- خروج القطار عن السكة وتعرضه لأضرار كبيرة.
- سقوط الأضواء و الأقراص.
- انقطاعات في التيار الكهربائي (خراب أجهزة التوزيع و القيادة).

7-4-3- أثر المشروع على تهيئة المحيط:

يمكن تلخيص أهم التأثيرات التي يسببها المشروع فيما يلي:

- القضاء على جزء كبير من الغطاء النباتي والمساحات بالحيوانات.
- إختراق المناطق السكنية و الزراعية و الاستحواذ على جزء كبير من الأراضي مثلا: 20 هـ كممنطقة صناعية داخل منطقة زراعية.
- بعث غازات ومياه ملوثة و رمي نفايات صلبة صناعية تسبب آثار جد سلبية على الصحة.
- إصدار أصوات مزعجة و خاصة في مرحلة الاستغلال.

7-4-3-1- تقييم الآثار البيئية:

التقييم المالي الممكن للآثار على البيئة و الناجم عن التجهيزات و الهياكل بصفة عامة و النقل بصفة خاصة ضروري لإجراء التقييم الاقتصادي الاجتماعي لمشاريع التنمية هذه، ويتضمن العملية العناصر التالية:

- تقدير حركة السير و التعبير عنها بـ: السيارة /كلم/سنة.
- تقدير إنتاج مختلف أنواع الملوثات من كل وحدة قياس لمختلف حركات السير المقدر.
- حساب التكلفة الاقتصادية لوحدة التلوث، و ذلك حسب القواعد التالية:

- تكلفة الأضرار (مثل مصاريف صحية، تكلفة صيانة البيانات، ضعف الأرباح السياحية ... إلخ).

- حالات مصرح بها مثل فقدان قيمة المسكن المعرض للتلوث.

- حالات أعلن عنها مثل تكلفة جودة الحياة الناتجة عن مرض صدي.

*تقدير التكلفة السنوية الكلية المتعلقة بتلوث الجو.

يمكن تقدير تكلفة الوحدة الواحدة من التلوث للتمكن من تقدير التكلفة الإجمالية للتلوث - الناجمة عن حركة التسيير- من خلال نتائج دراسات عديدة و معقدة أجريت بفرنسا في إطار التقييم الاقتصادي الاجتماعي لمثل هذا النوع من مشاريع التنمية، فحسب تقرير (CERTU) -2000 فقد أوصى بالقيم التالية:

الجدول رقم (): قيم الإصدارات الملوثة 2000 بـ 1 c/100 مركبة. كلم.

ملاحظات	جانفي ريفي	منطقة حضرية متشعبة	منطقة حضرية كثيفة بالسكان	
هذه القيم تتبع زيادة مضاعفة	أقل من 37	37-420	أكثر من 420	السكان في كلم
1- تخفيض لكل سنة - 9.4 % للسيارات.	0.1	1.0	2.9	سيارة
-6.5 % للحافلات. أخذ بعين الاعتبار حساب التطور التكنولوجي.	0.6	8.7	24.9	حافلة
2- الاهتلاك.	3.8	57.4	163.8	قطار ديزال

المصدر: الدراسة.

باستخدام المعطيات السابقة التي تم إعدادها في فرنسا مع تصحيحات تأخذ بعين الاعتبار المجال الخاص بالجزائر بالإضافة إلى شروط أخرى تأتي فيما يلي يتم قياس التكلفة الاقتصادية الوحودية التي تسببها الإصدارات الملوثة للضواحي. شروط أخرى:

- المعطيات الخاصة بزيادة حركة المسير هي نفسها الموجودة في الدراسة الخاصة بالتقييم الاقتصادي.

• يتوقع أن تمثل شبكة الطرق النسب التالية.

- 25 % من شبكة الطرق تتواجد في المناطق الحضرية الكثيفة بالسكان.

- 75 % من شبكة الطرق تتواجد في المناطق الأخرى الحضرية المنتشرة.

§ القيم الصادرة يعاد خصمها لسنة 2003 عن طريق معامل: 1.0555 (مؤشر INSEE، فرنسا).

§ معدل الصرف: $1/c = 89$ دج.

§ قيم الإصدارات الملوثة تبقى طيلة فترة التقييم.

هذه الشروط و المعطيات أفضت إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (): قيم الإصدارات الملوثة -2003- بـ دج/100 مركبة أو قطار -كلم.

القيمة بـ دج	العملية الحاسوبية	الوحدة	معدات النقل
46.19	$\times 1.0555 \times [(0.75 \times 1) + (0.25 \times 2.90)]$	100	سيارة
399.26	$3/89$	سيارة.كلم	حافلة
2622.62	$1.0555 \times [(0.75 \times 8.7) + (0.25 \times 24.90)]$	100 حافلة.كلم	قطار ديزال
	$3/89 \times$	100 قطار.كلم	
	$\times 1.0555 \times [(0.75 \times 57) + (0.25 \times 164)]$		
	$3/89$		

المصدر: الدراسة.

بعد حساب تكلفة الإصدارات الملوثة للوحدة من حركة سير معدات النقل في الكيلومتر يمكن حساب الربح في تكاليف التلوث الناتج عن الاقتصاد في حركة سير هذه المعدات الذي سببه المشروع كما يلي:

إن المشروع يحقق تخفيض في حركة سير القطار الديازال و الحافلات و سيارات الأجرة بالضواحي، مما يؤدي إلى تخفيض التلوث الصادرة عن هذه المعدات، و بالتالي ربح في تكاليف التلوث يقدر بـ: 1811.23 م دج.

● تكلفة الغازات الصادرة:

يعتبر غاز الكربون (CO₂) و غاز (HCF) أكسيد الأزوت (NO) من أهم الغازات الناجمة عن النشاطات الصناعية و النقل، و تأثيرها يكون على المدى البعيد و يتعلق أساسا بالوسط البشري، و كذلك كل أشكال الحياة الأخرى على مستوى الكون.

التقييم الكمي للآثار.

حسب تقرير (Boiteux) المفتشية العامة للخطط الفرنسية هذا التقييم الكمي يكون وفقا للمعايير التالية:

الجدول رقم (): معايير تقييم أثر إصدار الغازات.

مرحلة التقييم	المعايير
-تقدير الطاقة المستهلكة.	-كمية الوقود لكل لتر من البنزين أو الفازول.
-تقدير إنتاج CO ₂ .	-كمية الكربون الناتج عن الوقود المستهلك تقدر بـ 0.71
-تقدير التكلفة السنوية لهذا الإصدار.	كلغ من الكربون لكل 1 لتر و قود.
	-سعر الكربون المطروح و المسترجع يقدر بـ 100 c / أو 8900 دج/طن.

المصدر: الدراسة.

تطبيق هذه المراحل و المعطيات المشروع يمكن من الحصول على التكلفة المقتصدة نتيجة تخفيض الغازات المنبعثة و ذلك كما يلي:

1- التكلفة المقتصدة من غاز الكربون نتيجة تعويض قطار الديازال بالقطار الكهربائي.

● التكلفة السنوية للوقود: 79.52 م دج تبقى ثابتة خلال فترة التقييم.

● سعر البترول من الفازول المستهلك من طرف القطار في 2004: 17.75 دج ثابت خلال فترة التقييم.

● الاستهلاك السنوي للوقود: $17.75 \div 79.52 = 4.48$ مليون لتر.

● كمية الكربون المنبعثة سنويا: $0.71 \times 4.48 = 3180.80$ طن.

- القيمة السنوية لكمية الكربون المطروح: $8900 \times 3180.80 = 28.31$ مليون دج.
- الربح الإجمالي للمشروع (15 سنة): $15 \times 28.31 = 424.64$ مليون دج.
- 2- التكلفة المقتصدة من الكربون المطروح نتيجة تغيير حركة السير من الحافلات إلى القطار الكهربائي.
- سعر اللتر من القازول المستهلك من طرف الحافلة في 2004: 17.75 دج، تبقى ثابتة خلال فترة التقييم.
- استهلاك الحافلة من القازول: 33 لتر/100 كلم (حسب تقرير Boiteux فرنسا).
- الكيلومترات المقتصدة خلال سنة 15 سنة: 257.29 مليون كلم.
- استهلاك الوقود خلال 15 سنة: $(257.29 \times 33) \div 100 = 84.91$ مليون لتر.
- كمية الكربون المنبعثة خلال 15 سنة: $0.71 \times 84.91 = 60283.40$ طن.
- قيمة الكربون المنبعثة خلال 15 سنة: $8900 \times 60283.40 = 536.52$ مليون دج.
- 3- التكلفة المقتصدة من الكربون المطروح نتيجة تغيير حركة السير من سيارات الأجرة إلى القطار الكهربائي.
- سعر اللتر من البنزين المستهلك من طرف سيارات الأجرة في: 2004: 18.26 دج.
- استهلاك سيارات الأجرة للبنزين: 10 لتر/100 كلم (حسب المشاهدة الميدانية).
- الكيلومترات المقتصدة خلال 15 سنة: 123.60 مليون كلم.
- استهلاك البنزين خلال 15 سنة: $(123.60 \times 10) \div 100 = 12.36$ مليون لتر.
- كمية الكربون المنبعثة خلال 15 سنة: $0.71 \times 12.36 = 8775.33$ طن.
- قيمة الكربون المنبعثة خلال 15 سنة: $8900 \times 8775.33 = 78.10$ مليون دج.
- التكلفة الإجمالية المقتصدة للكربون المنبعث حسب فرضية حركة السير المتوسطة هي:
 $1039.26 = 78.10 + 536.52 + 424.64$ مليون دج.

تضاف إلى هذه النتيجة التكلفة المقتصدة من الغازات الصادرة الأخرى و التي تم حسابها سابقا و المقدرة بـ: 1811.23 مليون دج، و بذلك يرتفع إجمالي الربح إلى 2850.49 م دج، خلال 15 سنة.

4-4-7- تأثير المشروع من زاوية الضجيج (الأصوات المزعجة).

إن إجراء تقييم كمي لأثر الضجيج غير ممكن لأن ذلك يتوقف على فرضيات و لها وزنها لتفضي إلى نتائج صادقة. الضجيج الذي سببه النقل بالسكة الحديدية له عدة أنواع: ضجيج (De Roulement)، ضجيج التجهيزات (العربات) ، ضجيج الإنسياب و التحريك، ضجيج الحركة

المرجحة (roulement est prépondérant).

من السهل جدا تقليص مستويات الضجيج في حالة السكة الحديدية، حيث توجد عدة أدوات تقنية للتخفيف من الآثار الناجمة و تعزيز امتيازات النقل بالسكة. فيما يتعلق بالبيئة مقاييس تقليص الضجيج لا يجب أن تتعلق باحترام قواعد الأمن فقط، المشكل الأساسي الذي يطرح يتعلق بتكلفة هذه المقاييس فهي مرتفعة جدا مثل (العتاد من نوعية رقيقة، عجلات مرنة تتحرك على خطوط حديدية مرنة، الصيانة المنتظمة و الدورية، نوافذ امتصاص الصوت، حواجز تقليص الاشعاعات، فرامل ذات أقراص بدلا من ذات الحوافر، الجدران العازلة للصوت ... إلخ).

7-5- دراسة مخاطر المشروع:

الهدف النهائي من هذا الشطر من الدراسة هو تلخيص المخاطر الرئيسية التي من طبيعتها أن تضر بالمشروع ومختلف المتعاملين⁽¹⁾، ومحاولة تحميل هذه المخاطر بصفة ملائمة حسب مبدأ تخصيص كل خطر للمتعامل الذي هو في أحسن حال، مع إيجاد أحسن تعويض لهذه المخاطر بين مختلف المتعاملين.

يمكن تلخيص قائمة المخاطر الرئيسية التي يمكن أن يتحملها المشروع - في مرحلتيه التحضيرية و الاستغلالية- و مختلف الأطراف المتداخلة كالاتي:

- مخاطر مرتبطة بالبيئة المحيطة بالمشروع.
- مخاطر على التكاليف أو مخاطر تجاوز التكهانات على تكاليف الإنشاء و الاستغلال.
- مخاطر على المداخل أو مخاطر تجارية.

7-5-1- مخاطر مرتبطة بالبيئة المحيطة بالمشروع:

تتضمن مخاطر ناتجة عن القرارات التي تتخذ من طرف المصالح العمومية و المتعلقة مباشرة بالمشروع ومخاطر تؤثر على المشروع ولكن ناتجة عن عوامل غير مؤكدة.

يمكن تلخيص بعض هذه المخاطر كالاتي:

- تعطل الوضع في الخدمة نتيجة تأخر في إنجاز أشغال الكهرباء، أو تأخر وضع العتاد المتحرك في الخدمة أو عدم ملائمتها مع الكهرباء و الإشارات، أو تأخر في إنجاز بعض

(1) - كل من يهمهم المشروع مثل (الدولة، المجموعات المحلية الأخرى، ش و ن س ح، المستغل، مودعي رؤوس الأموال، المستعملين للسكة الحديدية، الجمهور العريض ... إلخ).

الأشغال المرتبطة بالمشروع.

- رفض المشروع نتيجة اختلافات داخل السلطات العمومية أو داخل الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية أو المشروع مرفوض من طرف الرأي العام.
- مخاطر سياسية كتعديل القوانين أو القواعد القانونية حيث أن القوانين الجزائرية لا تحسن الظن في الكيفيات المتوقعة في عقود التسيير بسعر جزافي. مع عدم استقلالية القضاء عن السلطة العمومية.
- مدة محددة في اختيار هيكل الاستغلال نتيجة تخوفات داخلية حول تشكيل الهيكل الذي يجب الاتفاق عليه (فرع 100 % ش ون س ح، نصيب المتعامل الخاص؟ ... إلخ).
- غياب مترشح للاستغلال نتيجة نقص المصادقية و الشفافية.
- نداء للعروض غير متكافئ نتيجة إجراءات أو قوانين غير واضحة و معلومات غير كافية و متساوية ووجود ضغوطات خارجية على لجنة نداء العروض.
- اعتراضات على أملاك المؤسسة العمومية القديمة المستغلة (الدولة، المصفي، صاحب المكان، صاحب الامتياز ... إلخ) تقديم مطالب مختلفة.

7-5-2- مخاطر على التكاليف:

هذه المخاطر لا تشمل فقط الإنجاز و لكن أيضا الصيانة و الاستغلال حيث التكاليف قد تكون عالية جدا سواء في حين اختيار هيكل الاستثمار أو في حين انطلاق الاستغلال نتيجة: (سوء تقدير أو سوء تحكم في التكاليف، أو نتيجة تعديل دفتر الشروط أو تغيرات في سعر صرف العملة بالنسبة للتجهيزات المستوردة من الخارج، أو فواتير جد مبالغ فيها للخدمات المنجزة ... إلخ) وبالتالي المخاطر على التكاليف متنوعة و يمكن تصنيفها كالآتي:

- مخاطر تحضير المشروع.
- مدى قابلية المشروع من الناحية الاجتماعية.
- مخاطر التصورات أو التوقعات.
- مخاطر الإنشاء، التصليح، التلاؤم.
- مخاطر تسيير المشروع.
- مخاطر الاستغلال التقني.

• مخاطر تجارية.

7-5-3- مخاطر تجارية أو مخاطر على المداخل:

تتشكل هذه المخاطر في إطار هذا المشروع في حالة ما إذا تم تحميل المتعامل الخاص (المستغل) هذا الخطر أو أحد المخاطر الكبيرة حيث هناك شك في توقعات حركة السير نتيجة تصرفات المنافسين من جهة و غياب كل تنظيم أو ضبط من جهة أخرى، وخاصة وأن الحكومة لا تبدو مستعدة لوضع تدابير في عين المكان للحد من منافسة الحفلات الخاصة على الاتجاهات التي ينشط فيها النقل بالسكة، و بالتالي التخوف الشديد للمتعامل الخاص من تحمل الخطر التجاري. يمكن تلخيص أهم المخاطر على المداخل كالآتي:

- حركة سير غير كافية نتيجة طلب غير كافي.
- نوعية رديئة للخدمة نتيجة نقص في كفاءة المستغل أو وجود نوعية سيئة للتجهيزات أو نقص الصيانة.
- توقف الاستغلال نتيجة استرجاع المستغل المنسحب لأمواله.
- خطر نقدي يتمثل في التضخم.

7-5-4- توصيات مختلفة للحد من هذه المخاطر:

يتعلق الأمر بإعطاء توصيات للحد من مختلف المخاطر التي قد تحلق بمختلف الجهات المعنية بتحضير خدمة جديد للنقل بالسكة الحديدية، مع الأخذ في الحسبان اختصاصاتهم و قدراتهم، هذه التوصيات سوف تكون مهياً اصطلاحاً خصوصاً فيما يتعلق ببنود العقود، التمويلات المالية، التأمينات، و إجراء التنظيم و الوقاية و هي تشمل جميع مراحل المشروع.

الجدول رقم (): توصيات للحد من مخاطر المشروع.

مخاطر	توصيات
تعطيل الوضع في الخدمة.	القيام بمجموعة من التجارب و المجازفات الواقعية، احترام الوقت حيث (فترة العروض = سنة، التسليم = 2.5 سنة، التجريب = 6 أشهر، مخطط نداء العروض يجب أن يكون تحت مراقبة السلطات العليا، وضع مخطط للإنجاز و الإسراع في بعث الدراسات المفصلة وبعث نداء العملية «المفتاح في اليد» من أجل ربح الوقت في الإنجاز، تحديد المهام والمسؤوليات بدقة، الشروع في دراسة جدية حول إنجاز المشروع من حيث (الصفقة،

<p>التقنية، الاستغلال)، إدخال عقوبات على التأخر.</p>	
<p>وضع هيئة إدارية مناسبة و قريبة من المشروع، توقع الجانب الاجتماعي و القيام بعمليات اتصال داخلي مع الأطراف المعنية و إدخال عقد الاستئناف الجزئي في الاتفاقية، التأكد مع رجال القانون من عدم وجود مخالفات للقوانين و المراسيم.</p>	<p>رفض المشروع</p>
<p>أخذ المستغل على عاتقه مخاطر محددة و لمدة محددة، ضمان السلطات كل الوضع لسير الخدمة (استكمال كل الاستثمارات)، إجراء دراسة مسبقة على عملية الاستغلال، التعريف بجاذبية المشروع من خلال إجراء اتصالات عديدة «تسويق المشروع» وذلك من خلال اختيار وسيلة إعلام مناسبة للاستثمار بالمشروع مع بعث نداءات إظهار الاهتمام.</p>	<p>في الاستغلال</p>
<p>عملية جرد مسبقة للأموال المتخلى عنها و الأملاك المتحصل عليها و الأملاك محل الكراء،</p>	<p>اعتراضات على الأملاك</p>
<p>عملية جرد مسبقة و دقيقة للأصول الممنوحة و الأصول المكتسبة و الأصول محل الكراء ... إلخ. و الناتجة عن النشاط الاستغلالي.</p>	
<p>تبيان الكفاءة في استغلال خط السكة الحديدية، منع إعطاء العقد، التعرف بالتفصيل على المستغل، صيانة مضمونة من طرف SNTF مع إمكانية المراقبة و إصدار التعليمات من طرف السلطات العمومية و التحكيم إذا كان ضروري، معاقبة المستغل إذا كان المتسبب.</p>	<p>نوعية رديئة</p>
<p>عقوبات صارمة عنم يخل بالأداب العامة لقواعد المنافسة.</p>	<p>تجاوزات</p>
<p></p>	<p>لقواعد</p>
<p></p>	<p>المنافسة</p>
<p>إمكانية تحكيم دولي.</p>	<p>خطر قانوني</p>
<p>دراسة مسبقة حول صاحب الامتياز (المكلف بالإنجاز)، عقود إنجاز بسعر محدد مع المؤسسات، اختيار مؤسسات ذات كفاءة عالية، مفاوضات على سعر صرف ثابت، تعويضات من طرف السلطات العمومية إذا كانت التغيرات التي حدثت هي المسؤولة عنها، إجبارية إقامة محاسبة محايدة.</p>	<p>مخاطر على التكاليف</p>
<p>ليس هناك حل جيد، بعض التحقيقات المكتملة يمكنها أن تسمح بتقدير دقيق للطلب وتطوره أهمها تحقيقات تجرى في المنازل بكل الضواحي و بتاريخ محدد وجود أنماط من النقل منافسة مع غياب تنظيم فعلي لحركة السير يعرقل التوقعات و الحصول على نتائج دقيقة، تنظيم حركة سير الحافلات الصغيرة و سيارات الأجرة لغرض فعالية جماعية، القيام بحملات للإشهار بنمط النقل عبر السكة، شراء قطارات صغيرة لها مرونة كبيرة، (عتاد قصير 75 متر)، إعادة النظر في تهيئة القطارات (زيادة في عدد المسافرين الواقفين والسعة الإجمالية للقطارات)، القيام بأشغال توسيع الأرصفة (إشكالية يجب البدء في حلها</p>	<p>على المداخل</p>

من الآن)، حرية تعريف و تنظيم الخدمات التجارية بالسكة الحديدية، تحديد حد للأسعار من طرف صاحب الامتياز، احتكار مبدئي للاستغلال.	
--	--

المصدر: إعداد الطالب.

الفهرس ارس.

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس المحتويات

تمهيد:

من خلال تقديم مشروع كهربية السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة وتحليل آثاره ومخاطره يتضح جليا مدى ضخامة و أهمية هذا المشروع و الانعكاسات المختلفة التي قد يحدثها في ضواحي، الشيء الذي يزيد من الحذر أكثر في اتخاذ قرار إنجاز هذا المشروع و يجعل عملية إجراء التقييم الاقتصادي مرحلة ضرورية و حاسمة، لذلك و من أجل تحقيق هذه العملية و الحصول على نتائج عقلانية (مقبولة) لابد كخطوة أولى إجراء الدراسة المالية للحصول على العناصر الضرورية و اللازمة و استعمالها في الحصول على المعطيات الاقتصادية. و نظرا لنقص و انعدام أحيانا المعطيات الخاصة بالواقع الجزائري في بعض الأحيان، يتم الاعتماد على معطيات أوروبية ثم محاولة تقريبها حتى تكون أكثر ملاءمة للظروف العامة للاقتصاد الجزائري، لهذا سيتم التطرق إلى ما يلي:

* الدراسة المالية.

- الدراسة الاقتصادية.

8-1-1 - الدراسة المالية:

8-1-1-1 - فرضيات النموذج المالي:

فرضيات النموذج المالي تم تجميعها في جدول ليسمح فيما بعد بالقيام بحالات المحاكاة والسيناريوهات^(*)، وتحليل الحساسية.

الجدول رقم (27): فرضيات النموذج المالي.

القيمة القصوى	القيمة الوسطى	القيمة القاعدية	قيمة المحكاة	الوحدة	مقياس أو معيار
					فرضيات معدل الخصم.
12,000	12,00	12,00	12,00	%	-معدل الخصم الاقتصادي (البنك العالمي).
16,00	16,00	16,00	16,00	%	-معدل الخصم المالي (متعامل خاص).
5,00	5,00	5,00	5,00	%	-معدل الخصم المالي (الدولة الجزائرية).
5,00	5,00	5,00	5,00	%	- (EURIBOR) 6 أشهر (سنة الأساس 2004).
6,00	6,00	6,00	6,00	%	- TICR (قرض المشتري).
					فرضيات الاقتصاد الكلي.
3,50	2,00	0,50	2,00	%	-المؤشر العام لأسعار المعدات المستوردة.
5,00	3,00	1,00	3,00	%	-مؤشر تكاليف البناء في الجزائر (سنويا).
5,00	3,00	1,00	3,00	%	-مؤشر الأجور في الجزائر (سنويا).
5,00	3,00	1,00	3,00	%	-مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر (سنويا).
3,50	2,00	0,50	2,00	%	-مؤشر الأسعار المرتبطة بالطاقة في الجزائر (سنويا).
89	89	89	89	%	-معدل الصرف أورو-دينار.
15,00	15,00	15,00	15,00	%	-حقوق جمركية (قيمة نموذجية).
17,00	17,00	17,00	17,00	%	-معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA) في الجزائر
31,00	31,00	31,00	31,00	%	-IBS (يطبق على أداء خدمات أجنبية).
7,00	7,00	7,00	7,00	%	-معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA) على تذكرة السكة
					-فرضيات على الطلب.
21,58	21,58	21,58	21,58	مليون/م سافر/سنة	-حركة السير على السكة 2004 حالة مرجعية.

(*) - ما سوف يحدث فعلا (المستجدات).

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

القيمة القصوى	القيمة الوسطى	القيمة القاعدية	قيمة المحاكاة	الوحدة	مقياس أو معيار
61,00	56,60	52,00	56,60	م/م/س	-حركة السير على السكة 2008 (نظريا) في وجود المشروع.
97,00	83,00	70,60	83,00	م/م/س	-حركة السير على السكة 2022 (نظريا) في وجود المشروع.
1,034	1,028	1,022	1,028	م/م/س	*معدل نمو حركة السير سنويا.
10,820	10,820	10,820	10,820	م/ساعة/ساعة	-ربح الوقت في السكة + التأجيل - بسبب البعد.
5,509	5,509	5,509	5,509	م/س/س	-ربح الوقت في السكة + التأجيل - بسبب احترام المواعيت.
688	688	688	688	م/س/س	-ربح الوقت في التنقل
					فرضيات على الاتجاهات (المسارات).
24,00	20,00	16,00	20,00	كلم/مسافر	-متوسط طول المسارات لكل مسافر في السنة.
3,00	0,00	-3,00	0,00	%	-تطور متوسط المسارات مع الزمن.
					فرضيات على الأسعار و المداخل.
1,60	1,40	1,20	1,40	دج/مسافر/كلم	-سعر المسافر/كلم في بداية الخدمة (دون ضريبة).
4,00	3,00	2,00	3,00	%	-متوسط الزيادة السنوية للأسعار.
2,00	-1,00	-4,00	-1,00	%/سنة	-زيادة حصة المسافرين المتعاقدين.
40,00	35,00	30,00	35,00	%	-متوسط الحصة الصادرة من الدولة.
5,00	9,00	5,00	9,00	%	-غش وخداع يحدث مع المشروع.
					فرضيات على المداخل التابعة.
5,00	2,50	0,00	2,50	%	-مداخل الإشهار (% مداخل تجارية).
5,00	2,50	0,00	2,50	%	-مداخل المحطات (% مداخل تجارية).
					فرضيات على تكاليف الأجرة (قاعدة 2004).
110,500	110,500	110,500	110,500	دج/شهر	-المدير العام المساعد.
97,500	97,500	97,500	97,500	دج/شهر	-مدير.
78,000	78,000	78,000	78,000	دج/شهر	-إطار.
65,000	65,000	65,000	65,000	دج/شهر	-عون تحكم
39,000	39,000	39,000	39,000	دج/شهر	-تقني.
52,000	52,000	52,000	52,000	دج/شهر	-عون تنفيذ.

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

52,000	52,000	52,000	52,000	دج/شهر	- عون سياقة (تكلفة متوسطة).
49,000	49,000	38,000	49,400	دج/شهر	- عون مرافق (تكلفة متوسطة).

القيمة القصوى	القيمة الوسطى	القيمة القاعدية	قيمة المحاكاة	الوحدة	مقياس أو معيار
					فرضيات على المصاريف العامة.
45,00	35,00	25,00	35,00	%	-معامل المصاريف العامة.
					فرضيات تكاليف السير (تكاليف مالية).
75,00	55,00	45,00	55,00	دج/كلم	-تكلفة متوسطة لنموذج صيانة (عربة/كلم).
50,00	50,00	50,00	50,00	%	-تصاعدية: بمعدل سنة (01).
8,00	6,00	5,00	6,00	%	تصاعدية: تزايد سنوي
7,80	7,20	6,4	7,20	كيلواط ساعي/كلم	-استهلاك الطاقة لكل عربة/كلم
2,180	2,180	2,180	2,180	دج/كيلواط ساعي	-التكلفة المالية لكل كيلواط ساعي
					فرضيات الاستغلال
12173	2173	2173	2173	آلاف	-عدد القطارات للكيلومتر في سنة 2008.
2,00	2,00	2,00	2,00	/	-متوسط عدد العربات للقطار في 2008.
2173	2173	2173	2173	آلاف	عدد القطارات للكيلومتر في سنة 2022.
0,016	0,016	0,016	0,016	آلاف	-تطور عدد العربات /القطار/لمليون مسافر إضافي
2,70	2,34	2,14	2	/	-متوسط عدد العربات/ للقطار في سنة 2022.
13	13	13	13	/	متوسط عدد السائقين/للقطار

المصدر: الدراسة التطبيقية.

أما الفرضيات الخاصة بالمعطيات الاجتماعية الاقتصادية المستخدمة و المبينة لمختلف مفاهيم المداخيل و النفقات فيوضحها الجدول التالي:

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمشروع

8-1-2- محاذيل الاستغلال:

مصدر رقم أعمال المستغل يعود أساسا إلى خدمات نقل المسافرين بالضواحي، وقد قدر متوسط قيمة التذكرة العادية بـ: 0,72دج/كلم للمسافر الواحد سنة 2009، النموذج المالي يتوقع إمكانية تطور للأسعار مع مرور السنوات تصل حتى غاية 1,6دج/كلم. كما أن إعانات الدعم المقدم من الدولة مصدرهم للدخل، حيث بعض المسافرين لا يدفعون التكلفة الحقيقية للسفر بل تتكفل السلطات بدفع الفارق في التذكرة لفائدة المستغل وهذا يؤثر على المالية العمومية، أما المصادر الأخرى والتي تعتبر مهمة أيضا وخاصة إذا عرف كيف يتم استغلالها. فتنشمل الإشهار (لوحات الإشهار التي توضع في القطارات والمحطات)، المداخل المتعلقة بالاستخدام التجاري للمحطات (الإطعام السريع، بيع الجرائد، المشروبات...الخ).

الجدول التالي يلخص إجمالي مداخل الاستغلال المقدر خلال مدة حياة المشروع بالقيم الجارية والحالية وبناء على الفرضية الوسطي.

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

8-1-3 - أحماء الاستغلال:

تمثل تكاليف الاستغلال نفقات عمل مختلف المصالح وتشمل تكاليف ثابتة و أخرى متغيرة تتعلق بحجم السير.

أ- تكاليف ثابتة: وتشمل مصاريف عمالة خارج عمالة الاستغلال و مصاريف صيانة التركيبات الثابتة (طريق، هندسة مدنية، تجهيزات).

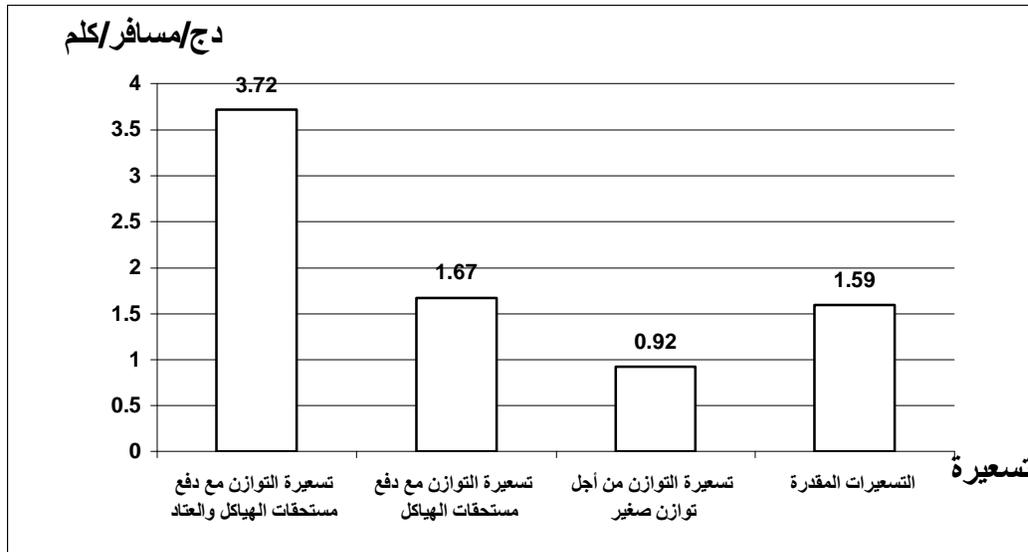
الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمشروع

- ب- تكاليف متغيرة مرتبطة بحجم السير: و تشمل (عمالة الاستغلال، الطاقة، صيانة العتاد المتحرك) يمكن توضيح أعباء الاستغلال كما يلي:
- أ- مجموع أعباء البناء (الهيكلية):
- تكاليف العمالة خارج المتابعة التقنية (عمال ليسوا خبراء دوليين).
 - تكاليف عمال المتابعة التقنية (خبراء دوليين).
 - تكاليف عامة أخرى و تمثل 35 % من مجموع مصاريف العمال.
- ب- تكاليف عمال المحطات: قدر عدد عمال المحطات بـ: 300 عامل، قد تتحمل مسؤوليتهم (SNTF) و قد يتحمل مسؤوليتهم المستغل، و ذلك حسب ما يتم الاتفاق عليه.
- ج- تكاليف السير:
- تكاليف صيانة (العتاد المتحرك و مختلف الورشات و المخازن المتعلقة به ... إلخ).
 - تكاليف استهلاك الطاقة.
 - تكاليف عمال السياقة و المرافقة.
- د- تكلفة استعمال العتاد المتحرك: و هي عبارة عن تكلفة كراء العتاد للمستغل من طرف مالك العتاد (SNTF).
- هـ- تكاليف دفع مستحقات الهياكل القاعدية: وهو المقابل الذي يدفعه المستغل من جراء استعمال الهياكل القاعدية للنقل بالسكة الحديدية.
- * تحتل تكاليف عمال الاستغلال جزء معتبر من إجمالي تكاليف الاستغلال، حيث يبلغ عدد عمال مؤسسة الاستغلال 620 عامل و قد يصبح 920 عامل في وضع عمال المحطات تحت مسؤولية المستغل و يوزعون كما يلي: (عمال البناء (الهيكلية): (203)، عمال ورشات الصيانة: (220)، عمال الاستغلال: (197)، عمال المحطات (300 عامل). مع العلم أن تكلفة عمال الخبرة الدولية تتراجع في سنة 2013 بحوالي 35 % نتيجة رحيل مدير الإدارة والمالية، ونظرا لارتفاع تكاليف الخبرة الدولية مقارنة بالرواتب المحلية فمن مصلحة المستغل الاستفادة أكثر من المعارف الأساسية بطريقة أفضل و أسرع.
- الجدول التالي يلخص مجموع أعباء الاستغلال المقدرة خلال مدة حياة المشروع.

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

من خلال تحليل مداخل و أعباء الاستغلال يبدو جليا أن المشروع خاسر والمستغل لا يمكنه استغلال هذا الاستثمار لخدمة الضواحي و الأخذ على عاتقه تكلفة شراء أو كراء العتاد المتحرك مهما كان شكل القرض أو الكراء، و خاصة بالمقارنة مع مستوى التسعيرات والاختلاف في الواجهات، فالدولة باعتبارها الوحيدة التي يهتما أكثر تحقيق منفعة عامة بإمكانها من أجل ذلك تحمل مصاريف الاستثمار ووضعه تحت تصرف المستغل بدون مقابل مالي، وأي حل آخر سوف يستلزم تدفقات تعويضية (إعانات) مهمة جدا، فاحتمال تحميل المستغل مصاريف استعمال العتاد المتحرك يلزم الدولة تعويض أغلبية القيمة من خلال الدعم الذي يشكل أكثر من نصف المداخل العامة للمستغل. كما أنه يؤثر على تسعيرات التوازن ويؤدي إلى ارتفاعها، الشكل التالي يوضح ذلك أكثر.

الشكل رقم (11): تسعيرات التوازن في 2010.



المصدر: الدراسة التطبيقية.

توازن صغير: في حالة المستغل لا يدفع المستحقات (كراء الهياكل و استعمال العتاد) و السلطات هي تتحمل هذه الأعباء نسبة التغطية تصل حتى 164 % و التسعيرة التي تحقق التوازن هي 0,92 دج/للمسافر/كلم، و هي تسعيرة منخفضة.

بإدخال رسوم حق استعمال الهياكل للمستغل تنخفض نسبة التغطية إلى 90,8 % لكن هذا يؤثر على تسعيرة التوازن حيث ترتفع إلى 1,67 دج/للمسافر.كلم، مما يؤكد ضرورة دعم للاستغلال بنسبة 10 %.

بإضافة مستحقات استعمال العتاد المتحرك (تكاليف الحيازة، المصاريف المالية على القرض ... إلخ) إلى أعباء المستغل تنخفض أكثر نسبة التغطية تصبح 40,8 % لكن هذا يؤثر كثيرا على تسعيرة التوازن حيث ترتفع إلى 3,72 دج/للمسافر.كلم، في حين التسعيرة المقدرة هي 1,59 دج، بالتالي إعانات مالية كبيرة متوقعة لدعم الاستغلال، وهذا يعني أن تكلفة الاستثمار بعيدة عن مقدرة المستغل و الدولة وحدها التي يمكنها تحمل ذلك، ووضعه في متناول المستغل بدون مقابل مالي و كل حل آخر يستلزم إعانات مالية مهمة.

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمشروع

والجدول التالي: يوضح إعانات التوازن و نسب تغطية المستحقات و تسعيرات التوازن
المرافقة لكل حالة وذلك خلال فترة استغلال الاستثمار (في حالة تحمل المستغل تكلفة استعمال
العتاد و الهياكل).

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

8-2- الدراسة الاقتصادية للمشروع:

التقييم الاقتصادي يتضمن مقارنة بين التكاليف و المنافع المرتبطة بالمشروع بالنسبة للوضعية الأولى المتميزة بعدم وجود المشروع أصلا (الوضعية المرجعية)، وذلك من وجهة نظر المجتمع. حيث التكاليف الاقتصادية للمشروع تشمل نفقات الاستثمار و أعباء الاستغلال مع استثناء التحويلات التي تتم بين مختلف المتعاملين ضمن المجتمع كالرسوم الجمركية والضرائب ... إلخ، أما منافع المشروع التي تأخذ بعين الاعتبار ضمن هذه الدراسة تتمثل في:

- تقليل زمن تنقل المسافرين في ضواحي العاصمة.
- التقليل من حوادث المرور التي تسبب خسائر مادية و بشرية معتبرة.
- التقليل من تكاليف استغلال وسائل النقل البرية.
- التقليل من الآثار المسببة و المضرة بالبيئة.
- التقليل من تكاليف صيانة الطرقات وما جاورها.
- تعويض بعض القطارات الحالية و المستعملة في الضواحي ونقلها للاستفادة منها في أماكن أخرى.

8-2-1- البيانات اللازمة للتقييم الاقتصادي للمشروع:

يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (32): البيانات اللازمة للتقييم الاقتصادي للمشروع.

البيانات	التوضيح
-فترة التقييم.	تغطي الفترة الممتدة بين (2008-2022) أي 15 سنة.
-نماذج التقييم.	صافي القيمة الحالية (VAN) و معدل العائد الداخلي (TRI).
-القيمة المتبقية.	في السنة التي تلي نهاية فترة التقييم أي في سنة 2023 و تقدر بـ: 21321.9 م.دج.
-معدل الخصم.	أو معدل القيمة الحالية: $TA = 12\%$.
-سنة الخصم.	توافق آخر سنة للأشغال و تسبق السنة التي تبدأ فيها الاستفادة من المشروع و هي سنة 2007.
(السنة المرجعية)	
-اختبارات الحساسية	الهدف منها هو تقييم المخاطر (الشكوك) المحتملة للمشروع وتأخذ قيمة
-حجم الاستثمار.	الفرضية الوسطى.
-تكاليف الاستغلال.	يقدر بـ: 40970,5 م.دج.
-عوائد الاستغلال.	حسب فرضية النمو المتوسطة لحركة السير تقدر بـ: 7357 م.دج.
	حسب فرضية النمو المتوسطة لحركة السير تقدر بـ: 50816,6 م.دج.

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الدراسة التطبيقية (بتصرف)

8-2-2- طريقة تحديد التكاليف و الإبراهيم:

التقييم الاقتصادي يتطلب ترجمة اقتصادية للتكاليف و المنافع المعبر عنها ماليا. في الاقتصاديات المتميزة بجمود السوق (انعدام المنافسة التامة)، حيث لا تكون الأسعار ناتجة عن قواعد العرض و الطلب، وبالتالي التكاليف و المنافع يتم تقييمها على أساس نظام السعر المرجعي، وهذا من وجهة نظر المجتمع. في هذه الدراسة - و في إطار تعديل المنشوات الاقتصادية - لا يُحبد استخدام تكاليف مرجعية و هذا للأسباب التالية:

- تطبيق التكاليف المرجعية يتطلب تحليلا معمقا حتى يمكن الوصول إلى نتائج مقبولة لا تقبل الجدل وهذا التعليل يحتاج إلى معطيات من واقع الاقتصاد الجزائري.

العقل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

- الفرق بين سعر الصرف الرسمي للدينار و سعر الصرف في السوق الموازي ضعيفا نسبيا بسبب التحرير الاقتصادي الحالي الذي يمكن أن يعطي سعر صرف وحيد أو بفارق ضئيل في المدى القصير.
- الاختلالات في سوق العمل سوف يتم السيطرة عليها و التقليل منها في المدى القصير، و ذلك بفضل التحرير الاقتصادي.

خلاصة: التكاليف الاقتصادية - باستثناء تكاليف الوقود و الطاقة الكهربائية - سوف تخفض من التكاليف المالية من خلال إنقاص الحقوق الجمركية والضرائب و رسوم أخرى.

8-2-2-1- التكلفة الاقتصادية للوقود و الطاقة الكهربائية:

التكلفة الاقتصادية للوقود في الجزائر يفترض أن تكون معادلة لسعر OB F في سوق روتردام و الذي تخفض منه تكلفة النقل و ذلك بمعدل 10 %.

الجدول رقم (33): تطور أسعار القازوال (G.Azole) و البنزين الممتاز في سوق روتردام خلال سنة 2004.

البيان	الوحدة	القازوال	البنزين الممتاز
جانفي	دولار / ل	0,2445	0,2453
فيفري	دولار / ل	0,2327	0,2444
مارس	دولار / ل	0,2725	0,2779
أفريل	دولار / ل	0,2863	0,2901
ماي	دولار / ل	0,3119	0,3367
جوان	دولار / ل	0,2900	0,2912
المتوسط الشهري	دولار / ل	0,2730	0,2809
تكلفة FOB	دج / ل	19,72	20,29
تكلفة اقتصادية	دج / ل	17,75	18,26

سعر صرف الدولار لسنة 2004 هو: 1 دولار = 72,24 دج.

المصدر: الدراسة التطبيقية.

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمشروع

تكلفة القازوال (17,75 دج/ل) تستخدم في حساب تكاليف الاستغلال الخاصة بالقطار ديازال و الحافلات، أما تكلفة البنزين الممتاز (18,26 دج/ل) تستخدم في حساب تكاليف الاستغلال الخاصة بسيارات الأجرة (أنظر أثر المشروع على تهيئة المحيط).

في هذه الدراسة تم الافتراض بأن التكلفة الاقتصادية للوقود ستبقى ثابتة حسب أسعار سنة 2004 و هذا خلال فترة التقييم.

* أما التكلفة الاقتصادية للطاقة الكهربائية تم افتراض أنها تعادل التكلفة الجارية المتوسطة (خارج الرسم على القيمة المضافة و رسوم خاصة) للكهرباء ذات الاستخدام الصناعي في أوروبا، حيث أن السعر المتوسط الناتج عن مجموعة من الأسعار الجارية خارج الرسم لـ 13 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2003 يعادل 0,0569 أورو للكيلوواط ساعي، و بالتالي فإن السعر الاقتصادي للكيلو واط ساعي في الجزائر سوف يكون كالآتي: $5,064 = 89 \times 0,0569$ دج.

8-2-3- معطيات أساسية في التقييم الاقتصادي للمشروع:

8-2-3-1- توقعات حركة السير:

يمكن تلخيص توقعات حركة السير و المعطيات الناجمة عنها -سواء من زاوية حركة نقل المسافرين سنويا، أو من زاوية الاستفادة من عامل الزمن (ربح الوقت سنويا)، أو من عدد المسافرين في كلم المسترجع سنويا من الحافلات و سيارات الأجرة نحو السكة الحديدية، أو من العدد المقتصد سنويا من الحافلات و سيارات الأجرة- كما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمشروع

بالنسبة لحركة سير المسافرين المشروع يجعل النقل بالسكة الحديدية يستفيد من زبائن جدد، وهم الأشخاص الذين كانوا ينتقلون بالحافلات و سيارات الأجرة و أصبحوا يفضلون نمط النقل بالسكة، و الأشخاص الذين لم يكونوا ينتقلون إلا للضرورة بسبب ظروف التنقل الصعبة والمكلفة، حيث تقدر حركة السير خلال سنة 2010 حوالي 60 مليون مسافر.

أما بالنسبة للاستفادة من عامل الزمن فسيكون للزبائن الذين غيروا الوجهة من الحافلات و كذا الزبائن الجدد الذين حفزهم المشروع على التنقل، أما الزبائن الذين غيروا الوجهة من سيارات الأجرة فإن استفادتهم تعتبر منعدمة، على اعتبار أن سيارات الأجرة تبقى منافسا للنقل بالسكة من ناحية السرعة، لذلك سيكون ربح الوقت لمستعملي السكة يساوي في المتوسط 18 دقيقة لكل مسافر، بالتالي ابتداء من سنة 2010 سيتم تحقيق ربح في الزمن يقدر بحوالي 19 مليون ساعة سنويا و هو ما يعادل تقريبا 10000 منصب شغل أي إمكانية توظيف ذلك الوقت الذي كان ضائع.

وبالنسبة لعدد المسافرين المسترجع نتيجة تغيير المسافرين وسيلة التنقل من الحافلات و سيارات الأجرة إلى القطار الكهربائي فنلاحظ أنها تقارب 610 مليون/ مسافر/ كيلومتر خلال سنة 2010.

وفيما يخص عدد الحافلات و سيارات الأجرة المقتصد نتيجة تخفيض مستوى الخدمات التي كانت تقدمها في الضواحي فيمكن التعبير عنه بعدد المركبات المقتصدة، حيث يقدر عدد المركبات المقتصد خلال سنة 2010 من الحافلات بأكثر من 16 مليون حافلة/كلم و من سيارات الأجرة بأكثر من 8 مليون سيارة/كلم.

8-2-3-2- تكاليف الاستثمار و الاستغلال في الوضعية المرجعية والوضعية مع

المشروع:

أ- تكاليف الاستثمار و الاستغلال في الوضعية المرجعية: الاستثمارات الوحيدة التي تؤخذ في الحسبان تتمثل في عملية تحسين -إعادة التأهيل- لسيارات نقل المسافرين بالضواحي، هذه الاستثمارات كانت مبرمجة من طرف (SNTF) في إطار مسابقة دولية. فترة الحياة الاقتصادية لهذه السيارات تقدر بـ 20 سنة، و بالتالي تكون لها قيمة متبقية في نهاية فترة الدراسة تقدر بـ 931,4 مليون دج.

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمحروع

أما فيما يخص تكاليف الاستغلال قدرة سنويا بـ 349,6 مليون دج ابتداء من سنة 2004، و على أساس تكلفة 0,81 دج للمسافر في الكيلومتر و عدد من المسافرين يقدر بـ 431,60 مليون/مسافر/كلم/سنويا، و هذه التكلفة تبقى ثابتة على طول فترة الدراسة مع افتراض مستوى نشاط ثابت أيضا. و الجدول التالي يلخص تكاليف الاستثمار و الاستغلال في الوضعية المرجعية.

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

ب- تكاليف الاستثمار و الاستغلال في الوضعية مع المشروع: إن تعريف الاستثمارات التابعة للمشروع ليس سهلا عند التقييم الاقتصادي. كما أن الموضوع مازال محل نقاش إلى غاية الآن، كذلك النموذج يسمح القيام بصور مختلفة تأخذ بعين الاعتبار جزء أو كل الأجزاء من كل استثمار. المستشار في التقييم الاقتصادي يقصي الاستثمارات التي لها صبغة أجنبية عن نظام

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمشروع

الضواحي أو التي لا تبرر إنشاء قسم خدمة الضواحي حتى و إن كانت ضرورية أو مفيدة و بذلك تكون تكلفة الاستثمارات الناتجة عن المشروع في إطار التقييم الاقتصادي تقارب 41000 مليون دج غير مخصومة، و القيمة المتبقية لهذه الاستثمارات تم تقديرها في آفاق 2023 بحوالي 21300 مليون دج آخذين بعين الاعتبار مدة الحياة الاقتصادية، و ذلك على النحو التالي:

- 50 سنة للهندسة المدنية.

- 30 سنة لوسائل النقل.

- 30 سنة للورشات.

أما تكاليف الاستغلال السنوية باللفظ الاقتصادي تم تقديرها في إطار فرضية النمو المتوسطة لحركة السير المرافقة للانطلاق المتقدمة للمشروع و قد بلغت 7357 مليون دج.

الجدول التالي يوضح تكاليف الاستثمار و الاستغلال في حالة وجود المشروع (مشروع الطور 1 - الجزائر - التنية و الحراش - العفرون).

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروع

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

8-2-3-3- مزايا (منافع) المشروع:

- أ- الفوائد التجارية: من بين المنافع التجارية الرئيسية التي تنتج عن المشروع ما يلي:
 - الاقتصاد في تكاليف استغلال الحافلات و سيارات الأجرة نتيجة تحويل المسافرين نمط النقل إلى السكة الحديدية.
 - الاقتصاد في تكاليف صيانة الطرق نتيجة تخفيض حركة سير الحافلات.
 - خلال سنة 2008 سيتم استرجاع 18 قاطرة مستخدمة حاليا لكي يتم استغلالها لخدمات أخرى.
- 1- أرباح أو مكاسب التكاليف الاستغلالية للمركبات:

نتائج تكاليف استغلال المركبات في المحورين الجزائر -العفرون و الجزائر -الثنية-
المقتصدة يمكن إعطاؤها في الجدول التالي:

الجدول رقم (37): التكاليف الاقتصادية لاستغلال المركبات -دج/كلم.

الحافلات		سيارات الأجرة				
المجموع	تكلفة متغيرة	تكلفة ثابتة	المجموع	تكلفة متغيرة (**)	تكلفة ثابتة (*)	
23,52	13,14	10,37	7,04	4,31	2,72	محور الجزائر -العفرون.
24,46	12,96	11,50	7,19	4,23	2,96	محور الجزائر -الثنية.

المصدر: الدراسة التطبيقية.

النتائج المحصل عليها تشير إلى أن تكاليف استغلال كل مركبة المحورين المعنيين متقاربة جدا.

والنتيجة المتوصل إليها هي متوسط تكاليف استغلال كل مركبة المركبات المقتصدة في المحورين وتعطى كما يلي:

$$- \text{سيارات الأجرة } (7,19 + 7,04) \div 2 = 7,12 \text{ دج/كلم/للمركبة.}$$

$$- \text{الحافلات } (24,46 + 23,52) \div 2 = 23,99 \text{ دج/كلم/للمركبة.}$$

ويتم الحصول على القيمة النقدية السنوية للمكاسب المقدرة في تكاليف استغلال المركبات

كما يلي: مثلا لسنة 2008: (أنظر الجدول 34)

$$144,7 \text{ م دج.} = [(5,2 \times 23,99) + (2,8 \times 7,12)]$$

(*)- التكاليف المتغيرة تشمل: (الوقود، مادة التشحيم، استهلاك الهواء المضغوط، الصيانة..).

(**)- التكاليف الثابتة تشمل: (فرقة القيادة، الاهتلاكات، التأمينات، الإدارة..).

2- الاقتصاد في تكاليف صيانة الطرق:

تم ربط تقييم الاقتصاد في تكاليف صيانة الطرق بتخفيف حركة سير وسائل النقل الثقيلة. باعتبار أن تأثير وسائل النقل الخفيفة محدود جدا أو يكاد يكون معدوما.

خلال سنة 2000 قدرت تكلفة صيانة الطرق بـ 0,60 دج لكل مركبة في الكيلومتر، هذه التكلفة يتوقع أن تصل إلى 0,68 دج سنة 2003 نظرا لتطور المؤشر العام للأسعار بالنسبة للاستهلاك الوطني (+14%). و بما أن التكلفة المالية تتضمن 25 % من التحويلات^(*)، وعليه يتوقع أن تبلغ التكلفة الاقتصادية سنة 2003 حوالي 0,51 دج لكل حافلة في الكيلومتر أي:

$$0,51 = [(0,25 \times 0,68) - 0,68] \text{ دج /حافلة/كلم.}$$

ويتم الحصول على القيمة النقدية السنوية المقتصدة في صيانة الطرق بضرب القيمة 0,51 × عدد الحافلات المقتصد سنويا في كلم. مثلا لسنة 2008: $5,2 \times 0,51 = 2,65$ م دج.

3- ربح الاستثمار في القاطرات:

المشروع يسمح باستثمار القاطرات، حيث خلال سنة 2008 سيتم إسترجاع 18 قاطرة مستخدمة حاليا لكي يتم استغلالها لخدمات أخرى، بالإضافة إلى القيمة المتبقية لهذه القاطرات والتي تم حسابها كما يلي:

- 15 (قاطرة) × 1,5 مليون أورو × 89 دج × 0,75 (قيمة متبقية) = 1501,88 م دج.
- 3 (قاطرة) × 1,5 مليون أورو × 89 دج × 0,25 (قيمة متبقية) = 101,13 م دج.

ب- المنافع الغير تجارية:

كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة تجلب عددا هاما من المنافع الغير تجارية بالمقارنة مع الوضعية المرجعية و هذه المنافع متعلقة أساسا بـ:

- كسب الوقت.
- كسب الأمن.
- كسب أضرار أقل على البيئة.

(*) - مثل الرسوم و الضرائب و الحقوق الجمركية ... إلخ.

1 - قيمة الوقت:

إن كسب الوقت يعتبر الميزة النقدية الرئيسية في التقييم الاقتصادي لهذا المشروع وتقييم القيمة الودوية للوقت يُعتبر عنصرا هاما في النتائج النهائية. إن غياب مرجعية منهجية في الجزائر لهذا النوع من التقييم دفع بالمستشار إلى إجراء مقاربات متعددة تسمح باختبار صحة قيم الوقت المقترح و تحديده و هي:

- الدراسة الوطنية للنقل في الجزائر.

- المفوضية العامة للخطط الفرنسية.

وذلك بالاعتماد على مؤشرين هما:

• الناتج الداخلي الخام/ للسكان في الجزائر العاصمة.

- متوسط الأجر الوطني.

وقيمة الوقت حسب كل مقارنة يمكن تلخيصها كما يلي:

• حسب الدراسة الوطنية للنقل:

إن ترجيح قيم الوقت حسب توزيع التنقلات أعطى خلال سنة 2003 القيمة المتوسطة

للوقت التالية:

30,44\$ دج/ساعة لمستعملي النقل الجماعي.

89,25\$ دج/ساعة لمستعملي سيارات الأجرة.

• حسب المفوضية العامة للخطط الفرنسية:

في التقرير الاجتماعي الاقتصادي المتعلق باختبار (تقييم) الاستثمارات الذي قدمته

المفوضية. تم التوصل خلال سنة 2003 إلى قيم الوقت التالية:

7,78\$ أورو/ساعة في الوسط الحضاري.

9,08\$ أورو/ساعة للتنقلات الغير حضارية الأقل من 50 كلم محققة في الطريق.

9,88\$ أورو/ساعة للتنقلات الغير حضارية الأقل من 100 كلم محققة في الطريق.

11,18\$ أورو/ساعة للتنقلات الغير حضارية الأقل من 100 كلم محققة على خطوط السكة

الحديدية.

يمكن ربط هذه القيم بالجزائر من خلال الناتج الداخلي الخام/للساكن في الجزائر، ومتوسط

الأجر الوطني كما يلي:

• من خلال الناتج الداخلي الخام/للساكن في الجزائر:

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمشروع

خلال سنة 2003 الناتج الداخلي الخام/للساكن في الجزائر يقارب 147060 دج في حين يصل إلى 25305 أورو أو ما يعادل 2252145 دج في فرنسا. حيث الأول يمثل نسبة 6,53 % من الثاني.

وعلى هذا الأساس فإن قيمة الوقت في الجزائر يفترض أن تساوي:

$$7,78\$ \times 89 \times 6,53 \% = 44,21 \text{ دج/ساعة في الوسط الحضاري.}$$

$9,08\$ \times 89 \times 6,53 \% = 52,77 \text{ دج/ساعة للتنقلات الغير حضارية الأقل من 50 كلم محققة في الطريق.}$

$9,88\$ \times 89 \times 6,53 \% = 57,52 \text{ دج/ساعة للتنقلات الغير حضارية الأقل من 100 كلم محققة في الطريق.}$

$11,18\$ \times 89 \times 6,53 \% = 64,97 \text{ دج/ساعة للتنقلات الغير حضارية الأقل من 100 كلم محققة على خطوط السكة الحديدية.}$

وبما أن المشروع محل الدراسة يغطي مجموع أصناف التنقلات السابقة. قيمة الوقت، إذن تساوي متوسط القيم المتحصل عليها و تساوي 55,09 دج/ساعة.

• من خلال متوسط الأجر الوطني:

خلال سنة 2003 متوسط الأجر في الجزائر ارتفع إلى 22827 دج في الشهر أي 273924 دج في السنة، في حين متوسط الأجر السنوي في فرنسا يقدر بـ: 21352 أورو سنة 2003 أي ما يعادل 1900328 دج بمعدل 89 دج لكل 10 أورو، و بالتالي متوسط الأجر في الجزائر يمثل نسبة 14,41 % من متوسط الأجر في فرنسا. و على هذا الأساس قيم الوقت في الجزائر تساوي:

$$7,78\$ \times 89 \times 14,41 \% = 99,81 \text{ دج/ساعة في الوسط الحضاري.}$$

$9,08\$ \times 89 \times 14,41 \% = 116,49 \text{ دج/ساعة للتنقلات الغير حضارية الأقل من 50 كلم محققة في الطريق.}$

$9,88\$ \times 89 \times 14,41 \% = 126,75 \text{ دج/ساعة للتنقلات الغير حضارية الأقل من 100 كلم محققة في الطريق.}$

$11,18\$ \times 89 \times 14,41 \% = 143,43 \text{ دج/ساعة للتنقلات الغير حضارية الأقل من 100 كلم محققة على خطوط السكة الحديدية.}$

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروج

قيمة الوقت تساوي متوسط هذه القيم و تساوي 121,62 دج/ساعة. و هي القيمة المعتمدة في التقرير، و يتم الحصول على القيمة النقدية السنوية من ربح الوقت بضرب القيمة 121,62 دج/ساعة في إجمالي ربح الوقت لكل سنة، مثلا لسنة 2008:

$$1301,33 = 10,7 \times 121,62 \text{ م دج. (أنظر الجدول 34).}$$

2- تكلفة اللأمن في الطرق:

خلال سنة 2000 التكلفة الإجمالية لحوادث المرور قدرت باللفظ المالي حوالي 35,2 مليار دج، و قدر مجموع المركبات في كلم المحقق من قبل الحاضرة الوطنية للسيارات -التي بلغ عددها 2,9 مليون مركبة- بـ 95772 مليون، ومجموع المسافرين في كلم بـ 260981 مليون. التكلفة المالية لحوادث المرور يمكن الحصول عليها من خلال حساب نسبة التكلفة الإجمالية لحوادث المرور إلى مجموع المركبات في كلم و هي تساوي حوالي 0,37 دج لكل مركبة في كلم، وهذه التكلفة قدرت في سنة 2003 بـ 0,42 دج نتيجة تطور المؤشر العام للأسعار بالنسبة للاستهلاك الوطني (+14%). و لأن التكلفة المالية تحتوي على 25 % من تحويلات، التكلفة الاقتصادية لسنة 2003 تكون 0,135 دج لكل مركبة. كلم، و إذا نسبنا إلى مجموع المسافرين. كلم فإنها تساوي 0,115 دج. لمسافر. كلم ويتم الحصول على القيمة النقدية السنوية لربح أمن الطرق من خلال ضرب القيمة 0,115 دج لمسافر. كلم في إجمالي عدد المسافرين في كلم المسترجع، مثلا لسنة 2008:

$$194,1 = 0,115 \times 22,3 \text{ م دج. (أنظر الجدول 34).}$$

3- تكلفة تلويث الجو و الأضرار التي تخلفها:

تكاليف الوحدة من التلوث لكل صنف من المركبات تم تقديرها على النحو التالي:

§سيارات الأجرة 46,19 دج/100 سيارة. كلم.

§الحافلات 399,26 دج/100 حافلة. كلم.

§قطارات الديازال 2622,62 دج/100 قطار. كلم.

§تكلفة إرجاع الطن من غاز الكربون الصادرة تقدر بـ 8900 دج.

• ربح تكاليف التلوث:

إن تحويل (تغيير) حركة السير إلى القطار المتحرك كهربائيا سوف يحقق مكاسب في

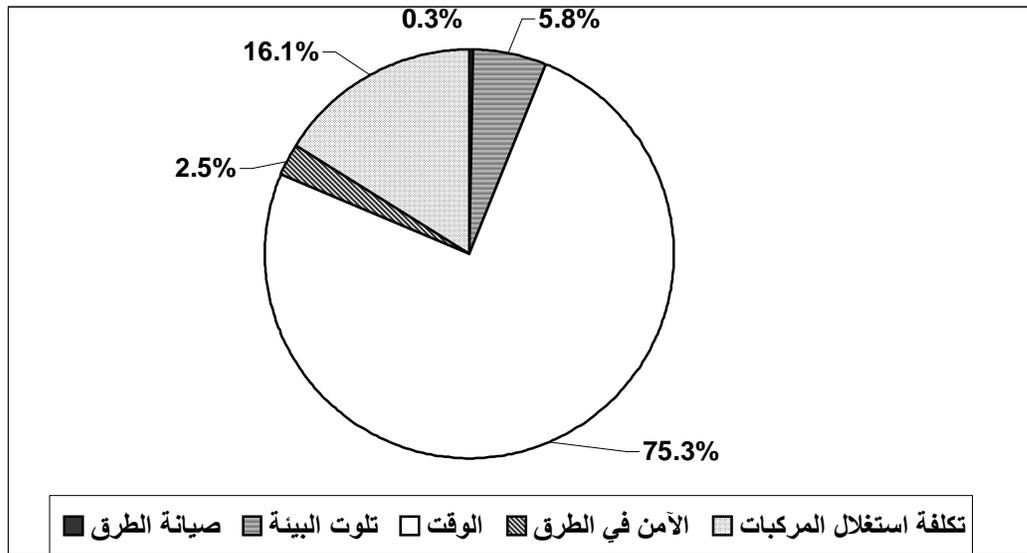
تكاليف التلوث قدرت خلال 15 سنة على النحو التالي:

◆ ربح تكاليف الإصدارات الملوثة قدر بـ 1811,23 م دج، موزعة كما يلي:

§تغيير حركة السير من سيارات الأجرة إلى القطار الكهربائي يحقق ربح بـ 59,07 م دج.

§ تغيير حركة السير من الحافلات إلى القطار الكهربائي يحقق ربح بـ 1204,51 م دج.
 § تعويض قطار الديازال بالقطار الكهربائي يحقق ربح بـ 547,65 م دج.
 ♦ ربح تكاليف غاز الكربون الصادر قدر بـ 1039,26 م دج، موزعة كما يلي:
 § تعويض قطار الديازال بالقطار الكهربائي يحقق ربح بـ 424,64 م دج.
 § تغيير حركة السير من الحافلات إلى القطار الكهربائي تحقق ربح بـ: 536,52 م دج.
 § تغيير حركة السير من سيارات الأجرة إلى القطار الكهربائي تحقق ربح بـ 78,10 م دج.
 هذه النتائج تم التطرق لها في دراسة الأثر على البيئة (الفصل الثامن).
 في الأخير يمكن القول أن المنافع المحققة من المشروع تتمثل أساسا في ربح الوقت ثم في اقتصاد تكاليف استغلال المركبات، حيث يمثلان على التوالي 75 %، 16 % من إجمالي مكاسب المشروع. الشكل الموالي يوضح توزيع مختلف المنافع الاجتماعية و الاقتصادية للمشروع.

الشكل رقم (12): توزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية للمشروع.



المصدر: الدراسة التطبيقية

8-2-4- التقييم الاقتصادي للمشروع:

بعدما تم حساب تكاليف ومنافع المشروع، يتم الآن الوصول إلى المرحلة الحاسمة التي يتم معرفة من خلالها نتيجة التقييم و من أجل ذلك يتم إعداد الميزانية الاقتصادية للتكاليف و المنافع التالية:

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمخروع

نلاحظ أن التقييم الاقتصادي عند معدل خصم 12 % وحسب فرضية متوسطة لحركة السير يعطي النتائج التالية:

لما قيمة الوقت: 121,62 دج/سا. (*)SUNK COSTS

عند حسابها	عند حسابها
1151,5	-4210,3
6374,1	911,3
13,5	8,5

- صافي القيمة الحالية TA-(VAN) = 12 % . ←

- صافي القيمة الحالية TA-(VAN) = 8 % . ←

- معدل المردود الداخلي (TIR). ←

لما قيمة الوقت = 55,09 دج/سا. * SUNK COSTS

عند حسابها	عند حسابها
-4397,6	-9759,4
-1933,1	-7396,0
6,3	3,6

- صافي القيمة الحالية TA-(VAN) = 12 % . ←

- صافي القيمة الحالية TA-(VAN) = 8 % . ←

- معدل المردود الداخلي (TIR). ←

(*) - SUNK COSTS: هي عبارة عن استثمارات قد تعتبر تكاليفها تابعة للمشروع وقد لا تعتبر تابعة وذلك كما يلي:

- تعتبر تابعة (مدمجة) من منطلق المنطق الاقتصادي الذي يعتبر أن المشروع نظام متماسك أو ملتحم (كامل).
- لا تعتبر تابعة (مقصاة) من منطلق تلاعبها وتناسبها مع المفهوم المرجعي للتقييم الاقتصادي (حساب تكاليف الاستثمارات التي تبرر إنشاء المشروع). وهذه التكاليف تتعلق أساسا بتكاليف التزويد بالطاقة الكهربائية.

الفصل الثامن:التقييم الاقتصادي للمشروع

بناء على فرضية نمو متوسطة لحركة السير وقاعدة تكاليف وعوائد تم تحديدها كليا وترجمتها اقتصاديا، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة لايد وأنه يحقق عائدا اقتصاديا، حيث أن المشروع أعطى صافي قيمة حالية سالبة ومعدل مردود داخلي أقل من معدل الخصم وعند قيمة للوقت تساوي 55,09 دج/سا. بالمقابل لما قيمة الوقت تساوي 121,62 دج/سا المشروع يحقق عائد اقتصادي، حيث القيمة الحالية الصافية للمشروع موجبة ومعدل المردود الداخلي أعلى من معدل الخصم وذلك في حالة استبعاد تكلفة (SUNK) وهي محددة محاسبيا، أما في حالة حساب هذه التكلفة المشروع أعطى صافي قيمة حالية سالبة ومعدل مردود داخلي أقل من معدل الخصم (8,5 %) وهذه النتيجة مقبولة في مثل هذا النوع من المشاريع، حيث أن معدل مردود داخلي يساوي 8 % يعتبر عادي في الدول المتقدمة. بل نادرا ما تحقق هذه المعدلات في مثل هذه المشاريع بهذه الدول.

أخيرا يمكن القول أن نتيجة التقييم تركز أساسا على الفارق في القيمتين الزمنية للوقت وتأخذها بعين الاعتبار، أما تكلفة (SUNK) أخذها في الاعتبار أو عدم أخذها لا يؤثر كثيرا. بهذه النتائج من غير الملائم إخضاع المشروع في فضاء دراسة واختبار الحساسية على حد خاص وذلك أن هذه الاختبارات سيكون لها أثر فيما بعد. (بعد تصحيح أو إعادة تعديل متأخر في المعطيات الأساسية والضرورية للتقييم الاقتصادي).

الفصل التاسع: تقويم الدراسة التطبيقية

- ملاحظات و تعليقات حول الدراسة التطبيقية.
- دراسة مقارنة.
- تقديم اقتراحات.

تمهيد:

تعتبر عملية تقييم هذا النوع من المشاريع مهمة جدا لأن إنجازها يتضمن إغراق أموال و موارد اقتصادية كبيرة، في حين منفعه لا تتحقق إلا بعد فترة طويلة، كما يترك انعكاسات اقتصادية واجتماعية هامة على حياة الأفراد بالمنطقة، مما يجعل هذه العملية خطيرة، فسلامة وصواب القرار الاستثماري المتخذ في شأن هذا المشروع يتوقف على سلامة و دقة نتيجة هذه العملية، إذ أن تقييم دقة إعداد هذه العملية هو الآخر مهما، خاصة وأن الخبرة في مثل هذه العمليات بالجزائر ضعيفة و في أغلب الأحيان توكل دراسات تقييم المشاريع إلى وكالات أجنبية. من أجل ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- ملاحظات و تعليقات حول الدراسة التطبيقية.

- دراسة مقارنة.

- تقديم إقتراحات.

9-1- ملاحظات وتعليقات حول الدراسة التطبيقية

من خلال مراجعة وتدقيق في أجزاء الدراسة التطبيقية و إجراء مقارنات بين مختلف التحليلات الموجودة بالدراسة، يمكن للطلاب أن يخرج بملاحظات وتعليقات متنوعة يقدمها كمايلي:

9-1-1- حول تشخيص الوضعية:

9-1-1-1- من الجانب الفني: من خلال التحليل الفني للمشروع يتضح أن هناك

العديد من المشاكل و العراقيل سوف تواجه إنجازة في الميدان، خاصة وأن المشروع لا يتمركز على مساحة صغيرة و مجتمعة كمشروع بناء مصنع مثلا، وإنما متشعبة في كامل ضواحي العاصمة، و بالتالي فهو عرضة للعديد من المشاكل و العراقيل من أهمها ما يلي:

- تأخر بعض الإنجازات، صعوبة التحكم في التكاليف (ظهور تكاليف إضافية)، صعوبة التنسيق بين مختلف الإنجازات.

- وجود المشروع في منطقة تعتبر من أكثر المناطق كثافة سكانية ونشاط اقتصادي في الجزائر يعرض بالتأكيد إنجاز المشروع إلى مضايقات كبيرة، بالإضافة إلى وجود حيوانات و نباتات تعتبر من العناصر المهمة في التوازن الإيكولوجي للنظام البيئي.

- مشاكل التعويضات على الأملاك و الأضرار بسبب نزع ملكية بعض الأراضي من أجل المنفعة العامة، هدم مباني تقع في المسار، توقيف أنشطة، فقدان وظائف، تدمير جزء كبير من الغطاء النباتي (تشويه الطبيعة).

9-1-1-2- من الجانب البشري: منطقة الدراسة هي المنطقة الأكثر كثافة سكانية

في الجزائر 5,5 مليون ساكن خلال 2004، ما يعطي للمنطقة الصف الأول على مستوى الوطن في ميدان النمو الحضري (التمدن)، ويجعلها سوق خصبة لكثير من الاستثمارات، خاصة و أن المنطقة تعرف نموا معتبرا للمدن الثانوية الواقعة بين الجزائر البلدية و الجزائر بومرداس والجزائر تيزي وزو، و زيادة في عروض العمل و خاصة في آفاق 2005، بالإضافة إلى نمو سريع و متنوع للنشاط الاقتصادي.

9-1-1-3- من جانب نشاط النقل: تطور كبير في قطاع النقل البري عبر الطرقات

خاصة من جانب الخواص 94,7 % من القدرات ممنوحة لمنطقة الدراسة، أما النقل عبر السكة الحديدية فعلى العكس عرف تراجعاً كبيراً لدرجة إلغاء حركة سير العديد من القطارات بمنطقة الدراسة و الأسباب تعود أساساً لرداءة الخدمات التي يقدمها هذا النوع من النقل، فأهم المؤشرات (*) التي تحفز أي منتقل على اختيار هذا النوع من النقل غير متوفرة في أغلب الأحيان.

9-1-1-4- من جانب وضعية (SNTF) المادية و البشرية: من خلال

الميزانيات المحاسبية لثلاث سنوات (2000، 2001، 2002) يلاحظ أن المركز المالي لـ (SNTF) ضعيف. كما أن هذه الميزانيات لا تعبر عن الإيرادات و المصاريف الحقيقية، فالوضعية في الواقع أسوأ من ذلك. أما بالنسبة للوضعية البشرية يلاحظ وجود إمكانيات بشرية كبيرة و متنوعة وهناك توجه نحو التخفيض منها.

9-1-2- حول تقديم المشروع:

من خلال تقديم المشروع يلاحظ أن هذا المشروع ضخم فهو مركب من مجموعة مختلفة من المشاريع الجزئية كلها ضرورية و متكاملة و تشكل نظام فعال لإعادة هيكلة شاملة لشبكة النقل عبر السكة الحديدية بضواحي الجزائر العاصمة، فالدولة وحدها يمكنها أن تتحمل تكلفة إنجاز هذا المشروع. أما فيما يخص تحديد تكاليف وفترة إنجاز المشروع يلاحظ أن الدراسة لم تحدد بشكل مفصل المعطيات و المعلومات - خاصة الميدانية- التي تم اعتمادها في ذلك، لذا يبدو أن تكاليف هذا المشروع مبالغ فيها كذلك فترة إنجازه و المقدرة بـ: 38 شهراً غير كافية. ويمكن القول أن مشاريع بهذا الحجم و من هذا النوع لها أخطار معتبرة و نجاحها يتطلب العديد من الإجراءات سواء كانت مرتبطة مباشرة بالمشروع أو غير مباشرة تعمل في نطاق نجاح المشروع.

9-1-3- حول آثار المشروع:

9-1-3-1- على الخزينة العمومية: من خلال ملاحظة الأعباء و المداخيل التي

يتوقع أن يسببها المشروع للخزينة العمومية يمكن القول أن للمشروع أثر سلبي على الخزينة. وأهم ما يلاحظ حول الأعباء على الخزينة العمومية هو أن تكلفة المشروع و المقدرة بـ: 66944م

(*) مثل: وقت التنقل (مهم جداً في اختيار نوع النقل)، الانتظام (احترام الوقت)، تكاليف التنقل، الرفاهية و الأمن.

دج تضم الرسوم الجمركية و الرسم على القيمة المضافة بمبلغ 15517م دج، الذي في الحقيقة لا يوضع ضمن الأعباء لأنه عبارة عن إيراد فهو أيضا موجود ضمن المداخل، و بالتالي تكلفة المشروع التي تعتبر ضمن الأعباء هي: 51427م دج. كما أن هناك أعباء أخرى لم تذكر تتمثل في مداخل الخزينة التي انخفضت نتيجة انخفاض حجم نشاط نقل المسافرين بواسطة الحافلات وسيارات الأجرة الذي سببه المشروع (تكاليف إسمية)^(*).

أما المداخل المقدرة يلاحظ أن الرسوم - على المعدات، المواد، الموردين، المولدة من نشاط نقل المسافرين بالحافلات و سيارات الأجرة - لا يمكن أن تكون كلها سببها المشروع و إلا عدم وجود المشروع يعني توقف نشاط هذا النوع من النقل، و بالتالي يتم حساب الزيادة التي يسببها المشروع فقط، و لو أن المشروع في الحقيقة سبب انخفاض في نشاط الحافلات وسيارات الأجرة. أيضا المداخل قد تكون أقل بسبب بعض الحقوق الجمركية قد لا تستفيد منها الخزينة نظرا لدخول الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. مما سبق يمكن القول أن آثار المشروع على الخزينة العمومية سيكون أكثر سلبية عما قدر.

9-1-3-2- على البيئة: تم الوصول إلى إبراز بأن المشروع عرضة إلى أخطار

طبيعية لأسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- طبيعة تضاريس المنطقة فأغلبها سهول ومنحدرات تمتاز بتربة هشة و بنية طبقية ضعيفة؛

2- قساوة الظواهر الطبيعية، فالمنطقة تمتاز بتساقط كميات كبيرة من الأمطار محدثة فيضانات جارفة. كما أن المنطقة هي الأكثر عرضة لنشاطات زلزالية قوية على مستوى الوطن.

لذلك في حالة إنجاز المشروع لابد من مراعاة هذه الظواهر و أخذها بعين الاعتبار بالبحث على حلول و إجراءات لازمة تحمي هذا الإنجاز و تقلص من حجم الأضرار التي قد تلحق به.

أما فيما يخص تقييم آثار المشروع على البيئة من جانب قياس تكاليف مختلف الإفرازات الملوثة التي يمكن أن يكون هذا المشروع سبب في تخفيضها، يمكن القول أن الدراسة اهتمت بهذا الجانب و أهملت جانب آخر و المتمثل في قياس ما يمكن أن يسببه هذا المشروع من أضرار على البيئة إذا ما تم إنجازه، لأنه من غير الممكن أن لا يكون لمشروع من هذا النوع و بهذه الضخامة آثار سلبية على البيئة، و بالتالي يعتبر هذا الجزء ناقص ضمن التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية

(*) - في هذا التقييم التكاليف الإسمية لا يتم حسابها، فقط تحسب التكاليف الحقيقية، وسيتم التطرق لذلك لاحقا.

لهذا المشروع، مما سوف يؤثر على نتيجة التقييم الاقتصادي. كما أن في قياسها للأرباح في تكاليف مختلف الإفرازات الملوثة اعتمدت هذه الدراسة- في تحديد تكلفة الوحدة الواحدة من التلوث الذي تسببه مختلف وسائل النقل- على معطيات أوروبية، مما يجعل التكاليف المقتصدة التي تم حسابها لا تعبر كثيرا عن القيم الحقيقية، فأغلب وسائل النقل في الجزائر قديمة، بالإضافة إلى أن معدل الصرف المعتمد لا يساوي معدل الصرف الحقيقي فهذا الأخير محصور بين معدل الصرف الرسمي و معدل الصرف الغير رسمي، أيضا قد يتغير في المستقبل، إذ تم ذكر هذا ضمن مخاطر المشروع، وبذلك يمكن القول بأن تكاليف التلوث المقتصدة و المحسوبة ضمن فوائد المشروع غير دقيقة.

9-1-4- حول مخاطر المشروع:

من خلال تحليل مختلف مخاطر المشروع ومصادر هذه المخاطر و الأطراف المتسببة فيها، يلاحظ أن منجزى هذه الدراسة يظهرون تخوفات كبيرة من السلطات العمومية و أصحاب المشروع، فأغلب المخاطر تم إرجاع أسبابها إلى السلطات العمومية و أصحاب المشروع وخاصة مخاطر إدارة المشروع، و هذا يعني أن منجزى هذه الدراسة يشكون في قدرات السلطات العمومية و أصحاب المشروع على إدارة هذا المشروع في جميع مراحلها (قبل وأثناء وبعد الإنجاز) و إلا ما تفسير المطالبة بأن يكون المدير العام و مدير الإدارة و المالية و مدير الاستغلال من ذوي الخبرة الأجنبية، و من جهة أخرى يظهرون تخوفات أخرى من عدم الانضباط و المصالح التي من الممكن أن تطبع هؤلاء المسؤولين.

كما توجد تخوفات واضحة من عدم حدوث إنطلاقة فعلية في إنجاز مكونات المشروع في الوقت المحدد، و أخرى أكبر تتمثل في عدم الانتهاء من مختلف الأشغال في الوقت المحدد كذلك، خاصة وأن أغلب هذه الأشغال مرتبطة و متكاملة فيما بينها، مما يعني أن تعطل جزء منها يؤدي إلى تعطل أجزاء أخرى الذي يؤدي في النهاية إلى تعطل وضع الاستثمار في الخدمة.

و فعلا يمكن القول أن هذا الخطر أصبح أكيد لأن أغلب الأشغال كانت مبرمجة في الفترة (2004-2005) لكن في الواقع لحد الآن (مارس 2006) لم يتم الانطلاق فيها، مما يعني أنه أصبح أكيد أن الجدول الزمني الذي تم إعداده لن يتم العمل به، و الوضع في الخدمة سوف يعرف تأخر إذا تم قبول إنجاز المشروع.

يلاحظ من هذه الدراسة أن هذا المشروع لم يأت بمزايا كثيرة تجعله منافسا قويا لأنواع النقل

الأخرى خاصة سيارات الأجرة، حيث أن الميزة التنافسية لهذا المشروع حسب الدراسة تتجسد أساسا في ربح الوقت الذي يمكن أن يحققه المتنقل بالضواحي عند اختياره لهذا النوع من النقل، في حين يلاحظ أن هناك العديد من العراقيين وخاصة في بداية تشغيل الاستثمار قد تؤثر على هذه الميزة مثلا:

1- استبدال القطار الكهربائي مكان القطار الديازال يكون تدريجيا يستغرق عدة شهور، حيث خلال هذه الفترة حركة النقل عبر السكة بالضواحي تتضمن في نفس الوقت قطارات ديازال و قطارات كهربائية، مما يجبر هذه الأخيرة السير بوتيرة وسرعة القطارات القديمة؛

2- إن المحاكاة التي أجريت حول سرعة العتاد الجديد تبين بأن السرعة التي تم اعتمادها نظريا (120 كلم/سا) ليست ممكنة في الواقع في بعض مقاطع خطوط السكة الحديدية، و بالتالي فإن التخفيضات في السرعة يجب أن تكون إجبارية؛

3- نظام الإشارات و الاتصالات لا يزال يعرقل الزيادة في السرعة، لأن مواصفات هذه الأنظمة ليست في مستوى حادثة و نجاعة العتاد الجديد.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الاستثمار لن يعود بالفائدة المطلوبة من حيث ربح الوقت أثناء التنقل وخاصة في البداية، مما يجعل احتمال الخطر التجاري كبير، لأن الجمهور لن يفهم بسهولة المحاسن الحقيقية التي أتى بها المشروع و خاصة في بداية الاستغلال.

أخيرا يلاحظ عدم تطرق الدراسة في تحليلها لمخاطر المشروع إلى مخاطر تمويل المشروع على الرغم من ضخامة تكاليفه، وقد يرجع ذلك إلى اطمئنان المستثمرين لقدرة الدولة المالية على إنجاز المشروع، لكن كان بإمكان الدراسة التطرق إلى هيكل تمويل الاستثمار (إعداد برنامج زمني للتمويل).

9-1-5- حول التقييم الاقتصادي للمشروع:

9-1-5-1- الدراسة المالية:

* من خلال فرضيات النموذج المالي يلاحظ ما يلي:

- هذه الفرضيات حول مؤشرات الاقتصاد الكلي و الجزئي تستعمل عند تحليل ربحية المشروع و

هي فرضيات مهمة جدا، لأن نجاح و دقة هذا التحليل يتوقف على مدى توفر و دقة هذه الفرضيات.

- عند استعمال فرضيات النموذج المالي في التحليل يلاحظ الاعتماد على الفرضية الوسطى أو قيمة المحاكاة، ويعتبر أغلبها ثابتة خلال كامل فترة التقييم، وهذا غير دقيق لأن فترة التقييم طويلة و لا يمكن لقيم هذه الفرضيات أن تبقى مستقرة خلال هذه الفترة.

* من خلال ملاحظة المداخل المسجلة من جراء استغلال خطوط النقل عبر السكة الحديدية في الحالة المرجعية بالضواحي خلال الفترات (2002،2003،2004) لمختلف أنواع الدفع التي يعتمدها المسافرين بالضواحي (تذاكر، اشتراكات، اتفاقيات) ونسب توزيع مساهمات كل منهما في إجمالي المداخل، يلاحظ أن نسبة المداخل التي يساهم بها المسافرين المشتركين ضعيفة (7 %)، كما أن هذه المداخل تتناقص بشكل كبير، أما نسبة مساهمة المسافرين بالتذاكر، وعن طريق الاتفاقيات فهي على التوالي: 47 %، 46 %، و مداخلها هي الأخرى في تناقص معتبر، مما يعني أن إجمالي المداخل في تناقص، إذ بلغت في 2002 حوالي 360 م دج و أصبحت خلال 2004 حوالي 210 م دج أي انخفاض بحوالي 150 م دج في ظرف سنتين، مما يعني أن الوضعية تتدهور بشكل كبير وسريع.

* من خلال ملاحظة جدول المداخل التي يمكن أن يحققها المشروع من النشاط الاستغلالي يلاحظ ما يلي:

- افتراض متوسط عدد الكيلومترات التي يمكن أن يقطعها كل مسافر خلال سنوات فترة التقييم بـ: 20 كلم لكل سنة افتراض غير دقيق، إذ أن هذه القيمة منخفضة و في الواقع يكون متوسط عدد الكيلومترات أكبر و غير ثابت خلال فترة التقييم؛

- من خلال مقارنة المداخل المقدرة لهذا المشروع مع مداخل الاستغلال قبل المشروع خلال الفترات (2002، 2003، 2004) يلاحظ زيادة هائلة في المداخل سيأتي بها هذا المشروع، فمثلا إذا قارنا سنة 2004 مع سنة 2008 يلاحظ زيادة بحوالي 1454 م دج (1664-210)؛

- مداخل الإشهار والمحطات رغم أنها لا تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المداخل، ومساهمتها فيه تبقى ثابتة تقريبا خلال فترة التقييم، إلا أنها تعتبر دخل إضافي مهم؛

- المداخل الضائعة من جراء الغش والتلاعبات هي مبالغ كبيرة (أكثر من ضعف مداخل

الإشهار والمحطات معا)، وهي في تزايد مستمر، مما يعني هناك علم بأن أموال كبيرة ستضيع في حين لم تقدم إجراءات فعالة لمنعها من الضياع.

* من خلال ملاحظة جدول أعباء الاستغلال يلاحظ مايلي:

- هذا المشروع سيوظف عددا معتبرا من العمال يصل إلى 920 عامل، بالإضافة إلى توظيف مؤقت لـ6 عمال أجانب من ذوي الخبرة الدولية، حيث أن أجور العمال الجزائريين تعتبر مرتفعة مقارنة بمستوى الأجور في الجزائر، خاصة بالمقارنة مع الأجور الحالية المماثلة لها التي يتحصل عليها عمال (SNTF)، أما فيما يخص أجور عمال الخبرة الدولية فهي خيالية وذلك لاعتبار هؤلاء العمال مهرة وناشرين وبالتالي أجورهم مرتفعة حيث:

§ المدير العام أجره الشهري قدر بـ: 1.500.000 دج.

§ مدير الإدارة والمالية ومدير الاستغلال الأجر الشهري لكل منها قدر بـ: 1.250.000 دج.

§ 3 مساعدين في ميادين مختلفة الأجر الشهري لكل منهما قدر بـ: 555.555 دج.

- تعتبر تكلفة استعمال العتاد المتحرك تكلفة كبيرة جدا مقارنة بباقي التكاليف الأخرى فمثلا بالنسبة لسنة 2008 هذه التكلفة تمثل 58,9% من إجمالي أعباء الاستغلال، أي أكثر من نصف أعباء الاستغلال هي تكلفة استعمال العتاد المتحرك، إذن مشكلة المستغل تكمن أساسا في كيفية تغطية هذه التكلفة، في حالة يتحمل المستغل وحده تكلفة استعمال العتاد المتحرك، فإن ذلك سوف يؤثر على السعر الذي يدفعه الزبون للكيلو متر، مثلا: حتى يتم تغطية تكلفة استعمال العتاد المتحرك خلال سنة 2008 والمقدرة بـ: 2289,3 دج، علما أن خلال نفس السنة عدد إجمالي الكيلومترات المقدر للمسافرين هو 679 م.كلم، وبالتالي السعر الذي لا بد أن يدفعه الزبون لتغطية تكلفة استعمال العتاد المتحرك هو $2289,3 \div 679 = 3,37$ دج.لكم، وهذا السعر في الواقع غير ممكن وغير منافس تماما، مما يعني وجوب وجود دعم معتبر من الدولة في حالة تحمل المستغل هذه التكلفة^(*)، الذي سيؤثر سلبا على الميزانية العمومية.

(*)-تكلفة استعمال العتاد يدفعها المستغل من خلال كراء هذا العتاد على مالكنه (SNTF) لمدة 15 سنة، والتي تحصلت عليه من خلال قرض يسدد على مدة 30 سنة، وبمعدل فائدة 6%.

* من خلال مقارنة جدول مداخل الاستغلال مع جدول أعباء الاستغلال المقدرين خلال مدة حياة المشروع وبالقيم الجارية:

- يتبين بشكل واضح ضخامة الأعباء مقارنة بالمداخل، أي أن المشروع خاسر من الجانب التجاري (ليست له عوائد تجارية). لذلك يستحيل أن تقبل أي مؤسسة استغلال هذا المشروع إلا إذا قامت الدولة بتقديم إعانات لتحقيق التوازن مع عائد مناسب للمستغل، والدولة باعتبارها تسعى دائما من أجل المنفعة العامة، فهي تسعى إلى معرفة ما إذا كان للمشروع عوائد اقتصادية واجتماعية تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع أم لا، وبإمكانها عندئذ قبول المشروع حتى وإن كان بدون عوائد تجارية ويؤثر سلبا على الميزانية العمومية، هنا تزداد أهمية معرفة نتيجة التقييم الاقتصادي لهذا المشروع، لأن ذلك في الحقيقة سيكون الأساس في اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع.

- يتبين بأن أعباء الاستغلال في زيادة ولكن بمعدلات سالبة، في حين مداخل الاستغلال في زيادة لكن بمعدلات موجبة، مما يعني أن الخسارة تقل مع مرور الوقت ومن ثم الإعانات المقدمة تنخفض.

9-1-5-2-التقييم الاقتصادي:

* بالنسبة للأسعار المعتمدة يلاحظ أن منجزى الدراسة يصرحون بعدم استعمال الأسعار المرجعية لأن ذلك يتطلب تحليلات معمقة وفرضيات خاصة بالجزائر، وهذا يعني اعتراف بأن الأسعار المعتمدة لا تعبر عن التكاليف الحقيقية، إذ يؤكدون ذلك من خلال تصريحهم بأن التشوهات في الأسعار سيتم السيطرة عليها من خلال التحرير الاقتصادي الذي انتهجته الدولة الجزائرية، غير أن هذا الأخير قد يؤدي فعلا إلى تقليص الانحراف بين أسعار السوق والأسعار المرجعية، كما يؤدي إلى العكس خاصة إذا لم تتوفر مجموعة من الشروط^(**)، من جهة أخرى التحرير الاقتصادي في الجزائر لا يزال جزئي في الفترة التي أعدت فيها الدراسة بل حتى الآن (بداية 2006).

* بالنسبة للتكلفة الاقتصادية للوقود والطاقة الكهربائية يلاحظ أنه تم حسابها على التوالي: على أساس أسعار (FOB) في سوق روتوردام مع تخفيض تكلفة النقل بـ10%، وعلى أساس متوسط التكلفة الجارية خارج الرسم على القيمة المضافة ورسوم خاصة بالكهرباء ذات الاستخدام

(**) -تم ذكرها في الفصل الثالث.

الصناعي في أوروبا.

حساب التكلفة الاقتصادية للوقود والطاقة الكهربائية على هذا الأساس ممكن أفضل باعتبار أن الجزائر دولة مصدرة للطاقة، وبالتالي الأسعار المحلية ليست حقيقية، إلا أن افتراض بقاء هذه الأسعار ثابتة خلال كامل فترة التقييم، يعتبر افتراض غير صحيح خاصة وأن أسعار البترول معروف أنها غير مستقرة، كذلك سعر الصرف لا يمكن أن يبقى مستقرا طيلة هذه الفترة خاصة وأن الجزائر تعرف تحولات اقتصادية كبيرة.

* من خلال ملاحظة جدول توقعات حركة السير يتبين مايلي:

-فيما يخص عدد المسافرين المسترجع من الحافلات وسيارات الأجرة لا توجد تفاصيل توضح كيفية توقع هذه الأعداد (هل تم إجراء استبيان أم تم الحصول على معلومات من مصادر معينة؟)، كما لا يوجد أي معدل يعبر على نسبة التغير في عدد المسافرين من الحافلات وسيارات الأجرة إلى القطار الكهربائي خلال فترة التقييم ضمن جدول فرضيات النموذج المالي؛

-حسب توقعات حركة السير الجديدة نتيجة تحسين النقل عبر السكة الحديدية الذي سببه المشروع، يبدو أن هناك زيادة كبيرة تعادل 5,5 مليون مسافر جديد ستكون خلال الفترة (2008-2010) مقارنة بالزيادة المتوقعة في الفترات المتوالية والتي تتراوح بين (0,6، 0,4) مليون مسافر جديد، من خلال الملاحظات السابقة كان يبدو أن في بداية تشغيل المشروع لن يكون إقبال كبير على هذا النوع من النقل، لأن في البداية محاسن المشروع تكون غير واضحة، إلا أن هذه النتائج تثبت العكس.

* من خلال مقارنة تكاليف الاستغلال والاستثمار الخاصة بالدراسة المالية مع تكاليف الاستغلال والاستثمار الخاصة بالدراسة الاقتصادية الاجتماعية، يلاحظ:

- وجود اختلافات في حساب تكاليف الاستثمار والاستغلال، حيث تجد مثلا: في الدراسة الاقتصادية تم حساب تكاليف التحرك (السير) فقط واستبعاد تكاليف البناء (الهيكلة) وتكاليف عمل المحطات وتكاليف استعمال العتاد المتحرك ودفع مستحقات استعمال الهياكل القاعدية، وهذا يرجع إلى أن في التقييم الاقتصادي للمشاريع هناك استثمارات تعتبر تابعة للمشروع وهناك أخرى لا تعتبر تابعة له (لا تبرر إنشاء المشروع)، حتى وإن كانت ضرورية أو غير ضرورية ومفيدة أو غير مفيدة في النشاط الاستغلالي أو تزيد في قيمة المشروع أو لا تزيد أو انطلقت الأشغال بها أو لم

تتعلق، المهم مهما يكون صنف هذه الاستثمارات ودورها في النشاط الاستغلالي قد تحسب عند التقييم الاقتصادي وقد لا تحسب، ففي هذا المشروع لم يتم مثلا حساب ضمن تكاليف الاستثمار ككل تكاليف الاستثمارات التالية:

§ المحطة الجديدة آغا رغم أنها تزيد من قيمة المشروع وضرورة في النشاط الاستغلالي لكنها لم تحسب ضمن تكاليف المشروع.

§ إزالة الممرات التي تتقاطع مع خطوط السكة الحديدية ضرورة في النشاط الاستغلال لكنها لا تدخل كتكلفة في التقييم الاقتصادي.

يمكن القول أن تعريف الاستثمارات التابعة للمشروع من غير التابعة أمر ليس سهل ويتوقف على مدى تبرير هذه الاستثمارات التابعة لإنجاز المشروع، كما أن تعريف الاستثمارات بالنسبة لهذا المشروع ما زال محل نقاش إلى غاية الآن، حيث الاستثمار في حد ذاته يمكن اعتبار جزء منه تابع وجزء آخر غير تابع.

-تكاليف التحرك (السير) التي تم حسابها في الدراسة المالية تختلف عن تلك التي تم حسابها عند التقييم الاقتصادي، وذلك لأن هذه الأخيرة تم حسابها بالأسعار المعدلة وليس بأسعار السوق، وأيضا في الدراسة المالية تم حساب التكاليف التي يتحملها المستغل لكن في الدراسة الاقتصادية تم حساب التكاليف التي تتحملها الدولة.

* من خلال ملاحظة كيفية قياس قيمة الوقت والمستخدم في حساب الربح في الوقت الذي سيحققه المشروع يلاحظ:

-الاعتماد على معيارين مختلفين في تحديد قيمة الوقت هما:

§ الناتج الداخلي الخام (PIB).

§ متوسط الأجر الوطني (SMN)

-الاعتماد على جهتين مختلفتين من أجل الوصول إلى نتائج أفضل هما:

§ الدراسة الوطنية للنقل.

§ المفوضية العامة للخطط الفرنسية.

لكن يلاحظ رفض نتائج الدراسة الوطنية للنقل على اعتبار أن قيمة الوقت في الواقع أكثر من القيم التي أعطتها هذه الدراسة، ومن ثم كان الاعتماد على معطيات المفوضية العامة للخطط

الفرنسية، حيث أن قيم الوقت التي تم إعطاؤها يتم ربطها بالجزائر من خلال مقارنة الناتج الداخلي الخام ومتوسط الأجر الوطني بمثلها بفرنسا وباستعمال معدل الصرف ثم ترجيح القيم الفرنسية حتى تعبر عن قيم الوقت في الجزائر من خلال ما يمثله كل من الناتج الداخلي الخام ومتوسط الأجر الوطني من مثيله بفرنسا (انظر الفصل 8). هذه الطريقة ممكن أن تعتبر حل لمشكلة قياس قيمة الوقت في الجزائر باعتبار أنه من الصعب قياس قيم الوقت بالاعتماد على معطيات من واقع الجزائر، إذ أن البحوث في هذا المجال قليلة، فالموضوع بالنسبة للجزائر حديث. لكن رغم ذلك يمكن إعطاء ملاحظات تعتبر كنقائص في هذا الحل:

§ قيمة الوقت لدى الفرد في فرنسا تختلف عن قيمة الوقت لدى الفرد في الجزائر بسبب اختلاف المحيط بجميع جوانبه^(*)، بمعنى هذه القيم تعبر عن أهمية الوقت لدى الفرد الفرنسي وليس لدى الفرد الجزائري.

§ لا يمكن اعتبار الناتج الداخلي الخام أو متوسط الأجر الوطني وحدهما يؤثران على قيمة الوقت، فمثلا إذا توفرت ظروف معينة أدت إلى زيادة الناتج الداخلي الخام ومتوسط الأجر الوطني، بحيث يصبح يساوي مثيله في فرنسا، هذا لا يعني أن قيمة الوقت بالجزائر تصبح تساوي مثيلتها بفرنسا. ويمكن التوضيح أكثر من خلال المعادلة الرياضية التالية: قيمة الوقت في الوسط الحضاري من خلال متوسط الأجر الوطني (انظر المعطيات في الفصل 8).

$$692,42 <-- 1.900.328 \text{ دج (متوسط الأجر الوطني بفرنسا).}$$

$$\times <-- 273.924 \text{ دج (متوسط الأجر الوطني بالجزائر).}$$

$$\times = 99,81 \text{ دج/سا، حيث: } X : \text{ قيمة الوقت في الوسط الحضاري بالجزائر.}$$

نفرض أن متوسط الأجر الوطني بالجزائر ارتفع إلى 1.900.328 دج، هل هذا يستلزم أن قيمة الوقت في الجزائر تصبح تساوي مثيلتها بفرنسا أي 692,42 دج/سا، هذا غير صحيح لأن قيمة الوقت تتأثر بعوامل أخرى أيضا.

-معدل الصرف لا يمكن أن يبقى ثابت خلال فترة التقييم، وبالتالي هذه القيم هي الأخرى لا يمكن أن تبقى ثابتة.

(*)- الطبيعي، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي... الخ.

من خلال مقارنة مداخل الاستغلال الخاصة بالدراسة المالية مع مداخل الاستغلال الخاصة بالدراسة الاقتصادية يلاحظ وجود اختلاف كبير، حيث في الدراسة المالية تم التركيز على المداخل التجارية التي يمكن أن تتحصل عليها مؤسسة الاستغلال من هذا المشروع (الربحية التجارية)، أما عند التقييم الاقتصادي فقد تم التركيز على المداخل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تعود بالمنفعة العامة على الضواحي، والتي تم قياسها بالقيم النقدية، حيث وجد أن ربح الوقت يعتبر أهم هذه المنافع بل هو الأساس في قبول المشروع، إذ لاحظنا مدى تأثير قيمة الوقت على نتائج التقييم من خلال إعطاء القيمتين (121,62، 55,09) دج سا.

* من خلال ملاحظة الميزانية الاقتصادية للتكاليف والمزايا يلاحظ مايلي:

- اعتبار تكاليف الاستثمار والاستغلال التي كان من الممكن أن تحدث في غياب هذا المشروع بمثابة ربح حيث تم تخفيضها من تكاليف الاستغلال والاستثمار لهذا المشروع، لكن من جهة أخرى لا يلاحظ أي فوائد تم خسارتها بسبب إنشاء هذا المشروع ثم تخفيضها من فوائد هذا المشروع (تكلفة الفرصة الضائعة)؛
- التكاليف الاقتصادية للمشروع ضخمة خلال الفترة التحضيرية وفترة الاستغلال بنظام انتقالي، في حين الفوائد الاقتصادية له منخفضة خلال نفس الفترة، لذلك كانت التدفقات النقدية سالبة، أما في الفترة الاستغلالية بنظام نهائي فوائد المشروع ارتفعت في حين تكاليفه انخفضت كثيرا بسبب انعدام تكاليف الاستثمار في هذه الفترة، لذلك كانت التدفقات النقدية موجبة؛
- صافي القيمة الحالية للمشروع عند معدل خصم 12% سالبة، مما يعني عدم قبول المشروع في حين صافي القيمة الحالية عند معدل خصم 8% موجبة، مما يعني قبول المشروع، إذن قبول أو رفض هذا المشروع يتوقف على معدل الخصم المعتمد، بالإضافة إلى قيمة الوقت المعتمدة؛
- معدل المردود الداخلي للمشروع هو 8,5%، وبالتالي في حالة معدل الخصم المعتمد يكون أقل من هذا المعدل المشروع مقبول وفي حالة معدل الخصم المعتمد يكون أكثر من هذا المعدل المشروع مرفوض.

ما يلفت الانتباه خلال ملاحظة الدراسة المالية والدراسة الاقتصادية هو أن أغلب قيم التقديرات خلال كامل فترة التقييم تزداد وأغلب التقديرات إما متزايدة وإما متناقصة بمعدلات تقريبا متقاربة و خاصة خلال الفترة [2010-2022].

9-2-دراسة مقارنة:

بعدها تم عرض ملخص حول الدراسة التطبيقية وتقديم مجموعة من الملاحظات والتعليقات عليها، يمكن الآن إجراء دراسة مقارنة بين الكيفية التي تم بها إجراء التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية بالضواحي وما جاء في الجانب النظري حول كيفية إجراء التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري.

9-2-1-تصنيف المشروع وأهداف إنجازة:

قبل إجراء هذه المقارنة كان لا بد من توضيح تصنيف هذا المشروع، والأهداف المباشرة وغير المباشرة من إنجازة كمايلي:

مشروع كهربية شبكة السكة الحديدية بضواحي الجزائر العاصمة من مشاريع البنية التحتية يقدم خدمات النقل البري للمسافرين، يصنف ضمن المشاريع العامة ذات البعد الاجتماعي والقبالة للقياس، من المشاريع الضخمة التي لها تأثير كبير على طاقة الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية (SNTF)، وهي في صدد المفاضلة بين مشروعين مرتبطين فنيا هما:

-استثمار قائم يتمثل في الإبقاء على النقل بالقطار الديازال والعمل على رفع كفاءته من خلال دعمه بمشاريع جزئية؛

-مشروع كهربية شبكة السكة الحديدية واستبدال القطار المتحرك بالديازال بالقطار المتحرك كهربائيا.

وعلاقة التبعية التي توجد بينهما تتمثل فيمايلي:

-إحلال القطار المتحرك كهربائيا مكان القطار المتحرك بالديازال؛

-مشروع كهربية منافيا ومانعا بالتبادل مع الاستثمار القديم، فإنجاز المشروع الثاني يستلزم إلغاء الاستثمار القديم وبعض المشاريع التي ستتجز معه.

إن متخذي القرار أمام مشكلة تحديد أفضلية الاستثمار بين إبقاء الاستثمار القديم (القطار الديازال)، مع إعادة تهيئته من أجل رفع كفاءته، أو إقامة مشروع كهربية (القطار الكهربائي) والتخلي عن الاستثمار القديم والمشاريع التي ستتجز معه.

أما فيما يخص الأهداف الرئيسية المباشرة من إنجاز مشروع كهرة شبكة السكة الحديدية، يمكن القول أن هذا المشروع جاء لإشباع الحاجة إلى السرعة في التنقل مع الرفاهية والأمن والانتظام التي أصبحت غائبة في هذا النوع من النقل، مما دفع بالمنتقلين بالضواحي إلى الابتعاد عن استعمال هذه الوسيلة في التنقل وتهميشها، وبالتالي كان لا بد على المسؤولين التفكير في مشروع يرد الاعتبار للنقل عبر السكة الحديدية، ويحسن فعالية خدمات هذا النوع من النقل ويجعله يلعب دور رئيسي في التنقلات البرية الحضرية وغير الحضرية بالضواحي.

والأهداف غير المباشرة التي يمكن أن يحققها إنجاز المشروع هي:

- التقليل من التلوث بالمنطقة نتيجة تقليل حركة نشاط بعض السيارات والحافلات وإنهاء حركة نشاط القطار المتحرك بالديازال؛
- التقليل من إهلاك الطرق البرية نتيجة تقليل حركة نشاط بعض الحافلات؛
- فك العزلة على بعض المناطق وخلق أنشطة جديدة؛
- استفادات مناطق أخرى من الوطن من العتاد المتحرك القديم؛
- تحويل نشاط بعض سيارات الأجرة والحافلات إلى مناطق أخرى تكون في حاجة إليها؛
- التقليل من حوادث المرور التي تخلف سنويا خسائر كبيرة بشرية ومادية.

إن هذه الأهداف تعتبر أساس قبول أو رفض المشروع لأنها الأساس في اختبار فعالية وكفاءة المشروع والذي يكون بواسطة نماذج التقييم الاقتصادي المعتمدة، بعد تحديد منافع المشروع وتكاليفه الاقتصادية والاجتماعية.

9-2-2-تحليل الدراسة المالية:

من خلال مقارنة الدراسة المالية للمشروع مع ما تم التطرق له في الجانب النظري يمكن تحليل نتائج الدراسة المالية كما يلي:

* بعد مقارنة الأعباء التي يمكن أن يتحملها المستغل بمكونات أعباء الاستغلال التي تم التطرق لها في الجانب النظري، يلاحظ غياب العبء الضريبي الذي يمكن أن يتحملة المستغل عند حساب نتيجة الاستغلال، و قد يرجع ذلك إلى أن نتيجة الاستغلال كانت خسارة (لا توجد أرباح تجارية) و بالتالي لا تفرض الضريبة، و قد يكون حافز للمستغل على استغلال هذا الاستثمار، لكن الإعفاء من الضريبة في التشريع الجديد يقدر بحوالي 10 سنوات وليس الإعفاء لكامل الفترة (15 سنة). لكن في حالة تحمل الدولة تكلفة العتاد المتحرك فإنه بإمكان المستغل تحقيق عوائد تجارية و من ثم لا بد

الفصل التاسع..... تقويم الدراسة التطبيقية

من فرض الضريبة مع احتمال إعفاء لفترة معينة، كما أن أقساط الاهتلاك لم تضم إلى أعباء الاستغلال لعدم وجود الضريبة. فهي تضاف فقط من أجل تحقيق وفر ضريبي (مبلغ يتم المحافظة عليه و لا تأخذه مصلحة الضرائب)، ويمثل القيمة التي انخفضت من العتاد نتيجة استغلاله.

* بمقارنة تكاليف الاستثمار لهذا المشروع مع مكونات تكاليف الاستثمار التي تم التطرق لها في الجانب النظري يتبين استبعاد تقدير تكلفة رأس المال العامل-اللازم لتشغيل المشروع خلال فترة حياته الاقتصادية- ضمن تكاليف هذا الاستثمار، وذلك لأن المشاريع من هذا النوع لا تحتاج لتغطية الالتزامات التشغيلية القصيرة الأجل. حيث لا تكون لها التزامات مالية كبيرة.

* فيما يخص مشكلة التضخم تم طرحها بشكل كبير في الجانب النظري لما له من تأثير كبير على القيم الجارية عند تقدير التدفقات النقدية للمشروع، فهو يجعلها بعيدة عن قيمها الحقيقية، مما قد يضلل تقدير ربحية المشروع، لذلك تم توضيح كيفية خصم التدفقات النقدية في ظل معدل تضخم ثابت ثم في ظل معدل تضخم سالب كما تم الإشارة إلى التضخم المستورد. أما في هذا المشروع تم تحديد تطور أسعار العديد من التكاليف كالبناء، الأجور، الطاقة، لكن لم يتم توضيح هل هذا التطور ناتج عن التحسن في النشاط الاقتصادي أم ناتج عن التضخم. كما تم تحديد معدل التضخم المستورد المتعلق بالمعدات المستوردة وهو معدل متغير بزيادة منتظمة، وذلك لضخامة قيمة المعدات المستوردة و التأثير الكبير لها على تكاليف الاستثمار ككل.

* في الدراسة المالية لم يتم استخدام نماذج التقييم المالي في قياس الربحية التجارية للمشروع من وجهة نظر المستغل، لأنه كان واضحا -بعدها تم تحديد أعباء الاستغلال ومداخل الاستغلال- بأن أعباء الاستغلال أكبر بكثير من مداخل الاستغلال، حيث كانت نتيجة الاستغلال خسارة و بشكل كبير بسبب تحمل المستغل تكلفة استعمال العتاد المتحرك، وبالتالي أكد أن النماذج المستخدمة ستعطي نتائج سالبة، لكن كان بالإمكان استخدام هذه النماذج في قياس الربحية التجارية للمستغل عندما تتحمل الدولة تكاليف العتاد المتحرك. ومدى التحفيز عندئذ على الاستغلال. كما كان بإمكان تقدير التدفقات النقدية للشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية (SNTF) وقياس الربحية التجارية لها في وجود هذا المشروع.

في الأخير يمكن القول أنه رغم ذلك يبقى تحديد معلومات وبيانات التقييم المالي لمشروع كهرة شبكة السكة الحديدية ضروري جدا في إجراء التقييم الاقتصادي لهذا المشروع، و الدليل أنه تم الاعتماد في تحديد التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية على التكاليف المالية فقط باستبعاد الحقوق

الجمركية و الضرائب ورسوم أخرى.

9-2-3- تحليل الدراسة الاقتصادية:

من خلال مقارنة إجراء التقييم الاقتصادي لهذا المشروع مع ما تم تحليله في الجانب النظري حول هذا الجانب يمكن الخروج بما يلي:

* من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري حول المناهج الدولية لتقييم المشاريع على المستوى الكلي (الوطني)، أين تم توضيح كيفية حصر مناهج تقييم المشاريع، يمكن القول أن المنهج المعتمد عليه في تقييم مشروع كهربية شبكة السكة الحديدية ينتمي إلى المجموعة (02) التي تضم مناهج التحليل الوطني للتكاليف و المنافع على طريقة (OECD)، كمنهج المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي و التنمية، و منهج البنك الدولي، في حين تم الاعتماد في الجانب النظري على منهج منظمة التنمية الصناعية للدول العربية (IDCAS) في التقييم الاقتصادي للمشاريع لما يتميز به من خصائص تتلاءم و الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسود الدول النامية والدول العربية خاصة، فاعتماد منجزي الدراسة التطبيقية على منهج (OECD) في تقييم هذا المشروع صادفتهم العديد من المشاكل تعتبر نقائص في هذه المناهج بالنسبة للدول النامية منها مايلي:

- صعوبة استخدام الأسعار المرجعية في الواقع الجزائري، حيث تم الاعتماد على أسعار السوق ما عدا بالنسبة لأسعار الوقود و الطاقة الكهربائية؛
- نقص الكثير من المعلومات و البيانات وضعف الأساليب الإحصائية، الذي دفع في كثير من الأحيان إلى الاستعانة بالمعلومات و البيانات الأجنبية و محاولة مقاربتها مع الواقع الجزائري والذي يقلل من دقتها؛
- صعوبة تقدير المعلمتين (معدل الخصم الاجتماعي، معدل الصرف المرجعي) من الواقع الجزائري حيث تم الاعتماد في الأول على معدل الخصم الخاص بالبنك العالمي (12 %) و في الثاني على سعر الصرف الرسمي (89 دج - 1 أورو)؛
- صعوبة الإلمام بجميع التكاليف و المنافع الاقتصادية و الاجتماعية -وخاصة الغير مباشرة- والتعبير عنها بنموذج واحد (صافي القيمة الحالية أو معدل المردود الداخلي)، مما يجعل قياس الربحية الوطنية غير دقيق (لا يضم بعض المنافع و التكاليف).

* من حيث الأسعار المعتمدة يلاحظ أن منجزى الدراسة يرون بأن الاعتماد على الأسعار المرجعية غير ممكن حيث تم الاعتماد على أسعار السوق، في حين أن الجانب النظري تم الاعتماد فيه على الأسعار المعدلة لأن هذا المنهج يعتبر أن استخدام الأسعار المرجعية غير ممكن في الواقع العملي، وبالتالي يكون الاعتماد على أسعار السوق الفعلية بعد إجراء بعض التعديلات الضرورية للتخلص من الانحرافات والتشوهات الموجودة بها والابتعاد عن أي ظروف مثالية أو افتراضية، وفي هذه الدراسة أفترض بأن التشوهات في الأسعار سيتم السيطرة عليها بفضل التحرير الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر، غير أن هذا التحرير الاقتصادي لن يحقق الهدف إلا بشروط تم ذكرها قد لا تتوفر. وبالتالي هذا الافتراض غير صائب ويعتبر محاولة تهرب من بذل مجهودات أكبر، حيث إذا كان الاعتماد على الأسعار المرجعية غير ممكن لأنه يتطلب تحليلات معمقة ومعطيات غير متوفرة بالجزائر وأساليب إحصائية متطورة، فالاعتماد على أسعار السوق وإجراء لها تعديلات مناسبة كان ممكن لأنه من الناحية التطبيقية يحتاج إلى أساليب فنية بسيطة، حيث أن منهج (IDCAS) وضع قواعد لاشتقاق الأسعار المعدلة، و مبررات ذلك وهذا ما يزيد من دعم أكثر لهذا المنهج وتطبيقه في تقييم المشاريع بالجزائر.

* لقد تم التطرق في الجانب النظري إلى تحليل نماذج التقييم في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، من خلال ذلك يمكن القول أن منجزى هذه الدراسة عند تقييم هذا المشروع لم يوضحوا استخدام نماذج التقييم في ظل ظروف المخاطرة، و التي تضم أساليب علمية (رياضية و إحصائية)، حيث لم يحددوا الاحتمالات الممكنة لحدوث التدفقات النقدية في المستقبل، لأن ذلك يتطلب أن يكون لديهم تجارب من الماضي على مثل هذا النوع من المشاريع، فالجزائر لم يسبق لها وأن أقامت مشاريع كهربة خطوط السكة الحديدية، وبالتالي هي تفقر إلى تجارب ومن ثم إلى معلومات وبيانات كافية على هذا النوع من المشاريع حتى تمكن منجزى الدراسة من تحديد الاحتمالات الضرورية، الأمر الذي دفعهم إلى استخدام نماذج التقييم في ظل ظروف عدم التأكد لتحديد الأفضلية بين الإبقاء على الاستثمار القديم أو إنجاز هذا المشروع الاستثماري، حيث تم وضع ثلاث تقديرات هي:

- § التقدير في أفضل الظروف الملائمة: حالة تفاؤل بأن التغيرات ستكون إيجابية على المشروع في المستقبل؛
- § التقدير في أسوء الظروف الممكنة: حالة تشاؤم بأن التغيرات ستكون سلبية على المشروع في المستقبل؛
- § التقدير في الحالة الوسطى: الحالة الوسطية بين التفاؤل و التشاؤم باعتبار أن الحالتين

السابقتين مبالغ فيهما.

ونظرا لوجود هذه التقديرات تم استخدام نموذج تحليل الحساسية في معرفة الظروف الأقرب إلى الحقيقة، و تم التوصل إلى اعتماد الحالة الوسطى في تقدير التكاليف والمنافع. إلا أن -وكما سبق و تم التطرق إليه- نموذج تحليل الحساسية يبقى غير كافي وحده، لصعوبة حسابه إذا كانت التقديرات متعددة، و يكون ضعيف لاعتماده على احتمالات ضعيفة بسبب نقص التجربة على هذا النوع من المشاريع بالجزائر.

* أما فيما يخص تقسيم التكاليف والمنافع تم رؤية في الجانب النظري أن المنافع والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لها عدة أنواع منها الإسمية والحقيقية وأن هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى عدة أنواع منها: المباشرة وغير مباشرة، الملموسة وغير ملموسة، النهائية وغير نهائية، الداخلية والخارجية. بناء على هذا سيتم تقسيم تكاليف ومنافع هذا المشروع الحقيقية -بحيث سيتم التركيز على بعض الأنواع فقط- كما يلي:

1- المنافع و التكاليف المباشرة و الغير مباشرة: قبل تقسيم منافع وتكاليف المشروع بناءا على هذا الأساس لا بأس أن نوضح بأن الأساس في التفرقة هنا هو مدى الارتباط بالأهداف الرئيسية للمشروع، فالمنافع و التكاليف المباشرة هي تلك المرتبطة مباشرة بالأهداف الرئيسية للمشروع، أما المنافع والتكاليف غير المباشرة فهي تلك التي ترتبط بأهداف ثانوية أو جانبية مثلا: قد يكون الهدف الرئيسي من بناء مشروع سد هو التحكم في الفيضانات لذا يصبح هذا الهدف هو الهدف المباشر للمشروع و المنافع و التكاليف المترتبة على ذلك هي منافع و تكاليف مباشرة، لكن قد تكون للمشروع أهداف أخرى كتوليد الطاقة الكهربائية، توفير مياه الري و الشرب، التقليل من انجراف التربة على ضفاف السد، فتعد المنافع و التكاليف الناتجة عن ذلك غير مباشرة⁽¹⁾. أما في هذا المشروع فقد تم سابقا تحديد الأهداف المباشرة وغير مباشرة، وبناء على ذلك يكون تقسيم تكاليف و منافع هذا المشروع بصفة عامة كما يلي:

- التكاليف المباشرة: تضم: (الهندسة المدنية للكهربة، العتاد المتحرك، استثمارات التهيئة، الصيانة، الطاقة، القيادة و المرافقة، البناء والهيكلة، الهندسة والأداء الفكري، تكاليف أخرى)؛
- التكاليف الغير مباشرة: تضم: (تحويل الخطوط الكهربائية و قنوات التوصيل الباطنية، المؤونات، الهندسة و الأداء الفكري، الضوضاء، التلوث، تدمير الغطاء النباتي، تكاليف

(1) -المرسي السيد حجازي: مرجع سابق، ص105.

أخرى)؛

- المنافع المباشرة: تضم: (ربح الوقت، ربح الأمن، الانتظام، الرفاهية)؛
- المنافع الغير مباشرة: تضم: (ربح تكاليف استغلال المركبات، ربح تكاليف التلوث، ربح تكاليف صيانة الطرق، فك العزلة، استفادات مناطق أخرى من العتاد المتحرك القديم، خلق مشاريع جديدة).

2- المنافع و التكاليف الملموسة و الغير الملموسة: يمكن التفرقة بينهما من خلال مدى إمكانية وضع قيم سوقية للمنافع و التكاليف، و بالتالي فالتكاليف و المنافع الملموسة هي تلك التي يمكن تقييمها في السوق بينما الغير ملموسة التي لا ينطبق عليها الوصف السابق⁽¹⁾. ومنه يمكن تقسيم -بناء على هذا- تكاليف و منافع هذا المشروع بصفة عامة كما يلي:

- التكاليف الملموسة: تضم : (العتاد المتحرك، استثمارات التهيئة، الصيانة، الطاقة، القيادة و المرافقة، الهندسة المدنية للكهربة، البناء و الهيكلة، الهندسة و الأداء الفكري، تحويل الخطوط الكهربائية و قنوات التوصيل الباطنية، تكاليف أخرى)؛
- التكاليف الغير ملموسة: تضم: (الضوضاء، الإصدارات الملوثة (الصلبة، الغازية)، تدمير الغطاء النباتي، المؤونات، تكاليف أخرى).
- المنافع الملموسة: تضم: (ربح تكاليف استغلال المركبات، ربح تكاليف صيانة الطرق، خلق مشاريع جديدة، استفادات مناطق أخرى من العتاد المتحرك)؛
- المنافع الغير ملموسة: تضم: (ربح الوقت، ربح الأمن، ربح تكاليف التلوث، فك العزلة، الانتظام، الرفاهية).

في الأخير يمكن القول أنه ليس من السهل تقسيم المنافع و التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية، لأن ذلك يتوقف على التحديد الدقيق لعدة معايير.

* تم عرض في الجانب النظري إشكالية التقييم الاقتصادي و تم التوصل إلى أن التقييم الاقتصادي يهتم بالإضافة إلى الكفاءة الاقتصادية و النمو بعدالة التوزيع و حماية البيئة، و بالتالي لا بد أن يتضمن هذا التقييم بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية الجوانب الاجتماعية أيضا حتى يكون تقييم

(1) -المرسي السيد حجازي: المرجع السابق، ص106.

المشروع صحيح ومن ثم القرار الاستثماري رشيد، غير أنه يلاحظ في تقييم هذا المشروع كان الاهتمام أكثر بالجوانب الاقتصادية وإهمال بعض الجوانب الاجتماعية والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- بالنسبة لمنافع المشروع:

كان الاهتمام بقياس كمي (نقدي) لأغلب المنافع الاقتصادية التي يمكن أن يحققها المشروع إذا تم إنجازه بالمنطقة، ولم يكن هناك اهتمام كبير بقياس كمي ونوعي لأغلب المنافع الاجتماعية، التي لها دور كبير في تحقيق استراتيجيات التنمية بالمنطقة، ويمكن ذكرها فيما يلي:

- قياس مدى مساهمة هذا المشروع في تحسين مستوى معيشة سكان المنطقة (الزيادة في الدخل بالمنطقة) أو بعبارة أخرى القيمة المضافة التي يمكن أن يخلقها المشروع (الأجور، الفوائد الاجتماعية)؛

- قياس مدى مساهمة المشروع في تقليص البطالة بالمنطقة؛

- قياس مدى مساهمة المشروع في إعادة توزيع الدخل بالمنطقة (عدالة التوزيع)؛

- قياس أو وصف مدى مساهمة المشروع في إعادة التوزيع الجغرافي لسكان المنطقة؛

- قياس أو وصف مدى تأثير المشروع على السياحة بالمنطقة؛

- قياس أو وصف مدى مساهمة المشروع في فك العزلة على بعض المناطق؛

- وصف مدى مساهمة المشروع في تسهيل الاتصال وخلق علاقات بين الأفراد بالمنطقة؛

- وصف مدى تأثير هذا المشروع على تغيير سلوك أفراد المنطقة (ميولهم إلى الاستثمار، ميولهم إلى النشاط التجاري، والانضباط).

-بالنسبة لتكاليف المشروع:

كان الاهتمام أيضا بالقياس الكمي للتكاليف الاقتصادية و إهمال قياس ووصف التكاليف

الاجتماعية التي لها تأثيرات سلبية معتبرة على المنطقة يمكن ذكرها فيما يلي:

- تكاليف التلوث خاصة الإصدارات الصلبة و السائلة التي يمكن أن تنتج عن جميع مكونات هذا المشروع؛

- تكاليف تدمير جزء كبير من الغطاء النباتي خاصة المساحات الزراعية و الرعوية والمنظر الطبيعية التي ضاعت.

في الأخير يمكن القول أنه رغم أن بعض هذه المنافع والتكاليف المذكورة يصعب قياس آثارها كميًا لنقص البيانات الكافية والدقيقة، مما يجعل صعوبة في دمج الجوانب الاجتماعية أحيانًا، إلا أنه كان لابد من الاجتهاد أكثر وذكرها ولو بالوصف، المهم تذكر كل آثار المشروع لأن ذلك مهم جدا في تحديد نتيجة التقييم. كما أن هذا يؤكد من جهة أخرى جزء من فرضية البحث.

9-2-4- تحليل نتائج التقييم الاقتصادي:

* إن المنهج الذي اعتمد في التقييم الاقتصادي للمشاريع في الجانب النظري هو منهج (IDCAS) حيث يضم نموذج رئيسي هو صافي القيمة الوطنية، ونماذج إضافية تشمل: نموذج التوظيف، نموذج توزيع الدخل، نموذج ميزان المدفوعات، نموذج سعر الصرف، نموذج الاستقلال الاقتصادي والقدرة على المنافسة الدولية، ونماذج تكملية تشمل: مرافق البنية التحتية، تنمية المعرفة الفنية، حماية البيئة، الأثر على الأخلاق العامة وجودة الحياة المعنوية، كل نموذج من هذه النماذج يقيس الأثر المقابل له الذي قد يترتب على المشروع والذي يساهم في تحقيق الهدف المقابل له أيضا، وأهمية كل نموذج تتوقف على أولوية ووزن الهدف المقابل.

أما المنهج المعتمد في الدراسة التطبيقية هو منهج (OECD)، حيث تم تقييم المشروع باستخدام نموذجين هما صافي القيمة الحالية ومعدل المردود الداخلي لقياس آثار المشروع (المنافع الصافية للمشروع)، إذ أن النموذج الأول (صافي القيمة الحالية) يزودنا باختبار الحد الأدنى لقبول المشروع وهو غير كافي للمفاضلة بين المشاريع التي تكون رؤوس الأموال المستثمرة فيها غير متساوية، كما في هذه الدراسة حيث تكاليف مشروع الكهرباء لا تساوي تكاليف الاستثمار القديم و المشاريع التابعة له فتكاليف مشروع الكهرباء أكبر بكثير، وبالتالي كان من الأصح استخدام نموذج آخر وهو مؤشر الربحية (نسبة المنافع للتكاليف)، الذي يستخدم في الحالات التي يتم فيها مقارنة مشاريع بديلة ويختلف حجم الاستثمار اللازم لكل منها ويتميز عن صافي القيمة الحالية بحساسيته الكبيرة لمدى مساهمة تكاليف المشروع في تحقيق عوائد المشروع لذلك يعتبر هذا النموذج دائما مكملا لنموذج صافي القيمة الحالية.

أما نموذج معدل المردود الداخلي يعتبر نموذج مالي أي يحدد مدى ربحية المشروع من وجهة نظر الربحية الفردية ويعطي نتائج مضللة من وجهة النظر الجماعية (يفتقر إلى تقسيم اقتصادي للنتائج المحصل عليها)، كما أن هذا النموذج يكون منخفضا كلما كان تمويل المشروع أغلبيته ذاتي و العكس صحيح أي كلما زاد تمويل المشروع عن طريق الدين كلما كان مرتفعا،

عكس نموذج صافي القيمة الحالية فهو اقتصادي ولا يتأثر بطريقة التمويل المعتمدة لأن هذا النموذج يستخدم معدل خصم واحد لرأس المال المملوك ورأس المال المقترض ومن ثم يعطي نفس الوزن عند الخصم. وبما أن في هذا المشروع كان الاعتماد على قرض ضخم لتمويل العتاد المتحرك إذن معدل المردود الداخلي = 8,5 % يعتبر مبالغ فيه وهو في الحقيقة أقل من ذلك، مما يعني أن حظوظ قبول المشروع تنخفض أكثر لأنه لا بد من معدل خصم اجتماعي أقل بشكل أكبر من 8,5 % حتى يقبل المشروع. كما أن هذا النموذج لا يأخذ بعين الاعتبار مشكلة عدم التأكد في حين هذا المشروع تقييمه كان مبني أغلبه على حالة عدم التأكد بسبب عدم وجود تجارب بالجزائر في مثل هذا النوع من المشاريع. وبالتالي كان من الضروري استخدام نموذج مؤشر الربحية مع النموذجين السابقين، وقد تم التأكيد على ضرورة ذلك في الجانب النظري (الفصل الثاني).

في الأخير يمكن القول أن الاعتماد على هذين النموذجين في التقييم الاقتصادي لهذا المشروع يعني الاهتمام أكثر بقياس المنافع الاقتصادية الصافية للمشروع وإهمال قياس أو وصف المنافع الاجتماعية الصافية الأخرى لصعوبة تحديدها وإماجها في التقييم، أي بمعنى آخر لا يتم وضع جميع منافع المشروع الاقتصادية والاجتماعية في كفة وجميع تكاليف المشروع الاقتصادية والاجتماعية في كفة أخرى ثم وزنها و الميزان هنا هو نموذج صافي القيمة الحالية أو معدل المردود الداخلي (كلهما له نفس الهدف) حيث يستخدمان في قياس صافي المنافع الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر نموذج واحد تلخص فيه كامل منافع وتكاليف المشروع ويقاس بها صافي المنافع والتكاليف. على غرار منهج (IDCAS) الذي يرفض استخدام نموذج واحد فقط، حيث يهتم بقياس ووصف المنافع و التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية كل على حدى أي بمعنى آخر كل نموذج يعتبر ميزان يقيس وزن أثر واحد للمشروع قد يكون منفعة اقتصادية أو اجتماعية وقد يكون تكلفة اقتصادية أو اجتماعية وذلك يتوقف على نوع الأثر سلبي أو إيجابي بحيث كل أثر يعتبر هدف من المشروع يراد تحقيقه أو تجنبه أما الآثار التي لا يمكن قياس وزنها يتم وصف تأثيرها فقط.

من خلال ما سبق يمكن القول أن منهج (IDCAS) أسهل في التطبيق لأنه يحدد بشكل مفصل أهم آثار المشروع الممكنة و يتعامل مع كل أثر على حدى ويحدد لكل أثر نموذج يقيسه عكس منهج (OECD) الذي يجب أولاً أن يحدد أهم الآثار الممكنة ثم يقيس جميع هذه الآثار دفعة واحدة وبنموذج واحد، خاصة وأن لكل أثر خصائص قد تختلف عن الأثر الآخر، مما يصعب أحيانا توحيد هذه الخصائص ومن ثم يصعب جمع كل الآثار معا وقياسها، وبالتالي ضرورة تجنب بعض الآثار.

* من خلال تحليل نتائج التقييم الاقتصادي لهذا المشروع يمكن القول أنه على الرغم من أن منجزى هذه الدراسة قاموا بمجهودات كبيرة في إنجازها إلا أن نتائج التقييم التي تم التوصل إليها تبقى غير مقنعة وقد يجد متخذو القرار تخوف من هذه النتائج ومن تم تردد في اتخاذ القرار بإنجاز أو رفض هذا المشروع، وذلك يمكن إرجاعه إلى ما يلي:

- وجود عدة افتراضات تعتبر غير سليمة؛
- اعتمادها على الكثير من المعلومات والبيانات الأجنبية (غير مأخوذة من الواقع الجزائري)؛
- عدم ضمها لبعض المنافع والتكاليف خاصة الاجتماعية والتي لها تأثير معتبر على نتيجة التقييم، في حين التكاليف والمنافع التي تضمنتها تم الاعتماد في تحديد أغلبها على أسعار السوق؛
- اعتمادها على معدل الخصم الخاص بالبنك العالمي وسعر الصرف الرسمي وهاتين المعلمتين قد لا يعكسان قيمتهما الحقيقيتين؛
- اعتمادها على نموذجين لهما بعض النقائص (صافي القيمة الحالية ومعدل المردود الداخلي) في قياس صافي المنافع.

* يمكن الإشارة فقط إلى أنه كانت هناك محاولة لتطبيق بعض النماذج التي تم التطرق لها في الجانب النظري، لكن نقص بعض المعطيات جعل هذه المحاولة غير ممكنة، أهمها صعوبة حساب القيمة المضافة الصافية بسبب صعوبة تقدير التكاليف الاسمية^(*) للمشروع (MI)، لأن الدراسة التطبيقية تم فيها تقدير فقط التكاليف الحقيقية.

أخيرا يمكن أقول أنه في حدود فرضيات حركة السير المتوسطة، وفي ظل التحفظات السابقة، إحلال القطار المتحرك كهربائيا مكان القطار المتحرك بالديازال سيؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية صافية مقبولة من الناحية الوطنية، وسيحقق انعكاسات لها آثار اقتصادية و اجتماعية هامة على المنطقة.

^(*) - تحدث بسبب التغير في الأسعار النسبية في الأسواق الثانوية بسبب توفر سلعة أو خدمة، لذلك فإن المكاسب و الخسائر التي تعود على بعض الأفراد إنما تقابل بمكاسب وخسائر للبعض الآخر ومن تم لا تمثل هذه مكاسب أو تكاليف صافية للمجتمع، فإنشاء طريق جديد مثلا، قد يترتب عليه ارتفاع مداخيل أصحاب المطاعم و المتاجر على جوانب هذا الطريق، لكن سيواجهه ذلك أيضا بنقص في الطلب على مطاعم ومتاجر في أماكن أخرى.

9-3- تقديم اقتراحات:

من خلال عرض ملخص الدراسة التطبيقية لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية بضواحي الجزائر العاصمة، ثم تقديم ملاحظات وتعليقات مختلفة حولها، وإجراء دراسة مقارنة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات حول هذه الدراسة كما يلي:

- إعادة النظر في التكاليف و المنافع الاقتصادية و الاجتماعية التي لم يتم التطرق لها في هذه الدراسة وتم ذكرها سابقا بقياس ما يمكن قياسه وبوصف ما لا يمكن قياسه، لأنه أكيد سيكون لها تأثير على نتيجة التقييم، مع إعادة تعديل بعض أسعار السوق الضرورية حتى تكون أكثر تعبيرا عن التكاليف الحقيقية. كما يجب استخدام نموذج إضافي آخر يعتبر مكملا للنموذجين السابقين وهو مؤشر الربحية.
- في حالة قبول المشروع وعند جلب العتاد المتحرك لابد من الحرص على أن يمتاز بجودة عالية (يحترم مقاييس تقليص الضجيج و الرفاهية). كما يجب أن يشرف على دراسة العروض أشخاص مختصين مع ضرورة متابعة جدية لجميع الخطوات من دراسة العروض إلى التشغيل الفعلي للعتاد إلى الصيانة وضمان الحصول على قطع الغيار في المستقبل.
- إن الاستعانة بالخبرة الدولية في تشغيل هذا المشروع شيء إيجابي لكن إبقاء هذه الخبرة لمدة طويلة شيء سلبي، لأن التحكم في تسيير هذا المشروع لا يتطلب كل هذه المدة.
- إن جعل هذا النوع من النقل منافسا قويا للأنواع الأخرى ومحل جذب كبير للمتقلين بالضواحي لابد أن تكون له امتيازات ملموسة، لذلك لابد التخلص من العراقيل التي تقلل من امتيازات هذا الاستثمار وخاصة من جانب ربح الوقت في التنقل، كمثلا: تطوير نظام الإشارات والاتصالات حتى تتماشى مع حداثة العتاد المتحرك، القضاء على جميع الممرات التي تتقاطع مع خطوط السكة، تعديل وتسوية خطوط السكة الغير الملائمة، الدوام على جودة الخدمة، التخلص من المواقف التي تعرقل سرعة القطار مثل موقف الحراش الذي يسبب تعطيلات عند الدخول والخروج منه، توسيع المحطات و المواقف ودراسة مدى ملائمتها للمسافرين.
- للتخفيف من آثار الأخطار الطبيعية المشار إليها في الدراسة لابد من القيام بما يلي:

الفصل التاسع..... تقوية الدراسة التطبيقية

- 1- إجراء دراسات جيوتقنية عند إقامة الشبكات الحيوية(*) و المنشآت الفنية مع تطبيق قواعد البناء المضاد للزلازل في هذه المناطق؛
 - 2- الحفاظ على نظام صرف المياه بمحاذاة الطرق من خلال صيانة شبكات صرف المياه على طول الطريق في حالة وجود ضرر أو تلف بها؛
 - 3- تغطية خطوط السكة الحديدية مع إمالتها على المحور العمودي لها حتى يتم صرف المياه بسهولة؛
 - 4- القيام بعد الانتهاء من إنجاز المشروع مباشرة بعمليات تشجير واسعة و خاصة في المنحدرات وعلى مسافة معينة من جوانب خطوط السكة؛
 - 5- الحفاظ على الطرق التقليدية للأنشطة الزراعية أي دورة زراعية منتظمة (زراعة، رعي)؛
 - 6- وضع شبكات لتجفيف أو صرف المياه السطحية المجتمعة في الأراضي المستوية والوديان مع تغيير مجاري بعض الوديان إذا أمكن ذلك.
- إن نجاح هذا المشروع يتطلب عدة إجراءات سواء مرتبطة بالمشروع مباشرة أو غير مباشرة تعمل في نطاق نجاح المشروع كما يلي:
- * الإجراءات المرتبطة بالمشروع مباشرة:

- 1- إنشاء خلية لتسيير المشروع تكون داخل (SNTF) تتشاور مع جميع المصالح وتعمل على ضمان التنسيق بين مختلف عناصر المشروع وخاصة من الناحية التقنية؛
- 2- فتح حساب لكل الاستثمارات المتعلقة بالمشروع ضمن ميزانية المشروع ككل حتى يسهل تسيير أموال المشروع و التحكم في محاسبته؛
- 3- الاستعانة بالخبرة الأجنبية في التحضير المتكامل للاستثمار كنظام بجميع عناصره من أجل وضع الاستثمار في الخدمة؛
- 4- وضع هيكل لتسيير الخدمة بالضواحي يكون فرع لـ (SNTF) يعمل به أشخاص ذوي

(*)- مثل: (السكة الحديدية، شبكة الاتصالات، شبكة الكهرباء و الغاز و المياه ... إلخ).

كفاءة ومستوى علمي عالي مع إجراء لهم تكوين قصير المدى ولدى مختصين أجنبى يتم استدعاءهم.

* إجراءات غير مرتبطة مباشرة بالمشروع تعمل في نطاق إنجاحه:

1-تطبيق سياسات مناسبة على هذا النوع من النقل في المدى القصير(استثمارات، ضرائب مناسبة، تسعيرات مناسبة ... إلخ)؛

2-وضع هيئة منظمة للنقل بالضواحي تعمل على: (التنسيق و الربط بين مختلف أنواع النقل البري، تقديم رخص على استغلال الخطوط (الاتجاهات) المختلفة، مراقبة التسعيرات بين مختلف أنواع النقل و العمل على توحيدها، التخطيط لكيفية تطور بعض المتغيرات في المستقبل مثل: (الطلب، السعر، ... إلخ)، للتمكن من مواجهتها في الوقت المناسب؛

3-وضع مخطط شامل يوضح أماكن وأوقات التنقل في كامل الضواحي؛

4-إعادة تنظيم وهيكل شبكة النقل عبر الطريق وذلك بغية ضمان تكامل مع النقل عبر السكة الحديدية من جهة وتخفيف المواقف والمحطات على خطوط السكة الحديدية من جهة أخرى؛

5-تدعيم المراقبة التقنية على الطريق (احترام تحديد السرعة، احترام قوانين المرور بصفة عامة).

- لقد تم الإعلان⁽¹⁾ مؤخرا عن قبول جزء من هذا المشروع والمتمثل في إنجاز خط يمتد على طول 16,3 كلم بحي العناصر بمنطقة برج الكيفان شرق العاصمة، ويمتد هذا الخط -الذي ستخصص له 30 محطة- على طول شارع طرابلس ليمر من الحراش والديار الخمس والليدو وحي الموز وجامعة باب الزوار وصولا إلى مخرج برج الكيفان.

وستتطلق أشغال إنجاز هذا الجزء في سبتمبر 2006، وهذا يعني أن جزءا كبيرا من هذا المشروع لا يزال قرار إنجاز غامض، رغم أن الدراسة أنجزت لكامل المشروع وليس فقط لهذا الجزء (16,3 كم)، مما يعني أن الذهنيات لم تتغير وسنبقى دائما في اقتراح مشاريع كاملة مع إعدادها لها دراسات مكلفة، لكن إنجازها في الواقع يبقى في الغالب بعيدا أو جزئي، حتى تصبح تلك المشاريع التي اقترحت لحل مشاكل معينة مع الوقت غير فعالة، لأن المعطيات والظروف

(1)- جريدة اليوم الصادرة ، يوم الثلاثاء 21 فيفري 2006 ، السنة الثامنة ، ع2141، ص6.

تغيرت، حيث تلك المشاكل أصبحت من الماضي وظهرت مشاكل أخرى تحتاج إلى مشاريع من نوع آخر تختلف عن تلك المشاريع القديمة، مما يجعل تلك المشاريع قد أصبحت في وقت غير وقتها، بل تصبح هي في حد ذاتها مشاكل، خاصة وأن التغيرات التكنولوجية والثقافية تعرف تطورات سريعة في حين إنجاز المشاريع يبقى لسنين طويلة.

لهذا لا بد -عند اقتراح مشاريع وإعداد دراسات لها وبعد أن يتبين من هذه الدراسات أنها مقبولة- الإسراع في إنجاز المشاريع بشكل كامل حتى يمكن الاستفادة منها، وتحقيق الأهداف التي أنجزت من أجلها، فلا يمكن لأي مشروع أن يكون فعال إلا إذا أنجز في المكان المناسب والوقت المناسب.

الفاتحة

بعدها تم تناول موضوع التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري من خلال تقديم مختلف مفاهيمه الأساسية -التي تبين الأسس العلمية والنظرية له- وإظهار واقع هذا التقييم بالجزائر -بعرض وضعية تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية وتوضيح كيفية إجراء هذا التقييم للمشروع الاستثماري في الواقع العملي- تمكن الطالب من التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

1. إن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتوقف على حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتاحة، بل على كيفية تخصيص القدر المتاح من الموارد الاقتصادية، بما يتفق مع مبادئ الكفاءة الاقتصادية، وهنا تبرز أهمية تقييم المشاريع فالهدف النهائي من تقييم المشاريع قبل تنفيذها سواء من وجهة نظر الربحية التجارية أو من وجهة نظر الربحية الوطنية يكمن في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد الاقتصادية، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية عقلانية ورشيدة، والتي هي جزء أساسي في عملية التنمية؛

2. تمر عملية تقييم المشاريع بعدة مراحل متتالية ومتداخلة، تتكون كل مرحلة من مجموعة من العناصر تحدد طبقاً لتلك المنهجية ما إذا كان سيتم الذهاب أو الدخول في المرحلة التي تليها أم لا يوجد التقييم الاقتصادي ضمن مرحلة التحليل (المرحلة التفصيلية)، وهو المرحلة الحاسمة والأخيرة قبل اتخاذ قرار القيام أو عدم القيام بالمشروع الاستثماري، خاصة بالنسبة للمسؤولين عن تحقيق التنمية الوطنية؛

3. إن عملية تقييم المشاريع من وجهة نظر الربحية الاقتصادية والاجتماعية هي عملية مستمرة وعريضة، فهي عملية مستمرة لأن التقييم يبدأ منذ تحديد فكرة المشروع وستمر خلال جميع مراحل التحضير والصياغة، غير أنه يبقى تقييم جزئي يغطي بعض الجوانب فقط إلى أن يتم إجراء التقييم الاقتصادي الذي يعتبر التقييم الشامل، وعملية عريضة لأنها لا تقتصر على استخدام مجموعة من النماذج الأساسية والإضافية والتكميلية بل تتضمن أيضاً العديد ممن الاستشارات، والمناقشات، والتوضيحات، والتنسيق بين الجهات المسؤولة عن التقييم الاقتصادي، والتمويل، والتدريب، وتنمية التكنولوجيا، وحماية البيئة، والجوانب التقنية...، ويتم كل ذلك خلال تحديد خصائص المشروع والتحضير له من خلال القياس الكمي والكيفي؛

4. رغم التطويرات والتعديلات التي أجريت على نماذج التقييم المالي لا تزال حساباتها تثير الكثير من المشاكل، كصعوبة تجميع المعلومات والمعطيات اللازمة لحسابها، حتى وإن تم الحصول عليها، ففي أغلب الأحيان لا تتلاءم مع خصوصيات الدولة النامية، مما يجعل هذه النماذج هي

الأخرى لا تلائم خصائص الاقتصاديات النامية، فمثلا نموذج فترة الاسترداد تجده يختار المشاريع الاستثمارية ذات العمر الاقتصادي القصير، كالمشاريع التجارية والتي لا تعتبر استثمارات هامة تمكن من بناء قاعدة اقتصادية، كذلك نموذج صافي القيمة الحالية ومعدل دليل الربحية اللذان يعتمدان على معدل الخصم، والذي توجد صعوبة في تحديده وحسابه، وذلك لغياب سوق مالي حر وفعال في الاقتصاديات النامية والذي يعتبر الفرضية الأساسية لإمكانية ذلك، مما يجعله لا يعكس السلم التفصيلي للمجتمع في الحاضر والمستقبل، أما بالنسبة لنماذج التقييم في ظل ظروف المخاطرة والتي تعتمد على تجارب من الماضي تمكن من تحديد احتمال تحقق كل ظرف من هذه الظروف مستقبلا، فقلة المشاريع المماثلة في الاقتصاديات النامية يحد من فعاليتها، كما تعتمد نماذج التقييم في ظل ظروف عدم التأكد على أدوات رياضية معقدة نوعا ما جعل استعمالها في الواقع العملي ضعيف. إلا أنه رغم كل هذه النقائص والانتقادات لنماذج التقييم المالي ما زالت مستخدمة بشكل واسع في التطبيق العملي حتى اليوم؛

5. إن المناهج الدولية لتقييم المشاريع هدفها الأساسي هو إيجاد حلول للمشكلات الفكرية والعملية لتقييم المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، إلا أنها تحاول حل هذه المشكلات بما هو ليس متاح ولا يلائم ظروف وخصائص هذه الدول، وأهم العقبات التي تقف أمام تحقيق هذا الهدف مايلي:

- افتقار الدول النامية إلى المختصين والمهنيين في مجال تقييم المشاريع؛
- افتقار الدول النامية إلى البيانات والمعلومات الدقيقة والتي يتوقف نجاح استخدام هذه المناهج على مدى توفرها وسلامتها؛
- تحيز بشدة بعض المناهج استخدام الأسعار المرجعية باعتبارها الأكثر تعبيراً على القيمة الحقيقية للمدخلات والمخرجات، وأنها تعكس ندرة الموارد التي ستعود في اقتصاد ما، غير أنها تتطلب شبكة معقدة من البيانات غير متاحة لدى الدول النامية، وتحليلها بهذا المستوى الدقيق والمعقد يتطلب مهارات عالية هي غير متوفرة في الدول النامية، فلا يوجد أحد يستطيع أن يصف بصورة ملائمة التركيبة الاقتصادية والاجتماعية المعقدة القائمة في بلد ما، ويوضح بطريقة ملائمة التفاعلات الداخلة المعقدة فيما بين مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة المترابطة فيما بينها؛
- تعتمد أغلب هذه المناهج على نموذج واحد ليلخص كل أهداف برامج التنمية بالدول النامية من خلال الترجمة الرقمية لهذه الأهداف، مما يزيد من تعقيدها وصعوبة فهمها؛

6. إن الاختلاف بين التقييم المالي والتقييم الاقتصادي يكمن في الجوانب التالية:

- من حيث الهدف: التقييم المالي يهدف أساسا إلى تحقيق المردودية المالية للمنشأة أو الشخص المستثمر، أما التقييم الاقتصادي فيهدف أساسا إلى قياس مدى المساهمة الحقيقية للمشروع في تحقيق أهداف التنمية (اقتصادية، وغير اقتصادية)؛

- من حيث مفهوم التكاليف والمنافع: حيث يأخذ التقييم المالي بعين الاعتبار المنافع والتكاليف بالشكل الذي يعكس حسابات الربح والخسارة، في حين يأخذ التقييم الاقتصادي المنافع والتكاليف من وجهة نظر المجتمع باعتبار الموارد المتاحة يفترض أن تعود ملكيتها للمجتمع ككل، وأن المشروع وإن كان خاص يفترض أن تكون منفعه تعود على المجتمع كله، وليس على المالكين المباشرين للمشروع فقط، لذلك يوجد اختلاف في معالجة بعض عناصر المنافع والتكاليف بين التقييمين:

- من حيث حساب المنافع والتكاليف: في التقييم المالي تحسب بأسعار السوق، أما في التقييم الاقتصادي فتحسب بالأسعار المعدلة والتي تعتبر مقاربة للأسعار المرجعية؛

- من حيث مشكلة التفضيل الزمني: حيث أن التقييم المالي يعتمد تطبيق معدلات الفائدة السائدة في السوق المالي، في حين التقييم الاقتصادي يعتمد تطبيق معدل الخصم الاجتماعي، وهو صعب التحديد؛

- من حيث نماذج التقييم: نماذج التقييم المالي تقيس المردودية المالية الصافية للمشروع (تأخذ في الاعتبار الآثار النقدية المباشرة والملموسة فقط)، أما نماذج التقييم الاقتصادي فتقيس مساهمة المشروع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وغير اقتصادية (تأخذ في الاعتبار الآثار المباشرة والملموسة والآثار الغير مباشرة والغير ملموسة)؛

7. كما يتشابه التقييم المالي من حيث الشكل مع التقييم الاقتصادي، فكلاهما يسعى إلى تحديد المنافع والتكاليف ثم تقدير الربحية الخاصة بالمشروع الاستثماري المقترح، غير أن التقييم المالي لا يعتبر أساسا متينا يمكن الاستناد عليه عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أن هذا الأخير ينبغي أن يستند إلى التقييم الاقتصادي، أي اعتبار التقييم المالي خطوة أولى للتقييم الاقتصادي؛

8. إن عدم قبول استخدام أسعار السوق في التقييم الاقتصادي باعتبارها لا تعكس الندرة النسبية للموارد المستخدمة في المشروع من جهة، والصعوبة الكبيرة في استخدام الأسعار المرجعية في هذا التقييم من جهة أخرى دفع منهج الإيدكاس لوضع حلا وسطيا يتمثل في استخدام أسعار السوق في تقييم المدخلات والمخرجات مع مراجعة هذه الأسعار السائدة أو

المتوقعة وتحديد الانحرافات الواضحة وتعديلها على أن يقتصر هذا التعديل على أكثر البنود أهمية وأكثر الأسعار اختلالا والتي قد تؤثر على المشروع بشكل واضح، مع العلم أن كل من المناهج (OECD, UNIDO) تحبذ بشدة استخدام الأسعار المرجعية وتعتبرها سهلت الحساب في الواقع العلمي؛

9. كل دولة لها أهداف تنموية تسعى إلى تحقيقها من خلال إقامة استثمارات متنوعة ومتعددة، تستطيع معرفة مدى مساهمة المشروع الاستثماري في تحقيق هدف أو أكثر من هذه الأهداف التنموية، باستخدام مجموعة من نماذج التقييم الاقتصادي، بمعنى أن كل هدف تنموي يقابله أثر ناجم عنه يقابل هذا الأثر نموذج تقييم ملائم أو أكثر يقيس مدى مساهمة المشروع الاستثماري في تحقيق ذلك الهدف، مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك آثار يصعب قياسها كميًا لذلك يتم تحليلها بصورة كيفية (وصفية)؛

10. إن اتخاذ القرار الاستثماري لم يكن في أغلب الأحيان من خلال إجراء التقييم الاقتصادي للمشروع والاعتماد على نتائجه، بل غالبا ما كانت تظهر القرارات الاستثمارية بشكل فجائي أو ارتجالي وخارج الجهات المختصة أو في غيابها، وذلك نتيجة لعوامل توفرت خلال تلك الفترة ولتلك المنطقة التي سيقام بها ذلك المشروع، وبالتالي يمكن القول أن التقييم الاقتصادي فعلا لا يعتبر الأساس في الاختيار والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية، بل هناك اعتبارات أخرى تختلف أهميتها باختلاف متخذي القرارات وأهدافهم منها: اعتبارات سياسية، اعتبارات مالية (الاهتمام فقط بالتقييم المالي)، اعتبارات جهوية، اعتبارات القوة والنفوذ، اعتبارات المصلحة المتبادلة، اعتبارات نفسية...، مما يعني أن متخذي القرارات الاستثمارية لا يهتمهم أساسا تحقيق الكفاءة الاقتصادية بقدر ما تهمهم أحد أو أكثر من تلك الاعتبارات، وهذه ما هي إلا ذهنيات متحجرة ومتخلفة طبعت أغلب أصحاب القرار في الجزائر، أثرت ولا تزال تؤثر سلبا على تحقيق التنمية الاقتصادية؛

11. إن التقييم الاقتصادي وإن تم إجراءه، فغالبا لا يجرى بالتفصيل المطلوب والمناسب ولا على أسس علمية صحيحة فهو:

- لا يأخذ بعين الاعتبار كافة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع خاصة الآثار الاجتماعية؛
- الأسعار التي يعتمدها في التقييم لا تعكس المنفعة والتكلفة الحقيقية للسلع والخدمات في كثير من الحالات؛

- معدل الخصم المعتمد لا يعكس التفصيل الزمني للمجتمع؛
 - نماذج التقييم المعتمدة لا تقيس مدى مساهمة المشروع في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني بل تقيس بصفة عامة (دفعة واحدة) الربحية الوطنية؛
وذلك لأسباب عدة أهمها مايلي:
 - إما صعوبة جمع البيانات والمعلومات الخاصة ببعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع حتى وإن تم الحصول عليها فهي غير دقيقة، مما يجعل أمر قياسها صعب. وإما تعمد إهمال بعض الآثار لتضليل القرار الاستثماري والتحكم فيه؛
 - محدودية نموذج الأسعار المرجعية، مما دفع في أغلب الأحيان إلى اعتماد أسعار السوق؛
 - صعوبة تحديد معدل الخصم الاجتماعي، فهو يتطلب إحاطة دقيقة بعدة متغيرات اقتصادية واجتماعية متشابكة ومتداخلة فيما بينها يصعب وصفها وتحديدها بدقة، كذلك نتيجة غياب سوق مالي حر وفعال؛
 - استخدام نموذج واحد يخلص جميع أهداف الاقتصاد الوطني، أي يقيس مباشرة محصلة الآثار المختلفة للمشروع ولا يقيس كل أثر على حدة؛
- 12.** إن أسباب فشل الاستثمارات التي أقامتها الجزائر وبذلت فيها مجهودات وتضحيات جبارة، والتي لا تبررها على الإطلاق تلك النتائج السلبية والمحقة على جميع المستويات كانت لها علاقة كبيرة بوضعية تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية، فبالنسبة لوضعية التقييم الاقتصادي تؤكد في هذا البحث أنها كانت سيئة للغاية، وذلك من خلال مايلي:
- المنهج الوطني لتقييم المشاريع الاستثمارية في مختلف مراحلها لم يأخذ بعين الاعتبار العديد الجوانب سواء في مرحلة الفكرة الأولى للمشروع أو مرحلة إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية أو مرحلة دراسة المردودية، فالحساب الاقتصادي كان غير واضح في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك لأن القرار السياسي كان هو القرار المهيمن والنهائي، بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق وتكامل بين المشاريع المقترحة من جهة والأهداف المنصوص عليها، ضمن الخطة الوطنية من جهة أخرى، مما نتج عن ذلك اختلالات داخل هيكل الاقتصاد الوطني أدت إلى نتائج وخيمة خاصة وأن المشاريع الاستثمارية كانت ضخمة، كارتفاع حجم استيراد المواد الأولية والنصف مصنعة اللازمة لتشغيل المشاريع، مما أدى إلى تعميق وزيادة التبعية إلى الخارج؛

- القرارات الاستثمارية لم تكن رشيدة وعقلانية وذلك يعود إلى عدة عوامل أهمها مايلي:

1- ضعف وغياب أحيانا إعداد ودراسة المشاريع بسبب الظهور الفجائي لفكرة المشروع، حيث أنه في كثير من الأحيان تأتي من خارج الجهات المختصة أو في غيابها، كما أن إعداد الدراسات غالبا ما ترافقه مظاهر سلبية كالإهمال واللامبالاة والرشوة، والمحاباة، والبيروقراطية، والانتكال، وغير ذلك من مظاهر الجمود والتحجر في الدهنيات. بالإضافة إلى غياب التنسيق والربط بين مختلف الدراسات، وضعف النظام الوطني للإحصاءات والإعلام، واللجوء إلى مكاتب دراسات أجنبية لإعداد دراسات لم تكن ملائمة مع ظروف وأوضاع الاقتصاد الوطني، وكانت تخدم مصالح الدول التابعة لها؛

2- ضعف وزن الجهاز المركزي للتخطيط بسبب ضعف مكانته القانونية والسياسية (وزن قراراته) فمثلا قرار الانفراد الذي لا يمكن تنفيذ المشروع الاستثماري بدونه أصبح مهمل والدراسات الأولية التي تعتبر أساس هذا القرار ثم تقليصها، مما جعل الجهاز مجرد غرفة لتسجيل المشاريع؛

3- التأخر في زمن إنجاز المشاريع بسبب نقص التعريف بالمشروع الاستثماري وسوء التقييم وتضخيم المشاريع لغرض التباهي وجعل اختيار التكنولوجيا مسؤولية الطرف الأجنبي، وأخيرا الصيغ التي حققت بها المشاريع والتي استغل فيها الطرف الأجنبي قلة المهارات الوطنية والتجربة في فرض شروط قاسية نتج عنها تكاليف باهظة؛

4- نتائج الاستثمارات المحققة سابقا والتي أثرت سلبا وبشكل كبير على نجاح عملية التنمية وخلق ضغط سلبي على القرارات الاستثمارية؛

أما بالنسبة لوضعية إنجاز المشاريع الاستثمارية هي الأخرى كانت وضعية كارثية فهناك مشاريع استثمارية لا تزال تعاني من نفس المشاكل القديمة والمتعلقة بالتأخر في زمن إنجازها وتضاعف التكاليف للأسباب عدة تم ذكر بعضها، كما أن الوضع أكثر من هذا إذ أن هناك مشاريع أخرى تم إهمالها تماما وأخرى لا تزال تتخبط في المشاكل ولم تر النور إلى يومنا هذا وقد صرفت عليها أموال طائلة؛

13. إن النتائج السلبية التي حققتها الاستثمارات الضخمة المنجزة في الجزائر أثبت فشل السياسات الاستثمارية المنتهجة في فترة الاقتصاد الموجه، الأمر الذي دفع بالدولة إلى إجراء تغييرات جذرية في السياسة الاستثمارية والخروج بها من إطار الاقتصاد الموجه إداريا إلى الاقتصاد الحر الذي توجهه آليات السوق والمنافسة، حيث دخلت في دوامة من الإصلاحات

الاقتصادية إلا أنها هي الأخرى لم تعمل على إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية، الأمر الذي فرض على الجزائر البحث في كيفية الاندماج في الحركية الدولية الاقتصادية لمواجهة التحديات الراهنة ومحاولة الخروج بأدنى كلفة ممكنة؛

14. رغم أهمية التقييم الاقتصادي إلا أنه لا يمكن اعتباره كاملا بشكل مطلق، وخاصة في الدول النامية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها ما يلي:

- عدم استقلالية القرار الاقتصادي عن القرار المالي، وقد تم توضيح ذلك خلال البحث؛
- عدم الإحاطة بهذا التقييم لما يتطلبه من معلومات وبيانات غير متوفرة في أغلب الأحيان، ومهارات وخبرة عالية هي الأخرى غير متوفرة؛
- هذه النماذج اجتهدت في وضعها منظمات دولية وإقليمية، واعتمدت في ذلك على نظريات جذابة على المستوى النظري، لكن تطبيقها في الميدان العملي كان بعيدا عن الواقعة ولا يعكس ظروف وخصائص اقتصاديات الدول النامية.

ثانياً: التوصيات

1. إن أهمية وضخامة الاختلاف بين التقييم المالي والتقييم الاقتصادي يجعل إجراء التقييم المالي وحده للمشروع الاستثماري لا يعطي الصورة الحقيقية عن ربحية المشروع، لذلك ينبغي التأكيد على ضرورة إجراء التقييم الاقتصادي مع التأكيد أكثر على ضرورة إجرائه بالشكل التفصيلي المطلوب والملائم وبأسس علمية سليمة، حتى يكون تقييم فعال.؛
2. أصبح من الضروري إجراء التقييم الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية قبل تنفيذها، فالموارد الاقتصادية في الدول النامية محدودة ونادرة، ومن الخطأ تخصيص الموارد المتاحة بعيداً عن الكفاءة الاقتصادية والتي هي الأساس في تحقيق التنمية، وخاصة وأن المستجدات التي طرأت على الاقتصاد الوطني فرضت عليه عدة تحديات، فضياع وتبذير الموارد الاقتصادية إذن لا يمكن قبوله ولا بد من الوعي بخطورة ما قد يترتب عن ذلك؛
3. إن أي مشروع حتى ولو كان مشروعاً خاصاً فإنه من الضروري دراسة المنافع والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية، والتي يتم الوصول إليها في أغلب الأحيان من القوائم المالية باستبعاد بعض البنود وإضافة البعض الآخر مع إجراء التعديلات الضرورية في أسعار السوق. وذلك ليس من أجل الالتزام الوطني فقط، ولكن من منظور الفائدة الشخصية للمستثمر فهو يستطيع من خلال كشف المنافع التي قد تعود على المجتمع أن يحصل على موافقة سريعة لمشروعه، كما قد يحصل على تسهيلات أو إعفاءات خاصة تجعل من مشروعه أكثر مردودية؛
4. عند إجراء التقييم الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية من الأفضل قياس الربحية الوطنية للمشروع من خلال قياس مدى مساهمة هذا المشروع في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، باعتبار كل هدف وطني يقابله أثر ينجم عن المشروع يقابل هذا الأثر نموذج تقييم ملائم أو أكثر. مع ضرورة البحث في إيجاد نماذج علمية لقياس بعض الآثار وخاصة الاجتماعية التي لا تزال لحد الآن صعبت القياس مثل أثر التلوث، الضوضاء، تنمية المعرفة الفنية بالمجتمع... الخ. هذه المنهجية أفضل من قياس كل الآثار دفعة واحدة وبنموذج واحد، إذ تمكن من الاختيار والمفاضلة بين المشاريع حسب الأهمية والأولوية في تحقيق الأهداف الوطنية، وبالتالي تجنب إنشاء مشاريع قد تكون لها ربحية وطنية ولكن من جهة أخرى لها آثار جد سلبية على أحد أهم أهداف الاقتصاد الوطني. مما قد يؤثر سلباً على تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في المدى البعيد؛
5. عند إجراء التقييم الاقتصادي للمشروع يجب أن لا تهمل أو تخفي بعض المنافع والتكاليف

الاقتصادية والاجتماعية وخاصة التكاليف الاجتماعية التي توجد صعوبة في قياس آثارها كميًا أو قياسها يؤثر سلبًا على القرار بشأن قبول المشروع، بل لا بد من إيرادها ولو بالوصف مع العمل على البحث مستقبلاً في كيفية قياسها وذلك من خلال طرحها كإشكالية بحث، والوعي بخطورة إهمال أو إخفاء بعض المنافع والتكاليف، فذلك يضل أصحاب القرار في اتخاذ قرار رشيد، وبالتالي ضياع الموارد وإنشاء مشروع له انعكاسات سلبية قد تؤدي إلى عواقب وخيمة{

6. لا بد أن تكون الجهات المسؤولة عن القرارات الاستثمارية واعية بأهمية وخطورة تلك القرارات في الوقت نفسه. كما لا بد أن تكون لها كامل السلطة في اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيداً عن أي ضغوط أخرى وإلا لا ضرورة من القيام بتلك الدراسات السابقة للقرار والتي حتماً سيكون لها تكاليف كبيرة؛

7. ضرورة المرونة والسرعة في تسيير جميع الإجراءات والمعاملات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية وكافة الأعمال الأخرى، مع ضرورة الوعي بضخامة الضغوطات التي يعيشها الاقتصاد الوطني وخاصة مع بداية الألفية الثالثة، لذلك لا بد من التغلب على الأساليب والذهنيات القديمة التي سادت فترة الاقتصاد الموجه، ولا تزال سائدة، فالجزائر اليوم تتوفر على جميع مقومات التنمية التي من شأنها إحداث إقلاع في شتى الميادين، إلا أنها ستبقى بعيدة عن ذلك ما لم تتخلص من هذه الذهنيات الفاسدة والبدء من جديد بإرادة صادقة في بناء الجزائر، بل لا بد من ذلك ما دامت الفرصة متاحة وقد لا تتاح مرة أخرى، لأن العالم اليوم يتجه نحو صراعات لن ترحم الضعيف فيه؛

8. لا يجب أن يكون البشر أنانيون -يعملون على توفير الرفاهية (يسعون إلى تسهيل مصاعب الحياة)، ذلك على حساب البيئة، وما تتضمنه من كائنات حي ومصادر طبيعية- ومخادعون يحاولون إظهار الآثار الإيجابية للمشروع على البيئة ويخفون الآثار السلبية، فذلك يعتبر جريمة في حق البيئة، ولا بد من عدالة لحمايتها، وهذه العدالة لا تكون إلا من خلال تشريع قوانين ومراسيم شاملة وصارمة ويخضع لها الجميع دون استثناء، حيث توضح تنظيم المشاريع الاستثمارية من هذا الجانب، وحتى يكون هذا الدور فعال لا بد على الباحثين الاهتمام بالبحث عن كيفية قياس آثار المشروع على البيئة، وجعل ذلك عنصر أساسي عند تقييم أي مشروع، لأنه بات واضحاً اليوم أن التنمية الاقتصادية الناجحة تعتمد على الاستخدام الرشيد للمصادر الطبيعية وعلى تدني وتقليل الآثار البيئية العكسية بقدر الإمكان، وبالتالي لا بد من اختيار وتخطيط وتصميم وتنفيذ سليم للمشاريع، وبذلك تأخذ البيئة حقها إما بعدم قبول إنجاز المشروع أو قبول إنجازها إذا كان ضروري للمجتمع، ووجد حل للتخفيف من آثاره مع تعويض جميع

الأضرار الممكن إحاقها بالبيئة؛

9. عند دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية ومقارنة البدائل المختلفة لا بد من توفير كل المعلومات والبيانات الضرورية لذلك والتي تكون متغيرات نموذج التقييم، فلا يمكن إجراء أي تقييم فعال بدون ذلك، وليس الحل هو اللجوء إلى الخبرة الأجنبية وإهمال المقيمين المحليين وتهميشهم - وقد تم تقديم بعض النتائج السلبية التي ترثبت نتيجة الاعتماد على دراسات أعدها أجنب - وإنما يجب تحليل الاقتصاد الوطني بطرق علمية لتحديد ما يمكن من البيانات والمعلومات اللازمة، ذلك ليس بالأمر السهل ولكن لا يجب اعتباره حتمية فلا بد من بذل مجهودات ومحاولات من طرف الباحثين من جهة وإعطاء قيمة لهم وللبحث العلمي من طرف المعنيين من جهة أخرى؛

10. ضرورة إنشاء مراكز بحث تختص في تقييم المشاريع، تضم عدة مختصين من مختلف الميادين (القانونية، البيئية، التقنية، الاقتصادية، الاجتماعية...) كما تعمل على توفير المعلومات والبيانات الضرورية في مثل هذه البحوث أو في ميادين بحث أخرى، -بحيث تعبر عن واقع الاقتصاد الوطني - وبشكل مستمر حتى يتم بناء قاعدة قوية يمكن من خلالها معرفة كيفية تطور مختلف المتغيرات في المستقبل، ليتخلص الباحث في الجزائر من مشكلة نقص المعلومات والبيانات، التي تدفعه في كل مرة إلى التوقف عن البحث أو الوصول إلى نتائج غير صحيحة، في أغلب الأحيان كانت مبنية على تجارب أجنبية، والماضي برهن أنها تركت انعكاسات سلبية وخطيرة، كتحريف المشروع عن تحقيق الأهداف الوطنية بسبب انفراد الطرف الأجنبي بتحديد المحاور الأساسية لدراسة وتقييم المشروع... الخ؛

11. يدفع ما سبق إلى القول بأن الجامعة أيضا لا بد أن تكون طرفا فعالا في معالجة المشاكل التي تصادف أي منظمة في الميدان، ولا يجب أن تبقى منعزلة وغائبة عن الميدان ومنتجاتها الفكرية والعلمية مكدسة في رفوف المكاتب، كما على المسؤولين أن يشجعوا على البحث العلمي ولا يدفعون الباحث في الجامعة إلى السعي فقط وراء الجانب البيداغوجي.

Abstract

This dissertation focuses on the economic assessment of investment projects which is considered to be the basis for any investment project. It is expected to create a healthy national economy based on efficiency and capable of achieving development objectives. Our main concern is the extent to which project assessment is relied upon in opting for and differentiating between investment projects. We are also interested in examining whether it is carried out on scientific bases with the required and suitable detail.

In so doing, we discussed the various theoretical concepts related to the economic assessment of investment projects. We indicated the importance and difficulties of economic assessment and analysed financial returns. We concluded that the measurement of returns cannot be exclusively relied upon when taking investment decisions; but it can be regard as a first step to economic assessment.

Moreover, we studied a set of concepts related to national returns and the various models used in measuring them. We pointed out that national returns measurement must include all measurable and non-measurable economic and social costs and benefits.

We also analysed the various deficiencies of economic assessment and their effect on the application of national returns measurement models. We revealed that deficiencies are not only linked to measurement models but are also the result of an unfavorable environment in developing countries. This led us to the examination of project assessment and implementation in Algeria. We found out that Algeria's investment polices experienced various changes and were accompanied with a set of problems, something which made project assessment and implementation bad and difficult to achieve.

The above-mentioned elements prompted the need for the examination of the practical side of investment projects assessment. The electrically-operated railway network in the suburbs of Algiers was chosen as a case study given the important stimulating effects it was expected to generate in the area. We concluded that investment project assessment in Algeria has been badly carried out. And this clearly indicates the inefficiency of large scale projects that Algeria has achieved. We further discovered that the cost-benefit approach has often been neglected and project assessment has not generally been based on scientific models. Consequently the results have often been disappointing. We finally came to conclude that Algeria needs to review its investment policies and economic assessment practices of investment projects.

Key words:

Investment projects- Economic Assessment- National returns- Financial assessment- Commercial returns- Economic and social costs and Benefits- Investment Decision.

ملخص

ينصب موضوع المذكرة حول التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري، الذي يعتبر الأساس في الاختيار والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية، ويؤدي إلى اقتصاد وطني سليم مبني على الكفاءة الاقتصادية وقادر على تحقيق أهداف التنمية. وقد دفع هذا إلى معرفة:

ما مدى الاعتماد على التقييم الاقتصادي في الاختيار والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية؟ هل يتم إجراءه بالتفصيل المطلوب والمناسب وعلى أسس علمية صحيحة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة عمدنا إلى إبراز مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري، وذلك من خلال عرض أهم المفاهيم والأبعاد الأساسية في دراسة تقييم المشاريع، حيث أبرزنا أهمية وصعوبة التقييم الاقتصادي، ثم تحليل الربحية التجارية، وتوصلنا خلال ذلك إلى أن قياس الربحية التجارية فقط لا يعتبر أساسا متينا يمكن الاستناد عليه عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وإنما هو مجرد خطوة أولى للتقييم الاقتصادي. وقد أردنا قبل الغوص في تحليل نماذج التقييم الاقتصادي - ما يعرف بتحليل الربحية الوطنية - تقديم مجموعة من المفاهيم والتوضيحات تسهل فيما بعد فهم تحليل الربحية الوطنية، حيث تبين وجود خطوات عديدة قبل قياس الربحية الوطنية وهي تختلف من منهج إلى آخر. وبعد ذلك تناولنا قياس الربحية الوطنية من خلال إبراز نماذج قياسها - ما يعرف بنماذج التقييم الاقتصادي - وتوصلنا من خلال ذلك إلى أن قياس الربحية الوطنية يجب أن يتضمن كافة التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية (التي يمكن قياسها والتي لا يمكن قياسها)، وبعد ذلك أوضحنا بعض نقاط القصور في هذا التقييم والتي تحد من تطبيق نماذج قياس الربحية الوطنية، حيث توصلنا إلى أن النقائص لا تكمن فقط في النماذج في حد ذاتها وإنما أيضا في الظروف العامة للدول النامية، وقد ذهبنا من أجل ذلك إلى إعطاء صورة حول واقع تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية في الجزائر، حيث تبين لنا أن الجزائر مرت بتغيرات عديدة في سياستها الاستثمارية، وقد رافق ذلك مشاكل مختلفة كانت سببا مهما في وضعيتها سيئة لتقييم وإنجاز المشاريع.

بعدها أردنا معرفة كيف يتم تطبيق هذا التقييم على المشروع الاستثماري في الواقع العملي، واخترنا التطبيق على مشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، حيث قمنا بوضع ملخص للدراسة التطبيقية ثم تقويمها من خلال تقديم بعض الملاحظات والتعليقات، وإجراء دراسة مقارنة بينها وبين ما تم التطرق إليه في الجانب النظري وإعطاء اقتراحات، وقد تمكنا من إبراز نقائص واختلافات وتقديم بعض الاقتراحات.

ولقد توصلنا في هذه المذكرة إلى مجموعة من النتائج تجمع كلها على أن التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري بالجزائر سيئ ومبرر قوي لعدم فعالية المشاريع الضخمة والعديدة التي أقامتها الجزائر، حيث وجد أن التقييم الاقتصادي وإن تم إجراءه للمشروع الاستثماري غالبا لا يتضمن كافة التكاليف والمنافع

الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجرى على أسس علمية صحيحة، كما قد لا يؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري.

في الأخير خرجنا بمجموعة من التوصيات رأينا من خلالها أنه على الجزائر -إذا أرادت الحصول على مشاريع ناجحة- أن تمارس هذا التقييم بأسس علمية مع توفير كل ما من شأنه أن يحقق ذلك ولا بد أن تجعل هذا التقييم الأساس في بناء القرار الاستثماري.

الكلمات المفتاحية:

المشروع الاستثماري- التقييم الاقتصادي - الربحية الوطنية - التقييم المالي- الربحية التجارية - المنافع والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية - القرار الاستثماري.

Résumé

L'objet de la thèse est l'évaluation économique du projet d'investissement qui est considéré comme base pour le choix et la différenciation entre les différents projets d'investissement qui mènent vers une situation économique saine basée sur la compétence économique et susceptible d'atteindre les objectifs du développement qui m'a orienté à connaître à quelle point on peut se baser sur l'évaluation économique pour le choix et la différenciation entre différents projet d'investissements ?

Est-ce que son application doit être détaillée selon le besoin et fondée sur des bases scientifiques correctes.

Et pour trouver une réponse à ces questions nous avons fait recours à la concrétisation de quelques notions théoriques relatives à l'évaluation économique du projet d'investissement et ce, a partir de la présentation des notions et retombées essentielles pour l'étude d'évaluation des projets, et on a montré l'importance et la difficulté de l'évaluation économique. Puis l'analyse de la rentabilité commerciale et on est arrivé à partir de cela, que le détermination de cette rentabilité n'est pas suffisante pour la prise de décision d'investissement, mais par contre elle est considérée comme un premier pas pour l'évaluation économique – analyse de rentabilité nationale – on a voulu présenter un ensemble de notion et explications qui vont par la suite faciliter la compréhension de l'analyse de rentabilité nationale.

Il existe plusieurs étapes avant la détermination de la rentabilité nationale, ces étapes différentes d'un courant à l'autre.

Et après on a pris la détermination de la rentabilité nationale par la présentation des modèles de détermination et on est arrivé à dire que la rentabilité national doit contenir tous les coûts et les intérêt socio-économiques (qu'on peut mesure ou non)

Et par la suite on a précisé quelques failles relatives à cette évaluation qui limitent l'application des modèles de détermination de la rentabilité et on est arrivé à confirmer que les failles ne concernent pas les modèles seulement mais aussi les conditions générales des pays en développement

A cause de cela j'ai pris le cas de l'Algérie et j'ai donné une image sur la réalité d'évaluation et réalisation de projets d'investissement.

L'Algérie a connu plusieurs changements dans sa politique d'investissement accompagnés des divers problèmes ce qui a engendré une situation néfaste dans l'évaluation et la réalisation d'investissement après j'ai essayé de connaître comment appliquer cette évaluation dans le domaine pratique en choisissant comme pratique sur le projet d'électrification du réseau du chemin de fer dans les bon lieu de la ville d'Alger, et j'ai donné un résumé de l'étude pratique puis procéder à l'évaluation en donnant quelques observations et commentaires et en faisant une étude comparative entre celle ci et ce qui à été présenté dans la partie théorique et j'ai donné des propositions et j'ai remarqué des failles et des différences auxquelles j'ai présenté des propositions. à la

Et je suis arrivé dans cette thèse à plusieurs résultats qui montrent et confirment que la mauvaise évaluation économique des projets d'investissement en

Algérie justifie la non effectivité de divers projets réalisés en Algérie, car on a trouvé que l'évaluation économique, même si on l'applique sur le projet d'investissement ne contient pas souvent tous les coûts et les intérêts socio-économiques et n'est pas effectuée sur des bases scientifiques correctes et n'est prise en considération que lors de la prise de décision d'investissement.

Enfin, je suis ressortis par plusieurs recommandations et à travers lesquelles j'ai confirmé qu'on Algérie si on veut réussir nos projets il faudrait que l'évaluation des ces derniers s'effectuent sur des bases scientifiques et réserver tous ce qui peut participer à la réussite du projet et il faut considérer cette évaluation la base essentielle dans la prise de décision.

Les mots clés :

Projet d'investissement- Evaluation économique- Rentabilité nationale- Evaluation financière- Rentabilité commerciale- Les intérêts et les coûts socio économiques- Décision d'investissement.